تدوين علم العقيدة

عند أهل السنة والجماعة

مناهجه ومصنفاته

جمع ودراسة لمؤلفات أهل السنة والجماعة المطبوعة

مع تتبع للمخطوط والمفقود منها

(مابين عامي ٣٠١هـ - ٦٠٠هـ)

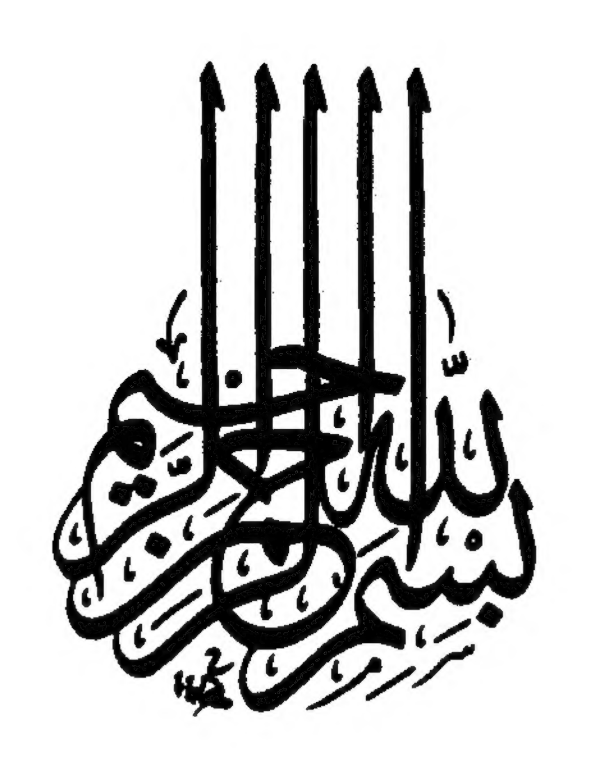
تأليف

د. يوسف بن علي الطريف

عضو هيئة التدريس بجامعة القصيم

قسم العقيدة

دار ابن خزيمة





تدوين علم العقيدة

عند أهل السنة والجماعة

مناهجه ومصنفاته

ح يوسف بن علي الطريف ، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر

الطريف، يوسف بن علي

تدوين علم العقيدة عند أهل السنة والجماعة: مناهجه ومصنفاته من بداية القرن الرابع وحتى نهاية القرن السادس/ يوسف بن علي الطريف الرياض،١٤٣٠هـ

٤٤٤ص ، ١٧ X ٢٤ سم

ردمك ٩-٢٠٥٣-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- العقيدة الإسلامية - تاريخ أ- العنوان

ديوي ٢٤٠،٩ ١٤٣٠/١١٤٠

رقم الإيداع: ١٤٣٠/١١٤٠
ردمك: ٩-٢٠٥٣-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

أصل هذا الكتاب أطروحة المؤلف في مرحلة الدكتوراه، وقد منح المؤلف عليها درجة الدكتوراه في العقيدة من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٢٣هـ بتقدير ممتاز مع درجة الشرف الأولى والتوصية بطبع الرسالة وتداولها بين الجامعات.

دار ابن خزيمة

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض
الملز - شارع الاحساء - غرب حديقة الحيوان
هاتف: ٤٧٣٠٧٨٨ - ٤٧٦٩٩٣٣ - فاكس: ٤٧٦٠٧٩٥

مُقَدِّمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أوحي إليه باقرأ فكانت له من القرآن أولَ معلم، وعلى آله وصحبه صفوة الأمم.

أما بعد:

فإن تدوين العلوم وتقييدها يحفظها من الزوال، ويصونها من الضياع والنسيان، والتدوين من أيسر الطرق وأفضل السبل في نشر المعارف بين الناس مهما تباعدت أماكنهم، وتناءت ديارهم، وبالتدوين تنتقل العلوم عبر الأجيال، وإن طالت الأزمان...

ولقد حظي العلم الشرعي باهتمام علماء المسلمين منذ ظهور التدوين في العالم الإسلامي إلى يومنا هذا، فأقبلوا على التأليف في العلوم الشرعية في فنونها المتنوعة، وكان من ذلك تدوينهم للعقيدة الإسلامية، فخرجت مؤلفات كثيرة، انتشرت بين الناس وانتفع بها أهل الإسلام في سائر الأزمان، وكان التأليف في علم العقيدة قد مر بمراحل وأطوار مختلفة؛ وكان للمتغيرات الزمنية والفكرية أثر بالغ في ذلك. وكان غالب مؤلفات السابقين من السلف - ممن عاشوا في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة - جامعة لأبواب الدين كله؛ لا يفرقون بين ما يختص بالأحكام وبين ما يختص بالعقائد، ثم ظهرت دوافع وأسباب أحوجت إلى إفراد علم العقائد بمؤلفات خاصة...

وإن المتأمل في تلك المؤلفات في العقيدة الإسلامية مما تركه لنا علماؤنا الكرام ليقف لها وقفة إجلال وتقدير؛ من كثرتها وتنوعها واستيعابها لمسائل علم العقيدة

جليله ودقيقه؛ وهو جدير بأن يعنى المتأخرون من العلماء والباحثين في هذا العصر بإظهاره للناس ونشره بينهم بأحسن صورة ممكنة، ولقد كان للأقسام العلمية الشرعية في كثير من الجامعات في العالم الإسلامي وغيرها من مراكز البحوث والدراسات دور بارز في هذا المجال، الذي أحسب أنه لا يزال بحاجة إلى عناية أكثر.

ولأجل كثرة مؤلفات العقيدة، وتنوعها، وتعدد مناهج التأليف فيها، رأيت أن أحدد لتتبع تلك المؤلفات ودراستها مدة زمنية، تبدأ من القرن الثالث الهجري إلى نهاية القرن السادس (٣٠١هـ ـ ٦٠٠هـ).

موضوع البحث:

الموضوع الذي يعالجه هذا البحث هو: محاولة تتبع من ألف من العلماء في علم العقيدة، ودراسة تلك المؤلفات؛ ببيان موضوعها، وقيمتها العلمية، وطبعاتها.. إلى غير ذلك.

وسميته: تدوين علم العقيدة عند أهل السنة والجماعة – مناهجه ومصنفاته (من بداية القرن الرابع ٣٠١هـ إلى نهاية القرن السادس ٦٠٠هـ)

أسباب اختيار موضوع البحث:

كان اختياري لموضوع البحث الذي هو في الأصل أطروحتي في مرحلة الدكتوراه؛ لأسباب أبرزها:

١ – إبراز المصادر العلمية الأصيلة للعقيدة الإسلامية؛ لا سيما ما يعتمد منها على الأسانيد.

٢ – بيان كثرة ما ألفه علماء أهل السنة من كتب في علم العقيدة مما يصعب حصره.

٣ – أن في هذه الدراسة قيام بشيء من الواجب علينا نحو علمائنا الكرام الذين بذلوا جهوداً كبيرة في خدمة العقيدة الإسلامية.

٤ – أنني لا أعرف بحثاً متخصصاً بجمع ودراسة مؤلفات العقيدة الإسلامية في الفترة الزمنية المذكورة آنفاً.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على:

تمهيد، وبابين، وخاتمة.

أما التمهيد ففيه:

أولاً: أهمية تدوين العلوم الشرعية.

ثانياً: الأسباب التي أدت إلى إفراد علم العقيدة بالتأليف.

ثالثاً: لمحة موجزة عن الحالة السياسية والدينية والعلمية، في القرون الثلاثة محل البحث. (٣٠١هـ ـ ٦٠٠هـ).

وأما البابان فهما:

الباب الأول: قراءة لمناهج العلماء في التأليف في علم العقيدة من بداية القرن الرابع حتى نهاية القرن السادس.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: مناهج المؤلفين في علم العقيدة بطريقة إثبات الأسانيد.

الفصل الثاني: مناهج المؤلفين في علم العقيدة بطريقة حذف الأسانيد.

الباب الثاني: أنواع المؤلفات في علم العقيدة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المؤلفات الشاملة لأبواب العقيدة الإسلامية.

الفصل الثاني: المؤلفات في باب معين من أبواب الاعتقاد، أو مسألة خاصة من مسائله.

الفصل الثالث: المؤلفات في ذكر البدع والتحذير منها، والرد على المبتدعة.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

وجعلت في نهاية البحث فهارس علمية متنوعة.

هذا وأسأل الله التوفيق في القول والعمل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

المؤلف

السعودية – عنيزة

Yaat33@gmail.com

التمهيد

وفيه:

١ – أهمية تدوين العلوم الشرعية.

٢ – الأسباب التي أدت إلى إفراد علم العقيدة بالتأليف.

٣ – لمحة موجزة عن الحالة السياسية والدينية والعلمية، في القرون الثلاثة محل البحث (٣٠١هـ - ٦٠٠هـ).

التمهيد

أولاً: أهمية تدوين العلوم الشرعية

بات التدوين – الذي هو: التقيد والكتابة – من أعظم أسباب حفظ العلوم على اختلافها، فالتدوين لا غنى عنه في ضبط المعلومات وتخليدها مجردةً عن الفرد، وهو أحسن طريقة وأيسرها في نقل المعرفة إلى كل الأمكنة؛ مهما تباعدت فيما بينها؛ دون الحاجة إلى الرحلة، وتجشم عناء السفر، وبه يتمكن العالم من نشر العلم بين الناس قريبهم وبعيدهم..

وكما أن التدوين ييسر نقل العلم إلى كل مكان، فهو – أيضاً – يمكِّن المرء من الإطلاع على العلم بصرف النظر عن كاتبه وجنسه[1]، وبصرف النظر عن الزمن الذي عاش فيه مؤلفه، فهو ينقل العلم عبر القرون وتعاقب الأجيال..

فالتدوين إذاً يحفظ علم الإنسان ويصونه من الضياع والنسيان، فهو في غاية الأهمية فيما يعود على العالِم نفسه، وفيما يعود على غيره من الناس، فيبقى العلمُ وإن ذهب العالِم.

هذا وقد جعل الله ﷻ من جملة ما أنعم به على الإنسان أن علمه بالقلم (الذي تُحفظ به العلوم، وتُضبط الحقوق، وتكون رسلاً للناس، تنوب مناب خطابهم)[2] قال الله ﷻ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١–٥] وقد جعل الله سبحانه هذه

---

(١) انظر: «دراسات في تطور الحركة الفكرية في صدر الإسلام» د/ صالح أحمد العلي، ص ٧١،٧٢،٨٥.

(٢) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» عبدالرحمن السعدي، (سورة العلق).

الآيات الكريمات المباركات أول شيء نزل من القرآن . قال القرطبي في تفسيره (٢٠/ ١٢٠): قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾ يعني: الخطَ والكتابةَ . أي: علم الإنسانَ الخطَّ بالقلم . وروى سعيد عن قتادة؛قال: (القلم نعمةٌ من الله تعالى عظيمةٌ؛ لولا ذلك لم يقم دين، ولم يصلح عيش). فدل على كمال كرمه سبحانه، بأنه علَّم عباده ما لم يعلموا، ونقلهم من ظلمة الجهل إلى نور العلم . ونبه على فضل علم الكتابة؛ لما فيه من المنافع العظيمة، التي لا يحيط بها إلا هو . وما دُونت العلوم، ولا قُيدت الحكم، ولا ضبطت أخبار الأولين ومقالاتهم، ولا كُتبُ الله المنزلةُ إلا بالكتابة . ولولا هي ما استقامت أمور الدين والدنيا .

فإذا كان التدوين بهذه المنزلة العظيمة والأهمية الكبيرة لحفظ العلوم، فإن أولى العلوم وأحقَّها بالحفظ والصيانة علمُ الكتاب والسنة؛ الذي هو أعظم العلوم وأنفعها على الإطلاق، وكذلك (سائر العلوم الخادمة للشريعة، فإنها وإن لم توجد في الزمان الأول؛ فأصولها موجودة في الشرع، إذ الأمر بإعراب القرآن منقول. وعلوم اللسان هادية للصواب في الكتاب والسنة، فحقيقتها إذاً أنها فقه التعبير بالألفاظ الشرعية؛ الدالة على معانيها؛ كيف تؤخذ، وكيف تؤدَّى)[1].

وقد أمر نبينا ﷺ بكتابة القرآن[2]. مع أن القرآن قد تكفل الله ﷻ بحفظه؛ وهذا يدل على أهمية الكتابة . وأما سنته ﷺ فلم تكن مدونةً في الجوامع ولا مرتبة، لا في حياته ولا في عصر الصحابة، وكبار التابعين، وليس هذا لعدم أهمية تدوينها؛ بل لما يتمتعون به من قوة الحفظ، وسيلان الذهن . فكانت الحاجة إلى

---

(١) «الإعتصام» للشاطبي، ١/ ٥١-٥٢، ذكر ذلك في معرض حديثه عن نفي أن يكون تدوين العلوم بدعةً.

(٢) انظر في كتابة الوحي ومن كان يكتب من الصحابة: «التنبيه و الإشراف» للمسعودي، ص ٢٤٠-٢٤٦ .

التدوين في ذلك الوقت قليلةً، ثم إنهم كانوا قد نهوا عن الكتابة؛ كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تكتبوا عني. ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**»(١) ولعل هذا كان في أول الأمر؛ خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن، ثم نسخ النهي بعد ذلك(٢)، كما ذكر هذا كثير من أهل العلم، بل نقل بعضهم الإجماع على إباحة تدوين السنة(٣) إذْ لولا التدوين لضاع كثير من العلم(٤) .

ومما يدل على ضرورة التدوين وأهميته؛ ما أثر عن الصحابة ﷺ، وتابعيهم، ومن بعدهم من أئمة الهدى من الحث على كتابة العلم وتقييده، وضبط ذلك والعناية به؛ فمن ذلك:

ما ثبت عن أنس ﷺ أنه كان يقول لبنيه: (يا بَنيَّ قيدوا العلم بالكتابة)(٥) ويقول الشعبي: (إذا سمعت شيئاً فاكتبه ولو في حائط)(٦) وقال معاوية بن قرة: (من لم يكتب العلم فلا تعدوه عالماً)(٧) وهذا يحيى بن أبي كثير لما قيل له: أما تكره

---

(١) أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري برقم (٣٠٠٤) .

(٢) هذا أحد أوجه الجمع بين هذا الحديث والأحاديث الأخرى التي فيها الإذن بالكتابة، ورجحه ابن حجر وغيره . وانظر: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة ص ٣٦٥، و «تقييد العلم» للخطيب ص ٥٧، و «المحدث الفاضل» للرامهرمزي ص ٧١، و«شرح صحيح مسلم» للنووي ٦/ ٣٢٩، «هدي الساري» لابن حجر ص٨، «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للصنعاني ٢/ ٣٥٣ .

(٣) نقل الإجماع على ذلك القاضي عياض؛ كما في «شرح صحيح مسلم»للنووي ٦/ ٣٢٩، وابن الصلاح في «المقدمة في علوم الحديث) ص ٨٨، وغيرهما .

(٤) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر ١/ ٢٩٦.

(٥) أخرجه أبو خيثمة في «كتاب العلم» برقم ١٢٠، والرامهرمزي في «المحدث الفاضل» ص ٣٦٨، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» برقم ٤١٠ .

(٦) أخرجه أبو خيثمة في«كتاب العلم» برقم ١٤٦، والخطيب في «تقييد العلم» ص ١٠٠.

(٧) أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» برقم ٤١٧، والدارمي في سننه ١/ ١٢٦، والخطيب في «تقييد العلم» ص ١٠٩ .

أن تكتب العلم ؟ قال: اكتبْ؛ فإنك إن لم تكن كتبتَ فقد ضيعتَ[١]، وكان الإمام أحمد ويحيى بن معين يقولان: (كل من لا يكتب العلم لا يؤْمَنُ عليه الغلطُ)[٢].

وقد تنبه إلى ضرورة التدوين خليفة المسلمين عمر بن عبدالعزيز لما خشي أن يضيع شيء من السنة، أو أن يلتبس الحق بالباطل، فأمر بجمع السنة وتدوينها، وكان من ذلك ما كتبه إلى أهل المدينة: (انظروا حديث رسول ﷺ فاكتبوه؛ فإني خفتُ دُرُوسَ العلم، وذهاب أهله)[٣] فبين أن الكتابة تحفظ العلم وتصونه، وتمنع اندراسه، وانتهاءه بموت العلماء وفنائهم . قال الإمام الزهري: (أمرنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السنن، فكتبناها دفتراً دفتراً. فبعث إلى كل أرض – له عليها سلطان – دفتراً)[٤] وقد كان ذلك أواخر المائة الأولى، وبداية المائة الثانية.

ثم اتسع التعليم بعد ذلك، وانتشر في الآفاق الإسلامية، وظهرت المدونات، والمصنفات في السنة على اختلافٍ بينها في طرائق مصنفيها[٥] وانتقل الأمر من تدوين الحديث الشريف، وكتابة الآثار؛ إلى تدوين سائر العلوم الشرعية المبنية على الكتاب والسنة؛ وذلك حين دعت الحاجة، فحظيت العلوم الشرعية بالمصنفات الكثيرة المتنوعة؛ حتى إنها أحرزت قَصَبَ السَّبْق في ذلك بين سائر العلوم، وظهر

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» برقم ٤٤٠، والخطيب في «تقييد العلم» ص ١١٠ .

(٢) أخرجه عنهما ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» برقم ٤٣٣ .

(٣) أخرجه الدارمي في سننه ١/ ١٢٦.

(٤) أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» برقم ٤٣٨ .

(٥) انظر في ذلك: «تقييد العلم» للخطيب البغدادي ص ١٠٥، و«فتح الباري» لابن حجر ١/ ٢٠٨، و «الرسالة المستطرفة» للكتاني ص٤،٣،و «السنة قبل التدوين» د. محمد عجاج الخطيب، ٣٢٨،٣٠٠-٣٣٣، و«دراسات في الحديث النبوي، وتاريخ تدوينه» د. محمد مصطفى الأعظمي ١/ ٧١/ ٧٢، و «دفاع عن السنة» د. محمد أبو شهبة ص ٢١-٢٣، وغيرها .

التخصص في العلوم الشرعية، والتفنُّنُ في التصنيف فيها، ولقد كان لكل عصر أساليبه، وطرقه في التأليف.

وكان من بين العلوم الشرعية التي صنف العلماء فيها المصنفات ودوَّنوا فيها المدونات: علم العقيدة، وقد كان التدوين في هذا العلم مختلطاً بغيره من علوم الشريعة؛ وذلك في بداية التدوين، ثم صار العلماء يفردونه بمصنفات مستقلة؛ لما تطور التدوين وازدهر في القرن الرابع وما بعده .

هذا ولقد كان للتدوين في علم العقيدة أسباب ودوافعُ، أشير إلى أهمها في الفقرة التالية من هذا التمهيد..

ثانياً : الأسباب التي أدت إلى إفراد علم العقيدة بالتأليف

١ – أهمية علم العقيدة:

تقدم الكلام على أهمية تدوين العلوم الشرعية، وضرورته لحفظ العلوم وصيانتها من الضياع وعبث العابثين.. ومن المعلوم أن علم العقيدة أعظم العلوم الشرعية؛ لأنه علم يبحث في معرفة الله تعالى، والإيمان به وبرسله، والإيمان باليوم الآخر، وما يتعلق بهذه الأصول من المسائل العقدية الكثيرة، فلا غرو أن يحظى هذا العلم الشريف باهتمام علماء المسلمين وعنايتهم عبر القرون.

وفي تقديري أن هذا أهمُ وأظهرُ الأسباب التي دفعت إلى إفراد علم العقيدة بالتأليف، لاسيما حينما نشِطت حركة التدوين في العالم الإسلامي، وظهر فيه جانب التخصص؛ بل ظهرت أساليب جديدة في التصنيف؛ كما يبدو ذلك واضحاً في أصول الفقه وعلوم القرآن ومصطلح الحديث...ونحو ذلك، مما لم يكن معروفاً

في بداية التدوين لسائر العلوم الشرعية؛ بل إن التصنيف في علم العقيدة نشأ استقلالاً بعد أن ظهر تدوين السنة على الأبواب؛ بمعنى أن ترتَّب الأحاديث على الأبواب الفقهية وغيرها[1]؛ مثل: باب الإيمان، باب العلم، باب الطهارة، باب الصلاة ... وهكذا. «فكأن هذا التبويب للأحاديث؛ كان النواة الأولى في استقلال كل باب – فيما بعد – بالبحث والنظر والعناية والتدقيق، وبيان الأحكام، فعن أبواب الوحي والإيمان والسنة والتوحيد...الخ نشأ علم العقيدة، واستقل عن العلوم الأخرى المستنبطة من الكتاب والسنة»[2].

٢- الافتراق وظهور البدع:

لم يكن ظهور البدع – في أول الأمر – باعثاً على التدوين في علم العقيدة؛ لوجود الصحابة ﭫ بين ظهراني الأمة، وكذا كبار التابعين فقد قاموا بإنكارها، والتحذير منها ومن أصحابها بقوة وحزم، فلم تكن الحاجة للتدوين قائمة في ذلك الوقت، وكان القرن الأول الهجري قد ظهر فيه أصول البدع[3]: الخوارج والشيعة ثم القدرية والمرجئة، والتي كانت أساس الخلاف العقدي في الأمة، وسبَبَ نشوء الفِرق فيها.

وبدأ القرن الثاني فتنامت البدع، وكثر الافتراق، فظهرت فرق الخوارج

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر ص ٨، «الرسالة المستطرفة» ص ٧،٨.

(٢) «مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية» د. عثمان ضميرية ص ٥٠.

(٣) من أقدم من تكلم في أصول البدع: يوسف بن أسباط، وعبدالله بن المبارك (ت١٨١هـ)، وقد روى ذلك عنهما ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» ١/ ٣٧٧،٣٧٩، وانظر: «شرح السنة» للبربهاري ص ٤٦، و«الحوادث والبدع» للطرطوشي ص ٩٧، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية ٣/ ٣٥٠، وانظر في تطور البدع من الأخف إلى الأشد: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية ١/ ٣٧٥، و«مجموع الفتاوى» ٣٥/ ٤١٤.

والشيعة، وبإزائها فرق القدرية والمرجئة، ولا يزال الافتراق يزداد حتى كثرت الفرق وتعددت، وصار لها من الآراء والأفكار ما حاد بها عن الصواب، وجلبت من العقائد ما يخالف السنة والكتاب.

وبات لكل فرقة من تلك الفرق من البدع بحسب ما عندها من التقصير في اتباع السنة.

فالشيعة على اختلاف فرقها تبنت عقائد وآراء مضلة، اتفقوا على بعضها واختلفوا في بعض، وكان من أشدها: القول بعصمة الأئمة، والتقية، والرجعة... وغيرها.

وغلاة الشيعة الباطنية أحدثوا أقوالاً كفرية شنيعة؛ كتأليه بعض البشر، وتناسخ الأرواح، وأن للشريعة باطناً وظاهراً...

وأظهر الخوارج تكفير أهل الكبائر من المسلمين، ولقي المسلمون منهم بلاءً عظيماً.

وظهرت بدع تعظيم القبور، وإقامة المشاهد والمزارات؛ خاصة في أواخر المائة الثالثة في ظل الدولة البويهية، والدولة العبيدية، المتسترة بالتشيع[1].

وفي مطلع القرن الرابع اشتد انحراف التصوف، وظهرت من بعض الصوفية بدع قولية وعملية، وخلط بعضهم الزهد بعبارات باطنية، ومصطلحات فلسفية؛ كالكشف والذوق والوَجد... وظهر فيهم الغلو في تعظيم الأولياء كما تفعل الشيعة مع الأئمة، وقال بعضهم بختم الولاية، وبعضهم ادعى الحلول والاتحاد؛ كما نسب ذلك عن الحلاج (ت ٣٠٩هـ).

---

(١) مجموع فتاوى الإمام ابن تيمية ٢٧/ ٤٦٥-٤٦٧ .

وانتشرت كتب الفلاسفة، وأثرت فيمن تعاطاها، فأبدى أفكاراً بعيدة عن هدي النبوة، وغلا بعضهم في تعظيم العقل حتى قدمه على النص عند توهمه تعارضهما.

وكان أبرز من تبنى المذهب العقلي من عرفوا بالمعتزلة، حيث قاموا بإظهار آرائهم، والدعوة إليها بكل سبيلٍ، من عقد الدروس، وإقامة المناظرات[(١)] في بداية القرن الثاني ...واشتد أمرهم في أواخر هذا القرن وبداية القرن الثالث؛ فوضعوا الكتب الكثيرة في الدعوة إلى آرائهم، والرد على مخالفيهم، حتى قيل: إن ما وضعوه من الكتب لا يحصى عدُّهُ، ولا يبلغ حملُه، وإنها قد نشرت في كل بلد[(٢)]!

وقد كان من أعظم أسباب ظهورهم، وانتشار مذهبهم، وقوة شوكتهم؛ حين وقف المأمون العباسي (ت ٢١٨هـ) بجانبهم، وتبنى بعض آرائهم[(٣)] وكان من أشنعها: القول بخلق القرآن، «فأعلن المأمون هذه البدعة سنة ٢١٢هـ؛ فأنكر الناس ذلك واضطربوا،ولم ينلْ مقصوده ففتر إلى وقت، ثم صمم سنة ٢١٨هـ فامتحن العلماء، وشدد عليهم ... »[(٤)] ثم توفي، فواصل المحنة بعده أخوه المعتصم (ت ٢٢٧هـ) ثم الواثق ابن المعتصم (ت ٢٣٢هـ) !ثم أخوه المتوكل (ت ٢٤٧هـ)

---

(١) انظر: «المعتزلة وأصولهم الخمسة» د. عواد العتيق ص ٤٢، و «المعتزلة» د. أحمد صبحي ص ١٨١، ١٨٧، «تاريخ الجهمية والمعتزلة» لجمال الدين القاسي ص٧١ومابعدها .

(٢) انظر: «التنبيه والرد» للملطي ص ٥١-٥٤ .

(٣) «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ٤١٧، وذكر أيضاً – أن المأمون كان فيه تشيع! وانظر كذلك «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٠/ ٢٨١ .

(٤) «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١/ ٨١، ٨٣ بتصرف، وانظر: «فوات الوفيات» ٢/ ٢٣٨.

فرفع المحنة، ونصر السنة[1] وقام أئمة أهل السنة ببيان الحق، ونشر العقيدة السلفية الصحيحة...

وبالجملة فقد كان لكل فرقة من تلك الفرق -التي وجدت في القرن الثالث فما بعده -عقائد وآراء تدافع عنها وتنتصر لها، وتدعو إليها، وترد على المخالفين لها، سواء كان ذلك بالمجالس السلطانية أو المجامع العلمية، أو المناظرات هنا وهناك...

وقد كان تدوين المصنفات أعظمَ سبيلٍ تسلكه كل فرقة لنشر آرائها وترويج أفكارها بين الناس، فكثرت المؤلفات في علم العقيدة كثرةً عظيمةً، حتى فاقت العدَّ ..

٣ـ احتكاك المسلمين بأهل الديانات الأخرى:

بعد الفتح الإسلامي الكبير لبلاد فارس والروم والهند .. وغيرها من بلاد العالم؛ كثر احتكاك المسلمين بغيرهم من أهل الملل والديانات الأخرى، لاسيما اليهود والنصارى؛ فاليهود ساكَنوا النبي ﷺ والمؤمنين في المدينة، وكان لهم مكائد عظيمة في الصد عن الإسلام، ومحاربة أهله بكل وسيلة ..حتى أجلاهم النبي ﷺ من المدينة، ثم أُجلوا بعد ذلك من جزيرة العرب . لكن شرهم المستطير لم ينقطع، بل ازداد كرههم للإسلام، وكيدهم لهذا الدين وأهله، وتنوعت وسائلهم العدائيةُ نحوه، وما نبأُ ابن سبأ اليهودي؛ مدعي التشيع في إحداث نار الفتنة في

(١) انظر التفصيل في هذه المحنة العظيمة: «محنة الإمام» لحنبل بن إسحاق ص٣٥-٧٦،«تاريخ الأمم والملوك» للطبري ٨/ ٦٣١، «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي ص ٣٨٧،«ترجمة الإمام أحمد» للذهبي ص ٣٥وما بعدها. مستل من كتابه الكبير «تاريخ الإسلام»، البداية والنهاية ١٤/ ٤٢٧ وما بعدها .

صدر الإسلام عنا ببعيد وهو الذي تزعم بدعة الإمام المعصوم، والرجعة، وغيرهما من البدع الخطيرة(١)؛ التي تلقفتها وأظهرتها ودعت الناس إليها الفرقُ الباطنية فيما بعد.

ثم إن يهود عُرفت بوصف الله جل جلاله بالنقائص، وتمثيله بالمخلوقات – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً – والقولِ بالتناسخ، وفيهم من ينفي القدر، وفيهم من يقول: إن العبد مجبر على فعله كلِّه! إلى غير ذلك من العقائد اليهودية المنحرفة التي كان لها – ولاشك – أثر على المنهج الفكري عند بعض الفرق التي نشأت في الإسلام.

كما أن للفكر النصراني أثراً بالغاً في ذلك، ربما كان – فيما بعد – أشدَّ تأثيراً على أهل الإسلام من الفكر اليهودي، لاسيما وأن النصارى أكثر اختلاطاً بالمسلمين من اليهود، زد على ذلك جهودهم في نشر دينهم، وصد أهل ملتهم عن الدخول في الإسلام، فكان من وسائلهم: بثُّ الشبه في مسائل الألوهية، وإثارةُ الجدل الفلسفي في مسائلَ عقديةٍ كثيرة؛ من أبرزها: الخلافُ في طبيعة المسيح عيسى عليه السلام والتي كانت أشدَّ المسائل خلافاً بين النصارى أنفسهم، لذا يرى بعض الباحثين أن ظهور الفكر الفلسفي عند المسلمين؛ كان من أبرز أسبابه التأثر بالفكر النصراني، وما يسمى عندهم (علم اللاهوتِ المسيحي)(٢).

---

(١) ومن ذلك: أن فرقة السبئية؛ أول من قال بالوصية، وبألوهية علي رضي الله عنه، وبتناسخ الأرواح، وغيرها من البدع، وتعتبر هذه الفرقة أشد الفرق الشيعية غلواً وأعظمها تطرفاً، وقد امتد كثير من ذلك إلى فرق شيعية مختلفة ...

(٢) انظر: «نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام» د.علي النشار، ١/ ٦٢، «تجديد الفكر الديني في الإسلام» محمد إقبال، ص ٨-٩، وانظر: «مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية» د . عثمان ضميرية ص ٦٣-٦٩ .

وقد كان لاحتكاك المسلمين بأصحاب الديانات الأخرى أثر كبير في حركة التدوين في علم العقيدة حيث ظهرت كتب الرد على أهل الكتاب، ومجادلتهم، وكذلك غيرهم من أصحاب الديانات.

٤ – ترجمة الكتب الفلسفية:

كان لترجمة كتب الفلسفة اليونانية، والفلسفة الهندية أثر عظيم جداً في نشوء الأفكار والآراء الكلامية البعيدة عن هدي السنة النبوية[١]. وقد كثرت مؤلفات أصحابها وانتشرت في البلاد الإسلامية، وكان لها بالغ الأثر على أفكار الناس ومناهجهم.

وحين فتح المأمون العباسي (ت ٢١٨هـ) باب الترجمة لكتب الفلسفة على اختلافها؛ راجت بين المسلمين، وكان قد قرب إليه المعتزلة الذين شغفوا بهذا العلم! وموَّن المأمون حركة الترجمة لتلك الكتب، و أعلى من شأن المعتزلة، ومكنهم من مناصب الدولة، وقد ذكر الحافظ الذهبي أن المأمون لما استخلف (بزغ فجر الكلام، وعرِّبت حكمة الأوائل، ومنطق اليونان، وعُمل رَصْد الكواكب، ونشأ للناس علمٌ جديدٌ مُرْدٍ مهلك، لا يلائم علمَ النبوة، ولا يوافق توحيد المؤمنين، قد كانت الأمة منه في عافية ...)[٢].

وترجمة الكتب الفلسفية أثرت في حركة التدوين في علم العقيدة من جهة أنها أظهرت مؤلفاتٍ كثيرةً بين منتصر لها ومعارض.

---

(١) انظر: «الفهرست» لابن النديم ص ٣٣٨، ٤٨٤، ٤٩٧، و «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية ١/ ٣٧٥، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية ٢/ ٨٤.

(٢) «تذكرة الحفاظ» للذهبي ١/ ٣٢٨.

٥ - ظهور مسائل عقدية جديدة:

ربما كان من أسباب التدوين في علم العقيدة ظهور بعض المسائل العقدية؛ التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من هذه الأمة؛ أو تكون من المسائل التي غُير وجه الحق فيها؛ بسبب جهل كثير من الناس بالعلم الشرعي، وبُعْدِهم عن كتاب ربهم وسنة نبيهم ومنهج سلفهم الصالح، وكثرةِ الأهواء والبدع وانتشارها في الأمة .

وكان من ذلك: مسألة الصفات؛ وهي من المسائل العقدية الكبرى الذي وقع فيها الخلاف بين طوائف الأمة، لاسيما مسألة الكلام، والرؤية، والعلو... وغيرها من الصفات، وكذلك مسائل تتعلق بالإيمان؛ كالخلاف في مسماه، وزيادته ونقصانه، وحكم مرتكب الكبيرة... وغير ذلك.وكذلك مسائل تتعلق بالقدر؛ كالتعليل في أفعال الرب جل وعلا، والاختلاف في أفعال العباد الاختيارية، وتكليف ما لا يطاق ...؟

إن هذه المسائل العظيمة وغيرها كانت دافعاً قوياً وباعثاً ملحاً للعلماء كي يبينوا الحق فيها، ويردوا على من أخطأ فيها، ويزيلوا الشبه الواردة بنور الكتاب والسنة وبالمنهج القويم الذي سلكه السلف الصالح من الصحابة والتابعين. وكان من أفضل الوسائل لبيان الحق والرد على المخالفين التأليف ونشر الكتب.

وربما كان من أسباب التدوين في علم العقيدة أن يُسأل العالم عن مجمل العقيدة الإسلامية الصحيحة، أو عن مسألة ما؟ فيجيب عنها بمصنف مستقل، كما وقع ذلك لكثير من المصنفين في العقيدة، ويَلحظ ذلك من اطلع على مقدمات تلك الكتب.

وربما استحسن بعض أهل العلم جمع شتات مسألة ما؛ كمسألة: (العلو)، أو (الرؤية) أو نحو ذلك؛ فيخرجها في مصنف مستقل .

إلى غير ذلك من أغراض التأليف المعروفة في سائر الفنون من: شرح، واختصار، وجمع، وترتيب... وما إلى ذلك.

ثالثاً: لمحة موجزة عن الحالة السياسية والدينية والعلمية، في القرون الثلاثة محل البحث (٣٠١هـ-٦٠٠هـ)

الحالة السياسية:

كانت هذه المرحلة التاريخية حافلةً بالأحداث السياسية الكثيرة والمتشعبة، ولو ذهبت أستقصي تلك الأحداث لطال الحديث عنها، ذلك لأن هذه الحقبة الزمنية الطويلة تميزت بكثرة ظهور الدويلات والممالك الإسلامية؛ إثْر ضعف الدولة العباسية في بغداد، وما صاحب ذلك من الطمع الصليبي الحاقد، والحركات الباطنية، والثورات السياسية هنا وهناك...

ويمكن تصوير الحالة السياسية في الفترة الزمنية (٣٠١هـ-٦٠٠هـ) بما يلي:

أولاً: الدولة العباسية في بغداد.

وكانت تعاني من الضعف والوهن في غالب تلك السنين، حتى تدخل الخدم في أمور الدولة!! وكثرت الاضطرابات السياسية داخل بغداد وخارجها، حتى إن بعض خلفاء بني العباس خُلع من الخلافة، وبعضهم سجن أو قتل...!! لاسيما (من ٣٣٤هـ حتى ٤٤٧هـ) حيث كانت السلطة في بغداد بيد البويهيين الشيعة، وكانوا حريصين على إسقاط الخلافة فلم يتم لهم ذلك، إذْ انتهى سلطانهم على يد

السلاجقة السنة، الذين قاموا بدور السلاطين في بغداد، ولم يكن للخليفة العباسي معهم ـ في الغالب ـ إلا اسم الخلافة، إلى أن انتهت دولة السلاجقة في حدود سنة (٥٩٠هـ) حيث استعاد الخليفة العباسي بعض مكانته مدة من الزمن وبالتحديد (٥٣٠هـ حتى ٦٢٢هـ) ثم ضعفت الدولة العباسية جداً، حتى بادت على يد التتار المغول سنة (٦٥٦هـ).

وبالجملة فلم تكن أيدي بني العباس حاكمةً على جميع البلاد في هذه الفترة الزمنية (٣٠١هـ ـ ٦٠٠هـ) كما كانت دولة بني أمية قاهرةً لجميع البلاد الإسلامية بأقطارها وأمصارها، فإنه قد خرج عن بني العباس بلادُ المغرب والأندلس، ملكها في أوائل الأمر بعض بني أمية، ثم تغلب عليها الملوك بعد دهور، وقارَن بني العباس دولةُ العبيديين في بلاد مصر، وبعضِ بلاد المغرب هنالك، وبعض بلاد الشام في بعض الأحيان، والحرمين في أزمان متطاولة، وكذلك أُخذت من بني العباس بلاد خراسان، وبلاد ما وراء النهر، وتداولتها الملوك دُوَلاً إثر دول، حتى لم يبق مع الخليفة منهم إلا بغداد، وبعض بلاد العراق؛ وذلك لضعف خلافتهم، واشتغال كثير منهم عن الحكم بأمور الدنيا...كذا ذكر أهل السير، والله أعلم بالحال[1].

ثانياً: الدول والممالك الإسلامية بجانب الدولة العباسية:

وجدت بجانب الدولة العباسية في حكم البلاد الإسلامية؛ في المدة الزمنية (٣٠١هـ ـ ٦٠٠هـ) دول وممالك شتى؛ وكان كثير منها مستقلاً في الحكم عن

---

(١) انظر: تاريخ بغداد، للحافظ البغدادي ٤/ ٣٧، ٧/ ٢١٣-٢١٩، ١٠/ ٧٩، ٩/ ٣٩٩ و المنتظم، لابن الجوزي ٦/ ٣٤٣، ٣٣٩، ٧/ ٦٦، ١٦٠، ٨/ ٢٩١ والكامل، لابن الأثير ٨/ ٤٥٣، ٩/ ٨٠، ١٠/ ٩٤، ١١/ ٢٧ والبداية والنهاية، لابن كثير ١٥/ ١٦٨، ١٧/ ٣٦٦، ومروج الذهب لابن العماد ٢/ ٥٤٠، ٥٥٢ والنبراس في تاريخ بني العباس، لابن دحية ٩٥-١١٣ وغيرها من كتب السير.

الدولة العباسية، بل ومناوئاً لها في أحيانٍ كثيرة، وبعضها كانت تعترف بالخلافة، وتدافع عنها؛ كما بدا ذلك واضحاً من السلاطين الأتابك. وكان من أبرز الدول المستقلة عن الدولة العباسية:

(**دولة بني أمية في الأندلس**)، والتي قامت سنة (١٣٨هـ) وتَسمَّى الناصر الأموي بالخليفة وبأمير المؤمنين منذ توليه مقاليد الحكم سنة (٣٠٠هـ-٣٥٠هـ) وكانت دولة الأمويين في الأندلس قوية منيعةً، متغلبةً على أعدائها من الروم وغيرهم؛ حتى نهاية القرن الرابع (٣٩٩هـ) ثم بدأ الضعف والوهن في الدولة، وكثرت الحروب الداخلية، واشتد التشاحن على السلطة، حتى زالت وانقضت سنين الوحدة في الأندلس، وازداد الاضطراب السياسي فيها، وظهرت ممالك متفرقة، ودخلت بلاد الأندلس في عصر جديد؛ وهو ما يعرف بـ (عصر ملوك الطوائف) أو (عصر الفِرق)! وطمع الأعداء في البلاد؛ لاسيما النصارى الأسبان، لكن قامت (دولة المرابطين، أو الملثمين)، فأعانت الأندلس في محنتها، وأبلت بلاءً حسناً في مواجهة النصارى الأسبان؛ ما بين عامي (٤٨٤هـ - ٥٤٠هـ) ثم قامت (دولة الموحدين) ثم بادت سنة (٦٢٠هـ)...[1].

(**دولة البويهيين**)، كان زعماؤها قادةً في جيوش الديلم، وبدأ ظهورهم وقويت شوكتهم في سنة (٣٢٠هـ)، وملكوا بقاعاً كثيرةً من العالم الإسلامي كفارس والجبل والأهواز وواسط وغيرها، بعد حروب عديدة، وقد تقدم أنهم استولوا على بغداد،

---

(١) انظر: تاريخ الأمم والملوك، للطبري ٧/ ٥٠٠، وجذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، للحميدي ص١٣-٣٦ والكامل، لابن الأثير٥/ ٤٩٣، ٨/ ٢٢٤، ٦٧٨ والمغرب في حلى المغرب ١/ ١٨٠، ١٩٣-١٩٦ وبغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، للضبي ص ٢١ ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري ١/ ٤٢٣، ٣/ ٢٧ وغيرها.

وزاحموا الخلافة العباسية وزادوها ضعفاً ووهناً، وكانوا شيعةً يظهرون التشيع في بغداد مع أن أكثرية أهلها من السنة! مما كان سبباً في وقوع فتنٍ كثيرةٍ بين الفريقين، لا يغيرها الخليفة لضعفه ولا السلطان البويهي لأنه كان يعين طائفته!!.

والحق أن دولة بني بويه لم يكن فيها شيء من الصلاح للبلاد؛ مع طول مدتهم وضخامة دولتهم، بل زادتها فساداً وفرقةً... وضاع أمر الإسلام، وهاجت الروم فأخذوا المدائن وما هنالك...[1].

(دولة السلاجقة)، وكان بداية الدولة سنة (٤٢٩هـ) واستولت على أكثر البلاد الشرقية، وعظم شأنها، وواجهت الروم وانتصرت عليهم في مواطن، وملكت أصقاعاً كثيرةً من العالم الإسلامي، حتى وصلوا بغداد ونزعوها من أيدي بني بويه، وقضوا على حكمهم...

وكان السلاجقة سُنةً من أصول تركية، وكانت لهم مآثر وفضائل كثيرة، لا سيما في جهادهم ضد الرومان وغيرهم، وبقي السلاجقة في قوة ومملكتهم في اتساع؛ حتى سنة (٤٨٥هـ) ثم وبالتحديد في سنة (٥٩٠هـ) أفل نجم السلاجقة[2]؛ وتقاسم ملكهم دولٌ كثيرة، تعرف بـ (دول الأتابكة)[3] وكانت متعاديةً متنافرة؛ مما مهد

---

(١) انظر: تجارب الأمم، لابن مسكويه ١/ ٢٧٨، ٢/ ١٥٨ والكامل، لابن الأثير ٦/ ٢٣٠-٢٣٦ والبداية والنهاية، لابن كثير ١٥/ ٧٠، ٨١، ١٦٧-١٦٩ والسلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي ١/ ٢٥ وسير أعلام النبلاء، للذهبي ١٦/ ٢٣٢. وغيرها.

(٢) انظر في أخبار هذه الدولة: وفيات الأعيان، لابن خلكان ٥/ ٦٣-٦٨ والكامل، لابن الأثير ٨/ ٢٣٦، ٣٢٠-٣٢٧، ومختصر تاريخ دولة آل سلجوق، للبنداري ص ١٢ وما بعدها، والمختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء ٢/ ١٧٧-١٧٩ وغيرها.

(٣) وهي دول تركية، ومعنى أتابك: مربي الملك. انظر: النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، لابن تغري بردي الأتابكي ٥/ ٣٠٣.

السبيل للصليبيين في شن حروبهم ضد البلاد الإسلامية، كما أتاح الفرصة للاجتياح المغولي الغاشم لبلاد ما وراء النهر، وفارس والعراق...

ومن بغداد إلى المغرب العربي فمصر وهاتيك البلاد... وقد كان من أبرز الدول التي ظهرت هنالك:

(دولة بني عبيد)، أول ظهور هذه الدولة كان في بداية القرن الرابع، وعظم خطبهم سنة(٣٠٨هـ)، وكانوا رافضةً، إسماعيليةً، استولوا على غالب بلاد المغرب العربي، ثم نزعوا مصر من أيدي (الإخشيديين) الذين حكموها ما بين عامي (٣٢٣هـ-٣٥٧هـ) وأنشأ العبيديون فيها مدينة القاهرة وصيروها عاصمةً لدولتهم سنة (٣٦٢هـ) وبنوا فيها الجامع الأزهر! وناوشوا بلاد الشام واليمن وغيرها... وفي سنة (٤٩٥هـ) وهت الدولة العبيدية، واختلت قواعدها، وانقضت الدعوة لهم في الشام واستولى عليها الفرنج، وفي سنة (٥٤٤هـ) لم يبق لهم إلا إقليم مصر! وفي سنة (٥٦٤هـ) سقطت الدولة على يد القائد المظفر صلاح الدين الأيوبي[١].

وكانت هذه الدولة أشد فساداً من دولة البويهيين، حتى وصفهم بعض العلماء بالزنادقة![٢] وأكتفي بما قاله الحافظ الذهبي عن العبيديين؛ قال: «قد أجمع علماء المغرب على محاربة آل عبيد؛ لما شهروه من الكفر الصراح الذي لا حيلة فيه.

---

(١) انظر: الكامل، لابن الأثير ٦/ ١٢٤-١٣٨، والبيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي ١/ ١٥٨-١٦٠، والنجوم الزاهرة، لابن تغري بردي ٣/ ٢٤٦، ٢٨٧، ٤/ ٦٩، سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٥/ ١٧٤-١٨٤، وغيرها .

(٢) انظر ما نقله السيوطي في تاريخ الخلفاء ص١٧ عن القاضي عياض، والقاضي الباقلاني وغيرهما، وانظر كذلك: الروضتين، لأبي شامة ١/ ٢٠١ .

وقد رأيت تواريخ عدة يصدق بعضها بعضاً...»[١] وقال عن نحلتهم: «ظاهرها الرفض، وباطنها الانحلال، وعموم جيوشهم أهل زعارة وشر، لا سيما من تزندق منهم، فكانوا في معنى الكفر. فيا ما ذاق المسلمون منهم من القتل والنهب وسبي الحريم؛ لا سيما في أوائل دولتهم... »[٢].

(**الدولة الأيوبية**)، وكان أول ملوكها: الملك المظفر (صلاح الدين) يوسف ابن أيوب (ت ٥٨٩هـ) وكان بداية حكمه في مصر سنة (٥٦٤هـ) حين قطع شأفة بني عبيد، في مصر، وأباد دولتهم، وخطب للخليفة العباسي في كل مملكته، واتسعت بلاده فأخذ اليمن والشام بعد موت الملك نور الدين محمود، وكانت له همة عالية في جهاد الصليبيين؛ ما سمع بمثلها لأحد في دهر، وكان من أشهر المواقع بينه وبين الفرنج وقعة (حطين) الشهيرة سنة (٥٨٣هـ)، فسلموا أنفسهم، وأسرت ملوكهم، فسار وحاصر القدس؛ وجدّ في طلبها حتى أخذها بالأمان. وتوفي صلاح الدين سنة (٥٨٩هـ) فصارت الدولة إلى أبنائه؛ ثم شرعت الأمور بالاضطراب، حتى استقرت الممالك واجتمعت المحافل على أخيه: الملك العادل محمد بن أيوب، واتسعت مملكته، وقهر الصليبيين، ولم تزل الدولة في عزٍّ إلى أن توفي سنة (٦١٥هـ)، وبموته ضعفت الدولة الأيوبية، وتفرقت ممالكها بين أبنائه، ودارت بينهم خلافات وحروب كثيرة، حتى زالت الدولة الأيوبية سنة (٦٤٨هـ) على يد المماليك، وكانت مصر أعظم ممالكهم[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ١٥٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٦٨ .

(٣) انظر في أخبار الدولة الأيوبية: مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، لابن واصل ٢/ ١٢٨، والكامل، لابن الأثير ٩/ ١٢٤، ٢٢٥، ٣٢٦، والروضتين في أخبار الدولتين، لأبي شامة ١/ ١٨-٢٢٧، وغيرها.

هذه أشهر الدول التي ظهرت في تلك الحقبة الزمنية محل البحث (٣٠١هـ - ٦٠٠هـ).

وثمة دول أخرى كثيرة آثرت عدم ذكرها خشية الإطالة ولعل فيما ذكرت الكفاية في إعطاء تصور عام للحالة السياسية، من حيث الدول التي سادت آنذاك.

ثالثاً: الحركات الباطنية.

وجدت في هذه الحقبة الزمنية عدة حركات باطنية ذات اتجاهات سياسية، كان لها أثر كبير في تفريق الأمة الإسلامية، ومحاولة هدم الدين، وإثارة الفتن بين المسلمين، وتعتبر الحركات الباطنية من أخطر الحركات في تاريخ العالم الإسلامي، ومن أعظم العوامل التي أدت إلى ضعف المسلمين، وإلى تسلط الأعداء.

ولقد كان قيام الدول الرافضية داعماً قوياً لتلك الحركات الهدامة، ذلك لأن بين الرافضة والباطنية تداخلاً كبيراً في الاعتقاد والمنهج، واتحاداً في الموقف من أهل السنة، كما أن كلا الطائفتين تزعم حب آل البيت وموالاتهم! والدعوة إلى نزع حقوقهم المغتصبة من أعدائهم!!

وكان من أبرز الحركات الباطنية التي وجدت في المدة (٣٠١هـ - ٦٠٠هـ):

(الإسماعيلية)[1] حيث تبنى هذا المذهب الباطني في ذلك الوقت دول؛ كان من أشهرها: **دولة القرامطة**[2] **ودولة بني عبيد**. فأما الدولة العبيدية فقد تقدم ذكر

---

(١) انظر عن هذه الفرقة: الفرق بين الفرق، للبغدادي ص٦٢-٦٣.

(٢) انظر: فرق الشيعة، للنوبختي ص ٦١، وتاريخ الأمم والملوك، للطبري ٥/ ٦٠١، وفي المنتظم، لابن الجوزي كلام جيد عن القرامطة ٥/ ١١٠-١١٩، وتاريخ ابن خلدون ٤/ ٨٤-٨٧، وكشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة ص٢١،٧٢.

شيء عنها، وأما دولة القرامطة، فقد قويت شوكتهم في سنة (٣٠١هـ) واشتد أمرهم في سنة (٣١٣هـ) حتى دفعت حكومةُ بغداد الإتاوةَ لهم حيناً من الزمن !! وعاثوا في الأرض فساداً، وأرهبوا المسلمين، وفتكوا بالحجاج الآمنين، وهاجموا مكة فهدموا زمزم، وملأوا المسجد الحرام بالقتلى، وسرقوا الحجر الأسود وبقي في الأحساء أكثر من عشرين سنةً!!

ودارت بينهم وبين العبيديين ـ إخوانهم في المذهب ـ حروب وخطوب منذ سنة (٣٦١هـ) فضعف القرامطة، حتى انتهى أمرهم، بعد أن أفسدوا البلاد وأقلقوا العباد؛ زهاء قرنين من الزمان.

ولم ينته المذهب الإسماعيلي الباطني بذهاب الدولتين المذكورتين؛ بل كان لهم وجود ودعاة في شرق العالم الإسلامي وغربه، ولهم أتباع يظهرون تعاليم المذهب الباطني حيث أمكنهم ذلك، وإلا استتروا حتى يصلوا إلى تحقيق مآربهم.

وقد ظهرت حركات تبنت المذهب الإسماعيلي، وكان لها منعة وشوكة، أقلقت دولاً كانت أحوج ما تكون لحشد قواتها لدفع الأعداء المتربصين بالأمة كالصليبيين ونحوهم... وقد كان من أبرز الحركات التي أشبهت في سيادتها وقوتها دولاً معاصرة لها:

حركة الحسن بن الصباح الفارسي (ت ٥١٨هـ)[1] التي خاضت حروباً ضاريةً مع الدولة السلجوقية زهاء قرن ونصف؛ إلى أن سقطت على أيدي التتر، سنة (٦٥٥هـ) فتفرق أتباعها في البلاد شذر مذر.

---

(١) انظر عن هذه الحركة التي كانت تعرف بحركة الحشاشين: الكامل ٨/ ٢٠١، ٥١٨، والبداية والنهاية ١٦/ ١٥٧، حركة الحشاشين، لمحمد عثمان الخشت.

ومن الطوائف الباطنية التي وجدت آنذاك:

الدروز(١) والتي أخذت جل عقائدها من الإسماعيلية، وانفردت بآراء خاصة؛ زادتها انحرافاً وشذوذاً...وكان ظهورها إزاء الدولة العبيدية في حدود سنة (٤٠٨هـ) وما بعدها.

وكذا النصيرية(٢) التي وجدت في ذلك الوقت، وكان لها أتباع في العراق وفي الشام...

وتاريخ الدعوة الإسماعيلية تاريخ أسود مليء بالأحداث الخطيرة، وقد جرى على أيديهم من إثارة الفتن والقلاقل، والجرائم البشعة، واغتيالات للأمراء والوزراء والصلحاء...! وتمهيد السبيل للفرنج والمغول وغيرهم للاستيلاء على بلاد المسلمين؛ ما يطول شرحه. وبالجملة فقد كانوا أضر على الإسلام والمسلمين من اليهود والنصارى؛ لأنهم يتظاهرون بالتشيع وموالاة أهل البيت، وهم في حقيقة أمرهم زنادقة أعداء للنبي وآله...(٣)

هذا وإن المسلمين ـ على تفرقهم في تلك القرون ـ إلا إنهم شعروا بالخطر الباطني فقاموا بملاحقة زعمائه ودعاته وأبادوا كثيراً منهم، وقد كان من أعظم الدول التي قاومت المدّ الباطني الخبيث؛ دولة السلاجقة، ثم دول الأتابكة، وأمثلها الدولة النورية والصلاحية. الأمر الذي أعاد للمسلمين شيئاً من وحدة

---

(١) انظر عن هذه الفرقة: البداية والنهاية ١٥/ ٤٦٩، ١٦/ ٥٧٥، والحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، لمحمد عنان، طائفة الدروز، لمحمد كامل حسين، وغيرها.

(٢) انظر عن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين ١/ ٨٣ وسماهم بالشريعية! وتبعه البغدادي في الفرق ص٢٢٥، والفصل في الملل والأهواء، لابن حزم ٥/ ٥٠، وانظر: طائفة النصيرية، لسليمان الحلبي.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٨/ ٤٦٨-٥٠١، و ٣٥/ ١٤٥-١٥٥.

الصف، والأمن الداخلي؛ لمواجهة الأخطار الخارجية الكبرى...»[1]

رابعاً: الحروب الصليبية:

كان من أظهر الأحداث السياسية التي جرت في ذلك الوقت أعني (٣٠١هـ ـ ٦٠٠هـ) الحروب الصليبية، والتي دامت قرنيين من الزمان (٤٩٠هـ ـ ٦٩٠هـ) وهي حملات عسكرية شنتها جيوش الغرب على العالم الإسلامي، تحت شعار الصليب؛ بهدف استئصال الإسلام والقضاء عليه.[2]

وكان العالم الإسلامي إبان تلك الحروب يعيش في ظروف سيئة، فالخلافة العباسية في بغداد في ضعف شديد، وحولها دول شتى متفرقة، كثيراً ما يقع بينها حروب وفتن، بل صار التنافس على الملك أمراً ظاهراً بين أبناء الملوك! حتى بلغ شغف بعضهم بالملك أن يستدعي أعداء المسلمين من الفرنج وغيرهم ليعينوهم على الذب عن ممالكهم، أو الاعتداء على ممالك الآخرين!![3]

هذا إلى جانب الحركات الباطنية الخبيثة بين ظهراني المسلمين، التي كان لها الأثر البالغ في إضعاف دول العالم الإسلامي آنذاك، ولهم دور كبير في تقوية

---

(١) انظر: حوادث سنة: ٤٦٣، ٤٩٤، ٥٠٠، ٥٢٣، ٥١١، ٥٢١، وغيرها في: الكامل لابن الأثير، وفي: البداية والنهاية لابن كثير.

(٢) هذا هو المفهوم الاصطلاحي للحروب الصليبية، والتي كانت موجهةً بخاصة إلى بلاد الشام ومصر وما إليها، وأما الحروب الصليبية بمفهومها العام فإنها بدأت منذ وقت مبكر، فقد هاجم الأسبان الصليبيون بلاد الأندلس منذ سنة ١٦١هـ وجرت معارك كبيرة بينهم وبين الدول الإسلامية في الأندلس، وأشهر معاركهم: معركة ملازكرد سنة ٤٦٣هـ ومعركة الزلاقة سنة ٤٧٩هـ. انظر: الغزو الصليبي والعالم الإسلامي، د. علي عبدالحليم محمود ص ٣٩، وثائق الحروب الصليبية، د. محمد ماهر ص١٧، وغيرهما.

(٣) انظر كتاب: الصراع السياسي العسكري بين القوى الإسلامية زمن الحروب الصليبية، لسهيل زكار.

الأعداء بالتحالف معهم حتى يصلوا إلى تحقيق مطامعهم...!

إن هذه العوامل وغيرها أطمعت العدو الصليبي ببلاد المسلمين، بالإضافة إلى ما يكنُّه الصليبيون من حقد وحنق على الإسلام وأهله؛ لهذا تتابعت الحملات الصليبية على العالم الإسلامي؛ من سنة (٤٩٠هـ) فأخذوا أنطاكية، ثم القدس الشريف سنة (٤٩٢هـ) وأنشأوا فيها مملكتهم، ولم يزل المسلمون يدافعونهم؛ ويغيرون عليهم في حصونهم، لا سيما السلاجقة، والسلاطين الأتابكة وغيرهم، وخاصةً الملك الصالح نور الدين محمود زنكي (ت ٥٦٩هـ) الذي أعاد ما ينيف على خمسين مدينةً وقلعةً، وانتزعها انتزاعاً من أيدي الصليبيين، وكوَّن جبهةً إسلامية قوية تواجه الصليبيين، فلم يستطيعوا النفوذ في الشام خوفاً من نور الدين وجيوشه؛ لاسيما حينما اتحد الشام كله تحت ملكه.

فضعف أمر الصليبيين وسقط في أيديهم، وتحركت الحملة الصليبية الثانية سنة (٥٤٣هـ) لكنها منيت بالفشل أمام الملك الهمام نور الدين، وقادة جيشه الأبطال. ثم هاجم الصليبيون البلاد المصرية، فأرسل إليها نور الدين قادته الأشداء فهزموهم ودحروهم. ولما توفي نور الدين، واستقر الأمر لصلاح الدين؛ الذي وحد المسلمين، حقق انتصارات كبيرة على الصليبيين، واسترد بيت المقدس سنة (٥٨٣هـ) وبعد فتح بيت المقدس أخذت معاقل الصليبيين تتهاوى أمامه، وقدمت حملة صليبية أخرى من أوربا، فدافعها صلاح الدين حتى توفي سنة (٥٨٩هـ)، ثم تداعوا إلى حملة صليبية رابعة سنة (٥٩٤هـ)، لكنها فشلت وتفرقت جموعهم؛ وذلك سنة (٦٠٠هـ)...

ولم يزل المسلمون يدافعون الحملات الصليبية، في عهد الملك العادل أخي

صلاح الدين، وبعده من قِبَل دولة المماليك... ولم يبق للصليبيين سوى بعض الحصون؛ حتى أُجلوا منها سنة (٦٩٣هـ).

وبهذا انتهت الحروب الصليبية، بعد قرنين من الزمان.(١)

الحالة الدينية

الحديث عن الحالة الدينية في تلك السنين (٣٠١هـ - ٦٠٠هـ) له علاقة وطيدة بالحالة السياسية؛ والتي ذكرنا لها وصفاً سريعاً؛ يعطي تصوراً عاماً لتلك الفترة، والعلاقة بين الحالة السياسية والحالة الدينية - في أي وقت - علاقة وثيقة؛ فسياسة الدول واختلاف عقائدها وثقافاتها يؤثر على انتماءات الناس وتوجهاتهم، كما أن النزاع على الحكم، والتشاحن على السلطة يؤثر سلباً على تدين العامة وأخلاقهم، كتأثيره على أمنهم واستقرارهم الاجتماعي والنفسي ...

كانت الحالة السياسية في القرن الرابع وما بعده تتسم - في الجملة - بالتفرق والاختلاف، وصاحبَ ذلك ضعف تمسك المسلمين بدينهم... فانتشرت الفتن، وتفرقوا شيعاً، وذاق بعضهم بأس بعض! ويشتد الأمر إذا ارتقى لسُدَّة الحكم من لا يخاف الله؛ من أهل الرفض ونحوهم، ولكن الله غالب على أمره، ويبقى في الأمة طائفة على الحق منصورة.

---

(١) انظر فيما تقدم من وصف المعارك بين المسلمين والصليبيين: كتاب الغزو الصليبي والعالم الإسلامي، تاريخ الإسلام د. حسن إبراهيم ٤/ ٢٤٩، وانظر: التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية بالموصل، لابن الأثير ص٣٧، ومختصر تاريخ دولة سلجوق ص١٥٢، والمختصر، لأبي الفداء ٣/ ٢٣، والروضتين ١/ ٤٦- ٢٣٠، ومفرج الكروب في أخبار بني أيوب، لابن واصل ١/ ١٠٩، وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للسيوطي ٢/ ٣٦، وينظر أيضاً: تاريخ الحروب الصليبية، ستيفن رنسيمان، والجبهة الإسلامية في عصر الحروب الصليبية، د. حامد غنيم.

ووجد في هذه الفترة فرق كان لبعضها دول، وثورات كثيرة:

كالإسماعيلية، والقرامطة، والنصيرية، والدرزية، وطوائف الشيعة المختلفة، وكانت تحدث بينهم وبين أهل السنة صراعات وفتن...

وكان للخوارج وجود ـ أيضاً ـ والمرجح أنه لم يعرف منهم آنذاك **إلا طائفة الإباضية**، ولهم آراء فارقوا فيها الخوارج، وتأثروا فيما بعد بآراء المعتزلة، بل قاربوهم في المذهب.(١)

كما كان التصوف منتشراً في تلك الفترة في بقاع شتى من العالم الإسلامي، بل ظهر غلاة الصوفية في مطلع القرن الرابع... وقد كان للتصوف وطقوسه أثر كبير على تقاعس الناس عن الجهاد في سبيل الله، لا سيما عند مواجهة الحملات الصليبية، أو الغزو التتري الغاشم، كما أظهرت الغلو في الأولياء، وبناء الأضرحة على القبور، وأقامت الاجتماعات البدعية... ووجد في هذه الفترة كبار أعلام التصوف في تاريخ المسلمين...كما ظهرت الطرق الصوفية كـ العدوية والبيانية والقادرية والرفاعية...(٢) وغيرها، وصار كثيرٌ من عبَّاد المسلمين وزهادهم ينتسب لطريقة من طرق الصوفية، ثم انتقل التصوف إلى تصوف فلسفي إشراقي في أواخر القرن الخامس، على يد أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) وغيره...

---

(١) هم: أتباع عبدالله بن أباض التميمي المري (ت ٨٦هـ تقريباً) انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ١٨٥، والفصل لابن حزم ٣/ ٢٧٣، ٤/ ٤٦.

(٢) تنتسب (العدوية) إلى: عدي بن مسافر الشامي (ت ٥٥٥هـ) وتنتسب (البيانية) إلى أبي البيان القرشي (ت ٥٥١هـ) وتنتسب (القادرية) إلى عبدالقادر الجيلاني البغدادي (ت ٥٦١هـ) وتنتسب (الرفاعية) إلى أحمد الرفاعي المغربي (ت ٥٧٨هـ).

وانتشرت في هذه الفترة المذاهب الكلامية الفلسفية:

كالمذهب الاعتزالي، فكان منهم: (الجُبَّائية) و(الكعبية) و(البهشمية)(١) وحصل للمذهب الاعتزالي تطور فكري كبير في هذه الفترة، خاصة ما كان على يد أبرز أعلام الاعتزال في عصره؛ القاضي عبدالجبار الهمذاني (ت ٤١٥هـ) الذي صار الاعتماد على كتبه وآرائه في مذهب الاعتزال...(٢).

والمذهب الأشعري؛ وقد ظهر في أوائل القرن الرابع الهجري، والذي ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، وكان الأشعري على مذهب المعتزلة فرجع عنه، وانتشر المذهب الأشعري في أنحاء العالم الإسلامي حيث تبناه بعض السلاطين والوزراء(٣) وأعلام من الشافعية والمالكية ذائعو الصيت(٤) وكثرت مدارسه في العراق؛ حيث كان مبدؤه من بغداد حاضرة العالم الإسلامي آنذاك، وانتشر في الشام ومصر وغيرها...(٥)

والمذهب الماتوريدي، ويُنسب لأبي منصور الماتوريدي (ت ٣٣٣هـ) وكان لهذا المذهب انتشار واسع فيما وراء النهر (تركستان) في المشرق الإسلامي، وهو

---

(١) الجبائية: أتباع أبي علي محمد بن عبدالوهاب الجبائي (ت ٣٠٣هـ) والكعبية: أتباع عبدالله بن أحمد البلخي البغدادي (ت ٣١٩هـ) والبهشمية: أتباع أبي هاشم عبدالسلام بن محمد الجبائي (ت ٣٢١هـ)

(٢) انظر: المعتزلة، د. أحمد صبحي ص٢٧٩ وما بعدها.

(٣) منهم: وزير الدولة السلجوقية؛ نظام الملك الطوسي (ت ٤٨٥هـ) والأمير محمد بن تومرت زعيم دولة الموحدين (ت ٥٢٤هـ) والملك الصالح صلاح الدين الأيوبي (ت ٥٨٩هـ) وغيرهم.

(٤) كأبي الحسن الطبري (ت ٣٨٠هـ) والباقلاني المالكي (ت ٤٠٣هـ) وابن فُورك (ت ٤٠٦هـ) وأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) وأبي القاسم القشيري (ت ٤٦٥هـ) وعبدالقاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) وأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) والشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) وابن عساكر (ت ٥٧١هـ) وغير هؤلاء الأعلام كثير.

(٥) انظر: خبيئة الأكوان، لصديق حسن ص١٠، ٤٨.

مذهب لا يختلف كثيراً في آرائه عن المذهب الأشعري؛ بل لم يخالفه إلا في مسائل معدودة[١] ولم يكن انتشار المذهب الماتوريدي كانتشار المذهب الأشعري، إلا في القرن الخامس الهجري وما بعده، وكان ذلك على يد أعلام الحنفية المشهورين[٢].

هذه أشهر المذاهب الكلامية التي كان لها وجود واضح، وأتباع كثر في العالم الإسلامي شرقيه وغربيه، وثمت فرقٌ أخرى لم تحظ بالشهرة وكثرة الأتباع كـ (**الكرامية**)، و (**السالمية**)... وغيرها.[٣]

وتلك المذاهب والفرق التي ظهرت؛ قد أثرت ـ بلا ريب ـ على الحالة الدينية والفكرية لأهل تلك القرون، وتعددت بينهم الأحزاب والانتماءات، وظَهَرَ التعصب المذهبي بين أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة؛ يصل ـ أحياناً ـ إلى التناحر والشقاق،

---

(١) اهتم بعض الباحثين بعدِّها: كالسبكي الأشعري في طبقاته ٣/ ٣٧٧، والتفتازاني الماتوريدي، والمقريزي في خططه ٢/ ٣٥٩.

(٢) (**الحنفية**) إذا أطلقت على لسان الأشعرية فالمراد بهم: الماتوريدية، وقد غلب عليهم هذا اللقب. ومن مشاهير علمائهم: أبو اليسر البزدوي (ت ٤٩٣هـ) وأبو المعين النسفي (ت٥٠٨هـ) وعمر النسفي (ت ٥٣٧هـ) ونور الدين الصابوني (ت ٥٨٠هـ) وانظر في تطور المذهب الماتوريدي، وانتشاره في العالم الإسلامي لا سيما شرقيه: الماتوريدية، لشمس الدين السلفي ١/ ٢٩٤، والماتوريدية، د. أحمد الحربي ص ١١٥-١٢٩.

(٣) **الكرامية**: أتباع محمد بن كرام السجستاني (ت ٢٥٥هـ) وقد ذكر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) في كتابه الفرق ص ١٨٩؛ أن الكرامية كثيرون في وقته، وأن بدعهم بلغت الآلاف! وأنه وقع له مع بعض الكرامية مناظرات. ثم وجدت أن الحافظ ابن كثير ذكر في كتابه البداية والنهاية ١٥/ ٦٣٤؛ بأن الملك محمود بن سبكتكين (ت ٤٢١هـ) كان كرامياً مقرباً لمحمد بن الهيصم الكرامي!. لكن لعل المذهب انقرض في القرن السادس وما بعده، ورأيت للحافظ الذهبي في السير ١١/ ٥٢٤؛ ما يشير إلى هذا؛ وذلك عند ترجمته لابن كرام؛ حيث يقول: «وكانت الكرامية بخراسان، ولهم تصانيف، ثم قلوا وتلاشوا...»، وفي مجموع الفتاوى لابن تيمية ١/ ٣٠٦ أن الكرامية ينتسبون لأبي حنيفة. **وأما (السالمية)** فهم: أتباع أبي الحسن أحمد بن محمد البصري (ت ٢٩٧هـ) وهم طائفة من الصوفية، ويلقبون بـ (الاقترانية) لقولهم في صفة كلام الله تعالى أن حروفه مقترنة بعضها ببعض، من أعلامهم: أبو طالب المكي (ت ٣٨٦هـ) وأبو علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ) وأبو الحسن ابن الزاغوني (ت ٥٢٧هـ) وغيرهم.

والبغضاء!.[1] ولا شك أن ما يحدث بين كل فرقة وأخرى من الفتن، والتنابز والسباب! يؤثر سلباً على الحالة الدينية بين الناس، ووجد كذلك التعصب المقيت بين أتباع المذاهب الكلامية والمتصوفة ونحوهم، وبين السنة والشيعة...

يضاف إلى ذلك ما كان بين المسلمين من اليهود والنصارى وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى، وقد وجد بعضُ هؤلاء حضوةً عند أمراء المسلمين!! الأمر الذي أدخل على الناس شراً وخطراً على دينهم.[2]

لكن مع هذا كله؛ فإن الهدي النبوي والمنهج الرباني الذي رسمه النبي ﷺ وكان عليه الصحب الكرام، لم يزل باقياً؛ بل إن أكثر العامة من الناس هم على هذا المنهج، وقام بحمله والذود عنه جمهرة من العلماء والصلحاء والأمراء...

الحالة العلمية

إن المتأمل في الأحداث التي وقعت في القرون الثلاثة محل الدراسة، ليعجب لما وصل إليه حال الأمة من الناحية السياسية والفكرية، وأنها عانت بسبب ذلك من التفرق والخصام الشيء الكثير...

ويزداد العجب كيف أن تلك الحالة المؤلمة لم تقف حجر عثرة أمام الحركة

---

(١) مثال ذلك في سنة ٣١٧هـ وقعت فتنة بين الحنابلة وآخرين في معنى المقام المحمود، ووقع بسببه قتل!! وانظر أحداث هذه السنة وسنة ٤٤٧هـ و٤٦٩هـ وغيرها في: البداية والنهاية، والكامل لابن الأثير، والمنتظم لابن الجوزي، وانظر ما وقع من فتن في أصفهان بين الشافعية والحنفية! في معجم البلدان لياقوت ١/ ٢٤٧.

(٢) انظر مثلاً: الخطط للمقريزي ٢/ ٤١٤، ومنادمة الأطلال لعبدالقادر بدران ص ٢٧٢، وخطط الشام لمحمد كرد علي ٦/ ١٣٠، والمجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، أحمد رمضان ص ١٥١.

العلمية؛ التي نمت وازدهرت؛ حتى لو أن قائلاً قال: إن الأمة لم تشهد في مسيرتها التاريخية الطويلة نهضة علمية واسعة متنوعة؛ مثل ما وصلت إليه في القرون الثلاثة (٣٠١هـ - ٦٠٠هـ) لما بعُد.

ومما لا شك فيه بأن الحالة السياسية والدينية؛ قد أثرتا في الحركة العلمية تأثيراً سلبياً، وذلك من حيث المنهج؛ فإن مناهج التعليم تعددت في القرن الرابع وما بعده، واختلفت المدارس الفكرية، وظهر في كثير منها الانحراف عن المنهج الحق... لاسيما في الاعتقادات وأصول الملة.

ولا أدلَّ على ازدهار الحركة العلمية في تلك القرون؛ من الانتشار الواسع للمدارس العلمية في أقطارٍ كثيرة من العالم الإسلامي، والتي كانت تلقى دعماً كبيراً من الحكام والأثرياء والعلماء، وقد قيل إن المدارس العلمية النظامية إنما بدأت في القرن الرابع، [1] وأما قبل ذلك فإن حلقات العلم إنما تعقد في المساجد، وقيام المدارس النظامية لم يُلغِ دور المسجد؛ بل كانت عامرة بحلقات العلم التي يدرَّس فيها سائر الفنون، كما تعقد فيها حلقات الوعظ للعامة، يلقي فيها كبار الوعاظ، ويحضرها مآت الناس وربما الآلاف.

وكان للمساجد الكبرى؛ وما يعرف بـ (الجوامع) والتي تنتشر في كل مدن العالم الإسلامي أبلغ الأثر في نشر العلوم، بل أضحى بعضها جامعات في صورة جوامع؛ وقد كان من أشهرها آنذاك: الجامع الأموي في دمشق، وقد وُقفت عليه

---

(١) يذكر ابن كثير في البداية والنهاية ١٥/ ٤٤٧ بأن أول مدرسة وُقفت على الفقهاء؛ هي: دار العلم في بغداد، وذلك سنة (٣٨٣هـ)، بينما يذكر المقريزي في خططه ٢/ ٣٦٣، بأن أول مدرسة أنشئت في الإسلام؛ هي: المدرسة النظامية الشافعية، والتي شيدها نظام الملك في بغداد سنة (٤٥٣هـ).

كتب لا تحصى، وكان فيه في بعض الأوقات أكثر من سبعين متصدراً لإقراء القرآن الكريم، والمدارس تحيط به من كل جانب؛ الغزالية، والأسدية، والمنجائية ...وغيرها، فكان الجامع الأموي في ذلك الوقت ـ كما يقول واصفون ـ: زينة الدنيا ومنارةً للعلم[1].

كما كان للخطب المنبرية دور كبير في التوعية والوعظ والتعليم، بل كانت من الوسائل الإعلامية الهامة والخطيرة في توجيه الناس في العقائد والسلوك... ولها تأثير في الأحداث السياسية التي كانت تعصف بتلك المجتمعات...

فتطور التعليم بالمدارس كان إلى جانب التعليم في المساجد؛ لا ملغياً له، غير أن المدارس اتخذت طابعاً نظامياً جديداً لم يكن معهوداً من قبل.

ويلحظ أن المدارس في ذلك الوقت يُلتزم فيها بالتدريس وفق مذهب معين من المذاهب الأربعة المعروفة، وغالباً ما يكون ذلك بسبب اشتراط واقف المدرسة ألا يُدرس فيها إلا المذهب الفلاني..! أو أنها وقف على فقهاء المذهب الفلاني! ومع هذا فقد وجد مدارس وقفت على مذهبين مختلفين كالشافعية والحنفية مثلاً. ثم ظهر التوسع في تدريس علوم أخرى كثيرة، بل إنه في أواخر القرن السادس نشأت مدارس للعلوم البحتة كالطب ونحوه[2].

ومن أشهر المدارس النظامية التي وجدت في تلك الفترة: (مدرسة دار العلم) شيدت سنة (٣٨٣هـ) في بغداد، و (المدرسة النظامية الشافعية) في بغداد، بنيت سنة (٤٥٩هـ) و (المدرسة الصادرية الحنفية) في دمشق، بنيت سنة (٤٩١هـ)

---

(١) انظر: الدارس في أخبار المدارس، للنعيمي ٢/ ٢٨٥، وقد ذكر جوامع كثيرة.

(٢) انظر حول هذا: المصدر السابق ٢/ ١٠٠-١٠٨.

و(المدرسة الأمينية الشافعية) في دمشق وبصرى، بنيت سنة (٥٤٠هـ) و (المدرسة الأتابكية) في الموصل؛ بنيت سنة (٥٤٠هـ تقريباً) و (المدرسة القطبية) في القاهرة، بنيت سنة (٥٦٥هـ) و (المدرسة الحنبلية الشريفية) في دمشق، بنيت سنة (٥٣٦هـ تقريباً) وغيرها كثير.[1]

ولم تزل المدارس بازدياد وتطور في بنيانها ونظامها... والذي يطلع على تاريخ المدارس آنذاك يلحظ أنها إنما انتشرت في دولة السلاجقة (٤٢٩ هـ - ٥٩٠هـ)؛ بل قد قيل إنهم هم أول من ابتكرها، وذلك على يد وزيرهم نظام الملك.[2]

ثم جاءت دول الأتابكة فسارت على المنهج السلجوقي في نشر مدارس العلم في ممالكها، وأتاحت الفرصة لأهل الخير من العلماء والواقفين وغيرهم للإسهام في ذلك، لا سيما في الدولتين النورية والصلاحية؛ التي بلغت فيها المدارس أوج ازدهارها.

وكان في تلك المدارس خير كثير ونفع عظيم للمسلمين، سواء كان ذلك في العراق أو في الشام أو في غيرها... وهذه المدارس وفرت مناخاً علمياً جيداً لنشر العلوم وفنون المعرفة؛ كما كانت من أسباب دحر المذاهب الباطلة كمذاهب الرافضة والباطنية وغيرهم.

ومما يدل على النهضة العلمية الكبيرة في ذلك الوقت؛ وجود علماء أجلاء، وأئمة أفذاذ، برَّزوا في علوم الشريعة وفنونها المختلفة؛ في التفسير والحديث والفقه

---

(١) انظر: المصدر السابق ١/ ٣١٣، ٢/ ٣، ٨، وتاريخ ابن القلانسي ص ٤٢٩، و البداية والنهاية ١٦/ ١٣٣، وشذرات الذهب، لابن العماد ٥/ ٢٧..

(٢) انظر: المقريزي في خططه ٢/ ٣٦٣.

واللغة وغيرها، ولا زالت أسماؤهم السامية وآثارهم العالية معروفة مشهورة إلى يومنا هذا؛ بما تركوا من مؤلفات جليلة، لا يستغني عنها طالب علم، ولا تكاد تخلو منها مكتبة إسلامية...

فمن هؤلاء العلماء: الحافظ أبو عبدالرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ) صاحب السنن، والحافظ أبو يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ) صاحب المسند، والإمام ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) صاحب التفسير المعروف، والإمام ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، له أكثر من أربعين كتاباً، والحافظ ابن المنذر (ت ٣١٨هـ) صاحب كتاب الإجماع، والحافظ الناقد ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) صاحب التفسير والجرح والتعديل، والحافظ الطبراني (ت ٣٦٠هـ) صاحب كتب المعاجم في الحديث، والحافظ الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) صاحب السنن، والحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) صاحب الحلية وغيرها، والمقريء الشهير أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) له مصنف في طبقات القراء، والمحدث الإمام ابن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ) صاحب التمهيد، والإمام البغوي (ت ٥١٦هـ) صاحب التفسير، وغيرهم كثير، من العلماء المؤلفين في علوم الشريعة، وسيأتي عدد كبير منهم في حديثنا عن مؤلفات العقيدة الإسلامية.

كما برز علماء كثر في علوم الآلة والتاريخ والطب وغيرها؛ منهم: الزجاج النحوي (ت ٣١١هـ) وابن دريد اللغوي (ت ٣٢١هـ) وابن الأنباري النحوي (ت ٣٢٨هـ) وأبو علي القالي اللغوي (ت ٣٥٦هـ) والأزهري اللغوي (ت ٣٧٠هـ) والجوهري (ت ٣٩٢هـ) وابن فارس صاحب المعجم (ت ٤٥٨هـ) وبديع الزمان الهمذاني (ت ٣٩٨هـ) مبدع فن المقامات، وأبو الفتح البستي الأديب صاحب الرسائل المشهورة (ت ٤٠١هـ) والحريري ذو البلاغتين صاحب المقامات

(ت ٥١٦هـ) وعبدالرحيم البيساني سيد الأدباء والفصحاء في وقته (ت ٥٩٦هـ) والعماد الأصفهاني الكاتب، المنشئ البليغ (ت ٥٩٧هـ) ومن المؤرخين: أبو بكر الصولي المؤرخ الكبير (ت ٣٣٥هـ) والمسعودي (ت ٣٤٦هـ) وابن مسكويه (ت ٤٢١هـ) وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

وظهر آنذاك كبار أعلام الطب والفلسفة؛ كالفارابي (ت ٣٣٩هـ) وابن سينا (ت ٤٢٨هـ) و ابن الهيثم المهندس (ت ٤٣٠هـ تقريباً) وابن رشد (ت ٥٩٥هـ) وغيرهم كثير.

وبالجملة فإنه في القرن الرابع وما بعده تنوعت العلوم وكثرت المؤلفات فيها فبلغت حداً لا يمكن حصره أو عده. وما ذكرته هنا إنما هو إلماحة سريعة تصور الحالة العلمية المزدهرة في ذلك الوقت.

الباب الأول

قراءة لمناهج العلماء في التأليف في علم العقيدة

من بداية القرن الرابع حتى نهاية القرن السادس

وفيه فصلان:

الفصل الأول: مناهج المؤلفين في علم العقيدة بطريقة إثبات الأسانيد

الفصل الثاني: مناهج المؤلفين في علم العقيدة بطريقة حذف الأسانيد

الفصل الأول

مناهج المؤلفين في علم العقيدة بطريقة إثبات الأسانيد

كثرت مؤلفات العقيدة الإسلامية - في القرون الثلاثة محل البحث - التي تقرر مسائل الاعتقاد، بذكر ما دل عليها من الأحاديث النبوية؛ التي يرويها المصنف بإسناده؛ حتى يبلغ بها النبي ﷺ، وكذلك يروي الآثار السلفية عن الصحابة والتابعين؛ لتقرير مسألة ما، أو للرد على المخالفين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤلفين في علم العقيدة على طريقة ذكر الأسانيد:

منهم من جمع في مصنفاته بين مسائل العقيدة وغيرها من مسائل الدين في أبواب؛ وهو ما انتهجه كثير من المحدثين كالبخاري ومسلم في صحيحيهما، وكذا أبو داود والترمذي ونحو هؤلاء الأئمة.

ومنهم من أفرد مسائل الاعتقاد في مؤلفاتٍ مستقلة كالإمام أحمد، وابنه عبدالله، وابن أبي عاصم، وابن أبي شيبة، وابن خزيمة، وابن منده... وغيرهم كثير.

وهؤلاء الذين أفردوا مؤلفات في علم العقيدة قد اختلفت مناهجهم:

فبعضهم يكتفي بذكر الأحاديث والآثار مسندةً؛ من غير أن يعلق عليها؛ حتى وإن كان في معرض الرد على المخالف، وبعضهم يكتفي بتراجم الأبواب فقط.

وبعضهم يذكرها ويعلق عليها بما يناسب الحال.

ومنهم من يستوعب كل ما ورد في الباب؛ بحسب ما وصل إليه علمه، ومنهم مَن يذكر مِن ذلك ما يحصل به مقصوده من التدليل والاحتجاج من غير استيعاب.

ولعلنا قبل أن نذكر ما يتعلق بمناهج هؤلاء المؤلفين، أن نذكر أهم ما تميزت

به المؤلفات في علم العقيدة؛ التي التزم مؤلفوها إيراد الأحاديث النبوية والآثار السلفية بأسانيدهم.

أهم مميزات هذه المؤلفات:

١ - إبراز ما اختصت به هذه الأمة من فضيلة الإسناد[١]، وإلا فقد بعد العهد وقيدت الأسانيد، قبل هذه القرون، ويشير الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) إلى مثل هذا؛ فيقول: «اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود منها ـ في عصرنا، وكثير من الأعصار قبله ـ إثباتَ ما يُروى؛ إذ لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه! ولا يضبط ما في كتابه ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته! وإنما المقصود بها إبقاء سلسلة الإسناد؛ التي خصت بها هذه الأمة»[٢].

٢ - أن في ذكر الأسانيد توثيقاً لما ينقله المؤلف من نصوص؛ يستدل بها على مسائل الاعتقاد.

٣ - أن المؤلفات التي تذكر الأسانيد أصبحت مصدراً مهماً لما جاء بعدها من مؤلفات في العقيدة.

٤ - تسهيل فهم العقيدة؛ وعرضها بعبارات النبي الكريم ﷺ، وصحابته وتابعيهم، دون إسهاب في شرحها، وذكر لتفاصيلها؛ ونأياً بها عن أساليب الجدل والفلسفة، فلعل المؤلفين الذين يكتفون بذكر الأحاديث والآثار

---

(١) ذكر أن الإسناد من خصائص هذه الأمة: ابنُ حزم في الفصل ٢/ ٨١، وابنُ الجوزي في الحث على حفظ العلم ص ٢٣، والنوويُّ في شرحه لصحيح مسلم ١/ ١١٢، وابنُ تيمية في منهاج السنة ٧/ ٣٧، والقسطلانيُّ في المواهب اللدنية ١/ ٤٢٢ وغيرهم.

(٢) صيانة صحيح مسلم ص ١١٧.

مسندةً لبيان العقائد؛ أرادوا ذلك، فعرضوا العقيدة الإسلامية على لسان من بُعث بها ﷺ، وصحابته من بعده؛ بوضوح تام، بعيداً عن الغموض والإيهام.

٥ - أن في الاكتفاء بذكر الأحاديث والآثار في تقرير العقيدة الإسلامية؛ إشارة واضحة من المؤلفين على هذه الطريقة إلى قضية التسليم للنصوص، والبعد عن التأويل والمعارضات العقلية المجحفة.

ولعلنا نرتب الحديث عن مناهج المؤلفين في العقيدة الإسلامية الذين يوردون في مؤلفاتهم الأحاديث النبوية، والآثار السلفية؛ بأسانيدهم، على النحو التالي:

أولاً: منهجهم في ترتيب وتبويب مسائل العقيدة:

سلك المؤلفون في علم العقيدة مسالك مختلفة، واتبعوا طرقاً متعددة في ترتيب مسائل العقيدة وتبويبها؛ وهؤلاء منهم من جمع بين مسائل العقيدة وغيرها من مسائل الدين، ومنهم من أفرد مسائل العقيدة في مؤلف خاص، وسأكتفي بذكر طريقة من أفرد العقيدة بمؤلف.

فالمؤلفون في العقيدة الإسلامية على طريقة إيراد نصوصها بالأسانيد؛ تعددت طرقهم في التبويب والترتيب لمسائل العقيدة.

- **أما طريقتهم في التبويب:**

فهي: طريقة المحدثين، كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن ونحوهم. فهم يقسمون - في الغالب - كتبهم إلى أبواب؛ ويجعلون لكل باب ترجمةً؛ إما آية من القرآن، أو حديثاً عن رسول الله ﷺ، وإما عبارةً من المؤلف، ويتبين من خلالها المسألة العقدية، التي يوردها في الباب.

وقد يقسم بعضهم الباب إلى فصول...[١]

وربما ترك بعض المؤلفين تقسيم الكتاب إلى أبواب؛ لكون الكتاب مختصراً؛ ويكتفي بإيراد الأحاديث والآثار، وفي غضون ذلك يذكر ما دلت عليه من مسائل الاعتقاد.[٢]

- وأما طريقتهم في ترتيب المسائل:

فتجدر الإشارة إلى أن هذا غير منضبط ؛ لأنه إنما يرجع لمقاصد المؤلفين؛ لكن بتأملي لكثير من مؤلفاتهم وتتبعي لطريقتهم في الترتيب للمسائل؛ ظهر لي:

أ) أن منهم من قصد في تأليفه جمع عامة مسائل العقيدة.[٣]

وغالباً ما يصدِّر المؤلف كتابه بالأخبار الواردة في التمسك بالسنة، ولزوم الجماعة، والنهي عن الفرقة والجدال، والأمر بلزوم هدي السلف الصالح، ثم يذكر المسائل العقدية التي أراد ذكرها في الكتاب، مقسِّماً لها على أبواب.

ب) ومنهم من قصد في تأليفه ذكر باب معين من أبواب العقيدة، ثم يدرج تحته عدداً من المسائل،[٤] أو يذكر مسألة بعينها من مسائل العقيدة.[٥]

ج) ومنهم من قصد في تأليفه الرد على المخالفين. فهؤلاء: منهم من أراد الرد على طائفة بعينها؛ فيورد أقوالها، ويرد عليها.[٦] ومنهم من أراد الرد على شخص

---

(١) كصنيع قوام السنة الأصبهاني في كتابه «الحجة في بيان المحجة» وغيره.

(٢) كصنيع: ابن أبي شيبة في كتابه: الإيمان، وابن أبي عمر العدني في كتابه: الإيمان، وأبي عثمان الصابوني في كتابه: عقيدة السلف أصحاب الحديث. وغيرهم.

(٣) مثال ذلك: كتاب الشريعة، للآجري، وكتاب الإبانة، لابن بطة، وكتاب شرح أصول أهل السنة، للالكائي... وغيرهم.

(٤) مثل: ابن خزيمة في كتابه: التوحيد، وابن منده في كتابه: التوحيد، فالكتابان أُفردا في باب الأسماء والصفات.

(٥) كصنيع: ابن الضراب في كتابه: ذم الرياء، والدارقطني في كتابيه: النزول، والرؤية...وغيرهما.

(٦) مثل: كتاب الرد على الجهمية، للدارمي، ومثله لابن أبي حاتم وابن منده.

بعينه؛ فيورد أقواله ويرد عليها،[1] ومنهم من أراد الرد على بدعة بعينها؛ فيرتب الرد بما يناسب المقام،[2] ومنهم من أراد جمع وتتبع ما ظهر في زمانه من البدع، ويبين ضلالها،[3] وهؤلاء لا يلتزمون بترتيب معين.

د) ومنهم من قصد في تأليفه الجواب عما اشتبه على الناس من الأدلة النقلية، فيبين وجه الحق فيها، ويرد المعنى الباطل المتوهم.[4]

هذا؛ وإنه كلما اتفقت مقاصد المؤلفين تقاربت مناهجهم في ترتيب الأبواب، إلا إنه لا يمكن القول بأن المؤلفين اتفقوا على منهج واحد في ذلك؛ بل يكون بينهم تقديم وتأخير في ترتيب الأبواب أو المسائل، ويذكر أحدهم شيئاً يتركه الآخر؛ وهكذا.

ثم من المعلوم أن التأليف فن وصناعة؛ يختلف الناس فيه كاختلافهم في سائر الفنون والصناعات؛ فمن الناس من يجيد ذلك إجادةً تامة، ومنهم من هو ضعيف الإتقان لها، وبين هاتين الدرجتين درجات متفاوتة...

ثانياً: منهجهم في الاستدلال:

المؤلفون على طريقة ذكر الأسانيد؛ وهم المحدِّثون، يعتمدون في استدلالهم على مسائل العقيدة على الكتاب والسنة؛ ويجرونها على ظاهرها؛ كما يشير إليه اكتفاؤهم بإيرادها؛ لتقرير العقائد، دون تعرض لتأويلها بما يخالف الظاهر؛ بلا دليل، مع اعتقادهم أنه لا يمكن أن يكون ظاهرها باطلاً...

ويعتمدون في تفسر النصوص القرآنية على القرآن، وإلا على السنة؛ فإن

---

(١) مثل: كتاب النقض، للدارمي، وغيره.

(٢) مثل: كتاب خلق أفعال العباد، للبخاري، وغيره.

(٣) مثل: كتاب البدع والنهي عنها، لابن وضاح.

(٤) مثل: كتاب مشكل الآثار، للطحاوي.

تعذر طلبوه من أقوال الصحابة، ثم أقوال كبار التابعين...

وينبغي التنبه إلى أن المؤلفين على طريقة المحدثين، لا يهملون الأدلة العقلية؛ فالكتاب والسنة جاءت نصوصها بالمقاييس العقلية الصحيحة؛ بل «اشتمل القرآن على خلاصة الطرق الصحيحة؛ التي توجد في كلام جميع العقلاء، من المتكلمة والمتفلسفة، وغيرهم»،(١) والرسول ﷺ دل الناس إلى الأدلة العقلية، والبراهين اليقينية؛ التي بها يعلمون المطالب الإلهية؛ من إثبات ربوبية الله ووحدانيته، وصفاته، وصدق رسله، والمعاد... وغير ذلك مما يُحتاج إلى معرفته بالأدلة العقلية.(٢)

والحاصل أن كثيراً من المؤلفين على هذه الطريقة يستدلون على مسائل العقيدة بالقرآن ثم بالسنة، ثم يوردون الإجماع، ثم يذكرون الأدلة من العقل والفطرة؛ ما أمكنهم ذلك.

ثالثاً: منهجهم في التزام الصحة من عدمها فيما يروونه من الأحاديث:

غالب الكتب المؤلفة على طريقة ذكر نصوصها بأسانيد مؤلفيها؛ لا يلتزم مؤلفوها بصحة وثبوت ما يروونه؛ بل قد يروي أحدهم الأحاديث والآثار الضعيفة، أو حتى الموضوعة!(٣)

لكن يجب أن يُعلم بأنه لا يلزم من إيراد المؤلفين من أهل السنة للمرويات التي لا تثبت احتجاجهم بها.

وهم يرون أن لا لوم عليهم إذ قد رووها بأسانيدها؛ وقد كانت طريقة متبعةً

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٤٦. وانظر: ٣/ ٢٩٦.

(٢) المصدر السابق ١٩/ ١٥٩، و٩/ ٢٢٥، ودرء التعارض ١/ ٢٨.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣/ ٣٧٩.

عند المؤلفين من المحدثين في ذلك الوقت؛ أعني وقت الرواية والإسناد، ثم إنهم رووها لفوائد لا يدركها إلا أهل الشأن من العلماء المحدثين.

سبب وجود الأحاديث الموضوعة:

وجود الأحاديث الموضوعة في كتب العقيدة؛ التي تُروى الأحاديثُ فيها بأسانيد مؤلفيها ؛ قليلة ؛ إذا قيست بعدد الروايات...

وهذا إن وجد فقد يكون سببه:

١- جهل المؤلف بحال الحديث، وهذا لا يقع للأئمة الكبار في علم الحديث، وإنما يقع لبعض المعروفين بالتساهل في النقل[1].

٢- أن يكون في إسناد الحديث الذي حكم عليه بالوضع راوٍ اِختلف في حاله أئمةُ الجرح والتعديل؛ فيكون بعضهم نسبه للكذب في الحديث، وبعضهم ضعفه من جهة الحفظ؛ وخلاف في مثل هذا معروف عند العلماء...إلى غير ذلك من الأسباب.

وأما أن يتعمد المؤلف ذكر حديث يعلم أنه موضوع فهذا محال؛ على أئمة أهل السنة.

إشكالية عدم تصريح بعض المؤلفين ببطلان الاحتجاج ببعض ما يرويه:

عدد من المؤلفين في العقيدة الذين يذكرون الأحاديث بأسانيدهم ؛ لا يصرحون بعدم صحة الاحتجاج بها، وذلك اكتفاءً بذكر أسانيدها؛ وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان؛ وعلماء عصور الرواية كانوا يعرفون الأسانيد فتبرأ ذمتهم من العهدة بذكر السند.[2]

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٢٦٠-٢٦١.

(٢) انظر: لسان الميزان، لابن حجر ٣/ ٧٥، واللآلئ المصنوعة، للسيوطي ١/ ١٩.

وأما من أخرج في كتابه من الأحاديث الضعيفة من المؤلفين في علم العقيدة؛ فهم كثير!

ولذكرهم لهذه الأحاديث أسباب يدركها علماء الحديث؛ منها:

١- أن الحديث الضعيف قد ينجبر ضعفه بتعدد طرقه.

٢- أن ذكر الأسانيد الضعيفة يعين على كشف العلل أو الشذوذ في المتون أو الأسانيد.

٣- أن يكون المؤلف الذي أخرج الأحاديث الضعيفة يرى صلاحيتها للاحتجاج.

واختلاف آراء العلماء في أسانيد الأحاديث قبولاً ورداً معروفٌ عند أهل هذا الشأن.

رابعاً: منهجهم في عرض الأدلة، والتعليق عليها :

يتفق المؤلفون على هذه الطريقة على تقديم الكتاب والسنة في الاستدلال؛ ولهم في ذكر الأدلة مسالك مختلفة :

- فمنهم من يذكر المسألة العقدية في ترجمة الباب ثم يبدأ بذكر ما دل عليها من كتاب الله ثم من السنة، ثم يذكر الآثار عن السلف من الصحابة فمن بعدهم.
- ومن هؤلاء المؤلفين من يسرد الأدلة على نحو ما ذكرت؛ دون أن يعلق عليها.[١]
- ومنهم من يعرض الأدلة، ويورد الآثار، ويجعل التعليق عليها في آخر المصنف.[٢]

(١) كصنيع: أبي عمر العدني (ت ٢٤٣هـ) في كتابه الأيمان.

(٢) كما فعل: ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) في كتابه الإيمان، فإنه لم يذكر إلا عبارة مختصرة جداً في آخر صفحة من الكتاب. ومثله فعل: ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ) في كتابه: السنة، فإنه ذكر مجمل الاعتقاد في آخر الكتاب.

- ومنهم من يعلق على الأدلة كلما رأى لذلك فائدةً، والغالب أن يكون تعليقاً مختصراً؛ يبين فيه المصنف أموراً مهمةً؛ مثل: أن ينقل إجماع السلف على ما دلت عليه النصوص التي أوردها للدلالة على مسألة ما.(١)
- أو يكون تعليق المصنف لبيان معنى بعض الكلمات الواردة في النصوص؛ التي قد تشكل على قارئها.(٢)
- أو يكون تعليقه للتعريف بحال بعض الرواة الذين ذكروا في أسانيد الأحاديث والآثار.(٣)
- أو للإشارة إلى من أخرجه من الأئمة قبله، وهذا كثير عند المتأخرين من المؤلفين.
- وقد يكون تعليقه لدفع توهم التعارض بين النصوص، أو الرد على أهل الأهواء والبدع.

والحق أن المتتبع للمؤلفات على طريقة ذكر النصوص بأسانيد مؤلفيها؛ يتبين له دقتهم في الاستنباط، وعمق فهمهم للنصوص؛ يظهر ذلك من خلال تراجمهم للأبواب... كما يظهر أيضاً بتعليقاتهم الموجزة؛ ذات العبارات الجزلة الجامعة.

*** طريقة تكرار الأدلة :**

قد يسلك بعض المؤلفين؛ طريقة التكرار لبعض الأدلة؛ حسب دلالتها على مسائل الاعتقاد؛ كما فعل ذلك الإمام البخاري في صحيحه، وغيره. وهو منهج معروف عند المحدثين سواء الذين جمعوا في مؤلفاتهم بين أبواب العقيدة وغيرها

(١) كصنيع: اللالكائي في: شرح اعتقاد أهل السنة، ومثله: قوام السنة الأصبهاني في كتابه: الحجة.

(٢) مثل: الرد على الجهمية، لابن منده، فقد ذكر ذلك في مواضع كثيرة من الكتاب.

(٣) كصنيع: عبدالله بن أحمد في كتابه: السنة، وقد أكثر من ذلك.

من علوم الشريعة، أو الذين أفردوا مؤلفات خاصة بعلم العقيدة، وهو أمر سائغ؛ لأن كثيراً من الأدلة الشرعية قد تدل على عدد من المسائل، ثم إن المصنف قد يكرر الحديث المستدَل به بإسناد آخر غير الإسناد الذي ذكره أول مرة، وهذا فيه فوائد حديثية لا تخفى على أهل المعرفة بفن الحديث والصناعة الحديثية.[1]

*** استدلالهم بأخبار الآحاد :**

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن المؤلفين على هذه الطريقة؛ يستدلون بأخبار الآحاد على مسائل الاعتقاد؛ ولا يفرقون في ذلك بين الأحاديث المتواترة وأحاديث الآحاد، ولا تجد أحداً منهم يقول ـ بعد إيراده لأحاديث الآحاد ـ : هذه أحاديث آحاد لا يحتج بها في مسائل الاعتقاد. بل إن اتفاقهم على الاحتجاج بما صح منها ظاهر في طريقتهم التي اتبعوها في مؤلفاتهم تلك، فالمؤلف منهم يروي كل ما ورد في الباب ـ مما وصل إليه ـ دون تفريق في سرده للأحاديث بين ما ثبت بطريق التواتر، وما ثبت بطريق الآحاد.

وهم ـ كما ذكرت في منهجهم في الاستدلال ـ يستدلون على مسائل العقيدة بالقرآن ثم بالسنة، ثم يوردون الإجماع، ثم يذكرون الأدلة من العقل والفطرة؛ ما أمكنهم ذلك.

خامساً: منهجهم في الرد على المخالف:

- كثير ممن ألف على طريقة ذكر الأسانيد؛ يكتفون بالرد على أهل البدع بذكر ترجمة موجزة للباب، ثم يسردون الأحاديث والآثار الدالة على الترجمة؛ دون تعليق، وقد يكون الرد جلياً ظاهراً؛ إما على طائفة بعينها؛ كقول بعضهم: بابٌ

---

(١) انظر: هدي الساري، لابن حجر ص ١٧، في ذكر فوائد تكرار الأحاديث في صحيح البخاري.

الرد على الجهمية.[١] أو على مقالة بعينها؛ كقول بعضهم: بابٌ الرد على من قال: إن الله جبر العباد على المعاصي!.[٢] .

- أو يذكرون العقيدة الصحيحة؛ ويبينون أن من خالفها فهو مخطئ، مثل قول بعضهم: باب الإيمان بأن السعيد والشقي؛ من سعد أو شقي في بطن أمه، ومن رد ذلك فهو من الفرق الهالكة.[٣]

- ـ وقد يكون ردهم في تراجم الأبواب بذكر ما روي في أصحاب بدعة ما؛ تحذيراً منها، وتنفيراً من أصحابها، كقول بعضهم: باب ما روي في المكذبين بالقدر.[٤] ونحو هذا من العبارات التي تتضمنها تراجم الأبواب، وهي عبارات صريحة في الرد على أهل البدع.

- وقد يُضمِّن بعض المؤلفين تراجم الأبواب الردَّ على أهل البدع دون تصريح؛ مثل قولهم: باب في أن مشيئة الخلق تابعة لمشيئة الله. ويقصدون بذلك الرد على القدرية. أو قولهم: باب الإيمان بأن القرآن كلام الله غير مخلوق. ويريدون بذلك الرد على الجهمية ومن وافقهم.

- وقد لا يكتفي المؤلفون على هذه الطريقة بالرد على المبتدعة من خلال تراجم الأبواب؛ بل يزيدون على هذا بالتعليق على ما يروونه من الأحاديث والآثار، وبيان ما دلت عليه من وجوه الرد على المخالف؛ وهذا كثير في أهل القرن الرابع فما بعده.

---

(١) انظر: سنن أبي داود، كتاب السنة، باب رقم ٢١.

(٢) انظر: السنة للخلال ١/ ٥٤٩.

(٣) انظر: الإبانة، لابن بطة، والآجري في الشريعة.

(٤) انظر: الشريعة، للآجري، والسنة، للخلال.

وهم في تعليقاتهم تلك قد يوردون بعض الشبه التي يتشبث بها المخالفون، ويردون عليها.(١)

أو يذكرون ما تأوله المخالفون من النصوص فيبينون وجه الحق فيها.(٢)

وقد يبينون في معرض تعليقهم على النصوص تفصيلات المسألة عند أهل الحق أنفسهم.(٣)



(١) وقد أكثر من هذا الدارمي في رده على الجهمية، وعلى المريسي، وكذا فعل أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الإيمان، وابن خزيمة في كتابه التوحيد، وغيرهم.

(٢) وهذا كثير عند ابن منده في كتابيه: الرد على الجهمية، والإيمان.

(٣) كصنيع: الآجري في كتابه الشريعة، انظر مثلاً: ١/ ٢٩٨.

الفصل الثاني

مناهج المؤلفين في علم العقيدة بطريقة حذف الأسانيد

هذا الفصل يشبه في مباحثه وتفاصيله الفصلَ المتقدم؛ ومما يدل على هذا أن بعض المؤلفين على طريقة ذكر النصوص بأسانيدهم إليها، قد ألف أيضاً على طريقة حذف الأسانيد، بل إن بعضهم جمع بينهما في مؤلف واحد، وإنما فرقت بينهما للاختلاف في بعض التفاصيل؛ كما سيتبين.

وقد اختلفت مناهج المؤلفين في علم العقيدة؛ بما يصعب ضبطه، ولكن أشير هنا إلى أمور يمكن من خلالها توضيح السمة العامة لمناهجهم؛ **وأخص هنا من التزم منهم بمذهب السلف في الاعتقاد:**

أولاً: منهجهم في الاستدلال وعرض الأدلة:

١ - **اعتمادهم في تقرير العقائد، والرد على المخالف؛ على أدلة الكتاب والسنة،** ويُجْرُون نصوصَهما على ظاهرها، ولا يعارضونها بالعقل. بل يلتزمون في فهمها بطريقة السلف الصالح، ولا يستدلون إلا بما صح عن النبي ﷺ.

وأما ما يورده بعض المؤلفين على طريقة السلف من الأحاديث الضعيفة والواهية:

أ) فقد يكون المؤلف يرى صحتها، وأن هذا ما وصل إليه اجتهاده.

ب) وقد يكون اعتمد على تصحيح غيره من أهل العلم؛ ولم يتبين هو ذلك.

جـ) أو يكون إيراده للأحاديث الضعيفة بسبب قِصر باعه في علم الحديث وفن الرواية... أو لغير ذلك من الأسباب.

بيد أن المنهج المتفق عليه بين المؤلفين على طريقة السلف أنه لا يجوز الاستدلال على مسائل العقيدة إلا بالدليل الثابت الصحيح. وكذلك يعتمدون في تقريرهم لمسائل الاعتقاد على ما ثبت من إجماع السلف.

٢- **أنهم لا يفرقون بين ما ثبت من الأحاديث النبوية بطريق التواتر، وما ثبت منها بطريق الآحاد، من حيث جوازُ الاستدلال بها على مسائل الاعتقاد،** ولا يُعرف التفريق بينهما بهذا الاعتبار عن أحد ممن يتبع طريقة السلف في مؤلفاته،[١] بخلاف المؤلفين في علم العقيدة من المتكلمين ونحوهم؛ الذين لا يجيزون الاحتجاج بأخبار الآحاد في مسائل الاعتقاد؛ بحجة أنها تفيد الظن، ومسائل الاعتقاد طريقها العلم...![٢].

٣- **أن كثيراً منهم اعتنى بنقل الآثار المروية عن السلف في مسائل الاعتقاد؛** من الصحابة والتابعين، والأئمة المقتدى بهم؛ من أهل القرون المفضلة، خاصة ما روي عنهم من تفسير لآيات القرآن الكريم، أو بيانٍ لمعاني الأحاديث، فهم يعتبرون بفهم السلف لنصوص الوحي، ويؤثرون فهْم السلف لتلك النصوص على فهْم من جاء بعدهم؛ لاعتقادهم بأن السلف أعلم بالكتاب والسنة من غيرهم، وأهدى سبيلاً، ويحتجون بآثارهم على المخالف، وعلى المسائل المتنازع فيها...

---

(١) انظر: الكفاية، للخطيب البغدادي ص٧٢، والتمهيد، لابن عبدالبر ١/ ٢، والانتصار لأهل الحديث للسمعاني ص٣٤، والصواعق، لابن القيم ٢/ ٣٦١ و ٢/ ٤٣٥، وغيرها.

(٢) انظر: المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري المعتزلي ٢/١٣٨، والبرهان في أصول الفقه للجويني ١/ ٥٩٩، وتمهيد الأوائل، للباقلاني ص ٤٤١، وانظر: تفنيد شبههم في الصواعق المرسلة، لابن القيم ٢/ ٣٩٤-٤٠٥ من مختصره للموصلي، وانظر بحث المسألة في: الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد، لسليم الهلالي.

وهم إن ذكروا الآثار المروية عن السلف فإنما يذكرونها مجردةً عن الإسناد ـ غالباً ـ ومن ذكر منهم الإسناد؛ فإنما يسوقه بطريق من خرجها من المؤلفين الذين يذكرون المرويات بأسانيدهم؛ والتي أضحت مؤلفاتهم مصادر لمن جاء بعدهم من المؤلفين في معرفة الآثار.

والمؤلفون يختلفون في الالتزام بصحة ما ينقلونه من الآثار؛ كما يقال ذلك فيما ينقلونه من الأحاديث، فبعضهم يتساهل في ذلك فينقل الصحيح وغيره.

٤ – **أنهم قد عُنوا بالأدلة العقلية**؛ وأكثروا من ذكرها في مؤلفاتهم؛ خاصة في معرض الرد على المخالف لمنهجهم في الاستدلال.

ولهم في اعتبار الدليل العقلي ضوابط؛ منها:

أ) أنهم لا يقدمون العقل على الدليل الشرعي الثابت.

ب) أنهم يعتقدون بأن الشرع لا يمكن أن يأتي بما تحيله العقول، كما لا يمكن أن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ تتعارض مع صريح المعقول[١].

جـ) ومنها: أنهم يجزمون بأن العقل لا يمكن أن يستقل بمعرفة أصول الدين على التفصيل.

وهم في إيرادهم لأدلة العقل في مؤلفاتهم يذكِّرون دائماً بتلك الضوابط...

وكثيراً ما يذكر المؤلفون ـ ممن يتبع طريقة السلف في تقرير مسائل الاعتقاد ـ الأدلة العقلية في الرد على من زعم إنكار أمرٍ بالعقل؛ وقد جاء النقل الصحيح بإثباته، وغالباً لا يطيل أحدهم في ذكره للأدلة العقلية إلا عند الحاجة...[٢]

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٥-١٥٦.

(٢) انظر: درء التعارض، لابن تيمية ١/ ١٩٤، ٢٨٠-٣٢٠، والأعلام العلية، للبزار ص ٣٣-٣٥ والرد على المنطقيين، لابن تيمية ص ٢٥٣-٢٥٥.

٥- **أنهم يوردون أدلة الفطرة كلما أمكن الاستلال بها على مسائل الاعتقاد:** ودلالة الفطرة على أصول الاعتقاد مما دل عليه الشرع المطهر؛ فنصوص الكتاب والسنة تذكِّر النفس، وتحركها إلى ما هو مركوز فيها بالقوة؛ من معرفة الله ومحبته وتعظيمه والخضوع له، وأودع الله فيها معرفة الحق، والتصديق به، ومعرفة الباطل والتكذيب به، ومعرفة النافع الملائم لها ومحبته وطلبه، ومعرفة الضار المنافي لطبيعتها؛ وبغضه والسعي في دفعه....[1].

وإذا كان أمر الفطرة بهذه المنزلة؛ فإن الاستدلال بها على مسائل الاعتقاد؛ بل على مسائل الدين كله؛ ذو أهمية كبيرة، ولذا استصحب المؤلفون على هذه الطريقة أدلة الفطرة في تقرير بعض المسائل العقدية وفي الرد على المخالف؛ كما استدلوا بالفطرة على أن أول واجب على المكلف هو الإيمان بالله وحده؛ وليس النظر أو القصد إليه... ويستدلون بالفطرة على أن الخالق سبحانه لا بد أن يكون أكمل من كل شيء، وأعظم وأكبر من كل ما سواه، وأنه منزه عن كل عيب ونقص... وهكذا بإجمال ثم يأتي الشرع منبهاً للفطرة على ما يجب لله من الصفات، وما لا يجوز عليه سبحانه من صفات النقص...[2]

والمقصود أن المؤلفين في علم العقيدة الملتزمين بمذهب السلف في الاعتقاد؛ يستدلون بأدلة الفطرة على مسائل الاعتقاد، وذلك بعد إيرادهم لأدلة الكتاب والسنة والإجماع، وقد يوردون أدلة الفطرة مع الأدلة العقلية؛ من غير ذكر للأدلة الشرعية؛ وذلك حينما يكون المخالف من الذين لا يقرون بالشرائع.

---

(١) انظر: نقض المنطق، لابن تيمية ص ٢٩، وشفاء العليل، لابن القيم ص ٣٠١.

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٢.

ثانياً: منهجهم في عرض قضايا العقيدة:

١- **في الأسلوب والعبارة:** يسلك المؤلفون في علم العقيدة الملتزمون بمذهب السلف أوضح المسالك في بيان العقيدة الإسلامية، ويتبعون أيسر السبل الموصلة إلى فهمها وإدراك تفاصيلها، مقتدين في ذلك بهدي الكتاب والسنة.

وإن من يطالع في تلك الكتب يجد ذلك ظاهراً، وأن أصحابها رفضوا التعمق في العبارات، والتطويل في المجادلات، فلا مغالات بالكلام، ولا تجاوز لحدود الشرع في التعبير عن مراد الله ورسوله...

ومع هذا فقد يضطر بعضهم إلى اتباع أساليب فيها شيء من الصعوبة والتعقيد؛ وهذا إنما يكون عند الضرورة، كالرد على المخالف ممن يعتمد في مسائل الاعتقاد على دلالة العقل بالدرجة الأولى.

٢- **في التوافق والبعد عن الاضطراب:** من تأمل تلك المؤلفات لحظ التوافق والائتلاف في تقرير مسائل الاعتقاد؛ على ما بين مؤلفيها من التباعد في الأزمان والأماكن، لأنهم التزموا بمنهج واحد؛ وهو الأخذ بالكتاب والسنة وإجراء نصوصهما على ظاهرها...بخلاف الكتب التي جعلت العقل مقدماً على نصوص الشرع! فهذه يكثر فيها الاضطراب، بل أضحى التناقض سمةً لها.

٣- **في الإجمال والتفصيل:** هاتان طريقتان ظاهرتان في تلك المؤلفات؛ ولكلا الطريقتين أسبابها، وبعض تلك الأسباب ترجع إلى اختلاف مقاصد المؤلفين...

ومن الحالات التي يسلك فيها المؤلفون مسلك الإجمال:

أ) أن يكون المؤلف قصد في تأليفه الاختصار؛ فقد يذكر الاعتقاد دون إيراد للأدلة، وهذا كثير في الرسائل المختصرة في العقيدة؛ التي يبعثها العالم إلى

أهل بلدٍ يعلمهم فيها العقيدة الإسلامية الصحيحة، وقد يكون الاختصار بطلبٍ من السائلين أنفسهم.

ب) أن يكون المؤلف قصد تعليم عامة المسلمين الذين يصعب عليهم إدراك تفصيلات المسائل، فيترك التفصيل لقصد تسهيل العلم عليهم وحتى لا يشوش على أذهانهم.

جـ) أن من أَجْمَلَ من المؤلفين عند تقريره للعقيدة؛ قد يكون بسبب أن تلك العقيدة جاءت بها النصوص مجملةً، فلا يدخلون في تفاصيل ما سكت عنه الشارع.

وفي المقابل يسلك المؤلف مسلك التفصيل في مؤلفه:

- إذا قصد الإلمام بأمور العقيدة؛ فيما أمكنه التفصيل فيه.
- أو قصد إيراد ما دل عليها من أدلة الكتاب والسنة، وما ورد فيها من الآثار، ويبين ما اشتملت عليه من المعاني والأحكام...وقد يبين حال ما أورده من الأحاديث والآثار من حيث القبول والردُّ...
- وقد يحتاج إلى التفصيل حينما يورد خلاف العلماء في مسألة ما.
- وقد يُطلب من المؤلف التفصيل في مسألة أو أكثر؛ فيفعل ذلك بقدر ما يمكنه. وقد يقصد المؤلف في مؤلفه؛ ذكر المذهب الحق، وما يخالفه، فيحتاج إلى التفصيل في عرض الأدلة والرد والمناقشة وما إلى ذلك.

ثالثاً: منهجهم في ترتيب وتبويب مسائل العقيدة:

المطلع على تلك المؤلفات؛ يجد ثمة تشابهاً واضحاً بينها وبين المؤلفات التي يلتزم فيها أصحابها بإيراد الأحاديث والآثار بأسانيدهم ـ في تلك القرون ـ من حيث الترتيب والتبويب لمسائل العقيدة، لا سيما وأن كثيراً ممن ألف على طريقة

إيراد الآثار بالأسانيد قد ألف على طريقة حذف الإسناد والتفصيل في الشرح والبيان للمسائل.

والملاحظ أن المؤلفين يرتبون أبواب العقيدة بحسب أهميتها؛ فيبدأون بباب توحيد الله تعالى في أسمائه وصفاته...وما يتعلق بذلك من المسائل كمسألة القرآن والرؤية والاستواء ...وغيرها، ثم يذكرون مسألة القدر، ثم مسائل الإيمان، ثم ما يتعلق باليوم الآخر ... هذا على وجه الإجمال.

وعلى أية حال فإن قضية الترتيب لأبواب العقيدة قضية اصطلاحية اعتبارية، ولذا تختلف وجهات نظر المؤلفين فيها ولا مشاحة.

والجدير بالذكر هنا أن المؤلفين قد لا يلتزمون بتبويب المسائل، بل كثير منهم لم يفعل ذلك؛ لا سيما من ألف مختصرات في العقائد.

لكن عناية المؤلفين على طريقة ذكر الأسانيد أكثر في تبويب المسائل...

وبالجملة فإنه يمكن القول بأن المؤلفات على هذه الطريقة أكثر شرحاً وتفصيلاً وتوضيحاً للمسائل؛ من طريقة المؤلفات التي تسرد الأحاديث والآثار مع أسانيد مؤلفيها؛ والتي كانت تُعنى بالتوثيق والتأصيل.

رابعاً: منهجهم في الرد على المخالف:

الكتب المؤلفة في الرد على المخالف كثيرة جداً؛ وانتهج مؤلفوها طرقاً متعددة في ردودهم ومناقشاتهم، وإن كانوا يتفقون مع المؤلفين على الطريقة الأخرى في الأصول والثوابت في ردودهم ومجادلاتهم، لكنهم توسعوا في أساليب الرد لكثرة البدع والانحرافات الفكرية التي ازدادت وتنامت في القرن الرابع وما بعده، حيث ظهرت المدارس الكلامية وفشت المؤلفات الفلسفية.

*** تنبيه مهم:**

لا يمكن القول بأن المؤلفين انتهجوا طريقة واحدةً في ردودهم على المخالفين؛ كما لا يمكن القطع بأن كل واحد منهم قد قام بجميع الشروط والضوابط؛ التي يجب توافرها في الرد على المخالف، وحينئذٍ يجوز أن يقع من آحادهم تقصير في سلوك المنهج الصحيح...

لكن الكلام هنا على منهجهم العام في الرد؛ ويمكن بيان الأطر العامة لذلك المنهج بالنقاط التالية:

أ) أنهم في ردهم يبينون الحق الذي يجب اتباعه، ويوردون أدلة المسألة من الكتاب والسنة، بقدر الحاجة، كما يذكرون الأدلة من العقل والفطرة...

ب) ومن منهجهم أنهم يركزون في ردودهم على نقض الأصول التي بنا عليها المخالف أقواله وآراءه، كما فعلوا ذلك مع من يرى تقديم العقل على النقل، ونحو ذلك.

ج) أنهم يوثقون كلام المردود عليهم من كتبهم ما أمكنهم؛ وإلا نقلوا عمن حكا كلامهم ممن يوثق بنقله، هذا إذا كانت الشبهة منسوبة إلى أحد بعينه، وإلا فلا حاجة. وهم في ذلك لا يطيلون في عرض شبهات المخالفين لعلمهم أن ذكرها ضرورة؛ والضرورة تقدر بقدرها.

د) أنهم إذا ذكروا شيئاً من شبه المخالفين ردوا عليها رداً مسهباً بالحجة والبرهان؛ حتى يظنوا أنهم قد أبطلوا تلك الشبه؛ لعلمهم أنه لا يجوز أن تذكر الشبه وتبين ثم لا يرد عليها، أو يكون الرد عليها ضعيفاً لا يفي بالغرض.[1]

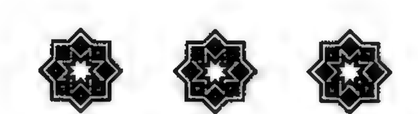
---

(١) انظر ما لفت إليه شيخ الإسلام ابن تيمية حول هذه القضية؛ في: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ١/ ٢٤٣.

هـ) أنهم يحرصون على إنصاف المخالف، والاعتراف بما عنده من الحق، والبعد عن البغي والعدوان؛ مع مراعاتهم بأن المخالفين ليسوا على درجة سواء؛ فبعضهم أقرب إلى الحق من بعض؛ ومخالفاتهم بعضها أهون من بعض.[١]

و) أنهم يظهرون في معرض ردهم تناقضاتِ المخالفين، وتضاربَ آرائهم في المسألة الواحدة!، والذي يعود في الغالب إلى عدم وَحدة المنهج؛ ولذا يوجد التناقض في المنتسبين إلى مذهب واحد! بل قد يتناقض أحدهم مع نفسه؛ فيثبت شيئاً نفاه في موضع آخر أو العكس، وهذا يكثر ويتعاظم كلما بعُد المرء عن هدي الكتاب والسنة؛ وعن طريقة السلف الصالح.[٢]

ز) أنهم ينقلون في ردودهم على المخالفين؛ ما وقع من مناظرات بين أهل الحق وغيرهم، والمناظرة قد تكون واجبة تارة ومستحبة تارة أخرى؛ بحسب الحال[٣] وهم إنما يذكرونها لعلمهم بفائدتها في بيان الحق ودحض الباطل...



---

(١) راجع ـ إن شئت ـ كلاماً ماتعاً لابن تيمية؛ حول موقف أهل السنة من الرافضة وغيرهم من أهل البدع؛ في: كتابه منهاج السنة ٢/ ٣٤٢ و ٥/ ١٥٧، ولابن القيم نحوه في: طريق الهجرتين ص ٥٧٠. وانظر ـ للاستزادة ـ : منهج أهل السنة في النقد والحكم على الآخرين، هشام الصيني ص ١٥-٣٠، ٥٦ و: إنصاف أهل السنة والجماعة ومعاملتهم لمخالفيهم، محمد العلي ص ١٧ وما بعدها.

(٢) انظر كلام شيخ الإسلام عن اضطراب المتكلمين؛ في: مجموع الفتاوى ٢/ ٢٢-٢٤.

(٣) انظر: الشريعة، للآجري ١/ ١٩٥-٢٠٢، والإبانة، لابن بطة ٢/ ٥٤٥، وجامع بيان العلم، لابن عبدالبر ٢/ ٩٥٣، والأذكار، للنووي ص ٥٣٠، ودرء التعارض ٧/ ١٧٣، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٤/ ١٧٢.



الباب الثاني

أنواع المؤلفات في علم العقيدة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المؤلفات الشاملة لمسائل العقيدة.

الفصل الثاني: المؤلفات في باب من أبواب العقيدة، أو مسألة من مسائلها.

الفصل الثالث: المؤلفات في التحذير من البدع، أو الرد على المبتدعة.

مدخل:

هذا الباب الذي استعرض فيه مؤلفات العقيدة الإسلامية في القرون الثلاثة (٣٠١هـ – ٦٠٠هـ) هو لبُّ هذا الكتاب وثمرتُه؛ إذ هو جولةٌ ممتعةٌ، وإطلالةٌ شيقةٌ على ما ورَّثه طائفةٌ من العلماء الأعلام من مؤلفات متنوعةٍ؛ في علم العقيدة.

وكم كنتُ سعيداً وأنا أُقلب طَرفي، وأُعمل فكري في جانب من ذلك التراث الضخم؛ حقاً إن الوقت الذي أمضيته في تقليب صفحات تلك المؤلفات لهو من أشرف الأوقات وأمتعها...

ولا ريب أن تلك المؤلفات قد تنوعت موضوعاتها؛ فبعضها ذكرتْ العقيدة الإسلامية بإجمال، وبعضها اقتصرتْ على ذكر باب بعينه، أو على مسألة مفردة، وبعضها أُفردت في التحذير من البدع والرد على أهلها، وبعضها جمع بين تقرير العقيدة والرد على المخالف.

وسأذكر ما استطعتُ جمعَه من المؤلفات في فصول هذا الباب؛ والذي تطلب جمعها ودراستها زمناً طويلاً، وجهداً كبيراً، أسأل الله أن يتقبله.

وهنا تنبيهات أود أن أحيط القارئ الكريم بها قبل أن أشرع بذكر المؤلفات:

١- أن تترتيب الكتب في كل فصل من فصول هذا الباب يكون بحسب وفيات أصحابها.

٢- أن تقسيم الكتب على الفصول الثلاثة في هذا الباب يكون بالنظر إلى موضوعاتها.

٣- اقتصرت في دراستي هذه على المؤلفات المطبوعة حتى عام ١٤٢٣هـ، فأما ما طُبع منها بعد هذا العام، أو ما كان منها مخطوطاً؛ وما في حكمه، فسيلحق في طبعة أخرى من هذا الكتاب، إن شاء الله.

٤ - بناءً على الفقرة السابقة؛ فإنني قد أقول في كتابٍ مما يرد ذكره؛ بأنه (مفقود) وذلك بحسب ما أدى إليه اجتهادي بعد البحث والتنقيب؛ حتى عام ١٤٢٣هـ.

٥ - تتضمن دراسةُ كل كتابٍ؛ ما يلي:

١- **بيانَ اسم الكتاب**؛ فأذكره باسمه الذي جاء على نسخته الخطية، إن تمكنت من الوقوف عليها، مع الإشارة إلى من ذكره من العلماء بهذا الاسم، وأشير إلى ما رأيت من أسماء فرعية للكتاب.

٢- **سببَ تأليف الكتاب**؛ وذلك بأن ينص المؤلف على سبب التأليف؛ إما في المقدمة أو في أثناء الكتاب، فإن لم ينص عليه تحريت ذلك بحسب ما يوحي إليه عنوان الكتاب أو موضوعه، وإلا تركت ذلك فالخطب فيه يسير.

٣ - **ترجمةَ المؤلف**؛ وذلك بذكر اسمه، ونسبه، وتاريخ مولده ووفاته، وأنقل أبرز ما قيل فيه لبيان مكانته العلمية وقدره، أو ما لحظه بعض العلماء عليه، وأشير إلى بعض مصنفاته.

٤- **موضوعَ الكتاب، وقيمتَه العلميةَ**؛ مضمناً فيهما منهج المؤلف في كتابه...

٥- **طبعاتِ الكتاب**؛ فأذكر الطبعة التي اعتمدتُ عليها في دراستي للكتاب، فإن وجدتُ طبعاتٍ أخرى أشرتُ إليها.

وهذا أوان الشروع في ذكر مؤلفات العقيدة الإسلامية؛ ومن الله أستمد العون والتوفيق.

الفصل الأول

المؤلفات الشاملة لمسائل العقيدة الإسلامية

صريح السنة [1]

المؤلف: هو: محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر، الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) و(الطبري) نسبةً إلى (طبرستان) من بلاد المشرق، ولد في (آمل) إحدى أكبر مدن طبرستان.

حفظ القرآن وعمره سبع سنين، وكان يتوقد ذكاءً، وخرج إلى الرحلة في طلب العلم بلهف؛ فقدم الشام والعراق ومصر، ولقي جماً غفيراً من العلماء، وتفقه أولاً على مذهب الشافعي، ثم انفرد بمذهب مستقل، وله أتباع ومقلدون، حيث بلغ رتبة الاجتهاد، وكان زاهداً عابداً، قانعاً بما كان يرد عليه من حصته من ضيعة خلفها له أبوه في طبرستان؛ يقول هو عن نفسه ـ كما في طبقات السبكي ـ: «أبطأت عني نفقة والدي واضطررت إلى أن فتقت كمَّي القميص؛ فبعتها!».

يقول عنه الخطيب البغدادي: «أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه أحد من أهل عصره، فكان حافظاً لكتاب الله عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن،

---

(١) هكذا ذكره بهذا الاسم بعض من نقل عنه من العلماء؛ كابن تيمية وابن القيم. وسماه أبو عثمان الصابوني، واللالكائي: «الاعتقاد»، وذكره الذهبي باسم: «شرح أصول السنة». انظر: درء التعارض ١/ ٢٦١، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/ ١٨٧، واجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم ص ١٩٤، وعقيدة السلف للصابوني ص ١٧١، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ١/ ٢٠٦، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٤/ ٢٧٤.

عالماً بالسنن وطرقها...عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم...»

ويقول ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) ـ بعد أن قرأ تفسير ابن جرير ـ: «لا أعلم على أديم الأرض أعلم منه»، وقال الذهبي في السير: «أكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علماً وذكاءً وكثرةَ تصانيف؛ قلَّ أن ترى العيون مثله».

كان ابن جرير لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات، من بعض الجهلة والحساد، وقد لقي شيئاً من ذلك في بغداد، واتهم بالتشيع!! وهو بريء منه، وكذب من اتهمه بذلك، بل هو من أئمة أهل السنة، وكل مؤلفاته على هذا تدل.

وكان كثير التصنيف مليح التأليف، صنف في فنون كثيرة؛ منها: الحديث والفقه والتاريخ والتفسير. وكان قوي العزيمة في ذلك، حتى قال بعض أهل العلم؛ إن بعض تلامذة ابن جرير حسبوا له منذ بلغ إلى أن مات من الأيام، ثم قسموا أوراق مصنفاته على تلك المدة؛ فصار لكل يوم ١٤ ورقةً!!

قال مرةً لأصحابه: هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر نحو ٣٠ ألف ورقة. فقالوا: هذا مما تفنى الأعمار قبل إتمامه! فقال: إنا لله! ماتت الهمم. فاختصره في نحو ٣ آلاف ورقة. وقال مثل ذلك حينما أراد أن يملي التفسير.!!

أهم مؤلفاته:

١- «التبصير في معالم الدين». وسيأتي الحديث عنه.

٢- «جامع البيان في تفسير القرآن» وهو من أكبر تفاسير أهل السنة، وأشهرها، قال عنه الخطيب في تاريخه: «له كتاب التفسير؛ لم يُصنف مثله»! وقال فيه بعض أهل العلم: «لو سافر رجل إلى الصين في تحصيله لم يكن كثيراً!» كما في «طبقات المفسرين» للسيوطي.

٣- «تاريخ الأمم والملوك» وهو كتاب من أهم مصادر التاريخ البشري؛ من لدن آدم إلى وقت المؤلف.

٤- «تهذيب الآثار، وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار» قال عنه الخطيب في تاريخه: «لم أر سواه في معناه؛ لكن لم يتمه!» قال: «وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة، واختيار من أقاويل الفقهاء، وتفرد بمسائل حُفظت عنه...».(١)

سبب تأليف هذا الكتاب: سببه الرد على من اتهم المؤلف بالتشيع أو البدعة، فقد قرر فيه إمامة الصديق رضي الله عنه، وأنه أولى الناس بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، كما تكلم فيه عن مسألة اللفظ.

وعن سبب إثارة مثل هذه التهم على الإمام ابن جرير؛ يقول الذهبي: «إن ابن داود قام وأصحابه على ابن جرير ونسبوه إلى بدعة اللفظ، فصنف معتقداً حسناً؛ سمعناه، تنصَّل فيه مما قيل عنه، وتألم لذلك».(٢)

---

(١) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٢/ ١٦٢-١٦٨، وطبقات الشافعية للسبكي ٢/ ١٠٠، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦٧-٢٨٢، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ٢٦٤، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٨٢-٨٤. ومن مصادر ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى للشيرازي ٣/ ١٢٠-١٢٨، المنتظم ٦/ ١٧٠-١٧٢، الكامل لابن الأثير ٧/ ٨-١٠ وفيها ذكر ما شُنع على ابن جرير واتهم به! وانظر: معجم البلدان لياقوت (طبرستان) ومعجم الأدباء لياقوت ١٨/ ٤٠-٩٤، والبداية والنهاية ٤/ ٨٤٦.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٣٣، وانظر لسان الميزان لابن حجر ٥/ ١٠١.

وأول هذا الكتاب وآخره يدل على صحة السبب الذي أبداه الحافظ الذهبي؛ فقد قدم الطبري مقدمة بين فيها أن البلاء والمحن سنة إلهية ماضية في هذه الحياة؛ تعرض لها صفوة الخلق من الرسل عليهم السلام؛ وأفضلهم نبينا ﷺ كان أشدهم بلاءً، ثم من بعدهم من علماء هذه الأمة هم مبتلون ـ أيضاً ـ لكن هذا لا يثنيهم عن النصيحة لله في عباده وبلاده...(ص١٥) وفي آخر الكتاب يقول ـ وبلهجة حادة ـ: «فليبلغ الشاهد منكم ـ أيها الناس ـ من بعد منا فنأى، أو قرب فدنا: أن الذي ندين الله به في الأشياء التي ذكرناها، ما بيناه لكم على ما وصفنا، فمن روى عنا خلاف ذلك أو أضاف إلينا سواه أو نحلنا في ذلك قولاً غيره؛ فهو كاذب مفترٍ؛ متخرِّص، معتدٍ، يبوء بسخط الله، وعليه غضب الله ولعنته في الدارين..!!» (ص٢٧) ثم ذكر أحاديث تدل على تحريم الغيبة والنميمة.

موضوع الكتاب: تقدم أن المؤلف أراد من تأليفه لهذا الكتاب أن يبين موقفه من مسائل كثُر فيها الخلاف بين الناس، واتُهم هو بشيء منها؛ مما يخالف ما عليه مذهب السلف الصالح.

إذاً فهذا الكتاب في بيان موقف مؤلفه من مسائل عقدية مخصوصة، ذكرها في مقدمة الرسالة؛ وهي: مسألة التفضيل، وأفعال العباد، ومسمى الإيمان، وزيادته ونقصانه. وأن القرآن كلام الله، واللفظ فيه، ورؤية المؤمنين لربهم، وبعض المسائل الحادثة؛ وهي ـ كما يقول المؤلف ـ حماقات! خاض فيها أهل الجهل والغباء... فيها القول في اسم (الشيء) أهو هو أم غيره؟! ثم بين هذه المسائل كلها، بما يحتمله هذا المختصر.

قيمته العلمية: كتاب (صريح السنة) قد صرح فيه مؤلفه بعقيدته التي يدين الله بها؛ في مسائل متعددة، لها خطورتها في وقته، والتي احتد فيها الخلاف بين العلماء

آنذاك، فبيَّنها المؤلف بأسلوب سهل مختصر. والكتاب يكتسب قيمةً كبيرةً لعلو مكانة مؤلفه، وهو على صغر حجمه كبيرُ القدر؛ إذ نقل عنه أئمة كبار؛ منهم: الصابوني، واللالكائي، وابن تيمية، وابن القيم، وغيرهم».[1]

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: بدر بن يوسف المعتوق.[2] وقد اعتمد في تحقيقه على نسخة خطية واحدة مع مقارنتها بما رواه اللالكائي عنها في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ومقابلتها بطبعة سابقة، واعتنى المحقق بهذه الرسالة فذكر ترجمة موجزة لمؤلفها، وأثبت نسبتها إليه، وخرج أحاديثها وآثارها، وعلق على بعض المواضع، ووضع بعض الفهارس المفيدة.

وهذه الطبعة التي اعتمدتها للتعريف بهذا الكتاب، وللكتاب طبعات أخرى.[3]

التبصير في معالم الدين[4]

المؤلف: الإمام ابن جرير الطبري، وقد تقدم التعريف به.

سبب تأليف الكتاب: بين المؤلف سببه؛ وهو أنه إجابة لسؤال ورده من أهل

---

(١) انظر: عقيدة السلف ص ١٧٠، وشرح اعتقاد أهل السنة ١/ ٢٠٦، ودرء التعارض ١/ ٢٦١، واجتماع الجيوش الإسلامية ص١٩٤.

(٢) نشرت هذه الطبعة: دار الخلفاء، سنة ١٤٠٥هـ.

(٣) طبع في الهند سنة ١٣١١هـ و١٣٢١هـ ثم بمصر، وطبعت بتعليق الشيخ عبدالله بن حميد بمكة سنة ١٣٩١هـ، انظر: مقدمة د. علي الشبل لكتاب ابن جرير «التبصير في معالم أصول الدين» ص ٦٤.

(٤) ذكره بهذا الاسم: أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويلات» ١/ ٤٨، وابن تيمية في مجموع الفتاوى ٥/ ٧٨، وابن القيم في اجتماع الجيوش ص ١٩٥، والذهبي في كتابه العلو ٢/ ١٢٠٨، وبهذا العنوان طبع الكتاب، وارتضاه محققه د. علي الشبل، فأما على نسخته الخطية فقد ورد هكذا: كتابٌ فيه تبصير أولي النهى ومعالم الهدى. ورجح المحقق أن هذا من تصرف النساخ، ولعله استنبط ذلك من مقدمة المؤلف، كما ذكر أن بعضهم سماه: رسالة ابن جرير إلى أهل طبرستان، انظر ص ٧٥. وسماه الشيرازي في الطبقات ٣/ ١٢٠: التبصير في أصول الدين.

بلدته (آمل طبرستان) يطلبون فيه أن يبصرهم فيما وقع فيه النزاع مع المبتدعة ـ لا سيما المعتزلة ـ من مسائل التوحيد والقدر والوعد والوعيد وغيرها، ويذكرون أن بدع الاعتزال قد أصغى لها العوام في تلك البلاد. فكتب المؤلف لهم بهذا الكتاب.

موضوع الكتاب: اشتمل الكتاب على ذكر أهم المسائل العقدية التي وقع فيها الخلاف بين الناس، وبين الحق فيها على مذهب السلف.

وافتتح الكتاب بمقدمة ذكر فيها سبب تأليفه، ثم ذكر مباحث الكتاب؛ وأهمها:

- إثبات ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات، مركزاً على الصفات الخبرية والفعلية التي ينازع الناس فيها كثيراً، موضحاً القول الحق فيها. وتكلم عما يمكن للعقل أن يدركه في توحيد الله وشرعه، وما الشيء الذي يعذر فيه المجتهد إذا أخطأ، وما لا يعذر فيه، وذكر مسألة الرؤية وجوازها عقلاً، وتعرض لمسألة القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق، وكذا تكلم عن مسألة اللفظ.
- مسألة الخلافة؛ وذكر الخوارج وحكمهم ـ في رأيه ـ وما يجب على إمام المسلمين نحوهم.
- تعرض لمسألة: ما لا يدرك حقيقة علمه إلا سماعاً؛ هل يمكن إدراك حقيقته بغير ذلك؟.
- مسألة أفعال العباد. ورد على القدرية والمجبرة.
- مسألة أهل الكبائر من الموحدين، والرد على المرجئة والوعيدية.
- مسألة مسمى الإيمان، وما يتعلق بها.
- مسألة عذاب القبر ونعيمه.

قيمته العلمية: كتاب (التبصير) بصَّر فيه المؤلف من سأله عن مسائل كثُر فيها الجدال بين الناس، وتكلم فيها الجهلة وأهل الأهواء، وهي - بحق - مسائل خطيرة؛ بل هي أهم مسائل الاعتقاد.

وكتاب (التبصير) من مؤلف بصير، وجهبذ نحرير، له القدر الكبير، ولكلامه قبول عند الناس؛ كما تفسيره الشهير، وبعلو قدر المؤلف يعلو قدر المؤلَّف.

وقد نقل عنه جماعة من العلماء، وذكروه في مؤلفاتهم؛ إفادةً وإشادةً؛ منهم: القاضي أبو يعلى الحنبلي، وابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وسواهم. (١)

وقد تميز الكتاب بالمجادلة لأهل البدع، ومناقشتهم بالطرق العقلية؛ فأورد المؤلف كثيراً من حججهم فدحضها، وأزال أبرز ما يتعلقون به من الشبه؛ كل ذلك بعبارات لطيفة مختصرة، مع الاستشهاد بنصوص الكتاب والسنة، وكثيراً ما يسوق المؤلف الأقوال في المسألة المنسوبة إلى قائليها غالباً، مبيناً قول أهل الحق في كل مسألة.

كما تميز الكتاب بتبويب مسائله من قِبل المؤلف، والترتيب لها متسلسلة حسب وقوعها، ومثل هذا يفيد القارئ ويسهل عليه الفهم.

طبعات الكتاب: طبع الكتاب بتحقيق: د. علي بن عبدالعزيز الشبل، معتمداً على نسخة خطية واحدة، وقد ذكر المحقق بأنها مخرومة من الآخر بقدر ست ورقات، واعتنى بتحقيقه للكتاب، حيث صدره بدراسة اشتملت على فصلين: الأول: فيه ترجمة مطولة للمؤلف، والآخر: فيه دراسة للكتاب، وقسم الكتاب على فقرات بحسب مسائله، ووضع عناوين جانبية عند أكثرها، معلقاً على مواضع من الكتاب عند الحاجة، مخرجاً لأحاديثه...

وقد أشار المحقق إلى أن هذا الكتاب يطبع لأول مرة. (٢)

---

(١) تقدم الإشارة إلى ذلك عند الكلام على عنوان الكتاب.

(٢) وهي هذه الطبعة، التي نشرت سنة ١٤١٦هـ، نشرتها دار العاصمة بالرياض في مجلد لطيف.

كتاب السنة [(١)]

مؤلف الكتاب: أحمد بن محمد بن هارون؛ أبو بكر البغدادي، الحنبلي، المعروف بـ (الخلال) (٢٣٤-٣١١هـ).

أخذ الفقه عن جماعة من العلماء من أصحاب الإمام أحمد؛ وقد كان الخلال إماماً في السنة شديداً على أهل البدع، له جلالة وقدر في بغداد.

وعرف الخلال بالعناية البالغة في جمع فقه الإمام أحمد، ومسائله وأجوبته ورسائله في الفقه والاعتقاد وغير ذلك، ورحل في طلبها إلى الشام والجزيرة وفارس وغيرها، وكتب عن الكبار والصغار؛ حتى كتب عن تلامذته، وجمع فأوعى، قال ابن أبي يعلى في طبقاته: «رحل إلى أقاصي البلاد في جمع مسائل الإمام أحمد، وسماعها ممن سمعها من أحمد... فنال منها وسبق إلى ما لم يسبقه إليه سابق،

---

(١) كذا جاء على لسان مؤلفه، فقد قال في ص ٢٢٤ من المجلد الأول: «قرأت كتاب السنة في طرسوس مرات في الجامع وغيره سنين... وذكره بهذا الاسم جماعة ممن ترجم لمؤلفه، وكذا سماه من نقل عنه من الأئمة، لكن قال محققه أن الاسم الموجود على النسخة الخطية للكتاب هو: «المسند من مسائل أبي عبدالله أحمد بن حنبل» قال: ولا يمنع أن يسمى بأحد هذين الاسمين: فهو المسند؛ لأن أكثر ما فيه مسندٌ إلى الإمام أحمد، وهو السنة؛ لأنه مشتمل على العقيدة والرد على المخالفين، وهذا يتفق مع اصطلاح السلف بتسمية ما كان هذا موضوعه بـ (السنة).

انظر: ج ١ ص ٤١-٤٥ والعجيب أن المحقق لم يذكر نص المؤلف على الاسم في الكتاب نفسه، كما بينت، وفي ظني أن هذا الكتاب «السنة» ـ وإن ذكره من ترجم للخلال مستقلاً عن كتاب «الجامع» إلا أن وصف المخطوط يدل على أنه جزء منه، كذا قال حاجي خليفة، وبركلمان، وفؤاد سزكين، وفي كلام المحقق د. عطية الزهراني ما يدل على ذلك كما في ص ٣٤، وتأمله، تماماً كما يذكر ابن تيمية وغيره كتاب أبي داود السجستاني «السنة» وهو ـ كما هو معلوم ـ ضمن كتابه «السنن» وليس كتاباً مستقلاً.

انظر: كشف الظنون ١/ ٥٧٦، وتاريخ الأدب العربي ٣/ ٢١٤، وتاريخ التراث العربي المجلد الأول ٣/ ٣٣٣. وذكر الكتاب بهذا الاسم (السنة) ابن تيمية في كتب كثيرة منها: بيان التلبيس ١/ ٣٤٩، وابن القيم في الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٩٤، والذهبي في العلو ١/ ١١٠، وغيرهم.

ولم يلحقه بعده لاحق، وكان شيوخ المذهب يشهدون له بالفضل والتقدم». وقال الخطيب البغدادي: «...لم يكن فيمن ينتحل مذهب أحمد أحدٌ أجمع لذلك منه». وقال ابن الجوزي: «كل من تبع هذا المذهب ـ يعني مذهب أحمد ـ يأخذ من كتبه». وقال الذهبي: «لم يكن قبله للإمام مذهب مستقل؛ حتى تتبع هو نصوص أحمد ودونها، وبرهنها؛ بعد الثلاثمائة».

ومن كتب المؤلف:

- (الجامع لعلوم أحمد) في عشرين مجلداً، لم يصنف في مذهب الإمام أحمد مثله؛ كما قال الحافظ ابن كثير وغيره و(العلم) ذكره بهذا الاسم ابن أبي يعلى في الطبقات و(أخلاق أحمد) و(العلل) في عدة أسفار و(الترجل) مطبوع و(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) مطبوع، ولعل هذا واللذان قبله أجزاء من الجامع و(الطبقات).

وله غير ما ذكر [1].

سبب تأليف الكتاب: لم يصرح المؤلف بالسبب الذي دعاه إلى تأليف الكتاب، ولم يذكر للكتاب مقدمةً، فالنسخة التي أُعتمدت في طباعته بدأت بذكر ترجمة الباب الأول منه؛ وهو في طاعة الإمام وترك الخروج عليه...وهذا يدل على ما أشرت إليه بأن هذا الكتاب جزء من كتاب الجامع الكبير للمؤلف.

هذا وقد تقدم بأن الخلال رحمه الله قد بذل نفسه في جمع علوم الإمام أحمد،

---

(١) انظر ترجمته وأسماء كتبه في: طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٢/ ١٢-١٥، وتاريخ بغداد ٥/ ١١٢، وطبقات الفقهاء للشيرازي ١/ ١٧٣، والمنتظم ٦/ ١٧٤، والعبر في خبر من غبر للذهبي ٢/ ١٥٤، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩٧، والبداية والنهاية ١٥/ ٧، والمقصد الأرشد لابن مفلح ١/ ١٦٦، والمنهج الأحمد للعليمي ٢/ ٨ ـ ١٠، وانظر: الأعلام للزركلي ١/ ٢٠٦، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ١/ ٣٠٢.

ووضعها في مؤلفات تحفظها من الضياع، وهذا هو السبب الرئيس في تأليف الكتاب.

موضوع الكتاب: هذا الكتاب يبحث في مسائل هامة في العقيدة الإسلامية، والتي حصل فيها البعد عن المنهج الحق، وهي: مسألة الإمامة، والتفضيل، ومسألة القدر، ومسمى الإيمان، ومسألة القرآن... وغيرها، ثم بين مذهب أهل الحق فيها، ورد على المخالفين، وحينما ذكر مسألة التفضيل؛ أورد باباً خاصاً في فضائل النبي ﷺ التي اختص بها من بين إخوانه من الأنبياء عليهم السلام.

وفي آخر كلامه على مسألة اللفظ بالقرآن ذكر رسالة المتوكل العباسي إلى الإمام أحمد في أمر القرآن، وجواب كتاب الإمام إليه.

قيمته العلمية: يعتبر كتاب «السنة» من أهم كتب العقيدة السلفية؛ وذلك لأن فيه بياناً لأهم المسائل العقدية؛ التي كثر الخوض فيها بين الفرق...

وقد تحرى المؤلف النقل عن الإمام أحمد في عامة أبواب العقيدة؛ وليس بين المؤلف والإمام إلا رجل واحد في الغالب، والإمام أحمد كغيره من الأئمة لا يقول في هذا الباب إلا ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه سلف الأمة، وإنما تميز رحمه الله بما قدَّر الله عليه من المحنة العظيمة فيما يتعلق بخلق القرآن، فضرب أروع الأمثلة في الصمود، والمواجهة ومجادلة الخصوم، ولذا صار يلقب بإمام أهل السنة؛ فرفع الله قدره وأعلى شأنه، ومنحه ما فاق به أقرانه من الأئمة وغيرهم، فصار لجمع أقواله وآرائه نفع عظيم، وهو ما قام به المؤلف الخلال رحمه الله مع أن الخلال لم يقتصر على النقل عن الإمام أحمد بل نقل عن غيره من الأئمة.

ويبرز قيمة الكتاب ثناء العلماء عليه، ونقلهم عنه، قال ابن تيمية عن كتاب

الخلال: «هو أجمع كتاب يذكر فيه أقوال أحمد في مسائل الأصول الدينية»[١]، ويقول الحافظ الذهبي: «وألف كتاب السنة، وألفاظ أحمد، والدليل على ذلك من الأحاديث، في ثلاث مجلدات تدل على إمامته وسعة علمه».[٢] وما أكثر ما نقل عنه العلماء، لا سيما في ذكرهم للأقوال المنسوبة للإمام أحمد.[٣]

مما يؤخذ على الكتاب:

١ -أن المؤلف أورد فيه أحاديث وآثاراً ضعيفة، بل واهية، حسب ما أبداه محقق الكتاب (ص ٥٣)، لكنها قليلة بالنسبة لمجموع الأحاديث والآثار التي أخرجها المؤلف في هذا الكتاب.

وقد ذكرت في الباب السابق الأسباب التي أدت إلى وجود الآثار الضعيفة في بعض كتب العقيدة المسندة؛ مما يغني عن إعادته هاهنا.

٢- أن المؤلف- ولشدة اتباعه لمذهب السلف، وتقيده بالسنة والأثر - قد يُلزم المخالف بشيء لا يكون لازماً له، كأن يقول المؤلف؛ أو ينقل عن غيره كلاماً مقراً له: إن من رد حديث كذا فهو جهمي!! أو: لا يرد حديث كذا إلا مبتدع!!... وهكذا.

مع أن الحديث الذي يذكره قد لا يثبت عند كثير من الأئمة، أو - على الأقل - قالوا بخلاف مدلوله، ومثال ذلك؛ أنه روى عن مجاهد أنه فسر (المقام المحمود) بأنه الجلوس على عرش الرحمن سبحانه. ثم قال الخلال: «لا يرد هذا الحديث إلا

(١) كتاب «الإيمان» ص ٣٧٣.

(٢) السير ١٤/ ٢٩٨.

(٣) تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في التعليق على عنوان الكتاب.

جهمي مبتدع»!! (١/ ٢٢٤- ٢٦٧) ونقل هذا القول عن غيره أيضاً، مع أن أكثر المفسرين على خلاف هذا التفسير، وأنه المقام الذي يقومه نبينا ﷺ يوم القيامة ليشفع للناس في الموقف فيريحهم مما هم فيه من الشدة والكرب... وهذا هو المعنى الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، عن ابن عمر وأنس وغيرهما، وهو المنقول عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين، بل قد روي ذلك عن الإمام مجاهد نفسه[1] ولم ينفرد الخلال بترجيح ذلك المعنى بل قد قال به جماعة من العلماء.

طبعات الكتاب: طبع الكتاب لأول مرة بتحقيق د. عطية بن عتيق الزهراني، وقد قدم المحقق لهذا الكتاب بدراسة اشتملت على تعريف بالمؤلف، والكتاب، ونسخه الخطية، وحقق نص الكتاب تحقيقاً علمياً، وخرج الأحاديث والآثار الواردة فيه، مع الحكم عليها، وعلق على مواضع من الكتاب.[2]

وقد اعتمدت في التعريف بهذا الكتاب على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير ١٥/ ١٤٣، وتفسير ابن كثير ٣/ ٥٨، وتفسير القرطبي ١/ ٣١١، وتفسير زاد المسير لابن الجوزي ٥/ ٧٦، وبحثه الشوكاني في فتح القدير ٣/ ٢٥١؛ بحثاً نفيساً، ونقل عن ابن عبدالبر كلاماً مهماً، ذكر هؤلاء كلهم عند قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء ٧٩]، وانظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٣٧٤ و١٤/ ٣٩٠، وفتح الباري لابن حجر ١١/ ٤٢٦.

(٢) طبع الكتاب في ثلاثة مجلدات، وصدر المجلد الأول مشتملاً على ثلاثة أجزاء، من أصل سبعة؛ كما في المخطوط، ونشر عام ١٤١٠هـ نشرته دار الراية بالرياض، ثم طبعت الأربعة الباقية: كل جزأين في مجلدة، فنشر الأول سنة ١٤١٥هـ والثاني في سنة ١٤٢٠هـ وقال المحقق للجزء الأخير «ولا شك أن هذا السفر قد فقد منه الشيء الكثير، خاصة ما يتعلق بصفات الله تعالى...» قلت: هذا يدل على أن الكتاب لم يكتمل بعد.

قصيدة في السنة[1]

ناظم القصيدة: هو: عبدالله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر السجستاني (٢٣٠ـ ٣١٦هـ).

رحل به أبوه من سجستان يطوف به شرقاً وغرباً، وسمَّعه من علماء ذلك الوقت، فسمع بخراسان والجبال وأصبهان والحجاز والعراق ومصر والشام، واستوطن بغداد، وكان فيها كبار علماء الحنابلة.

قال ابن شاهين: «أملى علينا ابن أبي داود سنين ما رأيت بيده كتاباً! إنما كان يملي حفظاً». نقله الذهبي في السير، وزاد: «كان من بحور العلم، بحيث إن بعضهم فضله على أبيه». وقال الخطيب في تاريخه: «كان فهِماً عالماً حافظاً»، ونقل الذهبي في (التذكرة) عن بعض أهل العلم قوله: «كان ابن أبي داود إمام أهل العراق، ومن نَصب له السلطان المنبر، وقد كان في وقته بالعراق مشايخ أسند منه، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ هو».

ومع ما ذكر عن ابن أبي داود من الحفظ والإتقان فقد روي فيه أن أباه كذبه!! وهذا غريب، كيف وقد وثقه جماعة من العلماء المعتبرين،ولهذا شكك الذهبي في ثبوت ذلك عن والد صاحب الترجمة، فقال في (السير): «لعل قول أبيه فيه ـ إن صح ـ أراد الكذب في لهجته، لا في كلامه، ومن زعم أنه لا يكذب أبداً؛ فهو أرعن، نسأل الله السلامة من عثرة الشباب، ثم إنه شاخ وارعوى، ولزم الصدق والتقى».

---

(١) أطلق عليها بعض العلماء هذا الاسم؛ منهم: الآجري في الشريعة ١/ ٥٩١، وهو تلميذ ناظمها، وتسمى أيضاً: القصيدة الحائية، نظراً لقافيتها، وبه نعتها السفاريني في شرحه لوائح الأنوار ١/ ٩٧، فقال: «قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية».

وقد سئل الدارقطني عن ابن أبي داود، فقال: «ثقةٌ. كثير الخطأ في الكلام على الحديث» وظاهر كلام الدارقطني يدل على أن ما ذكر مما أخطأ فيه ابن أبي داود، ليس من جهة حفظه، وإنما في كلامه على الأحاديث، ولو قيل إن الخطأ من جهة الحفظ، فإنه – كما قال الذهبي في (السير) –: «ليس من شرط الثقة أن لا يخطيء، ولا يغلط ولا يسهو، والرجل فمن كبار علماء الإسلام، ومن أوثق الحفاظ».

وكان ابن أبي داود شهماً، قوي النفس، عزيزاً، وقد وقع بينه وبين بعض أقرانه خلاف فتكلم بعضهم في بعض وكان من أمثلهم الإمام ابن جرير الطبري، فلا يُسمع جرحهم في ابن أبي داود لأجل العداوة بينهم؛ التي ربما كان سبباً في نسبة ابن أبي داود إلى النصب وبغض علي ﷺ، وهذا كذب لا يثبت، وقد تعرض بسببه للقتل فنجا، والدليل على بطلان ما قيل فيه ما رواه الخطيب في تاريخه عن ابن أبي داود أنه قال: «كل الناس منِّي في حلٍّ إلا من رماني ببغض علي ﷺ» وهو القائل في قصيدته السائرة:

ورابعهم خير البرية بعدهم ... علي حليف الخير بالخير منجحُ

مصنفاته: له مؤلفات كثيرة، منها:

- (البعث) وسيأتي ذكره.

و(التفسير) و (المسند) و(المصاحف) و(الناسخ والمنسوخ) و(فضائل القرآن) و(شريعة المقارئ)[1].

---

(١) من مصادر ترجمته: الفهرست لابن النديم ص٣٢٤، وتاريخ بغداد للخطيب ٩/ ٤٦٤ـ٤٦٨، وطبقات الحنابلة ٢/ ٥١ ـ ٥٥، وتاريخ دمشق ٢٩/ ٧٧ ـ ٩١، والمنتظم ٦/ ٢١٨، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٧٦٧، وذكره في ميزان الاعتدال ٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٦، وقال: إنما ذكرته لأنزهه. فجرد الدفاع عنه. وانظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٢١ ـ ١٣٧، وطبقات القراء لابن الجوزي ١/ ٤٢٠، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٢٤، وشذرات الذهب ٢/ ٢٧٣.

سبب نظم هذه القصيدة:

تذكر المصادر أن ناظمها قد تعرض لبعض المحن بسبب قيام بعض الحاسدين بالتشنيع عليه، والقدح في عقيدته، ورميه بالنصب! وبغض علي رضي الله عنه!! فلعله أراد أن يبين عقيدته نظماً كي تُحفظ عنه، ويسهل تناقلها بين الناس.

ويؤيد ما ذكرته، قول الناظم ـ بعد أن أنشدها ـ: «هذا قولي، وقول أبي، وقول أحمد بن حنبل، وقول من أدركنا من أهل العلم، ومن لم ندرك ممن بلغنا عنه. فمن قال عليَّ غير هذا فقد كذب». [1]

فالجملة الأخيرة تدل على ما ذكرته، كما أن الحافظ ابن شاهين ذكر أن ابن داود جعل هذه القصيدة محنته. [2] أي معيار اختبارٍ لما يعتقده.

موضوع القصيدة: ذكر فيها ناظمها، أهم مسائل الاعتقاد، لا سيما التي قد كثر فيها الخلاف بين الناس، وقد افتتحها الناظم بالأمر بالتمسك بالكتاب والسنة، وترك الابتداع، ثم ذكر مسألة القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق، مع إشارته إلى مسألة اللفظ فيه. ثم ذكر ثبوت الرؤية، وبعض الصفات.

ثم ذكر فضل العشرة المبشرين بالجنة، ثم ذكر ما يجب للصحابة رضي الله عنهم، وتحريم سبهم أو الطعن في أحد منهم.

وذكر الإيمان بالقدر، وما جاء الخبر عنه مما يكون في الآخرة كالحوض والميزان، وخروج الموحدين من النار، وثبوت الشفاعة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وذكر أنه لا يكفر أحداً من أهل الصلاة، وإن عصوا كما تعتقد ذلك الخوارج.

---

(١) نقلته عن كتاب الشريعة للآجري ٣/ ١٩٣؛ حيث سمعها من فيّ الناظم، في مسجد الرصافة ببغداد سنة ٣٠٩هـ.

(٢) راجع: كتاب اللطيف في شرح مذاهب أهل السنة ٣٢١ ـ ٣٢٣.

ثم بين مسمى الإيمان، وأنه قول وعمل، ونبه إلى أن قول المرجئة من التلاعب بالدين، وحذر من تقديم آراء الرجال وأقوالهم على قول الرسول ﷺ، كما حذر من الطعن في أهل الحديث الذي هو من شعار أهل البدع.

القيمة العلمية لهذه القصيدة: هذه القصيدة وأمثالها من الوسائل التي اتخذها أهل السنة سبيلاً لبيان العقيدة الإسلامية الصحيحة، والرد على المخالفين من المبتدعة وغيرهم.

وقد جعلها ناظمها سهلة الحفظ قريبة المأخذ، ولما رأى ناظمها ما قد حوته قصيدته من مجمل الاعتقاد، قال في آخرها هذا البيت:

إذا ما اعتقدت الدهر يا صاح هذه فأنت على خير تبيت وتصبحُ.

وهذا الإمام الآجري تلميذ الناظم يشيد بهذه القصيدة، فيقول (في كتابه الشريعة ٣/ ٥٩١): «وقد كان أبو بكر ابن أبي داود أنشدنا قصيدةً قالها في السنة، وهذا موضعها، وأنا أذكرها ليزداد بها أهل الحق بصيرة وقوة، إن شاء الله». فساقها برمتها.

وأوردها جميعها ابن شاهين تلميذ الناظم في كتابه (اللطيف في شرح مذاهب أهل السنة). (ص ٣٢٣) وقال عنها الحافظ ابن بطة ـ فيما نقله عنه السفاريني (في لوائح الأنوار ١/ ١٦٣): «القصيدة الفريدة، والعقيدة المفيدة».

وهذا العلامة السفاريني، صاحب المؤلفات الحسنة، قد صنف لهذه القصيدة شرحاً مطولاً سماه (لوائح الأنوار)، ويقول في مقدمته مادحاً هذه القصيدة (١/ ٩٧): «القصيدة الفريدة، والخريدة التليدة، والدرة اليتيمة، والعقيدة القديمة».

ويدل على تلقي العلماء لها بالقبول ذكرهم لها كاملة في مصنفاتهم، كما سيأتي في الفقرة التالية.

طبعات هذه القصيدة: طبعت هذه القصيدة بمفردها، بعناية: محمود الحداد[(١)].

وذكرها كاملة عدد من العلماء في مؤلفاتهم، منهم: الآجري في «الشريعة» (٣/ ٩١ في ٣٣ بيتاً) وابن شاهين في كتابه «اللطيف في شرح مذاهب أهل السنة»[(٢)] وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٣)، والذهبي في كتابيه «العلو»[(٣)] «السير»[(٤)].

العقيدة الطحاوية [(٥)]

المؤلف: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك، أبو جعفر، الأزدي، المصري، الطحاوي، الحنفي (٢٣٩ – ٣٢١هـ).

ولم يرحل الإمام الطحاوي من مصر إلا إلى الشام، و(الطحاوي) نسبة إلى (طحا)، وهي قرية بصعيد مصر.

«كان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً؛لم يخلف مثله»، «وكان عالماً بجميع مذاهب

---

(١) نشرتها دار طيبة، بالرياض، ط١، ١٤٠٨هـ في غلاف صغير.

(٢) ص ٣٢١ ـ ٣٢٣، وهي فيه ٤٠ بيتاً، وقد زيد في أثنائها ٦ أبيات فيما يتعلق بفضل الصحابة، فلعلها من زيادة بعض الرواة، حيث لم يذكرها الذهبي وقد رواها من طريق ابن شاهين.

(٣) ٢/ ١٢٢٠ ـ ١٢٢٤، وقال: هذه قصيدة متواترة عن ناظمها، رواها الآجري، وصنف لها شرحاً، وأبوعبدالله ابن بطة في الإبانة» اهـ، قلت: ولم أجدها في المطبوع من كتاب الإبانة لابن بطة.!

(٤) ١٣/ ٢٣٣ ـ ٢٣٦، وللقصيدة نسخة خطية في شستربتي ٣/ ٣٨٤٩ (٣١ بـ ٣٢ في القرن السادس) وطبعت في مجموعة في مطبعة النجاح بمصر سنة ١٣٤٠هـ انظر: تاريخ التراث العربي ١/ ١/ ٣٤٤.

(٥) اشتهر الكتاب بهذا الاسم؛ خاصة بين الباحثين وطلاب العلم من المتأخرين؛ وسماه حاجي في كشف الظنون ٢/ ١١٤٣: «عقائد الطحاوي» إضافة للكتاب إلى مؤلفه. وسماه ابن النديم في الفهرست ص٢٩٢: «كتاب العقيدة»، وأطلق عليه شيخ الإسلام ابن تيمية: «الاعتقاد» كما في مجموع الفتاوى ١٢/ ٥٠٧.

وقد طبع – أيضاً – باسم: «بيان السنة والجماعة» وبهذا ذكره بعض المتأخرين، كالزركلي في الأعلام ١/ ٢٠٦، وكحالة في معجم المؤلفين ١/ ٢٦٧، بل نص صاحب «كشف الظنون» على أن مؤلفه سمى عقيدته بهذا الاسم. ولعله أخذ ذلك من قول مؤلفه في أول الكتاب: « هذا ذكر بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة..».

فتبين أن كتاب: «بيان السنة» هو كتاب: «العقيدة الطحاوية» ليس إلا.

العلماء»، وقال ابن النديم: «كان أوحد زمانه علماً وزهداً»، وقال الشيرازي في «طبقاته»: «انتهت إلى أبي جعفر رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر».

وقال الإمام ابن القيم في اجتماع «الجيوش الإسلامية»: «أبو جعفر الطحاوي إمام الحنفية في وقته في الحديث والفقه، ومعرفة أقوال السلف».

وللإمام أبي جعفر مصنفات كثيرة ذكر العلماء جملة منها وأثنوا عليها وعلى مؤلفها؛ يقول الحافظ الذهبي في «السير»: «أبو جعفر الطحاوي... الإمام العلامة، الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها... صاحب التصانيف... ومن نظر في تواليف هذا الإمام؛ علم محلّه من العلم، وسعة معارفه»، وذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» فكان مما قاله: «صاحب التصانيف المفيدة، والفوائد الغزيرة، وهو أحد الثقات الأثبات، والحفاظ الجهابذة»، إلى أن قال: «برع وفاق أهل زمانه، وصنف كتباً كثيرة؛ منها: «أحكام القرآن»، و «اختلاف العلماء»، و«شرح معاني الآثار»، و«التاريخ الكبير»، وله في «الشروط» كتابٌ؛ وكان بارعاً فيها»[1].

موضوعه: أبان المؤلف موضوع هذا الكتاب بقوله: «هذا ذكر بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ على مذهب فقهاء الملة؛ أبي حنيفة: النعمان بن ثابت الكوفي. وأبي يوسف: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري. وأبي عبدالله: محمد بن الحسن الشيباني – رضوان الله عليهم أجمعين– وما يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به رب

---

(١) مصادر ترجمته: الفهرست ص٢٩٢، طبقات الفقهاء للشيرازي ص١٤٨، الأنساب ٨/ ٢١٨، تاريخ دمشق ٥/ ٣٦٧ – ٣٧٠، المنتظم ٦/ ٢٥٠، وفيات الأعيان ١/ ٧١، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧ – ٣٠، تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٠٨، البداية والنهاية ١٥/ :٧٢، الجواهر المضية ص١٠٢، النجوم الزاهرة ٣/ ٢٤٠، طبقات الحفاظ ص٣٣٩، وانظر: اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص٢٤٧.

العالمين»[1]، فقوله: «على مذهب فقهاء الملة... الخ. قصد فيه أن مذهب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في العقائد وما يدينون الله به من أصول الدين هو مذهب أهل السنة والجماعة».

هذا وقد اشتملت هذه «العقيدة» على مباحث كثيرة؛ أهمها؛ ما يلي:

- القول في توحيد الله تعالى.
- ذكر القدر؛ وقد أطال فيه وبين أن الخير والشر مقدران، وبين القول الصحيح في أفعال العباد وفي الاستطاعة، وأن مشيئة العباد تابعة لمشيئة الله جل وعلا.
- القول في مسألة القرآن؛ وأنه كلام الله غير مخلوق.
- إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة؛ مبيناً وجوب التسليم لكل ما صح عن الرسول ﷺ.
- ذكر العرش والكرسي، وعلو الله فوق خلقه بذاته.
- وجوب ترك الجدل والخصومة في الدين.
- حكم مرتكب الكبيرة من أهل التوحيد.
- القول في مسمى الإيمان ما هو؟ وهل يزيد وينقص؛ مع ذكر أركانه الستة.
- الشهادة لمعين بالجنة أو النار.
- ترك الخروج على الأئمة، ووجوب إقامة الحج والجهاد معهم برهم وفاجرهم؛ ما داموا على الإسلام.

---

(١) هذا النص لم يذكره ابن أبي العز في شرحه، بل بدأ من قول المصنف الطحاوي: «نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله...» الخ. انظر ١/ ٢١، وفي العلو للذهبي ٢/ ١٢٣٦، وهو في مجموع الفتاوى ١٢/ ٥٠٧، وفي كشف الظنون ٢/ ١١٤٣.

- عذاب القبر وفتنته، وذكر بعض ما يتعلق بالآخرة مما يجب الإيمان به؛ من البعث والحساب والميزان والصراط والجنة والنار.
- ما يجب في حق الصحابة، والقول في خلافة الخلفاء الأربعة ﷺ أجمعين.
- الإيمان بكرامات الأولياء.
- الإيمان بأشراط الساعة، ولم يذكر إلا بعض الأشراط الكبرى.
- أن دين الله هو الإسلام؛ وهو بين الغلو والتقصير.

ثم ختم «عقيدته» بالبراء من الأهواء المختلفة، والمذاهب الرديئة؛ مثل: المعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية، وغيرهم؛ من الذين خالفوا السنة والجماعة؛ قال رحمه الله: «وهم عندنا ضلال أردياء؛ وبالله العصمة والتوفيق».

قيمته العلمية: هذا الكتاب من الكتب المباركة، ذائعة الصيت، لاسيما بين المتأخرين من أهل السنة والجماعة.

وقد ساعد على شهرة هذا الكتاب؛ شرحُه النفيس؛ الذي لا يقل شهرةً عنه؛ للعلامة أبي الحسن علي بن علي بن محمد، الدمشقي، الصالحي، المعروف بابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)، الذي انتهج فيه منهج السلف، وقرر فيه مذهب أهل السنة والجماعة بأبلغ برهان، وأحسن بيان، وقد أكثر النقل فيه عن عدد من محققي أهل السنة الأعلام كشيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم والحافظ ابن كثير، وغيرهم.

وراقم هذه العقيدة من كبار علماء المسلمين المشهود لهم بالإمامة في العلم والدين، وقد بين في هذا الكتاب اعتقاده، وبريء ممن خالف ما ذكره فيه؛ فقال في آخر الكتاب: «فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً. ونحن براء إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه، وبيناه».

كما أنه نص في أول الكتاب؛ أن هذا ما يعتقده الإمام أبو حنيفة؛ وفي هـذا رد على من نقل عن الإمام ما يخالف ما في هـذا المعتقـد. ومـا أكثـر مـا يفـتري عليـه المفترون رحمه الله وجميع أئمتنا بمنه وكرمه –.

ثم إن هذه العقيدة قد انتهج فيها المؤلف منهج الاختـصار بعبـارات لطيفـة؛ فيها جزالة وعمق، ولربما أطال المرء في تأمل بعض عباراتهـا لـدرْك معانيهـا؛ فلـم يسعفه فهمُه؛ فاحتاج إلى مطالعة شرحها؛ فيلـزم – حينئـذٍ- شرح ابـن أبي العـز، الذي تقدم التنويه به.

وأنت واجد في هذه العقيدة جملاً فيها غموض! قد صارت مدخلاً لبعض أهـل البدع لتقرير بدعهم، وهذا ما يفسر اندفاع بعض الحنفية من المتكلمين كالماتريديـة وأضرابهم إلى شرح هذا الكتاب؛ بل ونـسبة مؤلفـه إلى مـذاهبهم المخالفـة لمـنهج السلف، وقد افتروا في ذلك. فأبو جعفر إمام من أئمة أهـل الـسنة والجماعـة، وإن قوله في الإيمان الذي وافق فيه قول المرجئة لا يخرجه من ذلك البتة[1].

طبعات الكتاب:

طبع هذا الكتاب عدة طبعات؛ لكن أشهرها والمعـول عليهـا بـين كثـير مـن الباحثين تلك التي جاءت مفرقة ضمن شرح ابن أبي العز الحنفي. وأشهر طبعات هذا الـشرح؛ والتـي اعتمـدتها هنـا؛ هـي بتحقيـق: د. عبـدالله التركـي وشـعيب الأرناؤوط[2].

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ٢/ ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٧٠. وقد نص شيخ الإسلام ابن تيميـة على أن قول المرجئة هذا من بدع الأقوال لا من بدع العقائد. انظر: مجموع الفتاوى ٧/ ٢٩٧.

(٢) طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٣، ط٥ في مجلدين.

الإبانة عن أصول الديانة [١]

المؤلف: علي بن إسماعيل بن أبي بشر – واسم أبي بشر: إسحاق – بن سالم، أبو الحسن، الأشعري، اليماني، البصري، مولده سنة ٢٦٠هـ، قال ابن عساكر: «لا أعلم لقائل هذا القول في تاريخ مولده مخالفاً»[٢]، لكن قيل إن ولادته سنة ٢٧٠هـ، والراجح الأول، وأما وفاته فالأكثر على أنه توفي سنة ٣٢٤هـ، وقيل: ٣٣٠هـ.

ولد أبو الحسن في البصرة، وفيها تلقى العلم أولاً على يد زكريا الساجي (ت٣٠٧هـ) محدث البصرة وشيخها ومفتيها، قال الذهبي (في السير ١٤/ ١٩٨): «أخذ عنه أبو الحسن الأشعري مقالةَ السلف في الصفات، واعتمد عليها في عدة تآليف».

وأخذ أبو الحسن مذهبَ الاعتزال من شيخه أبي علي الجبائي (ت٣٠٣هـ). ثم إنه تاب ورجع عنه بعد أن أمضى مدةً طويلة من عمره على هذا المذهب، وألف فيه تآليف!

وأخذ عن أبي الحسن خلقٌ، وجل تلاميذه أخذوا عنه (علم الكلام) بعد رجوعه عن مذهب الاعتزال، ولم يكن مشهوراً بالرواية.

---

(١) جاء هذا العنوان مثبتاً على نسخ الكتاب الخطية؛ راجع مقدمة د. فوقية محمود لكتاب الإبانة للأشعري حيث حققته على أربع نسخ خطية، وقد ذكره بهذا الاسم جماعة كابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص٣٨٩ وغيرها، وابن فرحون في «الديباج المذهب» ص٩٥، وابن العماد في « شذرات الذهب» ٢/ ٣٠٣ وغيرهم، وكذا ذكره ونقل عنه عدد من العلماء، وربما ذكره بعضهم باسم «الإبانة» اختصاراً. منهم البيهقي في «الاعتقاد » ص١١٢، ١١٤. وابن درباس في رسالته في الذبّ عن الأشعري ص١٠٧ (المطبوع مع دلائل التوحيد للهروي) ونقل ابن درباس عن عدد من العلماء نقلهم عن الإبانة للأشعري. وقد نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه منها الحموية (ضمن مجموع الفتاوى ٥/ ٩٣) وابن القيم في الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٤٣، ١٢٤٨، والذهبي في العلو ٢/ ١٢٤٥.

(٢) تبيين كذب المفتري ص١٤٦.

قال الخطيب البغدادي: «أبو الحسن الأشعري؛ المتكلم، صاحب الكتب والتصانيف في الرد على الملحدة، وغيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج، وسائر أصناف المبتدعة». قال: «وكان يقنع باليسير...»[1]، وقال الذهبي: «وكان عجباً في الذكاء، وقوة الفهم»، وقال: «ولأبي الحسن ذكاء مُفرط، وتبحر في العلم، وله أشياء حسنة، وتصانيف جمّةٌ تقضي له بِسَعةِ العلم»[2]. وكان فيه دُعابة ومزح كثير. قال ابن خلكان[3]وقد أثنى عليه وامتدحه كثير من أصحابه المنتسبين إليه[4]، وشنع عليه جماعة[5].

واختلف في مذهبه الفقهي، فقيل: إنه شافعي، وهو الأظهر، وقيل: مالكي، وقيل حنفي[6].

---

(١) تاريخ بغداد ١١/ ٣٤٦ – ٣٤٧.

(٢) السير ١٥/ ٨٦، ٨٧.

(٣) وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٥.

(٤) منهم: ابن فورك وابن عساكر والسبكي وغيرهم، ويتركز أكثر مديحهم لأبي الحسن؛ من جهة انتسابه لأبي موسى الأشعري ﷺ، ومن جهة رده على المعتزلة، وانظر لابن عساكر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري فكله في مدح الأشعري والرد على أبي علي الأهوازي الآتي ذكره، وقال الذهبي في «السير» عن كتاب التبيين: «فيه فوائد، وبعضها غير صحيح»، وانظر: طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٣٤٧ – ٤٤٤، وانظر رسالة الحافظ البيهقي التي ذكرها ابن عساكر في «التبيين» ص١٠٠ –١٠٨، ورسالة في الذب عن أبي الحسن لابن درباس (ت٦٥٩هـ) وقد نقل فيها ثناء بعض العلماء على الأشعري.

(٥) ذكر القاضي عياض عن ابن حزم تشنيعه على أبي الحسن في «ترتيب المدارك» ٥/ ٢٦. ولم أجد شيئاً من ذلك فيما وقفت عليه من كتاب «الفِصَل» لابن حزم. فلعله في غيره وكذلك أبو علي الأهوازي المقرئ ت٤٤٦هـ فقد ألف كتاباً في مثالب ابن أبي بشر. ويعني به أبا الحسن. قال الذهبي في «السير»: «فيه أكاذيب»، وممن شنع عليه – أيضاً– المقبلي في «العلم الشامخ» ص٢٩٠ وما بعدها.

(٦) ذكره السبكي كما تقدم في طبقات الشافعية وذكره ابن كثير في طبقات الشافعية على ما ذكره الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٥/ ٤، وكذا يشير إليه ابن عساكر في التبيين، كما ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٥/ ٢٤، وابن فرحون في الديباج ٢/ ٦٤، في علماء المالكية، وذكره القرشي في الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢/ ٥٤٥.

ومما يجدر ذكره في ترجمة المؤلف الأطوار العقدية التي مرَّ بها في حياته. فقد اختُلف فيها. بعد اتفاق الناس؛ الأشاعرة وغيرهم على انتحاله مذهب الاعتزال سنين عديدة من عمره[1]. فخلافهم في حاله بعد رجوعه عن الاعتزال.

فقيل: إنه لما رجع عن الاعتزال تابع ابن كلاب، وكانت له آراء مستقلة رام فيها التوسط بين المعتزلة والمثبتة. وهذه المرحلة هي التي نشأ عنها ما يُسمى بالمذهب الأشعري. وهذا قول الأشعرية[2]. وسيأتي ذكر موقفهم من كتاب «الإبانة» له.

وقيل: إنه بعد رجوعه عن مذهب الاعتزال مرّ بطورين؛ الأول كان فيه على طريقة ابن كلاب، وقد ألف فيه أكثر كتبه المشتهرة بين الناس كاللمع ونحوه، ثم رجع عن ذلك وسلك طريقة السلف؛ وهذا هو الطور الثاني؛ وهو يتضح من كتابه «الإبانة» وذلك في آخر عمره في بغداد[3].

---

(١) وأكبر دليل على انتحاله الاعتزال ورجوعه عنه ورده على المعتزلة قوله -كما في تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص١٣١ -: «وألفنا كتاباً كبيراً في الصفات... نقضنا فيه كتاباً كنا ألفناه قديماً فيها على تصحيح مذهب المعتزلة؛ لم يؤلف لهم كتاب مثله! ثم أبان الله سبحانه لنا الحق فرجعنا عنه؛ فنقضناه [يعني مذهب الاعتزال] وأوضحنا بطلانه»، وقد ذكر ابن عساكر قصة رجوعه وإعلانه توبته ص٣٩. وانظر رسالة الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي ص١٤٠، وعنه نقل شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في الدرء ٧/ ٢٣٦، وغالب الكتب التي ترجمت لأبي الحسن من التي ذكرتها هنا، وغيرها، ذكرت ذلك.

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ص٨١، لسان الميزان لابن حجر ٣/ ٢٩١ وهو يرى أن أبا الحسن مشى على طريقة ابن كلاب في كتابه الإبانة، وانظر: خبيئة الأكوان للقنوجي ص٥٠ وما بعدها. وانظر - أيضاً - «القضاء والقدر ٢/ ٢٨٦ د. فاروق دسوقي ومقدمة د. فوقية محمود لكتاب الإبانة ص٩١، وانظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة د. عبدالرحمن المحمود ١/ ٣٧٧، ٣٧٩ - ٣٨١ حيث ناقش هذا القول.

(٣) ممن نص على هذا: ابن كثير فيما نقله عنه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٢/ ٤ وحافظ حكمي في «معارج القبول» ١/ ٣٤٦، وشيخنا محمد العثيمين في «القواعد المثلى» ص٨٠، ود. مصطفى حلمي في «قواعد المنهج السلفي» ص٣٠، وهادي طالبي في رسالته «أبوالحسن الأشعري بين المتعزلة والسلف ص٣٩، وغيرهم. وقفت عليها بعد أن أفدتها من د. عبد الرحمن المحمود في كتابه «ابن تيمية وموقفه من الأشاعرة» ١/ ٣٧٨ حاشية (٢) وقد ذكر غيرها.

وقد أبعد من قال – من المتأخرين –: إن الأشعري انتقل أولاً إلى مذهب السلف، فألف «الإبانة» ثم بعد ذلك انتقل إلى مذهب التوسط –على حد زعمهم– بين مذهب الاعتزال ومذهب السلف. وهذا القول مبني على أن تأليفه للإبانة قبل اللمع![1]، والصحيح أن «الإبانة» آخر مؤلفات الأشعري؛ كما ذكر ذلك جماعة من العلماء[2].

والكلام حول هذا الأمر يطول؛ غير أنه بشيء من التتبع مع كثير من التأمل لمواضع في كتب أبي الحسن كالمقالات في كلامه على مقالة أهل الحديث، والرسالة إلى أهل الثغر، والإبانة؛ يظهر –والله أعلم– أن أبا الحسن قد انتحل مذهبَ السلف؛ لكن بقيت عليه بقايا من آثار تلك المرحلة الطويلة من عمره التي قضاها على مذهب الاعتزال ثم على مذهب ابن كلاب[3].

ويحسن هنا ذكر بعض المواضع التي صرح فيها أبو الحسن الأشعريّ برجوعه إلى مذهب السلف؛ قال في كتابه «المقالات» – ويُلحظ تفريقه بين مقالة أهل السنة والحديث، وبين مقالة ابن كلاب وأصحابه –: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث والسنة؛ جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرار بالله...» إلى أن قال (١/ ٣٤٥): «فهذه جملة ما يأمرون به، ويستعملونه، ويرونه. وبكل ما

---

(١) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٧٩ مع الحاشية.

(٢) منهم: ابن درباس في رسالته في الذب عن أبي الحسن ص١١٥، وابن تيمية في مواضع من كتبه منها الحموية – مجموع الفتاوى ٥/ ٩٣، وابن القيم كما في مختصر الصواعق ٢/ ١٣٦، وابن العماد كما في شذرات الذهب ٢/ ٣٠٣.

(٣) وهو ما رجحه د. عبد الرحمن المحمود في كتابه ابن تيمية وموقفه من الأشاعرة ١/ ٤٠٩، وذكر أن هذا هو قول ابن تيمية وابن القيم وغيرهما. انظر: ١/ ٣٩٤ – ٣٩٨ وما بعدها.

ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب»، ثم قال: «ذكر قول أصحاب عبدالله بن سعيد القطان...».

وقال في كتابه «الإبانة» في الباب الثاني في إبانة قول أهل الحق والسنة (ص ٤٣): «... قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا ﷻ، وبسنة نبينا ﷺ، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث. ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل – نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته – قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون...».

قال الحافظ الذهبي (في السير ١٥/ ٨٦): «رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في الأصول يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات، وقال فيها: تمرُّ جاءت، ثم قال: وبذلك أقول، وبه أدين، ولا تؤول»، ولم يذكر الذهبي تلك الكتب التي رآها.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما آلت إليه حال الأشعري بعد رجوعه عن الاعتزال؛ في مواضع كثيرة من كتبه. بين في بعضها أن أبا الحسن أخذ عن الساجي ما أخذه من أصول أهل السنة والحديث(١)، وأنه أخذ عن حنبلية بغداد لما قدمها أموراً أخرى من أصول مذهب السلف(٢). وقال في (الدرء ٢/ ١٦): «وأبو الحسن الأشعري لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقة ابن كلاب، ومال إلى أهل السنة والحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد، كما قد ذكر في كتبه كلها؛ كالإبانة والموجز والمقالات وغيرها، وكان مختلطاً بأهل السنة والحديث؛ كاختلاط المتكلم

(١) شرح حديث النزول – ضمن مجموع الفتاوى ٥/ ٣٨٦.
(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٨.

بهم!». وقال في (الفتاوى ٧/ ٩٧): «والذي كان أئمة أهل السنة ينكرونه على ابن كلاب والأشعري بقايا من التجهم والاعتزال؛ مثل: اعتقاد صحة طريق الأعراض وتركيب الأجسام، وإنكار اتصاف الله بالأفعال القائمة التي يشاؤها ويختارها، وأمثال ذلك من المسائل التي أشكلت على من كان أعلم من الأشعري بالسنة والحديث وأقوال السلف والأئمة...».

وقد ذكر الإمام ابن القيم الأشعري في «نونيته» وامتدح بعض كتبه ووصفه بالعالم الرباني، فقال:

وكذا عليٌّ الأشعريُّ فإنه	في كتْبه قد جاء بالتبيان
من مُوجزٍ وإبانةٍ ومقالةٍ	ورسائل للثغر ذاتِ بيان
وأتى بتقرير استواء الرب فَوْ	قَ العرش بالإيضاح والبرهان
وأتى بتقرير العلو بأحسنِ	التقرير فانظر كتْبه بعَيان
والله ما قال المجسِّم مثلَ ما	قد قاله ذا العالمُ الرباني[1]

ولما صرح الأشعري رحمه الله باتباعه مذهب السلف، وقوله في أصول الدين بما كان يقول به الإمام أحمد رحمه الله وأنه فيه مجانبٌ لمن خالف قوله؛ ومعلوم أن قول أحمد هو قول أهل السنة والجماعة؛ وليس لأحمد قول يختص به في باب الاعتقاد. أقول: لما صرح الأشعري بذلك وجب قبول ذلك منه، وحمل ما خالف فيه مذهب السلف على أنه خطأ مبني على اجتهاد؛ ولا يتابع عليه. وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأما من انتسب إلى أبي الحسن ممن تسموا بالأشعرية؛ فقد بين شيخ الإسلام

(١) النونية مع شرحها لابن عيسى ١/ ٤٥٤ – ٤٥٥.

حالهم بما لا مزيد عليه؛ حيث يقول (في الفتاوى ٦/ ٣٥٩): «فأما من قال منهم بكتاب «الإبانة» الذي صنفه الأشعري في آخر عمره؛ ولم يُظهر مقالةً تناقض ذلك؛ فهذا يُعد من أهل السنة؛ لكن مجرّد الانتساب إلى الأشعري بدعةٌ، ولاسيما وأنه بذلك يوهم حسناً بكل من انتسب هذه النِّسبة؛ وينفتح بذلك أبواب شر».

وحينئذ فالكلام عن الأشعري هنا لا يصح طرده فيمن جاء بعده من الأشاعرة المنتسبين إليه؛ وإن قال بأنه يتبع مذهب السلف؛ لأنه كما قال شيخ الإسلام: مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعةٌ؛ هذا من جانب، ومن جانب آخر: أن من جاء بعد الأشعري ممن ينتسب إليه قد أظهر كثير منهم -ممن وصلتنا مصنفاتهم- مقالةً؛ بل مقالاتٍ تُناقض ما في كتاب «الإبانة»[1]. والله الموفق لا إله غيره.

ولأبي الحسن مصنفات كثيرة جداً أوصلها بعضهم إلى أزيد من ثلاثمائة مصنف. وهي – بطبيعة الحال – منقسمة في المنهج الذي اتبعه فيها على الأطوار التي مرَّ بها.

فللشيخ أبي الحسن مصنفات حين كان على مذهب الاعتزال الذي بلغ فيه مبلغاً عظيماً، حتى إنه ألف على تصحيح هذا المذهب مؤلَّفاً في الصفات قال الأشعري: إنه لم يؤلف لهم كتاب مثله[2].

ثم إنه بعد رجوعه عن مذهب المعتزلة ألَّف مؤلفات عديدة يقرر فيها

---

(١) وتأمل مصنفات الباقلاني (ت٤٠٣هـ) وابن فورك (ت٤٠٦هـ) والبغدادي عبدالقاهر (ت٤٢٩هـ) بل والحافظ البيهقي الذي هو من فضلاء الأشاعرة (ت٤٥٨هـ) ثم الجويني (ت٤٧٨هـ) والغزالي (ت٥٠٥هـ) والشهرستاني (ت٥٤٨هـ) ثم الرازي (ت٦٠٦هـ) الذي يمثل مرحلة خطيرة في مسيرة المذهب الأشعري ثم الآمدي (ت٦٣١هـ) ونحوهم كثير.

(٢) تبيين كذب المفتري ص١٣١.

مذهبَ ابن كلاب ويزيد هو ما اقتضاه اجتهاده على قواعد المتكلمين. والمصنفات في هذه المرحلة هي التي ارتضاها متبعوه (الأشاعرة) وقرروا – بعد اعتمادهم عليها – مذهباً ينسبونه إلى أبي الحسن وهو مخالف لمذهب السلف الذي ارتضاه إمامهم أبو الحسن في آخر حياته، وذكر أنه متبع لأحمد في قوله في الاعتقاد...

ومما ينبغي التنبه إليه أن كتب أبي الحسن التي انتشرت وتناقلها الناس هي: كتبه الكلامية التي ألفها بعد رجوعه من الاعتزال وقبل انتحاله مذهب السلف، وهذه هي التي اعتمدها وتبناها علماء ومصنفون عرفوا فيما بعد بعلماء الأشاعرة، وعُرف مذهبهم بالمذهب الأشعري.

وأما كتبه التي صنفها بعد رجوعه إلى مذهب السلف؛ فهذه قد تكون خافية، أو أُخفيت! على كثير من الناس، وربما رجع إليها بعض الأشاعرة عند الحاجة!

فأحسن كتب الأشعري التي تبع فيها مذهب السلف – في الجملة– وهي المعنية هنا:

١- كتاب «الإبانة» وهو هذا الكتاب.

٢- «الرسالة إلى أهل الثغر»[١].

٣- «مقالات الإسلاميين» المعنيُّ في هذا الكتاب ما ذكره في مقاله أهل الحديث، الذي سرد فيه مجمل اعتقاد السلف، ونصّ على أنه بكل ما ذكر من أقوالهم يقول وإليه يذهب[٢].

---

(١) سيأتي ذكره بعد هذا الكتاب.

(٢) آثرت أن أذكر كتاب المقالات هذا في المبحث الثالث الخاص بالمصنفات في الرد على أهل البدع؛ حيث رأيته أليق به.

هذا وقد ذكر شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيم كتاباً للأشعري اسمه «الموجز» فقد أشار ابن تيمية – كما في درء التعارض ١٦/٢ – إلى أنه مال فيه إلى أهل الحديث والسنة، وانتسب إلى الإمام أحمد. ونقل

سبب تأليفه: لم يصرح المؤلف عن سبب تأليفه هذا الكتاب؛ لكن يظهر جلياً أن مقصوده بهذا المصنّف الرد على المعتزلة القدرية؛ خاصة، وأصناف المبتدعة بعامة؛ من الجهمية والخوارج والمرجئة؛ فيما ابتدعوه، وخالفوا الكتاب والسنة وما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم.

ويدل على ذلك أنه بدأ الكتاب بإبانة قول أهل الزيغ والبدعة؛ وما ينكر عليهم فيما ذهبوا إليه. ثم عطف على ذلك بإبانة قول أهل الحق والسنة إجمالاً؛ ثم أبان مذهبهم ورد على مخالفيهم في أبواب ذكرها تباعاً.

موضوعه: يتبين من عنوان الكتاب أن موضوعه في بيان أصول الدين. وقد افتتح المؤلف كتابه بخطبة بَيَّن فيها أن الله تعالى جمع في كتابه علم الأولين والآخرين، وأكمل به الفرائض والدين، وحث فيه على التمسك بسنة سيد المرسلين، وأمر فيه بأن يسمعوا من الرسول قوله، ويحذروا من مخالفته. ثم أوصى المؤلف في خطبته هذه بتقوى الله، وحذر من الدنيا والافتتان بها، وحث على العمل للآخرة.

ثم ذكر مجمل مقالة المعتزلة فيما خالفت فيه أهل الحق.

ثم عقد باباً ترجمه بقوله: باب في إبانة قول أهل الحق والسنة. فذكر مجمل عقيدتهم. وقال في آخر الباب: «وسنحتج لما ذكرناه من قولنا، وما بقي فيه مما لم نذكره باباً باباً وشيئاً شيئاً».

ذلك ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٨٤ وفي ص٢٨٦ ذكر أنه وقف على هذا الكتاب، وذكره الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص١٢٩ وقال: «إنه يشتمل على اثني عشر كتاباً على حسب تنوع مقالات المخالفين من الخارجين عن الملة والداخلين فيها وآخره كتاب الإمامة تكلم في إثبات إمامة الصديق » قلت: ولم أعثر على كتاب «الموجز» هذا مطبوعاً ولا مخطوطاً فلعله في عداد المفقودات. فالله أعلم.

ثم عقد أربعة عشر باباً؛ هذا بيانها:

الأول: في الكلام على إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة. والثاني: في أن القرآن كلام الله غير مخلوق. والثالث: فيما ذكر من الرواية في القرآن؛ يعني الرواية عن السلف في أنه غير مخلوق. والرابع: في الكلام على من وقف في القرآن، وقال: لا أقول إنه مخلوق. ولا أقول إنه غير مخلوق. والخامس: في ذكر الاستواء على العرش. والسادس: في الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين. والسابع: في الرد على الجهمية في نفيهم علم الله وقدرته وجميع صفاته. والثامن: في الكلام في الإرادة، والرد على المعتزلة في ذلك. والتاسع: في تقدير أعمال العباد، والاستطاعة والتعديل والتجوير. والعاشر: في ذكر الروايات في القدر. والحادي عشر: في الكلام في الشفاعة والخروج من النار. والثاني عشر: في الكلام في الحوض. والثالث عشر: في الكلام على عذاب القبر. والرابع عشر: في الكلام في إمامة أبي بكر ﷺ؛ وذكر في آخر هذا الباب أن ما جرى بين الصحابة كان على تأويل واجتهاد، وبين فضل الصحابة جميعاً ﷺ ووجوب توقيرهم وموالاتهم؛ والتبري من كل من يتنقص أحداً منهم. ثم ختم الكتاب بقوله: «قد قلنا في الإقرار قولاً وخبراً، والحمد لله أولاً وآخراً».

قيمته العلمية: قد أبان المؤلف في «إبانته» هذه قولَه الذي يقول به، وديانته التي يدين بها. وهي: التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وأنه معتصم بذلك.

وقد ذكر المؤلف في كتابه هذا قولَ أهل الحق، وانتصر لمذهب السلف؛ وأيده بالحجج والبراهين الشرعية والأدلة العقلية، ورد فيه على المعتزلة القدرية خاصة،

وكذا رد على المرجئة والخوارج والوعيدية. وقد أكثر فيه من مجادلة أهل البدع ومناقشتهم؛ لاسيما المعتزلة؛ الذي هو خبير بمذهبهم.

فهذا الكتاب على اختصاره يُعد - بحق- من أقوى كتب الرد على المعتزلة فيما خالفوا فيه القرآن والسنة ومذهب السلف.

كما أن الكتاب رد على كل من انتسب إلى مؤلفه ممن يُسمّون بالأشاعرة؛ فيقال لهم: هذا قول إمامكم الذي تنتسبون إليه؛ في كتاب هو آخر مؤلفاته؛ فلم خالفتم قوله، وذهبتم مذاهب شتى من بعده؟!

ففي الكتاب أصول وضوابط سَلَفيةٌ قررها المؤلف بعبارات واضحة؛ فمنها: ذمُّه من تأول القرآن برأيه بتأويلات ما أنزل الله بها من سلطان، ولا نُقل منها شيء عن الرسول ﷺ ولا عن السلف المتقدمين (ص ٣٨). ومنها: حَثُّه على التمسك بالكتاب والسنة، وما كان عليه الصحابة والتابعون وأئمة الحديث - كذا قال (ص٤٣) - لأنهم أعلم الناس بالسنة النبوية.

ومنها؛ قوله (ص٥١): «ونصدق جميع الروايات التي يثبتها أهلُ النقل؛ من النزول إلى السماء الدنيا... وسائر ما نقلوه وأثبتوه. خلافاً لما قاله أهل الزيغ والتضليل».

ومنها؛ قوله (ص٥١): «و نعوِّل فيما اختلفنا فيه على كتاب ربنا ﷻ، وسنة نبينا ﷺ، وإجماع المسلمين، وما كان في معناه، ولا نبتدع في دين الله بدعةً لم يأذن الله بها، ولا نقول على الله ما لا نعلم».

ومنها؛ قوله (ص٥٦): «ونرى مفارقة كل داعيةٍ إلى بدعة، ومجانبة أهل الأهواء».

فأين الأشاعرة من هذه الأصول؛ إن من سبر أحوالهم رأى البوْن الشاسع بينهم وبين ما قرره شيخهم في هذا الكتاب. فيا لله ما أعجب حالهم.

ولما كان هذا الكتاب مخالفاً لأصول الأشعرية؛ جعل بعضهم يتأول أقوال

الشيخ أبي الحسن؛ حتى قال أحدهم -وما أقبح قوله-: لعله ألفه لما كان حشوياً!![1].

وبعض الأشاعرة لم يعبأوا بما جاء في هذا الكتاب؛ بل ظنوا أن كلام الأشعري فيه لم يختلف عن بقية كتبه![2] وهم إنما قالوا هذا ليسوغوا صحة المذهب الذي يذهبون إليه وينسبونه إلى أبي الحسن. كما شكك بعضهم في نسبة هذا الكتاب إليه[3]. مع أنه قد أثبته له جماعة من العلماء؛ بل وعدد من الأشاعرة أنفسهم.

تنبيه:

هذا وفي الكتاب أشياء مجملة، وأشياء محتملة؛ كما في تقريره لصفتي الكلام والإرادة ونحو هذا؛ فتأمله. فيا ليت الأشعري رحمه الله صرح بمخالفة شيخه ابن كلاب؛ كتصريحه بمخالفة المعتزلة؛ إذاً لزادت فائدة الكتاب؛ من حيث الرد على المنتسبة إلى مؤلفه. نسأل الله أن يعفو عمن سلف منهم ممن طلب الحق فلم يصبْه، وأن يهدينا وجميع المسلمين إلى التمسك بكتابه وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه السلف الصالح -رحمة الله عليهم- والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: بشير محمد عيون؛ وقد حققه على الطبعات السابقة

---

(١) ذكر ذلك عن بعضهم ابن درباس في رسالته في الذب عن الأشعري ص١٣١.

(٢) منهم الحافظ البيهقي الذي تراه ينقل عن كتاب «الإبانة» للأشعري وغيره؛ كما ينقل كثيراً عمن جاء بعده كالباقلاني وابن فُورك والحليمي وغيرهم من أئمة المدرسة الأشعرية؛ يفعل ذلك دون تفريق!!، وكذا يصنع ابن عساكر كما في «التبيين». فقفْ على ذلك تجد تناقضاً غريباً.

(٣) وقد زعم هؤلاء أن ابن فورك لما عدد مؤلفات أبي الحسن لم يذكر هذا الكتاب. وهذه حجة واهية؛ فإذا كان ابن فورك لم يذكره فقد ذكره غيره من الأشاعرة وغيرهم من العلماء؛ كما جاء إثبات نسبة كتاب «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري على جميع نسخه الخطية. وعن سبب عدم ذكر ابن فورك لهذا الكتاب؛ يجيب شيخ الإسلام ابن تيمية. فانظر جوابه باستفاضة في: نقض تأسيس الجهمية ١/ ٥٤ – ٥٥ المخطوط وعنه: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. المحمود. ولم أجده فيما بين يدي من المطبوع.

لطبعته! حيث ذكر أنه لم يتيسر له الوقوف على مخطوطات الكتاب!! وقدم بمقدمة مختصرة بين فيها صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وخرج أحاديث الكتاب: عبدالقادر الأرناؤوط [١].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعات أخرى [٢].

الرسالة إلى أهل الثغر [٣]

المؤلف: أبو الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، وقد تقدم التعريف به قريباً.

سبب تأليفه: ذكر المؤلف في مقدمته سبب تأليفه هذا الكتاب؛ وذلك أن أهل الثغر بباب الأبواب [٤]؛ أرسلوا إليه يسألونه عن مسائل من أصول الدين على مذهب أهل الحق؛ وما كان عليه سلف الأمة، فكتب إليهم هذا الكتاب؛ مجيباً لهم عما سألوا عنه.

موضوعه: يتبين مما تقدم من ذكر سبب تأليف الكتاب؛ موضوعه؛ فهو في أصول الدين، والكتاب ينقسم في الجملة إلى قسمين؛ أحدهما: في بيان استقامة طرق

---

(١) الطبعة التي بين يدي هي الرابعة، سنة ١٤٢٠هـ، نشر: مكتبة دار البيان، دمشق، في مجلد لطيف.

(٢) طبع الكتاب قديماً في الهند في حيدرآباد، سنة ١٣٢١هـ، وفي مصر في المنيرية، وبمطبعة الجمل سنة ١٣٤٩هـ، وطبعته جامعة الإمام في الرياض سنة ١٤٠٠هـ، وطبع – وهي أهم طبعاته وأشهرها – سنة ١٣٩٧هـ بتحقيق د. فوقية محمود، نشر: دار الأنصار، في مصر، بحواشي تبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف نص الإبانة! وقد نقدها د. المحمود في كتابه موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ٣٥٢ – ٣٥٥؛ وقد دار نقده لها حول جعلها إحدى النسخ هي الأصل مع ما فيها من زيادات مدسوسة – كذا قال – ورجح أنها من زيادات بعض متأخري الأشعرية كما في مسألة الاستواء والعلو ونحو ذلك!.

(٣) سميت الرسالة بهذا الاسم نسبة إلى من أرسلت إليه؛ وقد ذكرها بهذا الاسم جماعة منهم: ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص١٣٦ مستدركاً بها على ابن فورك، وذكرها ابن تيمية في درء التعارض ٧/ ١٨٦. وابن القيم في الصواعق المرسلة ٣/ ١١٩٠.

(٤) مدينة في الشرق قريبة من بحر قزوين. معجم البلدان ١/ ٣٦٠.

استدلال السلف على أصول الدين؛ وصحة معارفهم. والثاني: في ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول. وفي القسم الأول بين أن الرسل عليهم الصلاة والسلام لم يدعوا إلى دليل الأعراض الذي يُكْبره ويدعوا إليه أساطين المعتزلة وأهل الكلام. وقد استغرق هذا ما يقرب من نصف الرسالة. وأما ما يتضمنه القسم الثاني من إجماعات السلف على أصول الدين؛ فقد ذكر إجماعهم على مسائل كثيرة؛ في: الصفات، والرؤية، والقدر، والنبوة، الإيمان، ومرتكب الكبيرة، وعذاب القبر، والصراط والشفاعة، والصحابة، والإمامة، وغيرها. وقد بلغ ما ذكره المؤلف واحداً وخمسين إجماعاً.

قيمته العلمية: ينفرد هذا الكتاب عن غيره بأن مؤلفه قد جمع فيه ما أجمع عليه السلف – رحمهم الله – من مسائل الاعتقاد وأصول الديانة، ونهج المؤلف في ذلك منهج الاختصار؛ وهو مع هذا لم يُغفل الرد على المخالفين بالحجة والبرهان.

كما أن هذا الكتاب يعتبر من أحسن كتب المؤلف؛ حيث يذهب فيه مذهب السلف في الجملة؛ وهو ردٌّ – بطبيعة الحال – على أولئك المنتسبين إلى أبي الحسن الأشعري؛ وهم – في الحقيقة – مخالفون لمذهبه الذي استقر عليه في آخر عمره.

كما يمتاز الكتاب بسهولة العبارة، وحسن الترتيب، وبراعة التأليف وكثرة الفوائد؛ ويبدو واضحاً أن القوم المرسَل إليهم هذا الكتاب كانوا من العلماء؛ وهو ما صرح به المؤلف في المقدمة؛ حيث قال: «أما بعد: أيها الفقهاء والشيوخ من أهل الثغر...».

وقد أكثر شيخ الإسلام ابن تيمية من ذكر هذه الرسالة والنقل عنها مستحسناً لها[1]، كما أشاد بها الإمام ابن القيم في نونيته[2].

تنبيه:

وهذه الرسالة -بحق- تستحق الإشادة؛ غير أن المؤلف ﷺ بسبب خلفيته الكلامية الطويلة؛ لا تجده يصرح بإثبات الصفات الفعلية الثابتة لله تعالى؛ ففي ذكره لها شيء من الإجمال المحتمل؛ بل وقع في التأويل المخالف لمذهب السلف في صفتي الغضب والرضا[3]. والله يعفو عنه بحسن قصده.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي؛ وقد حقق نصه على نسختين خطيتين، وقدم بمقدمة تضمنت ترجمة للمؤلف وتعريفاً بالكتاب، ووصفاً لنسختيه الخطيتين، وخرج ما فيه من الأحاديث، وعلق على مسائله[4].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة وللكتاب طبعات أخرى[5].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٥/ ٢٩٠، ٥/ ٥٤٣، ٦/ ٥٢٠، ١٦/ ٢٦٨ وقد ناقش بعض ما ورد فيها. والنبوات ١/ ٢٩٥ ت د. عبد الله البراك. ودرء التعارض ١/ ٣٠٩، و٢/ ٩٩، و٥/ ٢٩١ وغيرها.

(٢) انظرها مع شرح ابن عيسى ١/ ٤٥٤ – ٤٥٥.

(٣) ص٢٣١ وانظر ص٢١٤ وما بعدها، وص٢٢٧.

(٤) طبع سنة ١٤٠٩هـ، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، في مجلد، وهي أطروحة المحقق لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة.

(٥) نشرت قديماً في مجلة دار الفنون باستانبول، ثم نشرت في مجلة كلية الإلهيات بجامعة أنقرة سنة ١٩٢٨م، وكذا في حاشية درء التعارض ٧/ ١٨٦ رقم ١٠ للدكتور محمد رشاد سالم، ثم طبعت بتحقيق د. محمد السيد الجليند، سنة ١٤٠٧هـ.

أصل السنة واعتقاد الدين[1]

المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، أبو محمد، الرازي، الحنظلي، (٢٤٠ أو ٢٤١ – ٣٢٧هـ)، و(الرازي) نسبةً إلى مدينة (الريِّ) من بلاد الديلم؛ ودخول الزاي في نسبته على غير قياس.

طاف البلاد فسمع بالحجاز والعراق والعجم، ومصر والشام والجزيرة، «وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال. صنف في الفقه، وفي اختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار... وكان زاهداً، يعد من الأبدال... ويقال: إن السنة – بالري – ختمت بابن أبي حاتم». وروي عن أبيه أنه قال: «ومن يقوى على عبادة عبدالرحمن! لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً»، نقل ذلك الذهبي في «السير» عن بعض أهل العلم. وقال في «التذكرة»: «الإمام الحافظ، الناقد، شيخ الإسلام...»، وقال في «السير»: «....كان بحراً لا تكدِّره الدِّلاء». وذكره في «ميزان الاعتدال» ذابّاً عنه؛ منتقداً من عده من شيعة المحدثين؛ الذين يقدمون علياً على عثمان! وقال مادحاً له: «كان ممن جمع علوَّ الرواية، ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة...»، وقال الحافظ ابن كثير: «...له «التفسير» الحافل؛ الذي اشتمل على النقل الكامل؛ الذي يُرْبي فيه على تفسر ابن جرير وغيره من المفسرين!. وكان من العبادة والزهادة والورع، والحفظ، والكرامات الكثيرة المشهورة على جانب كبير، رحمه الله تعالى وأكرم مثواه».

---

(١) جاء هذا العنوان مثبتاً على نسختي الرسالة الخطيتين، وقد رواها اللالكائي بسنده إلى ابن أبي حاتم في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ١/ ١٩٧-٢٠١ وعنونها بقوله: «اعتقاد أبي زرعة عبيد الله بن عبدالكريم، وأبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازيين، وجماعة من السلف ممن نقلا عنه»، فساقها كاملةً، وفي آخرها قال: «قال أبو محمد – يعني ابن أبي حاتم –: وبه أقول أنا»، كما أخرجها الهمذاني في كتابه: «فتيا في الاعتقاد» ص٩٠ – ٩٤.

وللإمام ابن أبي حاتم مصنفات كثيرة نافعة مفيدة؛ فمنها:

١ – «الرد على الجهمية»[1].

٢ – «السنة»[2].

وله: «التفسير» وتقدم ذكر الذهبي وابن كثير له وإشادتهما به، و«الجرح والتعديل»، و«مناقب الإمام أحمد»، و«الزهد» وغيرها[3].

---

(١) لم أعثر على هذا الكتاب مطبوعاً ولا مخطوطاً؛ فهو في عداد المفقودات.

ويتبين من خلال تتبع من ذكره من العلماء والمترجمين لمؤلفه ونقلهم عنه ما يلي:

- أن الكتاب مسند، روى فيه المؤلف الأحاديث والآثار بإسناده.
- موضوع الكتاب كما هو واضح من عنوانه أنه في الرد على الجهمية، وذم مذهبهم وتكفير الأئمة لهم وتحذيرهم منهم...
- أن الكتاب مليء بالنقل عن الأئمة في محاجتهم للجهمية.
- أن المؤلف روى في هذا الكتاب عن بعض أصحاب الإمام أحمد، فها هو يروي عن أعين بن زيد الشوبي كما في «طبقات الحنابلة» ١/ ١٠١.

وسأنقل فيما يلي من ذكر هذا الكتاب من العلماء، أو من نقل عنه وأشاد به؛ فمنهم: ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» ٢/ ٥٥، وابن خلكان في وفيات الأعيان ٢/ ٢٨٨، فقال: «في عدة مجلدات تدل على سعة حفظه وتبحره»، ونقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية نقولاً مختلفة كما في: الدرء ٦/ ٢٦١، بيان تلبيس الجهمية ١/ ٤٤٠ و ٢/ ٤٢، ٨٤، ٥٢٥، مجموع الفتاوى ١٢/ ٥٠٦، منهاج السنة ٢/ ٢٥٢، وابن القيم في اجتماع الجيوش ص٢١٥، ٢٢٢، وفي الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٩٥، وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام وفيات (٣٢١ – ٣٣٠هـ) ص٢٠٧، وقال: «مجلد كبير يدل على تبحره في السنة» وفي السير ١٣/ ٢٦٤ وقال: «مجلد ضخم انتخبت منه» وذكره السيوطي في طبقات المفسرين ٥٣، وحاجي في كشف الظنون ١/ ٨٣٨، والبغدادي في هدية العارفين ١/ ٥١٣، وغيرهم.

(٢) ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/ ٥٥، والعليمي في المنهج الأحمد ٢/ ٢٣، ولعله هذا الجزء: أصل السنة واعتقاد الدين.

(٣) من مصادر ترجمته: طبقات الحنابلة ٢/ ٥٥، تاريخ ابن عساكر ٣٥/ ٣٥٧ – ٣٨٦، الأنساب ٣/ ٢٣ – ٢٥، وفيات الأعيان ٢/ ٢٨٨، السير ١٣/ ٢٦٣ – ٢٦٩، تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٢٩ – ٨٣٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٨٧ – ٥٨٨، فوات الوفيات ٢/ ٢٨٧، البداية والنهاية ١٥/ ١٣٣، الأعلام ٣/ ٣٢٤.

موضوعه: يحتوي هذا الجزء مجملَ عقيدة السلف – رحمهم الله – مجردةً عن التفاصيل والشروح؛ وإيراد الأدلة؛ وقد ذكر فيه: تفسير الإيمان عند السلف، وقولهم في: القرآن، وفي القدر، وخير هذه الأمة بعد نبيها، وفي الاستواء والرؤية، والصراط والميزان، والشفاعة، وعذاب القبر، وأهل الكبائر، والإمامة، وحكم المبتدعة من: مرجئةٍ، وقدريةٍ، وجهمية وخوارج وغيرهم، وعلامة أهل البدع...، والنهي عن الكلام، والنظر في كتب المتكلمين.

قيمته العلمية: هذا الكتاب عبارة عن جزء صغير؛ وهو وإن كان صغير الحجم إلا أنه كبير المعنى. وتبرز أهميته من حيث إن الإمام الحافظ ابن أبي حاتم روى هذا المعتقد؛ الذي يتصف بالشمول والاختصار عن إمامين كبيرين هما: الإمام سيِّد الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، لقي من الشيوخ مالا يحصَون في بلاد كثيرة، وكان إماماً ربانياً، حافظاً متقناً مكثراً؛ حتى قيل: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة؛ فليس له أصل[1]، (ت٢٦٤هـ)، أما الإمام الآخر؛ فهو: محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي؛ الناقد شيخ المحدثين؛ كان من بحور العلم، طوف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدّل، وصحَّح وعلَّل (ت٢٧٧هـ)[2].

وليس نقل هذه العقيدة السلفية الجامعة عن هذين الإمامين فحسب؛ بل هما ناقلان –أيضاً– ما أدركا عليه العلماء والأئمة من أهل السنة في الحجاز والعراق ومصر والشام واليمن. وقد كانوا على مذهبٍ واحد في أصول الدين؛ وهم ممن عاش في القرن الثالث من القرون المفضلة؛ كما أنهم لم يكونوا في مكان واحد؛ بل

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/ ٣٢٨ – ٣٤٩، تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢٦ – ٣٣٧.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٧٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦٧.

في أماكن مختلفة وأقطار متباينة.

طبعاته: طبعت هذه الرسالة بتحقيق: محمد عزيز شمس؛ حققها على ثلاث نسخ خطية، وقد عُنى بملاحظة فوارق النسخ ليس إلا[١].

هذا وقد أورد هذه الرسالة كاملةً اللالكائي كما تقدم[٢].

شرح السنة[٣]

المؤلف: الحسن بن علي بن خلف، أبو محمد البَرْبَهَارِيُّ، الحنبليُّ البغداديُّ (٢٣٣هـ – ٣٢٩هـ).

و(البربهاري) نسبةً إلى (البربهار) وهي أدوية كانت تجلب من الهند، ويقال لجالبها: البربهاري. كذا في «الأنساب» للسمعاني.

كان البربهاري عالماً فقيهاً، ذا زهدٍ وعبادةٍ، قوالاً بالحق، وكان شيخ الحنابلة في بغداد ورئيسهم، وكانت له هيبة عظيمة عند الخاصة والعامة، شديد الإنكار على أهل البدع، حتى كثر مخالفوه؛ فأوغروا عليه قلب (القاهر) العباسي سنة (٣٢١هـ)؛ فطلبه، فاستتر، وقُبض على جماعة من أصحابه، ونُفُوا إلى البصرة. وعاد إلى مكانته في عهد (الراضي) سنة ٣٢٣هـ، ثم تغير عليه الراضي، ونودي ببغداد:

---

(١) طبعها سنة ١٤١٢هـ، ضمن كتابه (روائع التراث) ص٧ – ٢٦، نشر: الدار السلفية، بومباي الهند.

(٢) وقد أوردها – أيضاً – د. محمد الخميِّس ضمن كتابه اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث ص٩٢ – ٩٥. نقلاً عن اللالكائي.

(٣) جاء عنوان الكتاب هكذا مثبتاً على نسخته الخطية؛ وقد ذكره بهذا الاسم جماعة من العلماء، منهم: ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/ ١٩، والذهبي في تاريخ الإسلام وفيات (٣٢١ – ٣٣٠هـ) ص٦٥٨، وابن العماد في شذرات الذهب ٢/ ٣٢٠، والعليمي في المنهج الأحمد ٢/ ٢٦، والزركلي في الأعلام ٢/ ٢٠١، وكحالة في معجم المؤلفين ١/ ٥٦٨. وغيرهم.

لا يجتمع من أصحاب البربهاري نفسان! واستتر البربهاري حتى مات في مخبئه.

ومن ثناء العلماء عليه؛ قول ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»: «أحد الأئمة العارفين، والحفاظ للأصول المتقنين، والثقات المأمونين». وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: «جمع العلم والزهد... وكان شديداً على أهل البدع»، وقال الذهبي في «العبر»: «الفقيه القدوة، شيخ الحنابلة بالعراق؛ قالاً، وحالاً، وحلالاً، وكان له صيت عظيم، وحرمة تامة».

وقد ذكر بعض من ترجم للمؤلف أن له مصنفات! لكن لم يسموا منها إلا هذا الكتاب[1].

سبب تأليفه: لم يذكر المصنف سبب تأليفه لهذا الكتاب؛ غير أن محتواه يدل على أن مؤلفه أراد أن يبين في كتابه هذا العقيدة الصحيحة؛ كما جاءت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ بعد ما شاهد في بلاد العراق وغيرها من بُعد الناس عن منهج السلف، وكثرة البدع وانتشار الأهواء.

ولما كان المؤلف ذا مكانة عالية عند طائفة كبيرة من الناس لاسيما الحنابلة الذي كان شيخاً لهم ورئيساً ومتبوعاً؛ أراد أن يبين لهم ما يعتقده ويدين الله به من أصول الدين؛ فألف هذا الكتاب؛ وبعض عباراته فيه تدل على هذا؛ كقوله (ص ١٠٠): «...فاتق الله، وعليك بالأمر الأول العتيق؛ وهو ما وضعت لك في هذا الكتاب...» وغيرها.

---

(١) من مصادر ترجمته: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢/ ١٨ – ٤٥، المنتظم لابن الجوزي ٦/ ٣٢٣، الكامل لابن الأثير ٧/ ١٥٩، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٩٠ – ٩٣، تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ٣٢١ – ٣٢٣ هـ ص٢٥٨ – ٢٦٠)، البداية والنهاية ١٥/ ١٣٧، شذرات الذهب لابن العماد ٢/ ٣١٩ – ٣٢٣، المقصد الأرشد لابن مفلح ١/ ٣٢٨، المنهج الأحمد للعليمي ٢/ ٢٦ – ٣٩.

موضوعه: يشير عنوان الكتاب إلى موضوعه الذي يبحثه فهو في: بيان عقيدة أهل السنة والجماعة بشيء من الشرح والإيضاح؛ وتضمين ذلك الرد على المخالفين، والتحذير منهم.

وقد ذكر فيه المؤلف مسائل عقدية كثيرة؛ مركزاً على المسائل التي كثر فيها الخلاف بين طوائف الأمة، أو ظهر فيها الجهل عند بعض الناس.

وكان من أهم مباحث الكتاب؛ ما يلي:

- الحث على التمسك بالسنة، ونبذ البدعة، والتحذير من المبتدعة، وترك الجدل والخصومة في الدين. وقد كان هذا من أكبر المحاور التي يدور عليها موضوع الكتاب، وقد كرر المؤلف ذكره في مناسبات كثيرة سواء في أول الكتاب أو آخره وأثنائه، وذكر شيئاً مما يميز أهل السنة، كما ذكر علامات أهل البدع وأطال في ذلك.
- ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات، والمنهج الصحيح فيها نفياً وإثباتاً، وركز في ذلك على مسألة الرؤية ومسألة كلام الله، وأن القرآن كلامه حقيقة؛ وما يتعلق بهذا كمسألة اللفظ ونحوها.
- الإيمان بالقدر، وترك الخوض فيه –يعني بالباطل–.
- وذكر شيئاً مما يتعلق بتفسير الإيمان عند أهل السنة وما يتعلق بهذا من مسألة الزيادة والنقصان ونحوها.
- الإيمان باليوم الآخر، ومنه الإيمان بعذاب القبر، وما يكون يوم القيامة من الحوض والميزان، والشفاعة، والصراط، والجنة والنار. ونحوها من المسائل.
- ما يجب لولاة الأمر من المسلمين من السمع والطاعة لهم في غير معصية الله.

والحج والجهاد معهم، والصبر على جور الأئمة، وتحريم الخروج عليهم. وغير ذلك.

- ذكر ما يجب لأصحاب النبي ﷺ و﵃ من ذكر فضلهم ومحاسنهم، وترك ما شجر بينهم.

وثم مسائل أخرى دقيقة يقل ذكرها في كتب العقيدة؛ أشار إليها المؤلف في هذا الكتاب؛ كبعض الأحكام الفقهية التي قد يخالف فيها أهل البدع كالرجم والمسح على الخفين وقصر الصلاة في السفر وغيرها، وكذا بعض المسائل الأخرى كالتوبة من الذنب، وحسن الظن بالله، ورجائه، إلى غير ذلك.

قيمته العلمية: يعتبر كتاب «شرح السنة» من الكتب المختصرة في العقيدة؛ وقد اشتمل على مسائل عقدية دقيقة تزيد من أهميته بين كتب العقيدة. ثم إن مؤلف الكتاب من العلماء البارزين في عصره، المعروفين باتباع السنة، ومحاربة البدعة وأهلها. كما أن الكتاب يتميز بسهولة العبارة ووضوحها؛ وفيه حث شديد على اتباع السنة والتقيد بآثار السلف؛ ونبذ البدعة والبعد عن مسالك المبتدعة، وفيه التركيز على أهم ما يتصف به أهل السنة وأبرز ما يميزهم عن أهل البدعة والضلالة.

ولما تميز به هذا الكتاب من التحذير الشديد من البدعة وأهلها؛ بلهجة صادقة، وعبارات تدل على أن المؤلف – رحمة الله عليه – كان خبيراً بالآثار السيئة الناتجة عن انتشار البدع والضلالات، نقل عنه عدد من العلماء[1]. ونَقْل العلماء عنه يدل على معرفتهم به، واعترافهم بقدره؛ إذْ نقلوا عنه اعتباراً لا نقدًا.

---

(١) منهم ابن أبي يعلى كما في طبقات الحنابلة ٢/ ١٨ – ٤٣ نقل فيه جلّ هذا الكتاب العليمي في المنهج الأحمد ٢/ ٢٧ – ٣٧، ونقل عنه الذهبي في العلو ١/ ٥٠١، وابن مفلح في الآداب الشرعية ١/ ٢٠٣ وغيرهم.

ما يؤخذ على الكتاب:

١- تكرار المؤلف لبعض المسائل؛ فيذكر مسألة ما؛ ثم يكررها بعينها في موضع آخر[١].

٢- أن المؤلف لم يتبع في عرضه لمسائل العقيدة بترتيب معين؛ فهو يذكر - مثلاً - مسألة في صفات الله تعالى، ثم يتبعها بمسألة من مسائل الإيمان؛ ثم يعود إلى مسألته الأولى، وهكذا دواليك، ومثل هذا قد يسأم منه القارئ، ولا يشعر بوحدة الموضوع وتناسقه...

٣- قد يستطرد المؤلف في هذا الكتاب -مع اختصاره- فيذكر مسائل في الفقه أو الآداب؛ مما يكون ذكره في مثل هذا المصنف غريباً![٢].

٤- كما أنه رحمه الله قد أورد بعض الأحاديث والآثار الواهية[٣].

٥- مبالغة المؤلف -غفر الله له- بالإشادة بكتابه هذا مبالغةً شديدة! يُنتقد عليها حيث يقول (ص١٠٠): «فمن أقرّ بما في هذا الكتاب، وآمن به، واتخذه إماماً، ولم يشك في حرف منه، ولم يجحد حرفاً واحداً؛ فهو صاحب سنة وجماعة! كامل قد كملت فيه السنة، ومن جحد حرفاً مما في هذا الكتاب، أو شك أو وقف فهو صاحب هوى!». ويقول -أيضاً- (ص١٢٥): «من استحل شيئاً خلاف ما في هذا الكتاب؛ فإنه ليس يدين لله بدين، وقد ردَّه كلّه، كما لو أن عبداً آمن بجميع ما قاله الله تبارك وتعالى إلا أنه شك في حرف؛ فقد ردَّ جميع ما قال الله تعالى؛ وهو كافر...».

---

(١) انظر: ص ٨١، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٩، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٧٧، و ١٠٦ وغيرها.

(٢) انظر: ص ٧٢، ١٠٦، ٧٧، ١٠٤.

(٣) ص ١١٧، ١٢٢، ١٢٨.

وإن كان من عذر للمؤلف؛ فهو أن يقال: إن هذا اجتهاد منه رحمه الله حتى يحث الناس على الأخذ بالسنة التي اشتمل عليها هذا الكتاب، ويحذرهم من البدعة التي شدد فيه على التحذير منها؛ ومن قرأ الكتاب رأى بأن مؤلفه يكثر من استعمال ضمير المخاطب كقوله: اعلم، أو لا تقل كذا، أو إذا سمعتَ، أو إذا رأيت... وهكذا؛ مما يدل على أن المؤلف أراد أن يكون كتابه هذا رسالةً يستدل بها أهل السنة على المنهج الصحيح؛ بعد أن انتشرت البدع والأهواء في وقته، واختلط الأمر عند كثير من الناس، وقد كان المؤلف ذا مكانة عالية عند عامة الناس وخاصتهم مما يجعل لكلامه وقعاً خاصاً على قلوبهم، فدفعه هذا إلى مثل هذا الإلزام[١].

طبعاته: طبع كتاب «شرح السنة» للبربهاري بتحقيق: خالد بن قاسم الردادي[٢]، معتمداً في تحقيقه لهذا الكتاب على نسخة خطية وحيدة؛ مقارناً لها مع المطبوع من الكتاب ضمن «طبقات الحنابلة»؛ حيث ساق ابن أبي يعلى فيه هذا الكتاب سوى الورقة الأولى والثانية من المخطوط، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وقد اعتنى المحقق بهذا الكتاب عناية جيدة، وقدم دراسة مختصرة وافية عن المؤلف والكتاب، وفي توثيقه نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه؛ أشار إلى أنه قد وقع على طرة المخطوط تحريف وتبديل وذلك في نسبة الكتاب إلى غير مصنفه البربهاري؛ ورد ذلك ردّاً علمياً يزيل الشك في نسبة هذا المصنف إلى البربهاري.

ومن عناية المحقق بهذا الكتاب ترتيبه لنصوصه؛ بترقيم مسائله، ووضع

---

(١) انظر في ذلك وفيما تقدم من ذكر المآخذ على هذا الكتاب: مقدمة المحقق: الردادي ص٤٥ – ٤٨.

(٢) صدرت عن: دار السلف للنشر والتوزيع، الرياض عام ١٤٢١ هـ، الطبعة الثالثة، وهذه هي التي اعتمدت عليها في التعريف بهذا الكتاب، وكانت أول طبعة له عام ١٤١٤هـ نشر مكتبة الغرباء، في المدينة النبوية في مجلد.

فهرس لها في آخر الكتاب ليسهل الرجوع إليها، كما خرج الأحاديث والآثار، وعلق على بعض مسائل الكتاب، ووضع في آخر الكتاب فهارس متنوعة.

وبالجملة فقد بذل المحقق في تحقيقه لهذا الكتاب جهداً طيباً. أسأل الله أن يثيبه عليه.

الشريعة[1]

المؤلف: محمد بن الحسين بن عبدالله، أبو بكر، الآجري، البغدادي، ثم المكي (٢٨٠ أو ٢٦٤هـ - ٣٦٠هـ).

و(الآجري) قال ابن خلكان: «هذه النسبة إلى (آجر) ولا أعلم لأي معنى نسب إليه» وجزم ياقوت بأنها نسبة إلى (درب الآجر) من أحياء بغداد. قال: «وهي الآن خراب».

عُنى الإمام الآجري بالحديث والفقه، وبرز فيهما، وقد وثقه جماعة من العلماء، وشهدوا له بالإمامة في العلم والديانة.

قال الخطيب البغدادي في «تاريخه»: «كان ثقة، صدوقاً، ديناً، له تصانيف كثيرة»، ونقل ابن الجوزي في «المنتظم» عن ابن البنا (ت٤٧١هـ) أنه قال: «كان إماماً ناصحاً، وورعاً صالحاً، وكلامه نيراً واضحاً»، وقال ابن القيم في «اجتماع الجيوش

---

(١) ذكره المؤلف بهذا الاسم في أثناء الكتاب مرات، كما في ٢/ ٢٣٢ و٣/ ٥٧٤، ٥٩١، جاء هذا العنوان على طرة بعض نسخه الخطية، كما أن كثيراً من العلماء؛ سواء الذين ترجموا لمؤلفه أو الذين نقلوا عنه؛ ذكروه بهذا الاسم؛ منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى ٥/ ١٨٨، وابن القيم في اجتماع الجيوش ص٢٤٤، والذهبي في كتاب العلو ١/ ٥٠٥، وغيرهم.
وقد يذكره بعض العلماء باسم «السنة»، كما قد ذكره بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة ٧/ ٣٩٦، وهم بذلك يشيرون إلى موضوعه؛ لا أن اسمه كذلك.

الإسلامية»: «الحافظ الأجري؛ إمام أهل عصره في الحديث والفقه»، وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: «الإمام، المحدث، القدوة، كان عالماً عاملاً، صاحب سنة واتباع».

هذا بعض ما ذكره أهل العلم في حق الإمام الآجري؛ واختلفوا في مذهبه الفقهي؛ فقيل: كان حنبلياً، وقيل: شافعي، وقيل: مالكي. ولعله رحمه الله لم يكن ملتزماً بمذهب معين من هذه؛ كغيره من أئمة الحديث. والله أعلم.

وللآجري رحمه الله مصنفات كثيرة مشهورة عند العلماء، تلقوها بالقبول، ووصفها غير واحد منهم؛ أنها: حسنة مفيدة؛ فمن تلك المصنفات:

١- «كتاب التصديق بالنظر إلى الله عز وجل»[1]، وهو – في الحقيقة – جزء من كتاب «الشريعة» هذا.

٢- «كتاب الأمر بلزوم الجماعة وترك الابتداع»[2]، ولعله كسابقه جزء من كتاب «الشريعة».

٣- «كتاب القدر»[3].

٤- «شرح قصيدة ابن أبي داود»[4].

---

(١) طبع مفرداً بتحقيق: محمد غياث الجنباز مرتين نشرتها دار عالم الكتب في الرياض عام ١٤٠٥هـ، ١٤٠٦هـ، وقد ذكر المحقق في ص٣٠ – ٣١، أنه قارن بين نسخته الخطية وبين الجزء السابع من كتاب الشريعة الذي هو في رؤية الله تعالى، فقال: «لم نجد بينهما فروقاً تستحق الذكر»!. انظر كتاب الشريعة ٢/ ٥ وما بعدها.

(٢) منه نسخة في الظاهرية (مجموع ٤٨) (ق ١٨ – ٢٩) وانظر: كتاب الشريعة أول باب منه ١/ ١١٣ وما بعدها.

(٣) ذكره الآجري نفسه في كتاب الشريعة ١/ ٢٢٥، ولعله ضمن كتاب الشريعة حيث توسع في ذكر القدر، انظر: ١/ ٣١٨ – ٤٦٧.

(٤) انظر: بغية الملتمس للضبي ص٣٠٣، وفهرست ابن خير ٢٨٥، وكتاب العلو للذهبي ٢/ ١٢٢٣.

وله: «كتاب الأربعين» و «أخلاق حملة القرآن»، و«الغرباء من المؤمنين» وغيرها كثير[1].

سبب تأليفه: لما رأى المؤلف رحمه الله حاجة أهل عصره إلى معرفة أصول الدين؛ لفساد مذاهب كثير من الناس، وانتشار الأهواء والبدع؛ صنف هذا الكتاب الكبير؛ الذي أبان فيه ما يجب على المسلم اعتقاده ويحتاج إلى العلم به، وذكر فيه من الحث على اتباع السنة، والحذر من البدع وأهلها.

وقد أشار المؤلف إلى هذا بقوله – في آخر الكتاب – (٣/ ٥٩١): «قد رسمت في هذا الكتاب؛ وهو كتاب «الشريعة» من أوله إلى آخره؛ ما أعلم أن جميع من شمله الإسلام محتاجٌ إلى علمه؛ لفساد مذاهب كثير من الناس. ولما قد ظهر كثير من الأهواء الضالة، والبدع المتواترة. ما أعلم أن أهل الحق تقْوى به نفوسهم. ومقمعةٌ لأهل البدع والضلالة. على حسب ما علمني الله عز وجل. فالحمد لله على ذلك».

موضوعه: سمى المؤلف كتابه هذا: «الشريعة»؛ وهو يريد بذلك: ذكر عقائد أهل السنة والجماعة. وإن كان لفظ (الشريعة) يطلق ويراد به كل ما شرعه الله تعالى من العقائد والأقوال والأفعال. وتخصيص هذا اللفظ بالعقائد معروف عند أهل العلم وسائغ.

---

(١) من مصادر ترجمته: الفهرست ص٣٠١، تاريخ بغداد ٢/ ٢٤٣، المنتظم ٧/ ٥٥، وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٢، معجم البلدان ١/ ٧٠، تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٣٦، الوافي بالوفيات ٢٣٧٣، طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ١٤٩، طبقات الإسنوي ١/ ٧٩، البداية والنهاية ١٥/ ٣٣٠، لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي ١/ ٢٨، المنهج الأحمد للعليمي ٢/ ٦٥، الأعلام ٦/ ٩٧. وقد توسع محقق كتاب «الشريعة» الوليد بن محمد في ذكر مؤلفات الآجري؛ وبيان من ذكرها من العلماء، والإشارة إلى المطبوع منها والمخطوط. وقبله محمد غياث في تحقيقه لكتاب التصديق بالنظر إلى الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (في الفتاوى ١٩/ ٣٠٦): «اسم: الشريعة... ينتظم كل ما شرعه الله من العقائد والأعمال. وقد صنف الشيخ أبو بكر الآجري كتاب «الشريعة»، وصنف الشيخ أبو عبدالله ابن بطة كتاب «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» وغير ذلك. وإنما مقصود هؤلاء الأئمة في السنة؛ باسم (الشريعة): العقائد التي يعتقدها أهل السنة من الإيمان؛ مثل: اعتقادهم أن الإيمان قول وعمل، وأن الله موصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق... ونحو ذلك من عقود أهل السنة. فسموا أصول اعتقادهم: شريعتهم. وفرقوا بين شريعتهم وشريعة غيرهم... وهذا نظير تسمية سائر المصنفين في هذا الباب: كتاب السنة...».

فموضوع الكتاب إذاً يتناول مسائل العقيدة. وقد عقد المؤلف فيه أبواباً كثيرة جداً؛ اشتملت على مباحث عديدة؛ أهمها:

- الحث على التمسك بالسنة، والاستقامة على دين الله، واقتفاء أثر السلف – رحمهم الله – وترك الجدال والخصومة في الدين، ومجانبة أهل البدع.

وقد عقد المؤلف لبيان ذلك ثمانية عشر باباً، تعرض في أثنائها لفتنتين عظيمتين حدثتا في الإسلام: فتنة الخوارج، وفتنة القول بخلق القرآن.

- معرفة الإيمان والإسلام وشرائع الدين.

وقد عقد لذلك تسعة أبواب تضمنت مسائل الإيمان المعروفة. والرد على المرجئة.

- الإيمان بالقدر.

وقد ذكر المؤلف لبيان ذلك تسعة عشر باباً. ذكر فيها مذهب أهل السنة في

القدر، مبيناً ما يتضمنه الإيمان بالقدر من الأمور الأربعة التي هي: مراتب الإيمان بالقدر، وأنه لا يصح إيمان عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره. وفي آخر هذه الأبواب ذكر ما ورد من الإنكار على القدرية عن سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين، وبعض أئمة المسلمين، ثم ختم أبواب القدر بباب ذكر فيه وجوب ترك البحث والتنقير في أمر المقدر؛ بكيف ؟ ولم؟....

- الرؤية. وقد وسم هذا الكتاب بـ: التصديق بالنظر إلى الله ﷻ. فبدأ بذكر أدلة الرؤية من القرآن. ثم ذكر الأحاديث التي رويت في ذلك بسنده عن اثني عشر صحابياً؛ كل صحابي على الانفراد.
- ذكر بعض صفات الرب سبحانه.

وقد عقد لذلك اثني عشر باباً؛ وقد ذكر من الصفات: صفة الضحك، وصفة العلو والاستواء، وصفة الكلام، وصفة النزول إلى سماء الدنيا، وصفة الصورة، واليدين والأصابع. وفي أثناء هذه الأبواب رد على الحلولية من الجهمية وغيرهم.

- اليوم الآخر.

وفيه ستة عشر باباً؛ ذكر فيها: الشفاعة لأهل الكبائر، والحوض، وعذاب القبر وفتنته، والميزان، الجنة والنار، وذكر من أشراط الساعة: والدجال ونزول عيسى عليه السلام.

- فضائل النبي ﷺ.

فذكر في ذلك ستة وعشرين باباً بين فيها ما خص الله تعالى به نبيه من الكرامات والشرف في الدنيا والآخرة، وقد أطال في ذلك فذكر صفات النبي وشمائله، ودلائل نبوته، وحقه على كل من آمن به.

- فضائل الصحابة – رضي الله عنهم وأرضاهم –.

فذلك ما ورد في الكتاب والسنة من الثناء عليهم، ثم ذكر خلافة الأربعة الراشدين، وعقد أبواباً في ذكر فضل كل واحد منهم.

ثم ذكر فضائل جملة من الصحابة كفاطمة وعائشة وخديجة والحسن والحسين ومعاوية وعمرو بن العاص، وسواهم –رضي الله عن الجميع –.

وبعد أن ذكر أبواب فضائل الصحابة والتي بلغت أكثر من مائة وثلاثين باباً؛ عقد أبواباً تتضمن: وجوب الكف عما شجر بين الصحابة، وتحريم سبهم وحكم من وقع في هذا، وذكر ما ورد في حق الرافضة وسوء مذهبهم.

ثم ختم الكتاب بما بدأه به من التحذير من البدعة؛ فذكر ما يجب من هجر المبتدع، وما يجب على الإمام من عقوبة أهل البدع بما يردعهم.

ثم ساق قصيدة شيخه أبي بكر ابن أبي داود في السنة؛ كاملةً.

ثم قال (٣/ ٣٩٣): «وبهذا وبجميع ما رسمته في كتابنا هذا – وهو: كتاب الشريعة؛ ثلاثة وعشرون جزءاً – ندين الله ﷻ، وننصح إخواننا من أهل السنة والجماعة....».

قيمته العلمية: كتاب «الشريعة» هذا من أروع كتب العقيدة، وأحسنها تأليفاً، وأمتعها، وأجمعها.

فهو مع ما تضمنه من مهمات المسائل العقيدة؛ يتميز بأمور: منها: سهولة أسلوبه، ووضوح عباراته.

ومنها: أنه يذكر المسألة على مذهب أهل الحق أهل السنة والجماعة؛ ثم يورد حجتهم فيما ذهبوا إليه من الكتاب والسنة، ويورد الآثار السلفية الدالة على أن ما ذكره هو مذهب السلف.

ويُعنى المؤلف كثيراً بترتيب الأدلة ترتيباً بديعاً. انظر مثال ذلك: استدلاله على مسمى الإيمان عند أهل السنة. وقد يذكر عدد المواضع التي وردت في القرآن مما يُستدل به على مسألة ما؛ كما في (١/ ١٧٦، ٢٧٧)، وقد يسردها كما في (١/ ٢٧٧) مما يدل على أن الإيمان مستلزم للعمل. وربما ذكر بعض الاعتراضات، وحجة من اعترض، ثم يجيب عنه؛ فيقول: فإن احتج محتج بكذا... قيل له: كذا وكذا.

- كثيراً ما يتبع المؤلف أسلوب المحاورة مما يشد به ذهن القارئ؛ فتجده كثيراً ما يقول: فإن قال قائل: كذا.... ؟ قيل له: كذا وكذا. وانظر إلى محاورته الرائعة حول مسألة مناظرة أهل الأهواء (١/ ١٨٥ – ٢٠٢).
- حينما يذكر المؤلف الآيات والأحاديث يقف وقفة تدبر، ويذكر ما يوضح ما قد يخفى من معانيها.
- يتميز المؤلف بمخاطبة عقل القارئ وقلبه؛ فيقول: من كان له عقل وعلم ميّز ذلك. أو عرف ذلك، وهكذا.
- يتبع المؤلف أسلوب النصيحة، والمجادلة بالتي هي أحسن؛ يجد المرء في كلامه لطفاً وشفقةً وليناً.

هذا مجمل ما يتميز به هذا الكتاب وفيه فوائد علمية كثيرة جداً.

وبالجملة فالكتاب من أحسن ما رأيت من الكتب في هذا الباب. وصدق ابن البنا (ت٤٧١هـ) حينما قال – في مختصره لكتاب الشريعة –: «كان –أي الآجري– إماماً ناصحاً، وورعاً صالحاً، وكلامه نيرّاً واضحاً»[(١)].

---

(١) المختار في أصول السنة ص٣٦، وسيأتي ذكره قريباً.

ما يؤخذ على الكتاب: إن كان من شيء يؤخذ على الكتاب؛ فهو ذكره لعدد من الأحاديث الضعيفة والواهية، وبعض الإسرائيليات، لكنها – في الحقيقة – تعتبر قليلة جداً بالنظر إلى عدد أحاديث الكتاب وآثاره التي تزيد على ألفين ومائتي حديث وأثر.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: الوليد بن محمد نبيه سيف الناصر[1]. وقد بذل المحقق فيه جهداً كبيراً؛ وذلك بتحقيق نص الكتاب عن ثلاث نسخ خطية، وتخريج ما ورد فيه من أحاديث وآثار واجتهد في الحكم عليها، وهي كثيرة جداً، كما قدم للكتاب بمقدمة فيها تعريف بالمؤلف ودراسة للكتاب. واجتهد في التعليق على بعض المسائل؛ وبالجملة فهو جهد يشكر عليه المحقق؛ جزاه الله خيراً.

وقد اعتمدت فيما ذكرته هنا على هذه الطبعة؛ وللكتاب طبعات أخرى[2].

اعتقاد أهل السنة[3]

المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس، أبو بكر الجرجاني، الإسماعيلي،

---

(١) طبع: مكتبة قرطبة، مصر، سنة ١٤١٧هـ، في ثلاثة مجلدات، ناقصة الفهارس.

(٢) طبع الكتاب قديماً بمطبعة أنصار السنة المحمدية، بمصر، سنة ١٣٧٩هـ، بعناية وتعليق الشيخ محمد حامد الفقي، معتمداً – كما يقول محقق الطبعة متقدمة الذكر – على نسخة واحدة ناقصة، فيها تصحيف كبير. وقد تتابع نسخ هذه الطبعة واشتهرت، ثم طبع الكتاب مؤخراً بتحقيق د. عبدالله بن عمر الدميجي؛ نشر دار الوطن، ١٤٢٠هـ، ط٢؛ في ستة مجلدات، السادس منها فهارس، وهذه أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، بمكة المكرمة.

(٣) ورد هذا العنوان على النسخة الخطية للكتاب، ويوجد عنوان آخر وهو: اعتقاد السنة؛ ذلك لأن اللوحة الأولى من مخطوطة الكتاب ساقطة. وفي السماعات سمي: اعتقاد الإسماعيلي نسبة إلى مؤلفه؛ وقد ذكره عدد من العلماء، منهم: ابن قدامه في ذم التأويل ص١٥، وقد ساق أول الكتاب، ومن طريقه أخرجه الذهبي في كتاب العلو ٢/ ١٢٧٢ وذكره في السير ١٦/ ٣٩٥، وفي تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٤٩، وأشار إليه ابن تيمية في الدرء ١/ ٢٤٦، والحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/ ١٠٥. وابن رجب في جامع العلوم والحكم ١/ ١٠٦ لكن سماها: الرسالة إلى أهل الجبل. وما ذكره من النقل جاء بنصه في المعتقد.

الشافعي رحمه الله (٢٧٧هـ - ٣٧١هـ).

كتب الحديث بخطه وهو صبي مميز، وقد قال عن نفسه: كتبت في صغري الإملاء بخطي سنة ٣٨٢هـ ولي يومئذ ست سنين! قال الذهبي في «السير»: «فهذا يدلك على أن أبا بكر حرص عليه أهله في الصغر».

ومما يدل على علو قدر الإسماعيلي ومكانته بين العلماء ما روي عن الأئمة من الثناء عليه في علمه وحفظه وكرم أخلاقه؛ ومن ذلك: قال الدار قطني: «قد كنت عزمت غير مرة أن أرحل إلى أبي بكر الإسماعيلي فلم أُرزق». قال الذهبي في «السير»: «إنما كان يُرحل إليه لعلمه؛ لعلوٍ بالنسبة إلى أبي الحسن [يعني الدار قطني] ». ونقل عن بعض أهل العلم قوله: «كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين العلماء من الفريقين وعقلائهم في أبي بكر».

قال الذهبي عن الإمام الإسماعيلي في «السير»: «الإمام، الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام». وقال الحافظ ابن كثير في ترجمته في «البداية والنهاية»: «الحافظ الكبير، الرحال، الجوال، سمع الكثير، وحدث، وخرج، وصنف؛ فأفاد وأجاد، وأحسن الانتقاد والاعتقاد».

وللإسماعيلي رحمه الله مصنفات، منها:

١- **«رسالة إلى أهل جيلان»** [(١)].

وله: «المعجم» في ذكر شيوخه، «المستخرج على صحيح البخاري» ويسمى

(١) ذكرها بهذا الاسم أبو عثمان الصابوني في كتابه » عقيدة السلف» ص١٦٩، ١٩٢ ونقل عنها ما يتعلق باللفظ في القرآن وبالنزول الإلهي، ولم أر من ذكرها ممن ترجم للمؤلف.

الصحيح؛ قال عنه ابن كثير في «البداية والنهاية»: فيه فوائد كثيرة وعلوم عزيزة. وله: «المدخل إلى صحيح البخاري»، «معجم الصحابة» وغيرها [1].

سبب تأليفه: لم يفصح المؤلف عن سبب تصنيفه لهذا الكتاب أو (الرسالة)، لكن القارئ لها يتبين أن الإسماعيلي رحمه الله أراد أن يبين مجمل اعتقاد أئمة الحديث دون تطويل أو إسهاب، ولذا قال في آخر الرسالة: «هذا أصل الدين والمذهب، واعتقاد أئمة أهل الحديث؛ الذين لم تشنهم بدعة، ولم تلبسهم فتنة، ولم يخفّوا إلى مكروه في الدين». وهذه الرسالة كما تقدم تسمى (الرسالة إلى أهل الجبل) كما سماها بذلك الحافظ ابن رجب، فقد يكون المؤلف أرسلها إليهم ابتداءً لبيان الحق ونشر العلم وبيان مذهب السلف، أو يكون أرسلها بطلب منهم. والله أعلم.

موضوعه: لعله يتبين من عنوان الكتاب وما أشرت إليه في سبب تأليفه الموضوع الذي يعالجه فهو، في: بيان مجمل اعتقاد الفرقة الناجية (أهل السنة والجماعة) والذي عبر عنها المؤلف بـ(أهل الحديث) وهو أحد ألقاب أهل السنة الذي يتكرر ذكره في كتب أهل السنة افتخاراً بهذه النسبة الشريفة.

وهذه الرسالة على صغر حجمها إلا إنها قد حوت إشارات بديعة إلى أصول المسائل العقدية التي يفارق فيها أهل السنة سائر المبتدعة. مع ذكره لبعض الأدلة.

وأما مباحث هذه الرسالة فقد ابتدأها المؤلف بـ: وجوب قبول ما نطق به

---

(١) من مصادر ترجمته: تاريخ جرجان ٦٩ – ٧٧، الأنساب ١/ ٢٤٩، المنتظم ٧/ ١٠٨، الوافي بالوفيات ٦/ ٢١٣، البداية والنهاية ١٥/ ٤٠٥، شذرات الذهب ٣/ ٢٧، وذكره في تبيين كذب المفتري ص١٩٢ – ١٩٥ وجعله من المقتدين بأبي الحسن الأشعري!! وهذا تزيد من ابن عساكر! فالإسماعيلي من أئمة أهل الحديث، ماله وللكلام وأهله. وليس هذا غريباً من الحافظ ابن عساكر، إذ من طالع كتابه عرف أن الرجل حسب كل أئمة الشافعية – ممن عاصر الأشعري أو جاء بعده – فجعلهم على مذهب الأشاعرة بلا دليل! فلا يغتر غِرٌّ بذلك.

الكتاب وما صحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، وأنه لا معدل عما ورد به، ولاسيما إلى رده...، ثم ذكر إثبات أهل السنة لأسماء الله وصفاته مع نصه على بعض الصفات الخبرية والاختيارية.. ثم نص على مسألة القرآن والرؤية.. ثم ذكر تفسير الإيمان عند أهل السنة، وأنهم لا يكفرون بالذنب، ثم ذكر ما يتعلق باليوم الآخر من إثبات الشفاعة والحوض والميزان، وعذاب القبر... وذكر مسألة الخلافة والتفضيل، ثم ذكر مذهب أهل السنة في الإمامة ثم ختم الرسالة بذكر عدد من صفات أهل السنة وخصائصهم.

قيمته العلمية: تبرز قيمة الكتاب العلمية في ذكره لمجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة بعبارات لطيفة مختصرة، كما أن هذه الرسالة على صغرها ذكر فيها المؤلف مسائل دقيقة مثل: مسألة هل المقتول مات بأجله وهي مسألة يثيرها أهل البدع فبين أن لكل حي مخلوق أجلاً هو بالغه، وإن قتل فهو عند انتهاء أجله المسمى له.

ومسألة: قول من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فبين أنه إن أراد بقوله: لفظي بالقرآن: القرآن نفسه فقد قال بخلق القرآن، ومسألة: هل الاسم عين المسمى أو غيره؟

ومسألة: من ترك الصلاة عمداً، وأشار إلى الخلاف فيها.

ومسألة: الفرق بين الإسلام والإيمان وحقق أنهما إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا...

ومسألة: إثبات السحر، وحكم فاعله، ومسألة: دخول الجني في الإنسي وأنه ثابت. وغيرها من المسائل، كما أن المؤلف قد يشير إلى بعض المحاجة العقلية مثل تدليله على أن مذهب أهل السنة إقامة الصلاة خلف كل إمام مسلم براً كان أو فاجراً. فقال: إن الله ﷻ فرض الجمعة وأمر بإتيانها فرضاً مطلقاً؛ مع علمه تعالى

بأن القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق؛ فلم يستثن وقتاً دون وقت، ولا أمراً بالنداء للجمعة دون أمر. وانظر أيضاً كلامه حول مسألة الخلافة والتفضيل وغيرها.

ومما يدل على أهمية هذه الرسالة أن بعض العلماء رواها بالإسناد المتصل إلى المؤلف.

ما يؤخذ على الكتاب:

ومما يؤخذ على هذه الرسالة أن المؤلف قال – في أثناء ذكره لمذهب السلف في صفات الله – (فقرة رقم ١٣): «ولا يُعتقد فيه الأعضاء والجوارح، ولا الطول والعرض، والغِلَظ والدقة! ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق؛ فإنه ليس لمثله شيء تبارك وجه ربنا ذي الجلال والإكرام»! وهذه الألفاظ التي ذكرها المؤلف لم ترد في الكتاب والسنة، ولم تؤثر عن السلف الصالح، فكان الأولى تركها والإعراض عن ذكرها، ونفي مثل هذا يكون مدخلاً لأهل التأويل الباطل، حيث إن بعض المعطلة ينفون عن الله صفة اليد والقدم والعين بحجة أن هذه جوارح وأعضاء لا يمكن أن يتصف بها الرب سبحانه...!

ومما يؤخذ على هذا المختصر عدم الترتيب في ذكر المسائل فقد يذكر مسألة ما؛ ثم يذكر مسائل أخرى ثم يعود فيكمل ما يتعلق بالمسألة التي ابتدأها أولاً... وهكذا، وقد يرجع ذلك لكون المؤلف كتبها أو أملاها من حفظه في وقت قصير. والله أعلم.

طبعات الكتاب: طبع الكتاب بتحقيق: جمال عزون، وقد حققه على نسخة خطية واحدة، واجتهد في ذلك، وقدم بمقدمة مختصرة عرف فيها بالمؤلف وبكتابه،

وعلق تعليقات جيدة على مواضع من هذا الكتاب[١]. وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعة أخرى[٢].

اللطيف في شرح مذاهب أهل السنة[٣]

المؤلف: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد، أبو حفص، البغدادي، المعروف بابن شاهين (٢٩٧هـ - ٣٨٥هـ).

قال الخطيب في «تاريخه»: «كان ثقة أميناً» ونقل توثيق العلماء له وقال: «الواعظ المفسر، الحافظ، صاحب التصانيف، وأحد أوعية العلم».

وقال ابن عساكر في «تاريخه»: «من الثقات المكثرين الجوالين.. سمع بالشام والعراق وفارس والبصرة، وجمع الأبواب والتراجم، وصنف كثيراً».

ونُقل عن الدار قطني أنه قال في ابن شاهين: «ثقة. يلح على الخطأ»، ونقل الخطيب عن بعض أهل العلم أنه قال: «كان ثقة. يشبه الشيوخ؛ إلا أنه كان لحاناً -أي كثير اللحن في العربية- وكان لا يعرف من الفقه قليلاً ولا كثيراً».

قال الحافظ الذهبي في «السير»: «ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة؛ ولكنه راوية الإسلام».

ولابن شاهين مصنفات منها:

---

(١) طبع سنة ١٤١٣هـ نشر دار الريان في الإمارات العربية المتحدة في غلاف.

(٢) وهي بتحقيق د. محمد الخميس، طبع دار العاصمة، الرياض.

(٣) جاء هذا العنوان كاملاً في بداية الجزء الأخير من نسخة الكتاب الخطية، وسماه ابن تيمية مرةً: «اللطيف في السنة» كما في منهاج السنة ١/ ٢٣، وأكثر العلماء يذكره باسم: «السنة» كشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٦/ ٤١٥ و ١٢/ ٤١٨، والكتاني في الرسالة المستطرفة ص٣٨، وانظر: الأعلام للزركلي ٥/ ٤٠، وسماه كحالة في معجم المؤلفين ٢/ ٥٥٢: شرح مذاهب أهل السنة.

١ - دلائل النبوة(١).

وقد قال ابن شاهين عن نفسه - فيما نقله عنه الخطيب في «تاريخه»-: «صنفت ٣٣٠ مصنفاً؛ منها: التفسير الكبير ألف جزء، والمسند ألف وثلاثمائة جزء، والتاريخ مائة وخمسون جزءاً...»، وله كتاب «الزهد» وغيرها(٢).

موضوعه: كتاب: «شرح مذاهب أهل السنة» في عشرين جزءاً؛ لم يطبع منه -فيما أعلم - إلا الأجزاء الثلاثة الأخيرة؛ ولهذا سأذكر الأبواب التي تناولتها هذه الأجزاء التي اطلعت عليها، وإن كانت تدل مع عنوان الكتاب على أن هذا المصنّف يبحث في مسائل العقيدة على مذهب أهل السنة والجماعة.

فأما الأبواب التي اشتملت عليها الأجزاء الثلاثة آنفة الذكر؛ فهي:

١- جزء من باب فيه ذكر القدرية والمرجئة وأقوالهم.

٢- باب ما ذكر في الجهمية والمتعزلة وأقوالهم .

٣- باب في فضل إحياء السنن. وفيه بيان مكانة السنة والحث على التمسك بها.

٤- فضل العشرة المبشرين بالجنة ﷺ وفيه يذكر المؤلف ما ورد في فضل كل واحد منهم على انفراد. فذكر فضائل الخلفاء الراشدين وأطال في ذلك. ثم ذكر فضل بقية العشرة. ثم ذكر فضائل أهل البيت وخص منهم: الحسن والحسين وفاطمة والعباس وعائشة – رضي الله عنهم جميعاً – ثم ذكر ما ورد من التفضيل بين الصحابة.

---

(١) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية » ٣/ ٤٩٨، ولم أعثر عليه.

(٢) من مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ١١/ ٢٦٥، تاريخ دمشق ٤٣/ ٥٣١ – ٥٣٨، المنتظم ٧/ ١٨٢، تذكر الحفاظ ٣/ ٩٨٧، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٣١، لسان الميزان ٤/ ٢٨٣، طبقات الحفاظ ص٣٩٢، شذرات الذهب ٢/ ١١٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢.

ثم ختم الكتاب بذكر مجمل اعتقاده؛ وأن مذهبه هو مذهب أهل السنة، ثم ساق قصيدة شيخه ابن أبي داود؛ وهي «الحائية في السنة».

قيمته العلمية: ليس بوسعي معرفة القيمة لهذا الكتاب؛ لأني لم أطلع إلا على قطعة من آخره على ما ذكرته قريباً. لكن يمكن القول بأن الكتاب انتهج فيه المؤلف طريقة الرواية في تقدير العقيدة ح فهو – من هذه الناحية – مصدر من مصادر معرفة عقيدة السلف.

ما يؤخذ على الكتاب: هذا الكتاب – كما يبدو من أجزائه الثلاثة – مليء بالأحاديث الضعيفة والموضوعة. ومؤلفه رواية كبير يروم الجمع بلا تمحيص – كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية –(في الفتاوى ٤/ ٣٢٥): «ابن شاهين يروي الغث والسمين».

ولذا يجب على من نقل عن هذا الكتاب شيئاً من مروياته أن يتبين الصحة.

طبعات الكتاب: لا أعلم أن هذا الكتاب طبع منه إلا مجلد واحد تضمن ثلاثة أجزاء هي الأخيرة من أجزاء الكتاب؛ بتحقيق: عادل بن محمد، وقد صرف جهداً كبيراً في تخريج الأحاديث والآثار، وأطال جداً في الكلام على رجال الأسانيد. مقدماً ترجمة مختصرة لمؤلف الكتاب، ووصفاً لنسخته الخطية[1].

(١) طبع الكتاب سنة ١٤١٥هـ في مؤسسة قرطبة، ولم يذكر مكان الطبع. وقد حقق الأجزاء ذاتها د. عبدالله البصيري وهي أطروحته لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. وقد طبعته دار الوطن بالرياض ١٤٢٠هـ.

الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ومجانبة الفرق المذمومة(١)

المؤلف: عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان، أبو عبدالله العُكْبَرِيُّ، المعروف بابن بطة (٣٠٤هـ - ٣٨٧هـ).

و «عُكْبَرى» بليدة على نهر دجلة، فوق بغداد بعشر فراسخ(٢).

و«ابن بطة» لقب لأحد أجداد المؤلف، كذا في «اللباب» لابن الأثير.

طلب العلم ابنُ بطة وهو صغير، فرحل من بلده عكبرا إلى بغداد وله إحدى عشرة سنة، قال ابن أبي يعلى في «طبقاته»: «سافر الكثير؛ إلى مكة والثغور والبصرة، وغير ذلك من البلاد». قال: «ولما رجع ابن بطة من الرحلة لازم بيته أربعين سنة؛ فلم يُر في سوق، ولا رئي مفطراً إلا يوم الفطر والأضحى وأيام التشريق... وكان أمّاراً بالمعروف، ولم يبلغه خبر منكرٍ إلا غيره»، وكذا في «تاريخ بغداد» للخطيب.

وعزلته رحمه الله لا تعني تركه الاختلاط بالناس مطلقاً؛ بل المراد عدم إشغاله نفسَه المولعةَ بالعلم والعبادة؛ بجمع مالٍ أو جريٍ خلف مناصبَ زائلةٍ؛ إنه التفرغ التام لتعليم العلم، مع أداء الواجبات من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيره.

---

(١) هذا العنوان للكتاب هو الذي ورد في نسخه الخطية. كما أشار إليه بهذا الاسم بعض العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، كما في مجموع الفتاوى ١٩/ ٣٠٦، وكثير من العلماء يذكره باسم: » الإبانة الكبرى» كابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/ ١٥٣، وابن تيمية في منهاج السنة ١/ ٧١، والذهبي في كتاب العلو ٢/ ١٢٠٣، وغيرهم. وهم وصفوه بالكبير؛ لأن المؤلف له كتاب آخر أصغر حجماً من هذا؛ ويشبهه في اسمه، وموضوعه، وهو: «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة»، وسيأتي ذكره قريباً، وإذا أطلق العلماء اسم «الإبانة» فإنما يريدون به: «الإبانة الكبرى».

(٢) معجم البلدان ٤/ ١٦٠.

وقد وصفه مترجموه بالزهد والعبادة؛ مع الإمامة في العلم والرسوخ في الفقه. قال ابن الجوزي في «المنتظم»: «كان له الحظ الوافر من العلم والعبادة»، وذكر الذهبي في «ميزان الاعتدال» أن ابن بطة كان صاحب أحوال وإجابة دعوة رضي الله عنه. وقال ابن كثير في «البداية والنهاية»: «أثنى عليه غير واحد من الأئمة، وكان ممن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر».

وقد نقل الخطيب البغدادي في «تاريخه» عن بعض مشايخه الجرح في ابن بطة من قبل حفظه، وتبعه الذهبي في ذلك؛ فقال عن ابن بطة: «كان صاحب حديث؛ ولكنه ضعيف من قبل حفظه»، كما في «العبر»، وقال في «السير»: «لابن بطة مع فضله أوهام وغلط»، وقال في «ميزان الاعتدال»: «إمام؛ لكنه ذو أوهام»، وقال: «ومع قلة إتقان ابن بطة في الرواية؛ فكان إماماً في السنة، إماماً في الفقه».

ولم يرض ابن الجوزي بما نقله الخطيب مما يقتضي تضعيف ابن بطة، فانتدب للرد عليه؛ فقال في المنتظم: «وقد تعصب عليه الخطيب - بعد أن نقل عن مشايخه الأكابر مدحه - فغمره بأشياء...» فذكرها؛ وهي مما احتج بها الخطيب على ضعف ابن بطة. فردها ابن الجوزي وأجاب عنها، وانتصر لابن بطة؛ وأطال في ذلك. وذكر بأن الخطيب - عفا الله عنه - له دسائس في ذم أصحاب الإمام أحمد!! قال: «وكان في الخطيب - أي فيما يعيبه - شيئان؛ أحدهما: الجري على عادة عوام المحدثين في الجرح والتعديل؛ فإنهم يجرحون بما ليس بجرح، وذلك لقلة فهمهم. والثاني: التعصب على مذهب أحمد وأصحابه!...». ونقل الحافظ ابن كثير في «البداية» تضعيف الخطيب، ورد ابن الجوزي عليه مختصراً؛ ولم يعقب على ذلك!

هذا ولابن بطة مصنفات كثيرة غالبها في الفقه، قال ابن أبي يعلى في

«طبقاته»: «قيل إنها تزيد على مائة مصنف» وقد عدَّ منها ما يقارب العشرين، وأشهر مصنفاته:

١ – «الشرح والإبانة» (الإبانة الصغرى) [١].

وله – أيضاً –: «المناسك»، «صلاة الجماعة»، «ذم البخل»، «ذم الغناء والاستماع إليه»، «التفرد والعزلة». وغيرها [٢].

سبب تأليفه: يتبين سبب تأليف هذا الكتاب من مقدمة مؤلفه، ومن ترجمته للباب الأول الذي افتتح به الكتاب.

فقد ذكر في المقدمة ما كان في زمانه من غلبة الأهواء، وكثرة المفترين على دين الله، وما قاموا به من التلبيس والتمويه على الناس؛ حتى أصاب هذه الأمة ما أصاب الأمم قبلها من الفرقة والاختلاف، الأمر الذي حذر منه نبينا ﷺ. وبهذا انتشرت الفتن وعمت الفوضى، واختلفت الآراء.

ويرى المؤلف أن عصره قد تحقق فيه ما ورد من الأحاديث في تفرق الأمة، وأخذ كثير منها بسنن اليهود والنصارى وسواهم من المشركين، وأن الواجب على أهل الإيمان من المتمسكين بالسنة أن يحذروا من ذلك غاية الحذر.

---

(١) سيأتي ذكره بعد هذا الكتاب.

(٢) انظر في ترجمة ابن بطة: طبقات الفقهاء للشيرازي ص٧٣، تاريخ بغداد ١٠/ ٣٧١-٣٧٤، تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٨/ ١٠٥ – ١١٣، طبقات الحنابلة ٢/ ١٤٤ – ١٥٣، المنتظم ٧/ ١١٠، وانظر – أيضاً – ١٩٤، اللباب لابن الأثير ١/ ١٦٠، العبر ٣/ ٣٧، السير ١٦/ ٥٢٩ – ٥٣٣، ميزان الاعتدال ٣/ ١٥، البداية والنهاية ١٥/ ٤٧٣ – ٤٧٤، شذرات الذهب ٢/ ١٢٢، الأعلام ٤/ ١٩٧، معجم المؤلفين ٢/ ٣٥٤، وانظر في الدفاع عن ابن بطة سوى ما في «المنتظم» لابن الجوزي: «التنكيل» للمعلمي ٢/ ٥٦١ – ٥٧١، ومقدمة «الكتاب الثاني من الإبانة الكبرى» (القدر). لمحققه د. عثمان الأثيوبي ١/ ٨٣ – ٩٦.

ثم ذكر باباً ترجمه بقوله: «باب ذكر الأخبار والآثار التي دعتنا إلى جمع هذا الكتاب وتأليفه» فذكر آثاراً تدل على غربة الإسلام في آخر الزمان، ثم بين أن الله تعالى لا يخلي كل زمان من بقايا من أهل العلم، وحملة الحجة؛ يدعون من ضل إلى الهدى، ويحيون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ الموتى من أهل الجهالة والغباوة. ثم ذكر آثاراً تدل على ذلك.

ومن هذا يتبين أن السبب الذي حدى المؤلف إلى تصنيف هذا الكتاب ما وجده من حاجة الناس الملحّة إلى بيان الحق في أهم العلوم وأعظمها؛ وهو علم العقيدة، والرد على المبتدعة. فصنف هذا الكتاب الكبير، قياماً بما أوجب الله عليه وعلى أمثاله من العلماء من النصيحة للأمة، وبيان الحق والرد على مخالفيه.

موضوعه: كتاب «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ومجانبة الفرق المذمومة» يدل عنوانه على موضوعه؛ ومباحث الكتاب تدل على أن المؤلف أراد بلفظ (الشريعة) معنىً خاصاً؛ وهو: العقائد التي يعتقدها أهل السنة والجماعة. وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ذلك وبين أن هذا هو مقصود المؤلف من لفظ الشريعة؛ كما هو مقصود الإمام الآجري من كتابه (الشريعة). قال شيخ الإسلام (في الفتاوى ١٩/ ٣٠٨): «وقد يراد بالشريعة ما شرعه الرسول من العقائد، وقد يراد به ما شرعه من العمل، وقد يراد به كلاهما، فلفظ (الشريعة) كلفظ (السنة) يقع على معانٍ».

فموضوع الكتاب في بيان أهم مسائل العقيدة؛ وهي: مسائل الإيمان. والقدر. والأسماء والصفات. وهذه تتخللها مباحث كثيرة. كما يشتمل الكتاب على مسائل أخرى تتعلق بالعقيدة.

وأشير فيما يلي إلى أهم مباحثه:

عقد المؤلف في أبواب كثيرة من أول الكتاب تبلغ خمسة عشر باباً ذكر فيها: وجوب طاعة الرسول ﷺ، ووجوب التمسك بسنته، ولزوم الجماعة، ونبذ الفرقة؛ كما بين فيها ذم المراء والخصومات في الدين، والتحذير من أهل الجدل والكلام، وذكر شيئاً من إعلام النبي بالفتن.

ثم عقد ستة عشر باباً؛ تشتمل على مسائل الإيمان؛ وهي: القول في مسمى الإيمان؛ وأنه قول وعمل. وتحقيق الفرق بين الإيمان والإسلام. وزيادة الإيمان ونقصانه. وحكم الاستثناء فيه، وحكم مرتكب الكبيرة. وما ورد في الإنكار على المرجئة وذمهم.

ثم ذكر «كتاب القدر» وقد قدم المؤلف لهذا الكتاب بمقدمة طويلة بين فيها: وجوب الإيمان بالقدر، وأن كل شيء قد علمه الله تعالى وكتبه، وأنه سبحانه خالق كل شيء، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. وذكر أن السلف كانوا ينهون عن الخوض في القدر. ثم ساق في ذلك آثاراً. ثم ذكر وجه الجمع بين هذه الآثار، وبين ما روي عن النبي ﷺ وجماعة من الصحابة والتابعين من الكلام في القدر؛ كما أن جماعة من العلماء قد ألفوا فيه كتباً. وقد أزال اللبس في ذلك. ثم بدأ بذكر أبواب القدر.

فعقد أربعة عشر باباً بين فيها: أن الضلالة والهداية بيد الله جل وعلا، وأن كل شيء يقع فهو بمشيئته سبحانه؛ سواء ما يتعلق بفعله أو ما يتعلق بفعل خلقه. وأن الأسباب لا تأثير لها إلا بإذنه. وأنه لا يصح إيمان عبد حتى يؤمن بالقدر، وأن كل مولود يولد على الفطرة.

ثم عقد ستة أبواب، بين فيها: ما روي عن الصحابة ﷺ في مذهبهم في

القدر، وكذلك عن جماعة من التابعين، وفقهاء المسلمين.

وفي الأبواب الثلاثة الأخيرة ذكر فيها ما روي في أهل القدر؛ الذين أحدثوا الكلام فيه. وما جاء من الأمر بترك البحث والتنقير عن القدر، والجدال فيه.

ثم ذكر ككتاب «الرد على الجهمية» وقد قدم له بمقدمة ذكر فيها: الحث على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله واتباع السلف الصالح. والتحذير من مقالة الجهمية ومذهبهم الفاسد، لاسيما قولهم بأن القرآن مخلوق!.

ثم عقد أبواباً كثيرة تشتمل على عدة مسائل؛ وهي: إثبات أن الله تعالى عليم يتكلم بما شاء متى شاء. وأن القرآن كلامه حقيقة؛ غير مخلوق. وبين حكم اللفظية وحذر من رأيهم. وبين كفر الجهمية القائلين بخلق القرآن. ثم عرض بعض المناظرات التي جرت بين أهل السنة والجهمية في مجالس بعض الخلفاء العباسيين في مسألة القرآن.

ثم ذكر باباً في أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة بأعينهم، وذكر أبواباً أخرى ختم بها الكتاب، كلها في إثبات أسماء الله تعالى وصفاته؛ مع التركيز على ذكر الصفات الخبرية الذاتية، والصفات الفعلية الاختيارية؛ التي اشتد إنكار المعطلة لها من جهمية ومعتزلة وأشباههم.

قيمته العلمية: هذا الكتاب – بلا شك – من الكتب السلفية الكبيرة؛ وقد أبان فيه مؤلفه العقيدة الإسلامية الصحيحة المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وإجماع السلف. فهو بحق مصدر مهم من مصادر عقيدة أهل السنة والجماعة.

كما أن الكتاب قد اشتمل ردوداً كثيرة على أخطر الفرق المخالفة للمذهب الحق؛ من المرجئة، والقدرية، والجبرية، وفرق المعطلة من جهمية ومعتزلة ونحوهم.

ومؤلف هذا الكتاب من المشهود لهم بالإمامة في الدين والرسوخ في العلم، والاستقامة على المنهج، وهو من أشهر علماء العراق في عصره.

ولقد أكثر العلماء من النقل عن هذا الكتاب، والإفادة منه، والإشادة به، والعزو إليه..

ومما يميز هذا الكتاب؛ أن مؤلفه لم يكتف بذكر الأدلة والآثار عن السلف في تقرير العقيدة؛ كما يفعله بعض المؤلفين؛ بل إنه توسع في شرح كثير منها، وعلق عليها. كما أن المؤلف يروي بعض الأحاديث والآثار بطرق مختلفة، ويكثر من ذكر الشواهد والمتابعات. وهذا له فائدة حديثية لا تخفى.

كما أن الكتاب يتميز بمناقشة المخالفين والرد عليهم بالحجج الشرعية والعقلية.

وكثيراً ما يستحث المؤلف عواطف القارئ بعبارات لطيفة، وأسلوب حسن؛ تدل – في الحقيقة – على صدق المؤلف ومحض نصحه، وحبه للخير، وتحذيره من الشر وأهله.

وبالجملة فالكتاب من كتب العقائد المبسوطة المطولة؛ التي عُني مؤلفوها باستيعاب المسائل وكثرة الاحتجاج.

ما يؤخذ على الكتاب:

إن كان من شيء يؤخذ على هذا الكتاب؛ فهو إيراده لبعض المرويات الضعيفة؛ بل والواهية. لكنها قليلة بالنسبة لعدد الأحاديث والآثار التي خرجها المؤلف بسنده؛ وهي تبلغ الآلاف.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق علمي؛ وقد جاء على ثلاثة أقسام؛ القسم الأول منه فيه «كتاب الإيمان» حققه د. رضا بن نعسان معطي. والثاني فيه «كتاب القدر» حققه د. عثمان بن عبدالله آدم الأثيوبي. والثالث فيه «كتاب الرد على الجهمية» حققه د. يوسف الوابل[1].

وقد اعتنى المحققون الثلاثة بالكتاب عناية طيبة؛ وذلك بتحقيق نصه، وتخريج أحاديثه وآثاره، والتعليق على بعض مسائله. وقد قدم كل منهم للقسم الذي حققه بتعريف بالمؤلف وكتابه، ودراسة تحليلية لموضوعاته.

إلا أن الكتاب لم يكتمل بعدُ. فقد ذكر د. يوسف الوابل أن مخطوطة الكتاب ثلاثة مجلدات؛ الثالث منها مفقود. لكن ذكر أن للكتاب «مختارة من الأصل» أي كالمختصرات لكتاب «الإبانة الكبرى»؛ وقد اطلع عليها وأفاد منها في معرفة ما اشتمل عليه الجزء المفقود من الأبواب[2]؛ وقد أشرت إليها في الكلام على مباحث الكتاب.

---

(١) طبع المجلد الأول من الكتاب بتحقيق د. رضا نعسان؛ عام ١٤٠٩هـ، أصدرته دار الراية بالرياض. ثم طبع بإثره بقية ما وجد من الكتاب سنة ١٤١٥هـ بإصدار الدار ذاتها، وبهذا يكون الكتاب في ستة مجلدات غير أنه مقسم على الأقسام المذكورة كل قسم في مجلدين، ثم طبع مجلد آخر يعتبر متمماً للكتاب الثالث وهو «الرد على الجهمية» بتحقيق الوليد بن محمد نبيه بن سيف النصر، عام ١٤١٨هـ، نشر دار الراية. وهذا هو (المختار) المذكور. وأما الكتاب فلم يكتمل بعد.

(٢) انظر: ١/ ١٧٩، ١٨١، ١٨٣.

الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة[1]

المؤلف: أبو عبد الله بن بطة (٣٨٧هـ)، وقد تقدمت ترجمته قريباً.

سبب تأليفه: إن السبب الذي دفع المؤلف إلى تصنيف هذا الكتاب هو ذاتُه السبب الذي جعله يؤلف كتاب «الإبانة الكبرى»، وفي مقدمة هذا الكتاب أشار المؤلف إلى ذلك؛ فقال – ما ملخصه – (ص١٠٢): «إني لما رأيت ما قد عمَّ الناس؛ وأظهروه؛ وغلب عليهم فاستحسنوه من فظائع الأهواء، وقذائع الآراء، وتحريف سنتهم، وتبديل دينهم؛ حتى صار ذلك سبباً لفرقتهم... فنبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، واتخذوا الجهال والضلال أرباباً في أمورهم؛ من بعد ما جاءهم العلم من ربهم... وقلدوا في دينهم الذين لا يعلمون؛ فيما لا برهان لهم به في الكتاب، ولا حجة عندهم فيه من الإجماع... جمعت في هذا الكتاب طرفاً مما سمعناه، وجملاً مما نقلناه عن أئمة الدين وأعلام المسلمين، مما نقلوه لنا عن رسول رب العالمين؛ مما حض عليه من اتبعه من المؤمنين، وما أمر به من التمسك بسنته، وسلوك طريقته...».

موضوعه: الموضوعات التي اشتمل عليها هذا الكتاب تطابق عنوانه «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين، ومباينة أهل الأهواء المارقين» فإن المؤلف قد شرح في هذا الكتاب وأبان فيه الطريقة التي كان عليها

---

(١) هذا هو الاسم الكامل للكتاب؛ وهو المثبت على طرة مخطوطته. وإن كان كثير من العلماء يذكرونه باسم: «الإبانة الصغرى» أو «الإبانة الصغيرة» وممن أشار إليه بهذا الاسم: ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» ٢/ ١٥٢، وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٧/ ١٧٨، وابن حجر في الدرر الكامنة ٣/ ٣٤، وغيرهم. وهم إنما وصفوه بالصغرى؛ لأن للمؤلف كتاباً آخر يشبه هذا الكتاب في اسمه وموضوعه؛ وهو «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية». وهو كتاب كبير؛ قد عرفت به قبل هذا الكتاب.

النبي ﷺ وأصحابه من الاعتقادات والأعمال والأقوال؛ وقد قال – بعد أن ذكر الأحاديث والآثار التي تدل على وجوب التمسك بالسنة... – (ص ٦٣): «ونحن الآن ذاكرون شرح السنة ووصفها، وما هي في نفسها، وما الذي إذا تمسك به العبد ودان الله به سمي بها، واستحق الدخول في جملة أهلها، ومن خالفه أو شيئاً منه دخل في جملة من عبناه، وذكرناه، وحذرنا منه».

والكتاب لم يجعله مؤلفه أبواباً كما فعل في كتاب «الإبانة الكبرى» ذلك لأنه عبارة عن رسالة مختصرة؛ إلا أنه قد جاء مقسماً إلى أربعة أقسام؛ قال محققه (ص ١٧٥) إن ذلك واضح في مخطوطته

فأما القسم الأول فهو يتضمن الأحاديث والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين التي تدل على لزوم الجماعة، والنهي عن الفرقة، والتحذير من مخالفة السنة، والركون إلى البدعة، ووجوب حب الصحابة

واحترامهم، وترك الخوض في كل ما ينقص من شأنهم. وهذا قد استغرق نصف الكتاب تقريباً.

وأما القسم الثاني؛ فقد تناول فيه المصنف المسائل الاعتقادية، ويغلب عليه الاختصار؛ ومع هذا فإن المصنف يذكر الأدلة على غالب ما يذكره من المسائل، ومن أبرز المسائل التي تناولها: مسائل الإيمان، وإثبات أن القرآن كلام الله تعالى، والرؤية، والقدر وصفات الله تعالى؛ وقد ذكر جملة من الصفات الفعلية والخبرية. وإثبات عذاب القبر، وما يتعلق باليوم الآخر، وشيئاً من أشراط الساعة الكبرى؛ وخص نزول المسيح عيسى عليه السلام، وخروج الدجال، وشيئاً مما يتعلق بالملائكة والجن، ثم ذكر شيئاً من أعلام النبوة، وشيئاً من فضائل الصحابة، والواجب نحوهم، وترك

ما شجر بينهم، والتحذير من مجالسة أهل الأهواء، وعدم الخروج بالسيف على أئمة المسلمين، واعتقاد وجوب النصيحة لهم ولسائر الأمة.

وأما القسم الثالث: فقد ذكر فيه المؤلف كثيراً من السنن التي تتعلق بالعبادات وغيرها. كسنّة المسح على الخفين، ورفع اليدين عند التكبير للصلاة ونحوها من السنن. وفي هذا القسم - أيضاً - ذكر المؤلف شيئاً من المنهيات في الشريعة مثل النهي أن يختلي الرجل بامرأة أجنبية، وأن يحلف الرجل بغير الله تعالى ونحو ذلك.

وأما القسم الرابع من هذا الكتاب فقد تحدث فيه المؤلف عن بعض البدع، وما أحدثه الناس مما لا أصل له في الشرع؛ كالكهانة والتطير، وتعليق التمائم والتعاويذ. ونحو هذه.

وقد ختم المؤلف هذا القسم بأن من تمام الإيمان وكماله البراءة من كل اسم خالف السنة، وخرج عن إجماع الأمة؛ ومباينة أهله، ومجانبة من اعتقده، والتقرب إلى الله بمخالفته؛ وذلك مثل: الرافضة، والجهمية، والمرجئة... الخ. ثم ذكر طرفاً من أسماء رؤساء هذه المقالات والمذاهب الذين فتحوا باب الفتنة على المسلمين.

قيمته العلمية: ذكر محقق الكتاب د. رضا بن نعسان (ص٧٤) أن من المرجح أن يكون كتاب «الشرح الإبانة» هذا مختصر ومنتخب من كتاب «الإبانة الكبرى» الذي سبق التعريف به؛ وأنه متأخر عنه في التأليف.

وبهذا يكون هذا الكتاب يحتل القيمة العلمية التي احتلها الكتاب الأصل. غير أن كل واحد منهما امتاز بشيء عن الآخر. وقد تقدم ذكر ما امتاز به كتاب «الإبانة الكبرى».

وأما هذا الكتاب فإنه يمتاز بما يلي:

أولاً: أنه قد استوعب كثيراً من مسائل العقيدة ومفرداتها.

ثانياً: أن هذا الكتاب – على اختصاره – قد عُني فيه مؤلفه بإيراد الأدلة على كثير من المسائل التي ذكرها.

ثالثاً: أنه قد ذكر فيه مؤلفه جملة كبيرة من السنن الشرعية؛ سواء المتعلقة بالعبادات أو العادات، كما ذكر -أيضاً- كثيراً من المناهي الشرعية.

رابعاً: أنه سرد عدداً كبيراً من البدع والمحدثات في الدين؛ للتحذير منها.

ثم إن هذا الكتاب قد لقي عناية من بعض كبار العلماء؛ خاصة الحنابلة من المقادسة كعبد الغني المقدسي الحافظ الكبير، وعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الفقيه الإمام؛ وهما من علماء الحنابلة المشهورين. فقد رويا وغيرهما من العلماء هذا الكتاب بالسند المتصل إلى مؤلفه. والسماعات الكثيرة الموجودة على نسخةٍ منه تدل على ذلك [1].

والكتاب – أيضاً – يمتاز بسهولة العبارة، والاختصار، وهذا – كما يقول المؤلف في مقدمته – «يسهل على من قرأه، ولا يمل من استمع إليه ووعاه».

ما يؤخذ على الكتاب:

يؤخذ على الكتاب استدلال المؤلف ببعض الأحاديث الغريبة الواهية كما أنه قد يطلق على بعض المعاصي أنها بدعة؛ كالخضاب بالسواد، واستماع الغناء، وإسبال الإزار!!. ونحوها ومن المعلوم أن البدعة أعظم من المعصية.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق ص ٦٣ – ٧٠.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. رضا بن نعسان معطي، وقد حققه تحقيقاً علمياً جيداً. مقدماً لذلك بترجمة لمؤلفه ودراسة للكتاب. واعتنى بتخريج ما ورد فيه من الأحاديث والآثار، والتعليق على كثير من مسائله[١].

وقد اعتمدت في التعريف بهذا الكتاب على هذه الطبعة، وله طبعة أخرى[٢].

مقدمة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة [٣]

المؤلف: عبدالله بن عبدالرحمن، أبو محمد، المعروف بابن أبي زيد، القيرواني، المالكي، ويقال له: -أيضاً- مالك الصغير (٣١٠هـ - ٣٨٩هـ).

قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك»: «حاز رئاسة الدين والدنيا، ورُحل إليه من الأقطار، ونَجُب أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخص المذهب، وملأ البلاد من تواليفه، تفقه بفقهاء القيروان، وإلى ابن أبي زيد انتهت رئاسة المذهب المالكي في المغرب، وكانت له مواقف عظيمة في الذب عن السنة، قال ابن القيم في «اجتماع الجيوش»: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ ما كان أصلبه في السنة وأقومه بها»، وقال الحافظ الذهبي في «السير»: «الإمام العلامة، القدوة الفقيه، عالم أهل المغرب... كان أحد من بَرَّز في العلم والعمل «وكان مع عظمته في العلم والعمل؛ ذا بِرٍّ

(١) طبع الكتاب عام ١٤٠٤هـ، نشر المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة في مجلد، وقد كانت أطروحة المحقق في مرحلة الماجستير.

(٢) ذكر د. صلاح الدين المنجد في كتاب: معجم المخطوطات المطبوعة، أن كتاب ابن بطة هذا نشره: هنري لاوست مع ترجمة فرنسية، ط المعهد الفرنسي بدمشق، عام ١٩٥٨م.

(٣) هذه مقدمة كتاب المؤلف الموسوم بـ(الرسالة) وهو في الفقه المالكي، وقد قدمت السبب في ذكرها ضمن العقيدة مع أنها ليست مفردة في ذلك. انظر: ص٣٥٥.

وإيثارٍ، وإنفاق على الطلبة، وإحسان... كان رَحِمَهُ الله على طريقه السلف في الأصـول، ولا يدري الكلام، ولا يتأول. فنسأل الله التوفيق»، وقال صاحب كتاب «النجـوم الزاهرة»: «شيخ المالكية في المغـرب، جمـع مـذهب مالـك، وشرح أقوالـه، وكـان واسع العلم كثير الحفظ، ذا صلاح وعفة وورع».

ولابن أبي زيد مؤلفات كثيرة جداً؛ منها:

١ – «رسالة في التوحيد».

٢ – «الرد على القدرية».

٣ – «النهي عن الجدل».

٤ – «الثقة بالله والتوكل عليه».

٥ – «إثبات كرامات الأولياء».

٦ – «مناقضة رسالة البغدادي المعتزلي».

٧ – «رسالة في أصول الدين»[(١)].

وله مصنفات أخرى غير هذه أكثرها في الفقه المالكي [(٢)].

---

(١) ذكر الأربعة الأولى من هذه المصنفات الذهبيّ في السير ١٧/ ١١، وذكرها كلها ابن فرحون في: الديباج المذهب ١/ ٤٢٩، ٤٣٠، والبغدادي في هدية العارفين ١/ ٤٤٧، ولم أعثر على واحد منها.

(٢) من مصادر ترجمته: الفهرست ٢٥٣، طبقات الفقهاء للشيرازي ص١٣٥، ترتيـب المـدارك ٤/ ٤٩٢ – ٤٩٧، سـير أعـلام النـبلاء ١٧/ ١٠ – ١٣، الـديباج المـذهب ١/ ٤٢٧، النجـوم الزاهـرة ٤/ ٢٠٠، شذرات الذهب ٢/ ١٣١. وانظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ص١٥٦، وقد ذكر ابن تيميـة في مقدمـة كتاب «النبوات» ص١٣١، ت د. الطويان، أن ابن أبي زيد حكي عنه إنكار كرامات الأولياء وخـوارق السحرة. قال ولعل هذا من الغلط عليه. أ هـ والصحيح أن هذا لا يثبت عنه، وإن ثبت فإنه قـد رجـع عنه. انظر: تعليق د. محمد باكريم على «رسالة السجزي إلى أهل زبيد» ص٢٢٨.

سبب تأليفها: هذه العقيدة جعلها المؤلف مقدمة كتابه «الرسالة»؛ الذي قد ألفه استجابة لطلبٍ من بعض أهل العلم (١).

موضوعها: ذكر المؤلف في هذه المقدمة المختصرة مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ فذكر: وجوب إثبات ما لله تعالى من الأسماء الحسنى والصفات العلى؛ ونص على علو الله تعالى بذاته، واستوائه على عرشه. والإيمان بالقدر خيره وشره؛ وأنه ما يكون من عباده من قول ولا عمل إلا وقد سبق به قضاؤه. وذكر حكم من مات مصراً على شيء من الكبائر وهو من أهل التوحيد. وإثبات الشفاعة لأهل الكبائر. وإثبات الرؤية. وإثبات الميزان والصراط والحوض. وأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. وذكر تفضيل الصحابة على من بعدهم، وأن أفضلهم الخلفاء الأربعة، وترتيب الأربعة بالأفضلية كترتيبهم في الخلافة. ووجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة ﷺ. ثم ختمها بالحث على اتباع السلف واقتفاء آثارهم، وترك المراء والجدال في الدين، وترك ما أحدثه المحدِثون.

قيمتها العلمية: هذه المقدمة في العقيدة ضَمَّنها المؤلف أهم المسائل؛ وهي مع اختصارها الشديد فيها تقرير جيد لمذهب السلف بعبارات لطيفة، وإشارات بديعة.

وكتاب «الرسالة»؛ الذي يُعتبر هذا المعْتَقَدُ مقدمةً له؛ قد انتشر واشتهر، وطار ذكره في بلاد كثيرة؛ حتى بلغ العراق واليمن والحجاز ومصر؛ وتنافس الناس في اقتنائه (٢). و«الرسالة» هذه من أهم مصادر الفقه المالكي.

كما أولى بعض أهل العلم هذه المقدمة العقدية عنايةً؛ فألفوا في شرحها

(١) انظر: شجرة النور الزكية ١/ ٩٦.
(٢) المصدر السابق.

تآليف خاصة(١). ونقل عنها بعض أئمة أهل السنة في كتبهم؛ نظراً لمكانة مؤلفها بين أهل العلم عامة، وبين أئمة المالكية خاصة(٢).

طبعاته: طبعت هذه «العقيدة» ضمن كتاب «الرسالة» حيث جعلها المؤلف - أعني العقيدة - مقدمةً له (٣). كما طبعت «المقدمة في العقيدة» مستقلة مع شرح لها للأمين الحاج محمد أحمد (٤).

أصول السنة (٥)

المؤلف: محمد بن عبدالله بن عيسى بن محمد، أبو عبدالله، المُرِّيُّ، الإلبيري، الأندلسي، المالكي، المعروف بـ(ابن أبي زَمَنِيْن) (٣٢٤هـ - ٣٩٩هـ).

كان ابن أبي زمنين مشهوراً بالعلم كما أنه من أعلام الزهاد والوعاظ، وهو كذلك أديب شاعر، ومصنّف بارع.

---

(١) انظر مقدمة كتاب «الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ» لابن أبي زيد، تحقيق محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ. ص٦٠ - ٦٢.

(٢) انظر: الرد على من أنكر الحرف والصوت، لأبي نصر السِّجزي ص٢٢٦، اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم صد١٤٩، العلو للذهبي ٢/ ١٢٩٠.

(٣) طبع كتاب الرسالة قديماً في القاهرة سنة ١٣٣٨هـ، وطبعت مع شرح لها للشرنوبي في بولاق سنة ١٣١٤هـ، وفي مصر سنة ١٣٢٠هـ، وترجمت «الرسالة» إلى اللغة الفرنسية والإنجليزية.

(٤) طبع سنة ١٤١٣هـ، نشر: مكتبة دار المطبوعات الحديثة، جدة، السعودية. ولمتنها طبعات أخرى، ولها شرح مختصر للدكتور محمد الخميس سماه: شرح القيروانية الميسر، ط. دار الوطن، الرياض، ١٤١٤هـ.

(٥) ذكره بهذا الاسم جماعة منهم: الذهبي في السير ١٧/ ١٨٩، وابن فرحون المالكي في «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» ص٢٧٠، والسيوطي في «طبقات المفسرين» ص٩١، والزركلي في «الأعلام» ٦/ ٢٧٧، وعمر رضا في «معجم المؤلفين» ٣/ ٤٤٨ وغيرهم، ومحقق الكتاب أثبت هذا الاسم وقال بأن هذا هو الذي جاء على الصفحة الأولى من المخطوطة، كما أن المؤلف أشار إلى ذلك في آخر الكتاب ص٣١٠.

وقد كثر ثناء العلماء عليه؛ فمن ذلك ما نقله القاضي عياض في: «ترتيب المدارك» عن بعض أهل العلم قوله: «من أجل أهل وقته حفظاً للرأي، ومعرفة بالحديث واختلاف العلماء، وافتنان في الأدب والأخبار، وقرض الشعر؛ إلى زهد وورع، واقتفاء لآثار السلف، وكثرة العمل، والبكاء، والصدقة، والمواساة بماله وجاهه، وبيان ولهجة ما رأيت قبله ولا بعده مثله».

وقال ابن فرحون المالكي في «الديباج المذهب»: «كان من كبار الفقهاء والمحدثين والراسخين في العلم...».

وقال الحافظ الذهبي في «السير»: «الإمام القدوة الزاهد... شيخ قرطبة... تفنن واستبحر من العلم، وصنف في الزهد والرقائق، وقال الشعر الرائق، وكان صاحب جدٍّ وإخلاص ومجانبة للأمراء».

وثناء العلماء عليه أكثر من ذلك فرحمه الله رحمةً واسعةً، ومؤلفاته تدل على ما ذكروه، وهو من أهل العلم المكثرين من التأليف المعتنين بذلك، وفي «ترتيب المدارك» لعياض: «كان حسن التأليف مليح التصنيف، مفيد الكتب في كل فن».

وقد صنف ابن زمنين كتباً كثيرة؛ في الفقه والتفسير والحديث والزهد، ومن تلك المصنفات:

- «تفسير القرآن».
- «المغرب» في اختصار المدونة وشرح مشكلها، قال ابن فرحون في «الديباج»: «ليس في مختصراتها مثله باتفاق».
- «منتخب الأحكام» نعته الذهبي بأنه كتاب مشهور.
- «حياة القلوب»، و«أنس المريدين» في الزهد والرقائق.

- «النصائح المنظومة» شعره. وغيرها كثير[1].

سبب تأليفه: بين المؤلف رحمه الله سبب تأليفه لهذا الكتاب في مقدمته فقال: «وبعد فإن بعض أهل الرغبة في اتباع السنة والجماعة سألني أن أكتب له أحاديث يُشرف على مذاهب الأئمة في اتباع السنة والجماعة الذين يقتدي بهم، وينتهي إلى رأيهم، وما كانوا يعتقدونه ويقولون به...»، ثم قال: «وزادني رغبةً فيه – يعني في التأليف – ما رأيته من حرصه على تعلم ما يلزم تعلمه؛ ولا عذر لجاهل في ترك السؤال والبحث عن أصول الإيمان والدين وشرائع المسلمين...».

موضوعه: يتضح من سبب تأليف هذا الكتاب الموضوع الذي يتحدث عنه؛ فهو كتاب يذكر فيه مؤلفه عقيدة أهل السنة والجماعة فيما سأل عنه السائل من الإيمان بالقدر، ومسائل تتعلق باليوم الآخر؛ كما أوضح ذلك في المقدمة؛ لكنه رحمه الله لم يكتف بالجواب عن هذا؛ بل ذكر مسائل أخرى غير هذه؛ حرصاً منه على نشر العلم وبيان الحق، قال في آخر كتابه (ص: ٣١٠): «قد أعلمتك بقول أئمة الهدى وأرباب العلم فيما سألت عنه؛ وفي غير ذلك عما يُسأل عنه من (أصول السنة) التي خالف فيها أهلُ الأهواء المضلة كتابَ الله وسنة رسوله ونبيه صلى الله عليه وسلم».

وكان مجمل ما ذكره من الأبواب في هذا الكتاب ما يلي:

ابتدأ الكتاب بباب الحث على لزوم السنة واتباع الأئمة، وهذا دأب كثير من أئمة أهل السنة من المصنفين في علم العقيدة.

---

(١) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس ٥٦، ترتيب المدارك ٤/ ٦٧٢ – ٦٧٤، بغية الملتمس ٨٧، نفح الطيب ٣/ ٥٢٤، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٢٩، الوافي بالوفيات ٣/ ٣٢١، الديباج المذهب ٢٧٠، العبر للذهبي ٣/ ٧١، طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ١٦١، شذرات الذهب ٣/ ١٥٦، وسبق ذكر زيادة على هذا والكتب التي قيدت بعض كتبه.

ثم ذكر أبواباً تتعلق بصفات الله وأسمائه، وعقد باباً خاصاً بأن القرآن كلام الله، ثم عقد أبواباً أخرى في ذكر الإيمان بالعرش والكرسي والنزول والنظر إلى الله سبحانه، ثم ذكر أبواباً تتعلق باليوم الآخر؛ من الإيمان بخلق الجنة والنار وأنهما لا تفنيان، والإيمان بالشفاعة، وذكر من أشراط الساعة: طلوع الشمس من مغربها، والدجال، ونزول عيسى عليه السلام. ثم ذكر باباً في الإيمان بالقدر.

ثم عقد أبواباً تتعلق بمسائل الإيمان؛ في مسماه؛ وأنه: قول وعمل، وفي زيادته ونقصانه، وذكر أبواباً لأحاديث تتعلق بمسائل الإيمان كالأحاديث التي فيها نفي الإيمان بالذنوب، والتي فيها ذكر الشرك والكفر، والتي فيها ذكر النفاق، والتي فيها ذكر البراءة وأحاديث شُبِّه فيها الذنب بأجزاء أكبر منه أو قرن به...

ثم عقد باباً في الوعد والوعيد.

وباباً في الحرص على محبة أصحاب النبي ﷺ وباباً في تقديم الأربعة الخلفاء.

ثم ذكر أبواباً تتعلق بالإمامة؛ أحدهما في السمع والطاعة، وآخر في الصلاة خلف الولاة، وثالث في دفع الزكاة إليهم، ورابع في الحج والجهاد معهم.

ثم ختم الكتاب ببابين في أهل الأهواء؛ الأول في النهي عن مجالستهم، والثاني في استتابتهم واختلاف أهل العلم في تكفيرهم، فليتأمل هذا الترتيب ما أحسنه، وليتدبر كيف بدأه بلزوم السنة، وختمه بالتحذير من البدعة وأهلها، فجزى الله المؤلف خير الجزاء، وجعل مصنَّفه هذا في ميزان حسناته.

قيمته العلمية: كتاب «أصول السنة» هذا من أجل كتب أهل السنة والجماعة في علم العقيدة؛ ذلك لأن مؤلفه من أبرز العلماء العاملين، المعروفين باقتفاء أثر السلف الصالح، الحريصين على السنة والاتباع، وهو مع ذلك حسن التأليف مليح

التصنيف؛ كما نعته بذلك بعض العلماء، والكتاب الذي بين أيدينا يدل على ذلك؛ وهذا في الحقيقة يزيد من القيمة العلمية للكتاب كما لا يخفى.

والكتاب كذلك من المؤلفات التي يحرص مؤلفوها على رواية الأحاديث والآثار مسندةً؛ مما يجعل الكتاب مصدراً أصيلاً في توثيق النقول والأخبار.

والكتاب – أيضاً – قد احتوى على مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة، وذكر فيه مؤلفه مسائل عقدية كثيرة؛ كما يتضح من عرضها السابق.

كما أن للمؤلف فيه منهجاً رائعاً؛ فهو يذكر ترجمة الباب؛ والذي يتضمن ذكر مسألة من مسائل العقيدة؛ ثم يردفه ببيان قول أهل السنة فيها باختصار، ثم يسوق الأدلة على المسألة من كتاب الله تعالى، ثم يذكر الأحاديث والآثار مسندةً، ثم يذكر بعد هذا أقوال أهل العلم؛ إما في تفسير آية، أو شرح حديث، أو بيان لقول أهل السنة في مسألة متعلقة بالباب.

كما أن للمؤلف تعليقات جميلة على بعض المسائل والأقوال التي يوردها عن الأئمة.

كما أنه قد يذكر بعض المحاورات العقلية؛ من غير إطالة؛ كما في احتجاجه على جواز الصلاة خلف ولاة الجور، وكذا الحج والجهاد معهم وأن هذا منهج السلف.

ثم إن المؤلف قد ينقل شيئاً من خلاف العلماء في بعض المسائل، فيذكر أقوالهم، ويبين ما ترجح لديه باختصار؛ كما تراه عند بيانه لمعاني أحاديث الوعيد؛ التي فيها من فعل كذا فليس منا. أو في مسألة تكفير أهل الأهواء (ص٢٥٠، ٣٠٦).

وهذا الكتاب نقل عنه بعض العلماء عند بيانهم لمذهب أهل السنة والجماعة

في بعض المسائل[1]، والأمر الذي يدل على أنه من المصادر التي يتلقى عنها مذهب أهل الحق، كما أنه ينقل عنه العلماء المعاصرون والباحثون بعد أن طبع وانتشر بأيدي الناس – بحمد الله –.

ما يؤخذ على الكتاب:

ولم أرَ في الكتاب ما يؤخذ عليه سوى ما في أسانيد بعض الأحاديث والآثار الواردة فيه من الضعفاء الذين لا يُحتج بنقلهم عند طائفة من المحدثين والنقاد، وهو شيء يكثر وجوده في الكتب المسندة؛ وأسباب ذلك بينتها في موضع آخر.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق عبدالله بن محمد البخاري، وقد ذكر تعريفاً للمؤلف دون الكتاب، وجلّ عنايته بتخريج الأحاديث والآثار؛ ويجتهد في الحكم عليها، مضيفاً تعليقات مختصرة على بعض المسائل التي جاء ذكرها في الكتاب.

وهذه الطبعة هي التي اعتمدت عليها في تعريفي بهذا الكتاب[2].

اعتقاد أحمد[3]

المؤلف: عبدالواحد بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد، أبو الفضل، التميمي، البغدادي، الحنبلي (.... – ٤١٠هـ).

---

(١) كابن تيمية في الفتاوى ٥/ ٥٤، ١٤١، وابن القيم في اجتماع الجيوش ص١٦٣.

(٢) طبعت سنة ١٤١٥هـ نشر مكتبة الغرباء بالمدينة النبوية في مجلد. وسماه: «رياض الجنة في تخريج أصول السنة». وقام محمد إبراهيم هارون بتحقيق الكتاب وتقديمه لقسم العقيدة في الجامعة الإسلامية بالمدينة لنيل درجة الماجستير، ولم أقف عليها مطبوعة.

(٣) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في: مجموع الفتاوى ٤/ ١٦٧ و٦/ ٥٣، وكحالة في: معجم المؤلفين ٢/ ٣٣٣، والغدادي في: هدية العارفين ١/ ٦٣٣.

قال ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»: «كان قد عُني بعلومٍ، وأملى الحديث بجامع المنصور... وكانت له حلقة في جامع المدينة للوعظ والفتوى، وخرج إلى خراسان في الأيام القادرية»، وقال الخطيب البغدادي في «تاريخه»: «كان صدوقاً». وقال الحافظ الذهبي في «السير»: «الإمام الفقيه، رئيس الحنابلة». ولم يُذكر له شيء من المصنفات غير هذا[1]. وكان أبو الفضل هذا من أعظم المائلين إلى مذهب أبي الحسن الأشعري ويلين مع الأشاعرة في مسألة الصفات، خاصة صفات الأفعال[2].

موضوعه: قال مؤلفه إنه ذكر فيه: جملة اعتقاد أحمد بن حنبل ﷺ الذي كان عليه.

فبدأ بذكر صفات الله ﷻ؛ وخص منها: الوجه واليد والعلم والقدرة والإرادة، والكلام، والاستواء والنفس والرضى والغضب... ثم ذكر: القدر وأن أفعال العباد مخلوقة.

ثم ذكر الإيمان وحدَّه وزيادته ونقصانه والفرق بينه وبين الإسلام وذكر مسألة التفضيل، والإمامة، وكرامات الأولياء، ومسائل دقيقة تتعلق بهذه.

قيمته العلمية: هذا الاعتقاد الذي ساقه أبو الفضل التميمي الحنبلي لاشك أنه مما فهمه هو من اعتقاد الإمام – كما يقول ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية – فهو لم يذكر فيه ألفاظ الإمام؛ وإن قال: وكان يقول:...«يعني الإمام أحمد، قال الإمام ابن تيمية: «ومن نظر فيما رواه تلاميذ الإمام عنه في مسائل الاعتقاد أيقن أن فيما ذكره

---

(١) من مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ١١/ ١٤، طبقات الحنابلة ٢/ ١٧٩، المنتظم ٧/ ٢٩٥، السير ١٧/ ٢٧٣، المقصد الأرشد ٢/ ١٤٣، المنهج الأحمد ٢/ ١٠٢.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٦/ ٥٣، و٤/ ١٦٦.

أبو الفضل هذا مخالفة وأشياء يبعد أن يقولها الإمام أو يتحدث بها، بل إن أبا الفضل ذكر ما فهمه من اعتقاد الإمام بلفظ نفسه»، وقال: «إنه بمنزلة من يصنف كتاباً في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده...»(١). قال: «ولأجل ما بين أبي الفضل مصنف هذا المعتقد وبين كبار أصحاب الأشعري من مودة وصحبة اعتمد الحافظ البيهقي في كتابه الذي صنفه في مناقب الإمام أحمد – لما ذكر اعتقاده – على ما نقله من كلام أبي الفضل في هذا المصنف».

هذا وإن كان في هذا المصنَّف جملٌ لا يصح ثبوتها عن الإمام أحمد؛ إلا أن فيه عبارات مهمة كنفي كون القرآن عبارة عن كلام الله أو حكاية، وأن ذلك بدعة محدثة، وفي هذا رد على الأشعرية والكلابية، وكنفي كون الله سبحانه بذاته في كل مكان، وهذا رد على الحلولية، وإثبات الاستواء والعلو... إلى غير ذلك...

ما يؤخذ على هذا الكتاب:

أخطأ المؤلف خطأ بيناً حين نسب في هذا المصنّف لأحمد: جعله صفتي الرضى والغضب من صفات الذات! وأن الاستطاعة مع الفعل، لا قبله! وانظر قوله في إثبات الوجه واليد ونفي الجسم ونحو هذا.

والحاصل أن هذا مصنَّف أبي الفضل هذا – كما قال شيخ الإسلام آنفاً – عبارة عما فهمه أبو الفضل من معتقد الإمام أحمد، وليس هو نقلاً لألفاظ الإمام في ذلك، وهذه لفتة مهمة من شيخ الإسلام ابن تيمية، لكن لا يعني هذا انتقاص ما ذكره الشيخ أبو الفضل هنا؛ بل غالب ما ذكره سار فيه على جادة السلف، وفيه

---

(١) المصدر السابق ٤/ ١٦٧ – ١٦٨.

أشياء غير مسلمة له[1]. والله أعلم.

طبعاته: طبع الكتاب في آخر «طبقات الحنابلة»[2]، ولم أقف عليه مطبوعاً باستقلال.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة[3]

المؤلف: هبة الله بن الحسن بن منصور، أبو القاسم، الطبري الرازي، اللالكائي (.... –٤١٨هـ).

و«اللالكائي» نسبة إلى بيع (اللولك) التي تلبس في الأرجل، على خلاف القياس. كذا في «اللباب» لابن الأثير.

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٥٣.

(٢) ٢/ ٢٩١ – ٣٠٧. وله نسخة خطية في: مكتبة شهيد علي في استانبول رقم ٢٧٦٣/ ٣، وفي: الظاهرية بدمشق رقم ٢٤٥/ ٥١ حديث (ق٥١ – ٦٠)، وعنها صورة في مركز المخطوطات والتراث والوثائق في الكويت برقم ٢ – ١٠٥ – ٦٤ حال/ : انظر: تاريخ التراث لسزكين ٣/ ٣٤١. ولدى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض منها نسخة، وله صورة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم ١٩٢٨/ ٢/ م في ١٤ ورقة ١٧.٥×١٣.٥سم نسخة جيدة نسخت سنة ١٣٣٩هـ ضمن مجموع (ق١٤ – ٣٠) خطها فارسي حديث.

(٣) هذا هو الاسم المذكور على طرة المخطوط لهذا الكتاب. وقد ذكره بهذا الاسم شيخ الإسلام ابن تيمية – كما في الفتاوى الكبرى ٥/ ٣٣٢، وبركلمان في تاريخ الأدب العربي ٣/ ٣٠٦، وكحالة في معجم المؤلفين ٤/ ٥٤.

واشتهر تسميته بـ«السنة» عند كثير ممن ترجم لمؤلفه. وتسميته – أيضاً – بـ«شرح السنة». ولعل تسميتهم له بهذين الاسمين؛ اختصاراً؛ نظراً لطول اسم الكتاب؛ كما يقع ذلك لكثير من الكتاب. وسماه بعضهم بـ«أصول السنة»، و«شرح اعتقاد أهل السنة»، و«شرح حجج أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة».

وربما سماه بعضهم بـ«السنن». انظر مقدمة محقق الكتاب د. أحمد الغامدي ١/ ١٣١ – ١٣٣، وقد رجح تسميته بالاسم المذكور أولاً.

كان اللالكائي رحمه الله قد تفقّه فبرع في المذهب الشافعي، كما عُني الحديث؛ فكان يحفظ ويفهم، وكتابه محل الإشادة دليل على ذلك، كما أنه كان ذا معرفة برواة الأحاديث، نقل عنه بعض العلماء شيئاً من نقده للرجال؛ كالخطيب في مواضع متعددة من «تاريخه» والذهبي وابن حجر وغيرهم. قال الخطيب في «تاريخه»: «كان من أحفظ الناس لتفسير القرآن»، وقد صنف في الحديث أشياء كثيرة، قاله الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» قال: «ولكن عاجلته المنية قبل أن تشتهر كتبه»، وكذا قال تلميذه الخطيب: «عاجلته المنية فلم يُنشر عنه كثير شيء من الحديث».

وقد ذكر من مصنفاته:

١- «كرامات الأولياء»[1].

وله: «رجال الصحيحين»، و«شرح كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه» يعني الكتاب الذي بعثه عمر إلى نصارى الشام بعد المصالحة. و«مجالس» في الحديث. وله سوى هذه المصنفات – رحمه الله تعالى –[2].

سبب تأليفه: أبان المؤلف في المقدمة عن سبب تأليفه لهذا الكتاب؛ وهو أنه أراد به اتباع أئمة السلف وعلماء أهل السنة والجماعة؛ الذين لم يزل منهم في كل عصر من يصرف همته إلى جمع اعتقاد أهل الحديث على سنن الكتاب والسنة وآثار

---

(١) طبع هذا الكتاب في آخر كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» وهو الجزء التاسع منه، وقد اعتبره المحقق مكملاً، وهكذا اعتبرته هنا.

(٢) من مصادر ترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٤/ ٧٠، ٧١، المنتظم ٨/ ٣٤، اللباب لابن الأثير ٣/ ٤٠١، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤١٩ – ٤٢٠، البداية والنهاية ١٥/ ٦١٨، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١٩٨، طبقات الحفاظ للسيوطي ٤١٧.

الصحابة، ويجتهد في تصنيفه، ويتعب نفسه في تهذيبه رغبةً منه في إحياء السنة وتجديد الشريعة...، أو لزجر غالٍ في بدعته أو داع إلى ضلالة أو مفتتن في جهالة.

قال المؤلف (١/ ٢٧): «فأفرغت في ذلك جهدي، وأتعبت فيه نفسي؛ رجاءَ ثواب الله، واستنجاز موعوده؛ في استبصار جاهل، واستنقاذ ضال، وتقويم عادل، وهداية حائر....».

فهذا مراده رحمه الله من تصنيف هذا الكتاب. كما أشار -أيضاً- إلى أنه قد تكررت مسألة أهل العلم إياه في تصنيف كتابٍ يشرح فيه مذهب أهل السنة والجماعة؛ فلم يكن منه -كما يقول- إلا أن يجيبهم إلى مسألتهم لما رأى في أجابتهم من الفائدة، والمنفعة التامة؛ خاصة في زمنه الذي يقول: إن علماءه قد تناسوا فيه رسوم مذهب أهل السنة، واشتغلوا عنها بما أُحدث من العلوم البعيدة عن هدي الكتاب والسنة.

فأراد بهذا الكتاب تجديد طريقة السلف لتعرف معانيها وحججها، ولا يُقتصر على سماع اسمها دون رسمها. كذا قال رحمه الله.

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب الموضوع الذي يبحثه؛ فهو في شرح وبيان اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ على سبيل البسط والاستيعاب، والاعتناء بالاستدلال والاحتجاج.

وقد بدأ المؤلف كتابه هذا بمقدمة ضافية؛ بين فيها ما كان عليه السلف - رحمهم الله - من اتباع للسنة، واجتناب للبدعة، وعرّض فيها بالمنهج العقلي، وأشار إلى بداية البدع، ثم بين فضل من استمسك بالسنة، وعلو منزلة أصحابها وهم أهل الحديث.

وقد افتتح كتابه هذا بباب ذكر فيه من رسم بالإمامة في السنة والدعوة والهداية إلى طريق الاستقامة بعد رسول الله ﷺ إمام الأئمة.

فذكر عدداً من الصحابة ثم التابعين لهم وهكذا؛ حتى نهاية القرن الثالث تقريباً.

وتحت هذا الباب ذكر فصولاً في سياق ما روي عن النبي ﷺ في ثواب من حفظ السنة، وما جاء في الوحيين من الحث على التمسك بالكتاب والسنة، واتباع الجماعة، وما روى عن النبي ﷺ في النهي عن مناظرة أهل البدع، ثم ساق ما روي من المأثور عن السلف في مجمل اعتقاد أهل السنة؛ فذكر اعتقاد أحد عشر إماماً؛ بدأهم بسفيان الثوري (ت١٦١هـ) وختمهم بابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ).

ثم عقد باباً في توحيد الله بأسمائه وصفاته.

وفي هذا الباب بدأ بسياق ما دل عليه الكتاب والسنة من أن وجوب معرفة الله وصفاته بالسمع لا بالعقل. ثم ذكر مسألة أن الاسم والمسمى واحد، وساق ما يدل على هذا من وجهة نظره. ثم ذكر مسألة القرآن؛ وأنه كلام الله غير مخلوق. وقد أطال في هذه المسألة جداً؛ فذكر أدلة ذلك من القرآن والسنة، وإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وذكر أموراً تتعلق بهذه المسألة.

ثم ذكر مبحث القدر، وما يتعلق به.

وساق فيه ما ورد من النهي عن الخوض فيه بغير حق، ووجوب مجانبة القدرية منكري القدر، وما جاء في تبديعهم وتكفيرهم.

ثم عقد باباً في بعثة النبي ﷺ، وذكر فضائله وآيات نبوته.

ثم عقد باباً في الإيمان ومسائله؛ وأنه قول وعمل يزيد وينقص، ثم نقل ما

روي في تضليل المرجئة وهجرهم. وغير ذلك.

ثم عقد باباً في الشفاعة لأهل الكبائر.

ثم ذكر باباً في وجوب الإيمان بالجنة والنار والبعث والميزان والصراط، وذكر أموراً أخرى تتعلق باليوم الآخر.

ثم ذكر ما روي في طاعة الأمراء والأئمة ومنع الخروج عليهم.

ثم ختم الكتاب بباب ذكر فيه فضائل الصحابة ﷺ وذكر ما ورد في وجوب حبهم، والوعيد لمن تنقصهم. وخص بالذكر فضل الخلفاء الأربعة، وما روي في ترتيب خلافتهم، ثم ذكر فضل بقية العشرة، وفضائل حمزة ومعاوية، وفضل أمهات المؤمنين. ثم ختم هذا الباب بذكر مخازي الرافضة – قبحهم الله– .

ثم عقد جزءاً ساق فيه ما جاء في كتاب الله وما روي عن النبي ﷺ أو نقل عن الصحابة أو التابعين من بعدهم أو من تبعهم بإحسان؛ في كرامات الأولياء وما أظهره الله على أيديهم من الآيات البينات.

قيمته العلمية: هذا الكتاب من أهم كتب العقيدة المدونة على منهج أهل السنة والجماعة، ومن أجلها وأشهرها وأكثرها فائدة؛ وهو من المصادر المطولة التي تنقل مذهب السلف بطريق الرواية.

ومما يميز هذا الكتاب؛ ما أشار إليه مؤلفه في المقدمة من أنه لم يبتدئ بتأليفه إلا بعد أن تصفح عامة كتب الأئمة الماضين من أهل السنة، وعرف ما سلكوه من الطرق في تصانيفهم في هذا العلم، وما نقلوه من الحجج في المسائل التي حدث الخلاف فيها بين أهل السنة وبين من ينتسب إلى المسلمين من أهل الأهواء؛ ففصّل هذه المسائل، وبين متى حدث الخلاف فيها؛ ومَنْ الذي أحدثها؛ ليُعرف

أنه لا أصل لمقالته في الصدر الأول من هذه الأمة. ثم إنه يستدل لصحة مذهب أهل السنة، ويحاول استيعاب ما احتجوا به على أهل البدع. كون المؤلف قد اطلع على عامة المصنفات السابقة لمصنفه يعطي هذا المصنف أهمية بالغة لا تخفى.

وقد تميز هذا الكتاب بكثرة الاستدلال والتوسع في الاحتجاج لقول أهل الحق حتى إن الأحاديث والآثار بلغت أكثر من (٢٥٠٠) نص.

ويتميز الكتاب - أيضاً - بذكر عدد كبير من علماء أهل السنة؛ فقد أورد المؤلف أكثر من (٦٠٠) عالم؛ أكثرهم نقل عنهم نصوصاً تتعلق بالاعتقاد؛ بل قد ساق اعتقاد أحد عشر إماماً من أبرز أئمة أهل السنة ذكر لكل منهم مسائل متنوعة تتعلق بهذا الباب.

وفي الكتاب فوائد حديثية مهمة حيث يعتبر من الكتب المستخرجة؛ لأن المؤلف يروي الأحاديث والآثار بسنده؛ فإذا كان قد رُوي في أحد كتب السنة؛ فإنه يورده من طريق آخر غيره. وهذا في الغالب الأعم

ومما يدل على أهمية الكتاب أن كثيراً من العلماء قد نقل عنه، وبعضهم قد سمعه بسنده إلى مؤلفه منهم الحافظان ابن الجوزي وابن كثير، وقد تكرر ذكره في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وكتب ابن القيم، وقد وصفه شيخ الإسلام بأنه من الكتب الثابتة المشهورة، ووصفه الحافظ ابن القيم بأنه من أجلِّ الكتب[1].

ما يؤخذ على الكتاب:

إن كان من شيء يؤخذ على هذا الكتاب؛ فهو وجود بعض الأحاديث

---

(١) انظر: المنتظم لابن الجوزي ١٠/ ٢٠٤، والبداية والنهاية لابن كثير ١٥/ ٦١٨، وانظر: مجموع الفتاوى ١٢/ ٤١٨، الفتاوى الكبرى ٥/ ٣٣٢، اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص١٩٨.

والآثار الضعيفة، وقد قدمت ما يعرف به عذر المؤلف فيه؛ مما أغنى إعادته وتكراره - والله أعلم -.

طبعاته: طبع الكتاب كاملاً بتحقيق د. أحمد بن سعد الغامدي؛ وقد اعتمد في تحقيقه له على خمس نسخ خطية، وضع في أول الكتاب مقدمة طويلة تضمنت مدخلاً وبابين؛ ذكر في «المدخل» عرضاً تاريخياً موجزاً لظهور البدع؛ وموقف أهل السنة منها، وشيئاً عن تدوين المذهب السلفي وعن منهج أهل السنة في تقرير العقيدة والرد على أهل البدع. وذكر في الباب الأول تعريفاً بالمؤلف، وفي الثاني تعريفاً بالكتاب، واعتنى بالكتاب فخرّج أحاديثه وآثاره، وعلق على بعض مسائله، وغير ذلك مما يتطلبه التحقيق العلمي. وقد اعتمدت في التعريف بهذا الكتاب على هذه الطبعة المحققة؛ ولا أعلم للكتاب غيرها[1].

الرسالة القادرية[2]

المؤلف: أحمد بن إسحاق بن جعفر، الخليفة العباسي الملقب بالقادر بالله (٣٣٦-٤٢٢هـ).

سبب تأليفها: جمع الخليفة هذه الرسالة المختصرة في مجمل اعتقاد السلف، وذلك

---

(١) والطبعة التي اعتمدتها؛ هي: الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٥هـ، وقد استدرك فيها المحقق أشياء كثيرة فاتته في الطبعتين الأولى والثانية؛ وكلها من إصدار دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض. وهو في أربعة مجلدات كل مجلد فيه جزءان. وطبع جزء تاسع في «كرامات الأولياء» اعتبره المحقق ضمن الكتاب؛ وهو مناسب لما ختم به الكتاب في فضائل الصحابة. والله أعلم وانظر في تحقيق ذلك؛ ما ذكر المحقق في ٩/ ٦٤-٦٦.

(٢) سماها بهذا الاسم ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة وسماها بعضهم: «الاعتقاد القادري» نسبةً إلى جامعه، كابن الجوزي في المنتظم ٨/ ١٠٩ ورواها بسنده، وكذا ذكرها بهذا الاسم ابن كثير في البداية والنهاية ١٥/ ٦٨٥، والعليمي في المنهج الأحمد ٢/ ١٣١، وابن عبد الهادي في العقود الدرية ص١٢٨، وأشار إليها ابن الصلاح في طبقات الشافعية ١/ ٣٢٥، والإسنوي في طبقات الشافعية ٢/ ٣٢٠، وجعلاها من تصنيف القادر بالله.

لكثرة البدع في ذلك الوقت، واختلاف الطوائف، ووقوع بعضهم في بعض إلى حدٍّ يصل إلى التكفير؛ وكان الخليفة القادر بالله ينصر مذهب السلف؛ فكتب هذا المعتقد وأشهد عليه جماعة من العلماء والفقهاء؛ وجعل من خالف ما جاء فيه فهو مبتدع مخالف للسنة والجماعة.

موضوعها: ذُكر في هذه الرسالة مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ وتركز ذلك على المسائل الكبار التي يكثر فيها الخلاف بين الناس في ذلك الزمن وهي: مسألة الصفات وما يجب لله تعالى في هذا الباب؛ ومن إثبات استوائه على العرش. وأنه متكلم؛ ولا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ؛ وأن كل صفة له فهي على الحقيقة لا على المجاز؛ وأن القرآن من كلام الله وهو غير مخلوق.

وأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص؛ وهو ذو أجزاء وشعب... ثم ذكر الواجب في حق الصحابة وأن أفضلهم الأربعة الخلفاء، وأن ترتيب الأربعة في الفضل كترتيبهم في الخلافة. وأن من سب عائشة رضي الله عنها فلا حَظَّ له في الإسلام؛ ولا يقال في معاوية إلا خير؛ ولا يُدخل في شيء مما شجر بين الصحابة – رضي الله عنهم أجمعين –. وأنه لا يُكفر بترك شيء من الفرائض إلا الصلاة؛ وإن كان يُفسق بذلك.

لكن رأيت أن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ذكرا أن الذي كتبها للخليفة هو الشيخ أبو أحمد الكرخي، انظر: درء التعارض ٦/ ٢٥٢، والصواعق المرسلة ٤/ ١٢٨٦، ولم أجد من عُرف باسم: أبي أحمد الكرخي! لكن وجدت: أبا أحمد الكرجي بالجيم وهو القصاب، له ترجمة في السير للذهبي ١٦/ ٢١٣، وقد أورد له الذهبي كلاماً فيه: أن كل صفة لله فهي على الحقيقة لا على المجاز...»، قلت: وهذا مثله قد ورد في رسالة القادر بالله هذه. لكن قال إنه عاش إلى حدود سنة ٣٦٠هـ! وعلى كلٍ فهذا لا يمنع؛ لأن الخليفة القادر بالله ولد سنة (٣٣٦هـ) والله أعلم.

قيمتها العلمية: أراد الخليفة العباسي رحمه الله بهذه الرسالة المتضمنة مذهبَ أهل السنة والجماعة؛ أن تكون فيصلاً بين الطوائف المتنازعة والفرق المتناحرة؛ لا سيما وقد صَدَرت من أعظم مسؤول في البلاد؛ فهي في الحقيقة متضمنة للأمر باتباع ما جاء فيها؛ ومن فِقْه الخليفة وكمال عقله أنه بدأ بالعلماء والفقهاء فعرضها عليهم فكتبوا خطوطهم؛ بأن ما ورد في رسالة أمير المؤمنين هي عقيدة المسلمين؛ وشددوا فيمن خالفها.

طبعاتها: أوردها ابن الجوزي بتمامها في كتابه «المنتظم» (٨/ ١٠٩-١٠١).

الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات[1]

المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبو عمرو، الأموي مولاهم، الأندلسي، القرطبي ثم الداني، المالكي، ويُعرف في زماننا بأبي عمرو الداني» نسبة إلى (دانية) مدينة في الأندلس (٣٧١هـ - ٤٤٠هـ).

قال أبو القاسم ابن بشكوال في «الصلة»: «كان أبو عمروٍ أحد الأئمة في علم القرآن رواياته وتفسيره ومعانيه، وطرقه وإعرابه، وجمع في ذلك كلِّه تواليف حساناً مفيدةً، وله معرفة بالحديث وطرقه؛ وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط، جيد الضبط، من أهل الذكاء والحفظ، والتفنن في العلم، ديِّناً فاضلاً، ورعاً سنياً».

(١) لم أجد هذا العنوان على طرة النسخة الخطية لهذا الكتاب؛ التي صورها المحقق! كما لم أقف على من ذكره من العلماء، نسبة إلى مؤلفه، ولا أجد ما يثبت صحة نسبته إلى مؤلفه إلا ما ذكره المؤلف من الشيوخ الذين روى عنهم بعض الأحاديث في هذا الكتاب، وهم من شيوخه المذكورين في كتب التراجم، والمحقق – حفظه الله – لم يثبت صحة نسبة هذه الرسالة إلى أبي عمرو الداني؛ مع أن هذا من أهم متطلبات التحقيق الجاد!!، ولم أر د. عبدالمهيمن طحان في كتابه «أبو عمرو الداني» ذكرها ضمن مصنفات المؤلف. والله أعلم.

وذُكر أن أبا عمرو كان مجاب الدعوة، وكان يُسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار، وكلام السلف؛ فيوردها بجميع ما فيها مسندةً من شيوخه إلى قائلها. قاله الحافظ الذهبي في «السير» وقال - أيضاً -: «إلى أبي عمروٍ المنتهى في تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف؛ مع البراعة في علم الحديث والتفسير والنحو؛ وغير ذلك». قال: «وقد كان بين أبي عمروٍ وبين أبي محمد بن حزم وَحْشة ومنافرة شديدة؛ أفضت بهما إلى التهاجي! وهذا مذموم من الأقران، موفور الوجود. نسأل الله الصفح. وأبو عمرو أقوم قيلاً، وأتبع للسنة. ولكن أبا محمد أوسع دائرة في العلوم». وقال في: «معرفة القراء»: «وكتبه في غاية الحسن والإتقان».

وفي بعض المصادر أن كتب أبي عمرو بلغت مائة وعشرين كتاباً أكثرها في علم القراءات؛ فمنها:

١ - الأرجوزة في أصول السنة[1].

---

(١) ذكر هذه الأرجوزة ونسبها لأبي عمرو الداني؛ الذهبي في السير ١٨/ ٨١، وفي معرفة القراء الكبار ١/ ٤٠٨ وساق منها ٣٧ بيتاً، ووصفها بأنها: أرجوزة سائرة، وأنها طويلة جداً. وذكرها ابن الجزري في غاية النهاية ووصفها بأنها مجلد. كما ذكرها ابن ناصر الدين الدمشقي في: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة.. ٤/ ٢٦٠. وابن حجر في المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ١/ ٣٧٥، وانظر: الفهرست لابن خير ص٤٦٩.

هذا وقد ذكر د. رضاء الله في مقدمته لكتاب: السنن الواردة في الفتن للداني ١/ ١٠٧ بأن هذه الأرجوزة توجد منها نسخة خطية في الخزانة الملكية في الرباط بالمغرب تحت رقم (٥٤٥٩) قال: «وقد قام - مؤخراً - بتحقيقها وكاك الحسن المغربي، وحصل به على شهادة الدكتوراه من دار الحديث الحسنية بالرباط» قال: «والجدير بالذكر أن بعض الباحثين يذكرون للمؤلف أرجوزتين؛ أحدهما: باسم «أرجوزة في أصول السنة»، والثانية: باسم «الأرجوزة المنبهة..» والصواب أنها أرجوزة واحدة، وهي المسماة بالمنبهة وهي في أصول السنة وأصول القراءات والقراء السبعة ورواتهم، كما أفادني بذلك د.وكاك الحسن في رسالة خاصة بعث بها إلي، وذكر فيها أنه رد على أولئك الذين جعلوهما اثنتين».

وله: «جامع البيان». «التيسير» كلاهما في القراءات، «رسم المصحف» «طبقات القراء وأخبارهم»، وغيرها كثير(١).

سبب تأليفه: نص المؤلف على السبب الذي دفعه إلى تأليف هذه الرسالة فقال في مقدمتها: «.... فإنكم سألتموني أن أقتضب لكم جملة كافية وأصولاً جامعة؛ في الاعتقادات وأصول الديانات التي يلزم اعتقادها جميع المسلمين، ولا يسع جهلها كل المكلفين؛ من العلماء والمقلدين... فأجبتكم عن سؤالكم بما فيه البلوغ إلى مرادكم..».

موضوعه: يتبين من النص الذي نقلته عن المؤلف آنفاً؛ أن موضوع الكتاب يتناول مسائل الاعتقاد.

ومباحث الكتاب كثيرة قسمها المؤلف إلى ثمانية وخمسين فصلاً؛ بدأها بأول

ولم أقف على ما ذكر من تحقيق د. وكاك الحسن؛ فلعلها لم تُطبع لكن طبَعَ ما يختص في العقيدة منها د. عبدالله البصيري في كتابه: قصائد مختارة في العقيدة ص١٨ – ٢٣. وقد بلغت ٨٨ بيتاً، معتمداً على نسخة – ظفر بها – مصورة عن مخطوطة الرباط التي ذكرها د. رضاء الله.

فتبين حينئذٍ أن هذه الأرجوزة غير داخلة في المصنفات التي أقوم بدراستها في هذه الرسالة؛ لكونها لم تُنْظَم في علم العقيدة فقد، وهو ما اشترطته في التنبيهات السابقة وجعلته منهجاً أسير عليه في هذه الدراسة.

(١) من مصادر ترجمته: جذوة المقتبس للحميدي ص٣٠٥، الصلة ٢/ ٤٠٥ – ٤٠٧، معجم الأدباء لياقوت ٥/ ٣٦ – ٣٧، المقدمة لابن خلدون ص٤٣٧، معرفة القراء الكبار ١/ ٤٠٦-٤٠٨، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٢٠، سير أعلام النبلاء ١٨/ ٧٧ – ٨٣، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي ٢/ ٨٤، النجوم الزاهرة ٥/ ٥٤، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٧٣ – ٣٧٦، نفح الطيب ٢/ ١٣٥، شذرات الذهب ٣/ ٢٧٢، وللدكتور عبدالمهيمن طحان كتاب «أبو عمرو الداني» ذكر فيه ترجمة مطولة لهذا الإمام، كما ذكر مسرد كتبه مع بيان المطبوع منها والمخطوط، وأغلب كتبه في القرآن وعلومه (ص ٩ – ٦٦) نشر: مكتبة المنارة، مكة المكرمة، عام ١٤٠٨هـ، ط١.

واجب على العبد الكلف، ثم ذكر بعضها ما يتعلق بصفات الله تعالى وخصّ: الاستواء، والنزول. ومن مباحثه المهمة: مسألة القدر، والكلام، والرؤية، ومسائل الإيمان، وأمور الآخرة فذكر الصراط والميزان والحوض والشفاعة، والجنة والنار، وبعض أشراط الساعة الكبرى، وغير ذلك، ثم ذكر فصلاً ترجمه بقوله: «فصل جامع من أصول الديانة، ومعالم الشريعة»، بين فيه متى يؤاخذ الإنسان بذنبه، ومسألة وقوع النسخ في القرآن والسنة، ومسألة الإجماع، وما الواجب حين يظهر التعارض في الأخبار، وحكم التقليد.. وغير ذلك. ثم ذكر فصلاً في ذم أهل البدع ومذهبهم، ساق فيه جملة من الأحاديث والآثار بسنده، ثم ختم الكتاب بفصل بين فيه ما يجب على السلاطين والعلماء من إنكار البدع وإظهار الحجج.

قيمته العلمية: هذه رسالة مختصرة؛ أراد مؤلفها أن يبين فيها ما لا يسع المسلم جهله من الاعتقادات.

وقد ذكر المؤلف مسائل كثيرةً؛ وهو يُكثر من الاستدلال بآيات القرآن خاصة، وكذا يذكر بعض أدلة من السنة، كما يورد آثاراً كثيرة عن السلف والأئمة.

وقد ذكر جملة من الأحاديث والآثار مسندةً.

ما يؤخذ على الكتاب:

لما اطلعت على هذه الرسالة، وتأملت ما جاء فيها من مسائل عقدية؛ وجدت أن المؤلف رحمه الله خالف في بعضها مذهب السلف، وأخطأ فيها خطأً واضحاً، كقوله في (ص٤٤): «إن أول ما افترضه الله تعالى على جميع العباد – إذا بلغوا حدَّ التكليف –: النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثار قدرته،

وشواهد ربوبيته، إذ كان تعالى غير معلوم باضطرار... ثم الإيمان به...»!!

ومن المعلوم أن مذهب أهل السنة والجماعة والذي عليه سلف الأمة؛ أن كل مولود يولد على الفطرة. وأن أول واجب على المكلف الشهادتان؛ لا النظر ولا القصد إليه؛ بل هذا مما أحدثه أهل الكلام المذموم.

وقال في (ص٥٠): «إن الله تعالى لم يزل مريداً، وشائياً، ومحباً، وراضياً، وساخطاً... وأن جميع هذه الصفات راجعة إلى إرادته في عباده، ومشيئته في خلقه؛ لا إلى غضب يغيره، ورضا، ورحمته، وغضبه، وسخطه، وولايته، وعداوته؛ هو أجمع؛ راجع إلى إرادته»!!

وهذا تأويل فاسد؛ يراد به نفي الصفات الاختيارية.

وأما أهل السنة والجماعة فمذهبهم: أن هذه الصفات التي ذكرها المؤلف ونحوها صفات متعلقة بمشيئته سبحانه؛ لا كما يقول المعطلة إنها صفات لازمة لذاته؛ بل سبحانه يغضب إذا وقع ما يغضبه، ويسخط إذا وقع ما يسخطه وهكذا على وجه يليق به سبحانه لا يماثل صفات المخلوقين.

وفي مسألة الرؤية (ص٧٧، ٧٨) قال: إن الله يتجلى لعباده المؤمنين في المعاد؛ فيرونه بأبصارهم... ورؤيته تعالى بغير حد ولا نهاية ولا مقابلة ولا محادَّة»!!

وإثبات الرؤية مع نفي المقابلة أو الجهة؛ قول الأشاعرة! وهو ظاهر التناقض؛ وإنما صاروا إليه؛ لأنهم ينفون علو الذات لرب الأرض والسموات. لكن المؤلف يثبت العلو والاستواء؛ كما تراه في (ص٥٣، ٥٩)، وهذا منه تناقض!

ولو قال رحمه الله كما قال السلف: إن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة بأعينهم؛ كما جاء ذلك واضحاً جلياً في الأحاديث المتواترة، ودل عليه القرآن؛ لكان أولى. وأما

لفظ (الجهة) أو نفي (المقابلة... الخ) فهذا محدث في الدين.

– ومن العبارات التي أطلقها المؤلف؛ كان الأولى تركها: قوله (ص٥١): «إن الاسم هو المسمى نفسه»!!!، وقوله (ص٥٣): «... استواؤه جل جلاله: علوه. بغير كيفية، ولا تحديد، ولا مجاورة، ولا مماسة»!!، وقوله (ص٥٧): «إن الله ينزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا... ونزوله تبارك وتعالى كيف شاء. لا حد تكييف، ولا وصف بانتقال، ولا زوال»!!، وقوله (ص٥٩): «إن الله خلق العرش، واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق؛ ثم استوى عليه كيف شاء. من غير أن يحدث تغييراً في ذاته»!!

فهذه العبارات التي أطلقها المؤلف؛ نفياً أو إثباتاً؛ لم يتكلم بها السلف. وبعضها يحتاج إلى استفصال عن معناها، وكان الأولى بالمؤلف أن يتركها؛ بل هو الواجب؛ كما قرر المؤلف نفسه ذلك في فصل مستقل (ص٩٧) ذكر فيه وجوب التسليم والانقياد للسنة؛ وأنه لا يجوز أن تعارض برأي ولا تدافع بقياس؛ قال: «وما تأول منها السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا، ويلزمنا أن نتبعهم فيما بينوا...».

– ومن مذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى يتكلم إذا شاء متى شاء؛ وإن كانت صفة الكلام أزلية. لكن المؤلف – لما ذكر هذه الصفة – لم يبين ذلك. فقال (ص٦٩، ٧٠، ٧٢): «ومن قولهم: إن كلام الله صفة لذاته، لم يزل ولا يزال موصوفاً به... وإن القرآن كلام الله، وصفة لذاته...! وكلام الله سبحانه قائم به، ومختص بذاته، ولا يصح وجوده بغيره...»!!

–وفي مسمى الإيمان في الشرع؛ ذكر المؤلف قول أهل السنة، واستدل له. ثم

عطف على ذلك بقوله (ص٨٣): «فإن قال قائل: فما الإيمان عند المتكلمين من أصحابكم (يعني المالكية)؟ قيل: التصديق. كما قدمنا أولاً؛ ودللنا على صحته»!!

ويعني بما تقدم؛ قوله في (ص٤٥): «والإيمان بالله، هو: التصديق بالقلب... والدليل على أن الإيمان هو: الإقرار والتصديق. قوله جل جلاله ﴿ قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَـٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ ﴾ [يوسف: ١٧]، يريدون بمصدق لنا». ثم قال (ص٨٣): «فإن قال: وما الطاعات عندهم؟ قلنا: شرائع الإيمان. بدليل قوله تعالى في غير موضع: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾ فوصفهم بالإيمان، ووصفهم بعمل الصالحات. فدل على أن الأعمال الصالحة شرائع الإيمان. وأن الإيمان هو: التصديق. فإن قال: تأويل ابن عباس والبراء لقوله: «وما كان الله ليضيع إيمانكم» يعني: صلاتكم؛ يدل على أن الإيمان: الطاعات، وأن كل طاعة إيمان؟ قلت: ليس بدال على ذلك، إذ ممكن أن يحمل ذلك على التوسع؛ فلذلك سمينا الصلاة إيماناً؛ إذ كانت من شرائع الإيمان».

وذِكْر المؤلف المرجئة وتصحيحه له، مع ذِكْره لمذهب السلف في الإيمان واستدلاله له يدل على ترددٍ من المؤلف في إثبات أحد المذهبين؛ تراه في إثبات صفة النزول، ذكر مذهب السلف، ثم عقبه بقوله (ص٥٧): «وقال بعض أصحابنا: ينزل أمره»!! فسكت ولم يقعب!! وثمة عبارات أخرى، قد قيدتها؛ لكن آثرت تركها اختصاراً.

ويتضح بالنظر إلى المسائل المتقدمة تأثر المؤلف – رحمه الله وسامحه–بمذاهب المتكلمين، مع حبه للسنة ورغبته باتباع السلف؛ على ما جاء في هذه الرسالة؛ وفي

كتابه «الأرجوزة في أصول السنة»[1] من حث على التمسك بالكتاب والسنة والتحذير من البدع وأهلها، والله أعلم، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. محمد سعيد القحطاني على نسخة خطية وحيدة، وخرج الأحاديث والآثار الواردة؛ وفاته بعضها، كما علق على بعض المسائل، وترك بعض الأماكن التي تحتاج إلى تعليق وتصويب[2]! نبهت عليها قريباً.

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعة أخرى[3].

---

(١) تقدم ذكرها ضمن مصنفات المؤلف وقد أثبت هناك أنها لم تنظم في العقيدة باستقلال. وأول هذه الأرجوزة قوله:

تدري أخي أين طريق الجنة طريقها القرآن ثم السنة

وقد ذكر في هذه الأرجوزة الحث على التمسك بما كان عليه السلف وذكر جماعة منهم، وأمر بمجانبة المبتدعة وأهل الأهواء، وترك المراء، ثم ذكر إثبات بعض الصفات كالكلام والنزول وغيرها، وذكر مسمى الإيمان وأنه قول وعمل يزيد وينقص، وما يتعلق بالصحابة وبقبول خبر الواحد، وذكر أصول البدع وسمى بعض رؤوس المبتدعة تحذيراً منهم وذكر وجوب الإيمان باليوم الآخر وما ورد فيه وبعض أشراط الساعة. وفي الجملة فالقصيدة قد سار فيها الناظم على مذهب السلف؛ أحسن من هذه الرسالة المنسوبة إليه؛ والفرق بين النظم والنثر في بيان مقصد المنشئ لهما؛ لا يخفى. والعلم عند الله وحده.

(٢) طبع الكتاب سنة ١٤١٩هـ، نشر: دار ابن الجوزي، السعودية في مجلد لطيف.

وفي المقدمة أشاد الدكتور بهذا الكتاب إشادة بالغة إذ يقول: «إن من يقرأ هذه الرسالة بتأمل وإنصاف سيجد أنها من أروع ما كتبه عالم من علماء الملة في خدمة العقيدة السنية السلفية. لذا أهيب بكل غيور على دينه وعقيدته أن يحرص عليها ويعلمها لمن حوله وأن يجعلها طلاب العلم والعلماء في طليعة ما يدرِّسونه لطلابهم في مسائل الاعتقاد»!!.

وأقول بحق هذه إشادة لا تستحقها هذه الرسالة؛ بل يجب الحذر من المواضع التي أشير إليها في الانتقاد عند الكلام على «قيمة الكتاب العلمية» ولأئمة أهل السنة من المؤلفات ما هو أروع من هذه وأحق بأن يدرس ويدرَّس؛ وهذه غفلة من الشيخ محمد بن سعد لا يتابع عليها – عفا الله عنا وعنه –.

(٣) أفاد د. رضاء الله المباركفوري أن هذه الرسالة طبعت بتحقيق: محمد السليماني الجزائري، ولم أظفر بها. انظر: السنن الواردة في الفتن لأبي عمرو الداني ١/ ١١٤.

عقيدة السلف وأصحاب الحديث[(١)]

المؤلف: إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمد بن إسماعيل، أبو عثمان الصابوني، النيسابوري (٣٧٣هـ - ٤٤٩هـ).

والصابوني نسبة إلى عمل الصابون. كذا في «الأنساب» للسمعاني.

كان الصابوني رحمه الله إماماً عظيم القدر، عالي المكانة، لُقب بشيخ الإسلام، شهد له أعيان العلماء بالكمال في الحفظ والتفسير، وفي الوعظ والتذكير.

هذا الحافظ أبو بكر البيهقي يقول إذا ذكره: «حدثنا إمام المسلمين حقاً، وشيخ الإسلام صدقاً؛ أبو عاصم الصابوني». كذا في تاريخ ابن عساكر وغيره.

وفيه يقول أحد كبار تلاميذه: «كان الصابوني شيخاً ما رأيت في معناه زهداً وعلماً. كان يحفظ من كل فن لا يقعد به شيء، وكان يحفظ القرآن وتفسيره من كتب كثيرة، وكان من حفاظ الحديث، وكان مقدماً في الوعظ والأدب، وغير ذلك من العلوم».

---

(١) هذا العنوان للكتاب جاء مثبتاً على أكثر نسخه، وهم الاسم الذي اشتهر به.
وقد جاء في بعض النسخ تسميته بـ(الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصاحب الحديث والأئمة).
انظر: مقدمة د. الجديع لهذا الكتاب ص ٥١ – ٥٣.
وبعض العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم يشيران إليه باسم (الرسالة في السنة) كما في مجموع الفتاوى ٥/ ١٩٢، والدرء ٢/ ٢٦، واجتماع الجيوش لابن القيم ص٢٤٧، ويذكره بعضهم بـ(اعتقاد الصابوني)، ومنهم من ذكره باسم (الفصول في الأصول)، انظر: شذرات الذهب ٣/ ٢٨٢، الأعلام ١/ ٣١٧، وقد جاء على لسان مؤلفه في المقدمة: «وقد سألني إخواني في الدين أن أجمع لهم فصولاً في أصول الدين» لكن هذا لا يدل على الاسم المذكور؛ وإنما ذلك تنبيه على موضوعه. إلا أن يكون (الفصول في الأصول) كتاباً آخر غير هذا.
وعلى كل حال فالكتاب عُرف واشتهر بالاسم الأول، وما سواه فيصح كوصفٍ للكتاب ومحتواه.

وعظ المسلمين سبعين سنة، وكان حريصاً على العلم؛ سمع بنيسابور، وهراة، والحجاز والشام، والجبال، وحدث بهذه وبخرسان والهند، وغيرها من البلاد. ورزقه الله عزة وجاهاً في الدين والدنيا وقبولاً عند الموافق والمخالف، وكان سيفاً للسنة، دامغاً للبدعة. وكان كبار الأئمة في عصره يتعجبون من كمال ذكائه وحسن إيراده، مع كونه مجيداً للفارسية كما العربية.

وقد ذكر بعض من ترجم له أن له مصنفاتٍ كثيرة، ومنها:

١ – وصية تتضمن مجمل الاعتقاد[١].

وله: كتاب «الأربعون حديثاً» أشار إليه النووي في مقدمة «الأربعين النووية»، وكتاب «الانتصار» وصفه المؤلف بأنه كتاب كبير، وأشار إليه في أثناء كتابه «عقيدة السلف»، وله «كتاب الدعوات» وغيرها[٢].

سبب تأليفه: كان سبب تأليف الكتاب استجابة كريمة من المؤلف إلى من سأله أن يجمع له شيئاً مما يتعلق بأصول الدين؛ مما كان عليه السلف الصالح.

وقد صرح المؤلف بذلك في مقدمته؛ فقال: «لما وردت آمل طبرستان، وبلاد جيلان... سألني إخواني في الدين أن أجمع لهم فصولاً في أصول الدين؛ التي استمسك بها الذين مضوا من أئمة الدين وعلماء المسلمين والسلف الصالحين...

---

(١) سيأتي ذكرها بعد هذا الكتاب.

(٢) انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني ٨/ ٥ – ٦، تاريخ دمشق لابن عساكر ٩/ ٣- ١٤؛ وفيه ترجمة عظيمة للصابوني أورد فيها أشياء حسنة من أقواله وشعره، العبر ٣/ ٢١٩، سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٠، طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٢٧١ – ٢٩٢ في ترجمة طويلة، وبغية الطلب في تاريخ حلب ٤/ ١٦٧٢ – ١٦٩٣، وانظر كذلك: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٢٢٣، الرسالة المستطرفة ١٠٣، وفيها ذكر شيء من مصنفاته.

فاستخرت الله تعالى؛ وأثبت في هذا الجزء ما تيسر على سبيل الاختصار؛ رجاء أن ينتفع به أولوا الألباب والأبصار».

موضوعه: لعل ما تقدم من النص عن المؤلف في بيان سبب تأليفه لهذا الكتاب يبين موضوعه؛ فالكتاب مشتمل على ذكر مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة. والمؤلف يُعبر عنهم أحياناً بلقب (السلف) وأحياناً بلقب (أهل الحديث) أو (أصحاب الحديث). ولا إشكال في ذلك؛ فإن أهل السنة والجماعة هم المتبعون للسلف من الصحابة والتابعين والأئمة المعتبرين من أهل القرون المفضلة. وهم كذلك (أهل الحديث) لعنايتهم بحديث رسول الله ﷺ، واهتمامهم به، وتقديمهم له.

فالحاصل أن موضوع الكتاب هو: جمع مسائل في أصول الدين على مذهب السلف. وقد سلك فيه المؤلف منهج الاختصار؛ كما أشار إلى ذلك في مقدمته؛ رجاء أن يعم به النفع من شاء الله من عباده. فيذكر المسألة ثم يستدل عليها بنصوص الكتاب والسنة، ويذكر فيها ما أثر عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة. وقد يدع ذلك اختصاراً.

وأما أهم المباحث التي تناولها المؤلف في هذا الكتاب؛ فهي تلك التي تشتمل على أهم مسائل العقيدة. وهي:

إثبات صفات الله ﷻ التي جاءت في الكتاب وصحيح السنة؛ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. منبهاً على قضية القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق، وعلى مسألة اللفظ به.

وذكر ما يتعلق باليوم الآخر وما يجري فيه من البعث والحشر والصراط والميزان وغير ذلك. وأن الجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان.

وذكر إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة بأبصارهم.

ثم ذكر مسألة الإيمان وأنه قول وعمل يزيد وينقص، وأن مرتكب الكبيرة لا يخرج منه بالكلية؛ وبين حكمه في الآخرة.

ثم ذكر مسألة القدر. منبهاً على أن أفعال العباد مخلوقة لله، وأن مشيئة الله عامة لكل شيء.

ثم أشار إلى مسألة حكم الشهادة لمعين بجنة أو نار. ثم ذكر معتقد أهل السنة في الصحابة ﷺ. وذكر موقف أهل السنة من الأئمة برهم وفاجرهم.

ثم ختم الرسالة بذكر بعض صفات أهل السنة وخصائصهم وفي المقابل أشار إلى علامات أهل البدع، وعدائهم لأهل السنة ورميهم لهم بألفاظ التحقير. ثم ذكر جملة من أئمة المسلمين وأعلام السنة. وذكر أنهم كلهم يعتقدون ما جاء في هذه الرسالة.

قيمته العلمية: هذا الكتاب على صغر حجمه، وقلة عباراته؛ قد احتوى جملاً طيبة من عقائد أهل السنة والجماعة، وذِكر مذهبهم في أهم مسائل العقيدة.

والحق أن الكتاب يعلو شأنُه بعلو مؤلفه؛ وقد تقدم أن مؤلفه إمام من خيار الأئمة، وقد أثنى عليه علماء عصره ثناءً بالغاً، كما كان رحمه الله مقبولاً عند الموافق والمخالف؛ لجلالة قدره ومكانته؛ ولا لموافقته لمن خالفه؛ كلا بل كان شديداً على أهل البدع محذراً من الأهواء والفتن، حاثاً على التمسك بالسنة وهدي السلف.

ومما يدل على أهمية هذا الكتاب نقل العلماء عنه في كتبهم كأبي القاسم التيمي قوام السنة، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهم[1].

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة لقوام السنة ٢/ ١٢٣، ١٢٦، وانظر ما تقدمت الإشارة إليه من كتب ابن تيمية وابن القيم في أول التعريف بهذا الكتاب.

وممن أشاد بهذا الكتاب الحافظ الذهبي؛ حيث يقول: «ولقد كان من أئمة الأثر. وله مصنف في السنة واعتقاد السلف، ما رآه منصف إلا واعترف له»[1].

ومما يمتاز به هذا الكتاب أنه مختصر، سهل العبارة، لطيف الإشارة، قريب المأخذ.

هذا وقد ساق فيه المؤلف على اختصاره جملة من الأحاديث والآثار بسنده. ولهذا فائدة؛ لكن وقع له في بعض ما ذكره آثار ضعيفة يتنبه لها؛ وهي قليلة.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. ناصر بن عبدالرحمن الجديع[2]؛ وهو تحقيق علمي جيد، صدره بتعريف بالمؤلف وكتابه، ودراسة تحليلية مختصرة لمباحثه، مع عناية بتخريج أحاديثه وآثاره، والتعليق على مسائله.

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة؛ وللكتاب طبعات أخرى[3].

وصية تتضمن مجمل الاعتقاد[4]

واضعها: أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ)، وقد تقدمت ترجمته قريباً.

موضوعها: بدأ الصابوني رحمه الله وصيته هذه بالاعتراف بالتقصير؛ ثم أثنى على الله تعالى بما هو أهله، وذكر الشهادتين؛ وأنه يؤمن بكل ما أخبر الله به ورسوله ﷺ، ثم

---

(١) السير ١٨/ ٤٣.

(٢) نشر الكتاب دار العاصمة بالرياض سنة ١٤١٥هـ. في مجلد وقد قدمه المحقق أطروحة لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام.

(٣) طبع الكتاب سنة ١٣٢٥هـ بالمطبعة الحسينية المصرية ضمن مجموعة رسائل. ثم طبع سنة ١٣٤٣هـ بمصر ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية» ١/ ١٠٥ – ١٣٥، ثم طبع في الكويت سنة ١٣٩٧هـ نشر الدار السلفية، وسنة ١٤٠٠هـ بعناية عبدالله حجاج. ثم طبع سنة ١٤٠٤هـ نشر الدار نفسها بتحقيق بدر البدر.

(٤) ذكر السبكي في: طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٢٨٥ – ٢٩٢، وابن أبي جرادة في: بغية الطلب في تاريخ حلب ٤/ ١٦٨١ – ١٦٩٣.

ذكر مجملَ اعتقاده؛ فذكر: القدر؛ وفرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الإيمان قول وعمل، وأن الله تعالى مستوٍ على عرشه بلا كيف، وشهد أنه سبحانه موصوف بصفات العلا التي وصف بها نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله من غير تمثيل ولا تعطيل، وأخبر أنه يسلك في نصوص الصفات مسلك السلف الصالح وأئمة الدين من قبولها على ظاهرها واتقاء التكييف والتشبيه فيها؛ واجتناب ما يؤدي إلى القول بردها؛ أو تحريفها بتأويل لم ينزل الله به سلطاناً ولم يجرِ عليه السلف..

ونهى عن الخوض في الكلام والاشتغال به؛ وذكر ما يؤدي إليه من الحيرة والشك. ثم ذكر شهادته بأن القيامة حق وكل ما أخبر الله مما يجري ذلك اليوم ومن ذلك الشفاعة لأهل الكبائر، ورؤية الله عياناً بالأبصار، ثم ذكر عقيدته في الصحابة ﷺ.

ثم ذكر أنه يوصي ولده وأقاربه بالشهادة بكل ما شهد به، وأن يجتمعوا على فعل الخير؛ ويتبعوا الكتاب والسنة وهدي السلف؛ ثم أمرهم بما عليهم أن يفعلوا نحوه إذا نزلت به منيته؛ ونهاهم عن النياحة عليه أو التسخط لفراقه... ثم ختم الوصية بالدعاء.

قيمتها العلمية: وصايا الأئمة والعلماء لمن بعدهم ليست كوصايا غيرهم من الناس. وهذه الوصية خاصة فيها فوائد كثيرة ومسائل عقدية مهمة؛ وفيها حث من الإمام الصابوني رحمه الله على الالتزام باتباع مذهب السلف؛ والتمسك بالكتاب والسنة، ونهى عن علم الكلام المبتدع وحذر منه غاية التحذير؛ وبين أنه يوقع المرء في الشبه الكبيرة؛ ويسلب البركة في الحال؛ وكثرة القيل والقال؛ في الرب ذي الجلال الكبير المتعالِ..

كما أن في هذه الوصية عبرة وموعظة حسنة؛ كيف لا وهي من إمام من أئمة الوعاظ المستبصرين رحمه الله ورفع درجته في عليين، وجمعنا به في جنات النعيم.

مختصر المعتمد في أصول الدين(1)

المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف، أبو يعلى، الفراء، البغدادي الحنبلي (٣٨٠-٤٥٨هـ) و(الفراء) نسبة إلى خياطة الفرو وبيعه. كذا في «الأنساب» للسمعاني.

قال الذهبي في «السير»: «أفتى ودرس، وتخرج به الأصحاب، وانتهت إليه الإمامة في الفقه، وكان عالم العراق في زمانه، مع معرفة بعلوم القرآن وتفسيره، والنظر والأصول، وكان أبوه من أعيان الحنفية!... فمات ولأبي يعلى عشرة أعوام، فلقَّنه مقْرِئة العبادات من مختصر الخرقي، فَلَذَّ له الفقه وتحول إلى حلقة أبي عبدالله بن حامد شيخ الحنابلة، فصحبه أعواماً، وبرع في الفقه عنده، وتصدر بأمره للإفادة سنة ٤٠٢هـ... وقد سمع بمكة ودمشق... وبحلب... ثم ولي أبو يعلى القضاء بدار الخلافة والحريم... وتلا بالقراءات العشر، وكان ذا عبادة وتهجد، وملازمة للتصنيف، مع الجلال والمهابة، ولم تكن له يدٌ طولى في معرفة الحديث؛ فربما احتج بالواهي... وكان متعففاً، نَزِه النفس، كبير القدر، ثخين الورع». وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: «جمع الإمامة في الفقه، والصدق، وحسن الخلق، والتعبد والتقشف والخشوع، وحسن السمت والصمت عما لا يعني، واتباع

---

(١) وقد جاء على نسخته بحذف كلمة (مختصر)، لكن الكتاب هو مختصر كتاب: المعتمد في أصول الدين للمؤلف نفسه كما أوضح ذلك في مقدمته ص١٩. وقد ذكره بهذا الاسم ابنه أبو الحسين في: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٣٨.

السلف». ولأبي يعلى ترجمة طويلة في «طبقات الحنابلة» لابنه أبي الحسين محمد.

وكان أبو يعلى رحمه الله شيخ الحنابلة في بغداد وممهد مذهبهم في الفروع، وكان جارياً على سنن الإمام أحمد في الأصول والفروع غير أنه - كما يقول عنه شيخ الإسلام ابن تيمية (في الدرء ٧/ ٣٣) - «ممن سمع الأحاديث والآثار، وعظم مذهب السلف؛ لكنه شارك المتكلمين في بعض أصولهم، ولم يكن له خبرة بالقرآن والحديث والآثار؛ ما لأئمة السنة والحديث؛ لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظن صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأى ما بينها من التعارض؛ فصار تارةً يختار طريقة أهل التأويل، وتارةً يفوض معانيها؛ ويقول: تجرى على ظواهرها».

وما ذكره شيخ الإسلام عن القاضي أبي يعلى واضح لمن تأمل كتبه مثل: «المعتمد في أصول الدين» و«إبطال التأويلات لأخبار الصفات»، وهو - أيضاً - قد يختار قولاً مخالفاً لمذهب السلف؛ ثم يرجع عنه كاختياره بأن أول واجب على المكلف النظر! في كتابه «مختصر المعتمد»، ورجع عنه إلى قول السلف في كتابه «عيون المسائل» وقد نقل عنه ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية. وهو في الصفات يوجب إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو أثبته له رسوله في سنته. وقال في كتابه «إبطال التأويلات» (١/ ٤٣): «إنه لا يجوز رد هذه الأخبار - يعني أخبار الصفات - على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية. والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله تعالى؛ لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق...». وقد ألف كتابه هذا في الرد على أبي بكر ابن فورك الأشعري في تأويلاته التي شحنها كتابه «مشكل الحديث وبيانه».

وقد أُخذ على أبي يعلى توسعه في الإثبات فأثبت صفات لم يصح بها الخبر عن رسول الله ﷺ. كما سيأتي بيان ذلك عند ذكر كتابه «إبطال التأويلات». وقوله في إثبات الصفات الفعلية مضطرب؛ فتارة يؤولها كما في كتابه «المعتمد في أصول الدين» وتارة يثبتها على أنها صفات ذاتية، لا تقوم بمشيئته، وتارةً يثبتها؛ وأنها تتعلق بمشيئة الله سبحانه؛ على مذهب السلف في ذلك[1]، ويتضح الاضطراب والتراجع عند القاضي أبي يعلى في مسألة الرؤية فقد أثبت في أول كتابه «إبطال التأويلات»: أن الله يرى لا في جهة وهو قول الأشعرية. ثم قال – عن نفيه الجهة: «وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق الجهة عليه، والصواب جواز القول بذلك؛ لأن أحمد قد أثبت هذه الصفة؛ التي هي الاستواء على العرش، وأثبت أنه في السماء؛ وكل من أثبت هذا أثبت أنه في جهة!»[2].

هذا وقد ذكر أن بعض الناس شنع على القاضي أبي يعلى فقالوا: بأنه يميل إلى التجسيم والتشبيه. وهذا باطل وكذب عليه. وهو من أقوال الأشعرية التي يثيرونها على كل من أثبت ما نفوه من صفات الباري سبحانه، وقد ألمح القاضي أبو يعلى إلى هؤلاء المشنعين في آخر كتابه «إبطال التأويلات»، كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً سبب ما وقع من أولئك[3].

هذا وللقاضي أبي يعلى مصنفات كثيرة، وُصفت بأنها حسنة مفيدة، فمنها:

---

(١) ينظر: المعتمد في أصول الدين ص٦١، ٥٤ – ٥٥، ٨٦، ٩٣. وعنه ينقل شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» ١٢/ ٥٤.

(٢) إبطال التأويلات ورقة ١٥٠/ ب، وعنه درء التعارض ٦/ ٢٠٧.

(٣) درء التعارض ٥/ ٢٣٨، وانظر: من المصدر ذاته ١/ ٣٠٢ و٧/ ٣٣ – ٣٤، وقارن بما نقله الصفدي في كتابه: الوافي ٣/ ٨، وابن العربي في: العواصم ٢/ ٢٨٣.

١ – «مسائل الإيمان».

٢ – «إبطال التأويلات لأخبار الصفات»[١].

٣ – «المعتمد في أصول الدين».

٤ – «عيون المسائل».

٥ – «الرد على الأشعرية».

٦ – «الرد على الكرامية».

٧ – «الرد على الباطنية».

٨ – «الرد على المجسمة».

٩ – «مختصر إبطال التأويلات».

١٠ – «الكلام في الاستواء».

١١ – «القطع على خلود الكفار في النار».

١٢ – «أربع مقدمات في أصول الديانات».

١٣ – «إثبات إمامة الخلفاء الأربعة».

١٤ – «إيضاح البيان في مسائل القرآن»[٢].

١٥ – «التوكل»[٣].

---

(١) سيأتي ذكرهما في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٢) هذه الكتب كلها ذكرها ابن المؤلف في: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٣٨، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن كتاب: عيون المسائل؛ في الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة ونقل عنه كما في درء التعارض ٤/ ٣٦، ومجموع الفتاوى ٦/ ٢٧٠. ولم أعثر عليها.

(٣) مخطوط في دار الكتب الظاهرية ضمن مجموع رقم ٣٢٤٩ عام (٨ ورقات ١٨٩ب١٩٦) بخط نسخ مقروء يعود للقرن السادس الهجري، وجاءت النسخة مقلوبة داخل المجموع فأولها يبدأ بالورقة ١٩٦ وآخرها ١٨٩ب. أفدت هذا من د. العثيمين في تحقيقه لكتاب طبقات الحنابلة.

وله: «الأحكام السلطانية»، «الخلاف الكبير»، «الروايتين والوجهين»، «العدة في أصول الفقه» وغيرها كثير[1].

سبب تأليفه: ذكر المؤلف - في المقدمة - سبب تأليفه هذا المختصر وهو أن أحداً سأله أن يختصر مقدمةً في أصول الدين من كتابه الكبير: «المعتمد في أصول الدين» لتقرب على متعلمها، ويشرع بأخذها، فأجاب لذلك فألف هذا الكتاب.

موضوعه: هذا الكتاب شامل لمسائل العقيدة وفيه مباحث كثيرة وتفاريع متنوعة، جعلها المؤلف في فصول عديدة وربما في أبواب وأهم ما جاء في هذا الكتاب من المباحث: بيان أول واجب على المكلف، التحسين والتقبيح العقليان، بأي شيء تكون معرفة الله سبحانه، الكلام في صفات الباري سبحانه وتعالى وذكر ما يجب لله وما لا يجوز عليه جل وعلا وهذا من أطول مباحث الكتاب، ثم ذكر ما يتعلق بأسماء الله الحسنى، ثم الكلام في الروح..، والاستطاعة، وحد الظلم، وفعل الأصلح، وحكم الرضا بالقضا. وذكر الكلام في كرامات الأولياء والسحر والجن والملائكة... ثم ذكر الميزان والصراط وعذاب القبر والجنة والنار وإعادة المكلفين.

ثم ذكر مسائل الإيمان المعروفة، ثم عقد باباً في الأمر بالمعروف والنهي عن ا لمنكر والتوبة. ثم بين حال عدد من الفرق في هذه الأمة كالخوارج والرافضة والقدرية... ثم ذكر الإمامة وبين فيها مسائل عدة؛ من: حكم نصب الإمام وطريق ثبوت الإمامة، ثم تحدث عن إثبات إمامة الخلفاء الأربعة، ثم إمامة

---

(١) من مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ٢/ ٢٥٦، طبقات الحنابلة ٢/ ١٩٣ - ٢٣٠، الأنساب ٩/ ٢٤٦ (الفراء)، المنتظم ٨/ ٢٤٣، العبر ٣/ ٢٤٣، تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات ٤٥١ - ٤٦٠هـ) ص٤٥٣، البداية ١٦/ ١٠ - ١١، والمنهج الأحمد ٢/ ١٢٨ - ١٤٢، الأعلام ٦/ ٩٩ - ١٠٠.

معاوية – رضي الله عنهم جميعاً – ثم أخذ في الكلام على غلو الرافضة في باب الإمامة، ثم بين الموقف الصحيح مما شجر بين الصحابة ﷺ؛ ومن مسألة التفضيل بينهم، ثم ذكر القول في التكفير وحكم تكفير المتأولين من أهل القبلة على اختلافهم. ثم بين شيئاً من قباحات مذاهب فرق الاعتزال. ثم ختم الكتاب بفصل مختصر فسر فيه بعض عباراتٍ يتداولها أهل الكلام.

قيمته العلمية والمآخذ عليه: انتهج المؤلف في كتابه هذا منهج المتكلمين من حيث عرضُه لمسائل أصول الدين فهو شبيه بكتب أهل الكلام، وقد تقدم في ترجمة مؤلفه ما نقلته عن شيخ الإسلام ابن تيمية من كون أبي يعلى ﷺ قد شارك المتكلمين في بعض آرائهم؛ لظنه صحة بعض الأصول العقلية عندهم والتي بسببها قد أنكروا كثيراً من صفات الله سبحانه، ويرى القارئ لكتاب: «مختصر المعتمد» هذا كثيراً من موافقات المؤلف لأهل الكلام، وإن كان يصرح بمخالفتهم جميعاً وينص عليهم بألقابهم فتراه كثيراً ما يقول: خلافاً للمعتزلة أو خلافاً للأشعرية وهكذا، لكنه يشاركهم – من حيث أدى إليه اجتهاده – في عدد من المسائل لا سيما في باب الأسماء والصفات حيث أنكر صفات الفعل[1]، وخالف مذهب السلف في إثبات صفة الكلام (ص٤٩، ٨٦)، وكذلك في الرؤية (ص٥٥، ٨٢)، وخالف الجمهور فأجاز أن يسمى الله سبحانه بكل اسم ثبت له معنى في اللغة...! «ولا يقف جواز تسميته على نص كتاب أو سنة أو إجماع» كذا قال!! (ص٦٢) كما جعل أول واجب على المكلف النظر والاستدلال فوافق بهذا قول

---

(١) انظر: ص٤٤، ٥٩، ٧٣، ٧٥ وغيرها.

جماهير أهل الكلام (ص٢١)، وقال بأن العقل لا مجال له في تحسين شيء من المحسنات ولا تقبيح شيء من المقبحات (ص٢١)! ونص على أن الاستطاعة تكون مع الفعل ولا يجوز أن تتقدمه (ص١٤٢)!

هذه أبرز المآخذ على الكتاب، وفيه مسائل كثيرة وافق المؤلف فيها مذهب السلف كما في: الإيمان، وظاهر إثباته للصفات سوى الفعلية، وفي القدر، وحكم مرتكب الكبيرة ومسائل اليوم الآخر، والإمامة والصحابة. كما أن فيه ردوداً على المخالفين من أهل الكلام وغيرهم.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. وديع زيدان حداد، وقد حقق نصه على نسخة خطية واحدة، وقدم بتعريف مختصر جداً عن هذا الكتاب، وتعريفٍ بمخطوطته[١]. وعلى هذه الطبعة اعتمدت ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

المختار في أصول السنة[٢]

المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبدالله، أبو علي، البغدادي، الحنبلي، المعروف بابن البنا (٣٩٦هـ - ٤٧١هـ).

قال فيه ابن الجوزي - كما في «المنتظم»: «المقريء، الفقيه، المحدث، صنف في كل فن... حدثنا عنه جماعة من مشايخنا». وقال الذهبي في «العبر»: «الفقيه،

---

(١) طبع سنة ١٩٧٢م، ط. دار الشرق، بيروت، في مجلد. وللكتاب نسخة خطية مصورة من الظاهرية برقم ٢٩٥٤ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (فلم ٥٨٥٤/ ف الكلام).

(٢) هذا مختصر للعنوان الذي جاء على طرة نسخته الخطية، فقد جاء فيها: «المختار في أصول السنة على سياق كتاب الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ولكلام أبي عبدالله أحمد بن حنبل الإمام» ولم أر من ذكره ممن ترجم لمؤلفه!

الزاهد، صاحب التواليف والتخاريج... تفقه، ودرس، وأفتى، ووعظ، وكان ناصراً للسنة».

وقال تلميذه أبو الحسين ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»: «صنف كتباً في الفقه والحديث والفرائض وأصول الدين؛ وفي علوم مختلفات، وكان متقناً للعلوم... سمعت منه الحديث. وكان أديباً. شديداً على أهل الأهواء»، وترجم له ابن مفلح في «المقصد الأرشد» وبالغ في الثناء عليه فكان مما قاله – وبعضه نقله عن ابن رجب في «الذيل»: «درس وأفتى زماناً طويلاً، وصنف كتباً عديدة في علوم شتى... وكان يفتي الفتيا الواسعة، ويفيد المسلمين بالأحاديث والمجموعات وما يقربهم إلى السنن. وكان نقي الذهن، جيد القريحة، تدل مجموعاته على تحصيله لفنون من العلم... وكان من شيوخ الإسلام؛ الفصحاء، الفقهاء، النبلاء، ويبعد أن يجتمع في شخص – من التفنن في العلوم – ما اجتمع فيه. وقد جمع من المصنفات في فنون العلم فقهاً وحديثاً، وفي علم القراءات والسير، والتواريخ، والسنن، والشروح للفقه والنحو جموعاً حسنةً تزيد على ثلاثمائة مجموع». وذكر بعض مترجميه أن له شعراً جيداً، وأنه كان حسن الوجه جميل الهيئة، محباً لأهل العلم مكرماً لهم.

وابن البنا من أكثر الناس تصنيفاً في مختلف فنون العلم؛ كما تقدم إشارة المترجمين له إلى ذلك. ولأجل ما ذكر من كثرة مصنفات الرجل؛ حتى نقل عنه أنه قال: صنفت خمسمائة مصنف. شكك بعض الناس في ذلك؛ فاختلق بعضهم حكاية ذكرها ابن الجوزي في «المنتظم» والذهبي في «السير» عن ابن السمعاني أن رجلاً يقال له الحسن بن أحمد بن عبدالله النيسابوري وكان من المحدثين وقد سمع الكثير؛ فكان ابن البنا يكشط من التسميع (بوري) ويمد السين فيصير (البنا) ثم قال ابن السمعاني:

«كذا قيل أنه يفعل ذلك» وقد تصدى ابن الجوزي لإبطال هذه الحكاية من ثلاث أوجه. ثم قال: «فأين هذا الرجل الذي يقال له الحسن بن أحمد النيسابوري؟ ومَن ذكره؟ ومَن يعرفه؟! ومعلوم أن من اشتهر سماعه لا يخفى. فمن هذا الرجل؟ فنعوذ بالله من القدح بغير حجة». وقال الذهبي – معقباً على هذه الحكاية –: «هذا جرح بالظن، والرجل في نفسه صدوق».

ومن الناس من قال إن في ابن البنا تمشعراً! وهذا باطل فمن قرأ كتابه هذا علم أن الرجل على مذهب أهل السنة والجماعة. وقد نبّه الحافظ الذهبي إلى من أشاع ذلك عنه؛ كما رد على من عاب عليه انتسابه للإمام أحمد بن حنبل في المعتقد! فقال الذهبي في «السير»: «وما التحنبل بعارٍ والله؛ ولكن آل منده وغيرَهم يقولون في الشيخ: إلا أنه فيه تمشعر! نعوذ بالله من الشر».

ولابن البنا مصنفات كثيرة – كما تقدم – فمنها:

١ – شرح قصيدة ابن أبي داود [1].

٢ – الرد على المبتدعة [2].

٣ – الرد على الكرامية [3].

٤ – كتاب في الثنتين والسبعين فرقة [4].

---

(١) ذكره ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٢/ ٢٤١. ولم أعثر عليه.

(٢) له نسخة خطية في الظاهرية منها مصورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (١١٣٤٥/ ف/ ٣) ٤٨ل (الظاهرية ١٠٢ توحيد)، وفي فهرس مخطوطات الحديث في الظاهرية للألباني برقم ١٠٦.

(٣) ذكره المؤلف في هذا الكتاب: المختار، ص٩٠، ولم أعثر عليه.

(٤) ذكره المؤلف في هذا الكتاب: المختار، ص٩١، ولم أعثر عليه.

٥ – كتاب السنة، جزآن يشتمل على ٥٠ باباً.

٦ – كتاب في حديث الرؤية[1].

وله: رسالة في السكوت ولزوم البيوت، وطبقات الفقهاء، ومناقب أحمد، وشرف أصحاب الحديث، والخصال والأقسام، وغيرها[2].

سبب تأليفه: ذكر المؤلف في مقدمته لهذا الكتاب سبب تأليفه له؛ فقال: «... سألتني أن أختصر لك من كتاب «الشريعة» لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري رحمه الله أصولاً في السنة، وأحكي كلامه فيها. فأجبتك إلى ذلك؛ إذ كان إماماً ناصحاً، وورعاً صالحا، وكلامه نيراً واضحاً».

موضوعه: يدل النص الذي نقلته عن المؤلف آنفاً؛ أنه أراد بهذا الكتاب اختصار كتاب «الشريعة» للإمام الآجري؛ والذي سبق التعريف به. فموضوع هذا الكتاب هو موضوع كتاب «الشريعة» وهو في: ذكر معتقدات أهل السنة والجماعة.

ولم يتقيد ابن البنا بكتاب «الشريعة» كما قد يظهر من كلامه؛ فمن قرأ الكتاب وجد أن المؤلف ذكر أشياء لم يذكرها الآجري، بل نقلها ابن البنا من كتب أخرى ككتاب التوحيد في صحيح البخاري، وكتاب «تأويل مشكل الحديث» لابن قتيبة. كما أنه يزيد من عنده أشياء؛ تخرجه عن كونه مختصراً لكتاب الآجري، ولو قيل إنه

---

(١) هذان الكتابان أشار إليهما المؤلف في هذا الكتاب: المختار ص١٥٠، ولم أعثر عليهما.

(٢) من مصادر ترجمته: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٣، وفي الذيل لابن رجب برقم ١٤، المنتظم ٨/ ٣١٨، معجم الأدباء ٧/ ٢٦٥، إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١/ ٢٧٦، العبر ٣/ ٢٧٧، سير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٨٠، معرفة القراء الكبار ١/ ٣٥٠، المقصد الأرشد ١/ ٣٠٩، المنهج الأحمد ٢/ ١٦٥، الأعلام ٢/ ١٨٠، ولعبد العزيز البعيمي ترجمة وافية لابن البنا، انظرها في مقدمة كتاب «شرح الخرقي» أفدت هذا من د. عبدالرزاق البدر محقق كتاب «المختار».

على سياق «الشريعة» لكان أولى كما قد جاء في ذلك على خلاف النسخة الخطية لكتاب ابن البنا.

وكتاب «المختار» هذا اشتمل على ثلاثة مباحث؛ هي:

- الحث على التمسك بالسنة وترك البدعة؛ ومجانبة المبتدعة.

وقد اختصر المؤلف هذا المبحث من كتاب «الشريعة» للآجري. وذكر في أثنائه «مسألة القرآن» وحكم الواقفة وذكر اللفظية، كما ذكر بإيجاز بعض الفرق وأبرز ما ابتدعته من: الجهمية، والمعتزلة، والرافضة، والمرجئة، والسالمية، والكرامية.

- صفات الله تعالى.

وقد نقل ذلك باختصار من كتاب «التوحيد» من صحيح الإمام البخاري، فذكر صفة الكلام؛ ومنه القرآن. وصفة الوجه واليدين، والاستواء، وغيرها.

- ذكرُ بعضِ اعتراضات المبتدعة على أخبار الصفات والجواب عنها.

وقد أفاد ذلك من كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة.

ثم ختم الكتاب بذكر بضعة أحاديث في الصحابة ﷺ.

قيمته العلمية: هذا الكتاب جاء فيه بعض عقائد أهل السنة والجماعة على طريقة الاختصار. وقد كان لأصله الذي جعل المؤلفُ هذا الكتابَ على سياقه وطريقته – مكانةٌ كبيرة بين كتب السلف؛ أعني كتاب «الشريعة» للإمام الآجري. وهذا المختصر قد حظي بشيء من تلك المكانة.

وإن كان المؤلف قد ترك أبواباً كثيرة مما في كتاب الآجري، ومسائل عديدة مفيدة؛ إلا أنه أفاد من كتب أخرى جليلة القدر؛ على ما قد ذكرت قريباً. كما أن المؤلف أضاف فيه فوائد تتعلق بالمباحث التي عالجها الكتاب.

ما يؤخذ على الكتاب:

- مما يؤخذ على كتاب ابن البنا أنه لم يلتزم منهجاً معيناً في هذا المختصر؛ فهو يذكر بعض أحاديث الكتاب الأصل بأسانيدها؛ ويترك ذلك أحياناً، كما قد يتصرف فيما ينقله من العبارات.
- ويؤخذ عليه – أيضاً – ذكره لبعض الأحاديث والآثار الضعيفة. وذكره لخبر منامٍ من طريق بعض من عرف بالكذب!

طبعات الكتاب: طبع الكتاب بتحقيق: د. عبدالرزاق البدر، وقد اعتمد في تحقيق نصه على نسخة واحدة، وخرج أحاديث الكتاب، وقدم مقدمة عرف فيها بالمؤلف والكتاب، وعلق على بعض مسائله[1]. وقد اعتمدت على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب غيرها.

اعتقاد الإمام الشافعي[2]

المؤلف: علي بن أحمد بن يوسف، أبو الحسن، السفياني، الهكاري (٤٠٩-٤٨٦هـ) و(الهكاري) نسبة إلى جبال قريبة من مدينة الموصل.

رحل وسمع بمصر، وببغداد، وبمكة وغيرها، وكان كثير العبادة، حَسَن الزهادة، مقبولاً، وقوراً. وكان يُلقب بشيخ الإسلام، قال ابن عساكر: «وليس عندي من حديثه شيء، ولم يكن مُوثَّقاً». وذكره ابن النجار في «الذيل على تاريخ بغداد»، وضعفه جداً؛ بل اتهمه بوضع الحديث وتركيب الأسانيد! وقال الحافظ

(١) طبع الكتاب سنة ١٤١٣هـ، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية في غلاف.

(٢) كذا على نسخته الخطية، وسماه الذهبي في: السير ١٠/ ٧٩ عقيدة الشافعي، وسماه الروداني في «صلة الخلف بموصول السلف» ص٧١: الاعتقاد المجموع عن الإمام الشافعي.

الذهبي في «السير»: «له تواليف وعناية بالأثر»، وذكره في «ميزان الاعتدال» ونقل قول ابن عساكر وابن النجار فيه ولم يزد! وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية»: «سمع الحديث، وروى عنه غير واحد من الحفاظ». ولعل الهكاري رحمه الله كان قليل الخبرة فيما يرويه؛ ولا يتعمد الوضع! فهذه طامّة كبرى يُنزه هذا الشيخ عنها – إن شاء الله – لما وُصف به من كثرة العبادة والزهد، والله أعلم بالحال.

وقد أثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وقال بأن فيه من الفضل والدين والصلاح والاتباع للسنة؛ ما عظم الله به قدره ورفع مناره؛ وبين أنه يوجد في كلام هذا الشيخ الهكاري وأمثاله من المشايخ؛ من المسائل المرجوحة والدلائل الضعيفة؛ كأحاديث لا تثبت، ومقاييس لا تطرد؛ ما يعرفه أهل البصيرة. ولم أجد من ذكر لهذا الشيخ مصنفات[1].

موضوعه: افتتح المؤلف كتابه هذا بخطبة رسالةٍ للشافعي رحمه الله ثم ذكر ما روي في وصية الإمام الشافعي وفيها ذِكْر شيءٍ من أمور الاعتقاد. ثم ساق ما رواه من الاعتقاد عن الإمام الشافعي؛ فبدأ بما روي عن الشافعي في مجمل الاعتقاد؛ ثم ذكره مفرقاً على الأبواب؛ فبدأ بذكر نص الشافعي في مسألة الأسماء والصفات، ثم مسألة القرآن واللفظ فيه، ثم مسألة الإيمان، ثم القول في القدر. ثم ما ورد عن الشافعي في ذم الكلام وأهله، ثم القول في الخلافة والإمامة. ثم ختم هذا بذكر مناقب أهل الحديث...

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٧٧ – ٣٧٨، وانظر: مصادر ترجمة الهكاري؛ ومنها: تاريخ ابن عساكر ٤١/ ٢٣٨ – ٢٣٩، المنتظم ٩/ ٧٩، ذيل تاريخ بغداد ٣/ ١٧٢، وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٥، السير ١٩/ ٦٧ – ٦٩، ميزان الاعتدال ٣/ ١١٢، البداية والنهاية ١٦/ ١٣٨، المغني في الضعفاء ٢/ ٤٤٣، لسان الميزان ٤/ ١٩٥، شذرات الذهب ٢/ ٣٧٨ – ٣٧٩.

قيمته العلمية: هذا الكتاب يجمع فيه المصنف نصوصاً رواها بسنده إلى الإمام الكبير محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله أحد الأئمة الأربعة الذين طار ذكرهم في الآفاق.

وهذا الكتاب وإن كان مؤلفه متكلَّم فيه من حيث الروايةُ؛ إلا أن النصوص التي أخرجها في كتابه قد تابعه في إخراجها وروايتها بالأسانيد المتصلة عددٌ من الحفاظ الأثبات[١].

فهذه النصوص ثابتة عن الإمام الشافعي؛ وهي تدل على تمسك الشافعي ونحوه من الأئمة بما كان عليه السلف الصالح من الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان.

وهذا الكتاب دعوةٌ للمنتسبين إلى الإمام الشافعي في الفروع أن يتابعوه في الأصول – أيضاً – التي لا يجوز الخلاف فيها بين المسلمين؛ وللأسف تجد كثيراً من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرها يتعصب لإمام مذهبه في مسائل يسوغ فيها الخلاف؛ ويترك أقواله ومذهبه في الاعتقاد الذي يوافق الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة؛ فيسوِّغ لنفسه مخالفته! وهذا كثير في الشافعية المنتسبة إلى أبي الحسن الأشعري. وهو موجود – أيضاً – في أصحاب المذاهب الأخرى. نسأل الله الهداية والتوفيق.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: د. عبدالله بن صالح البراك؛ وقد حققه على نسخة خطية واحدة، وعزا مروياته، وقدم بترجمةٍ مختصرة للمؤلف والكتاب[٢].

وقد اعتمدت على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة أخرى.

---

(١) كابن أبي حاتم، والبيهقي، وأبي إسماعيل الهروي، وابن عساكر وغيرهم؛ وانظر: حواشي محقق الكتاب.

(٢) طبع سنة ١٤١٩هـ، نشر: دار الوطن، الرياض (ضمن مجموعة من ثلاث رسائل) في مجلد صغير.

وصية في السنة[1]

المؤلف: معمر بن أحمد بن محمد بن زياد، أبو منصور، الأصبهاني (... - ٤٨٩هـ).

قال ياقوت في «معجم البلدان»: «كان له علم بأيام الناس وأخبار الصوفية، وسمع الحديث ورواه». ولم أظفر بمن ذكر ترجمةً لهذا المؤلف، بل اكتفت المصادر ببيان اسمه وكنيته ونسبته؛ لكنه مشهور لا سيما عند أهل الحديث وله رواية كثيرة في بعض كتبهم. وذكر له ابن السمعاني في «التحبير» كتاب «المنهاج». والمؤلف من شيوخ الصوفية في زمانه[2]!.

سبب تأليفها: أشار المؤلف إلى ذلك في مقدمة وصيته هذه فقال: «لما رأيت غربة السنة، وكثرة الحوادث والبدع واتباع الأهواء، أحببت أن أوصي أصحابي، وسائر المسلمين بوصية من السنة، وموعظة من الحكمة...».

موضوعها: جمع المؤلف في هذه الرسالة أو الوصية مجمل ما كان عليه السلف في الاعتقاد. فذكر قولهم في: الإيمان، والقدر، والقرآن، وأفضل الناس بعد نبي الله ﷺ،

---

(١) هذه التسمية جاءت من قول المؤلف في أولها: «أحببت أن أوصي أصحابي...» ويصح تسميتها بـ: فصل من السنة، لقول صاحبها فيها: «.. هذا الفصل من السنة..».
هذا وقد ذكرها برمتها قوام السنة الأصبهاني في: الحجة في بيان المحجة ١/ ٢٣١ - ٢٤٤.
ونقل عنها شيخ الإسلام ابن تيمية في: درء التعارض ٦/ ٢٥٦ - ٢٥٧، وفي: الاستقامة ١/ ١٦٨ وفي: الفتوى الحموية (ضمن الفتاوى ٥/ ٦١) وابن القيم في اجتماع الجيوش ٢٧٦، والذهبي في: العلو ٢/ ١٣٠٨.

(٢) من مصادر ترجمته: معجم البلدان ٥/ ٢٧ (لُنبان)، التحبير في المعجم الكبير ٢/ ٥٣، العبر ٣/ ١٣١، طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٣٣١، شذرات الذهب ٢/ ٢١١.

وفي: صفات الله تعالى من الاستواء والسمع والبصر والكلام والرضى... والنزول وغيرها من الصفات.. وكذلك قولهم في: الرؤية. ثم ذكر وجوب الإيمان بعذاب القبر وفتنته، وبالحوض والشفاعة، والصراط والميزان والجنة والنار.. وخروج الموحدين من النار إن هم دخلوها، وذكر بعض أشراط الساعة الكبرى، ثم ذكر الطاعة للأئمة وعدم الخروج عليهم. ثم بين موقف السلف مما شجر بين الصحابة. ثم ذكر جماعة التابعين وعدداً من الأئمة المتبعين لهم إلى وقت المؤلف. ثم ختم ذلك بالحث على التمسك بالسنة وترك البدعة والإنكار على أصحاب الكلام المذموم.

قيمتها العلمية: هذه وصية: جامعة، نافعة، حافلة بدرر من جملٍ واضحة، وعبارات نيرة، تدل على صدقٍ في اللهجة، ورغبةٍ جادةٍ في النصيحة، وإي والله إن العقيدة لهي أولى ما يوصي بها المسلمُ أحبابه وأصحابه، فهذه أنموذج من الوصايا تُقتفى..

وقد أتى المؤلف فيها بمجمل مذهب السلف في مسائل العقيدة. وفيها ردٌّ على الحلولية من الجهمية والصوفية حيث يقول فيها: «وأن الله ﷻ استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل... وأنه جل جلاله بائن من خلقه وهم بائنون منه، فلا حلول ولا ممازجة ولا اختلاط ولا ملاصقة..». وظاهر كلام المصنف في مسألة اللفظ يدل على أنه من الذين لا يفرقون بين التلاوة والمتلو!.. كما أنه رجح أن النبي ﷺ رأى ربه ليلة المعراج بعينه..!

وأخبر المؤلف في وصيته هذه أن الأئمة من أهل السنة والجماعة أهل الحديث والأثر قد اجتمعوا على ما ذكره فيها، ونص على أسماء كثير من الأئمة وأنهم قد جعلوا هذا الفصل الذي ذكره في كتبهم؛ ثم سمى عدداً من مؤلفاتهم. وذكر بأن

من قال بما جاء في هذا، فهو على مذهب أهل السنة والجماعة ومن فارق مذهبهم فارق السنة... ونص في آخرها على أنه من المنتحلين لمذهبهم.

طبعاتها: ذكرها قوام السنة الأصبهاني كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ولم أرها طبعت مفردةً.

قصيدة في معتقد أهل السنة[1]

ناظمها: محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب، العراقي، الكَوَذاني، البغدادي (٤٣٢ – ٥١٠هـ) و(الكَلْوذاني) نسبةً إلى كَلْواذى؛ من ضواحي بغداد، كذا في «الأنساب».

قال السِّلفي: «هو ثقة، رَضيٌّ، من أئمة أصحاب أحمد» وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: «صنّف، وانتُفع بتصنيفه، وحدث، وأفتى، ودرس، وكان ثقة ثبتاً، غزير الفضل والعقل، وله شعر...»، وقال ياقوت في «معجم البلدان»: «أبو الخطاب» الكلوذاني... الفقيه الحنبلي الكثير الفضل والعلم والأدب والكتابة، وله شعر حسن جيد...»، وقال الحافظ الذهبي في «السير»: «الشيخ الإمام، العلامة الورع، شيخ الحنابلة... تلميذ القاضي أبي يعلى بن الفراء... كان أبو الخطاب من محاسن العلماء، خيِّراً صادقاً، حسن الخلق، حُلْو النادرة، من أذكياء الرجال، روى الكثير، وطلب الحديث وكَتبه». وقال ابن مفلح في «المقصد الأرشد»: «...صار إمام وقته، وفريد عصره، وقَصَده الطلبة، وصنف كتباً حساناً في المذهب والأصول والخلاف».

---

(١) وسماها الذهبي: «قصيدة في المعتقد». وسماها العليمي: «قصيدة دالية في السنة» وسماها الزركلي: «عقيدة في الأثر». ولو سميت: «عقيدة الكلوذاني» لكان أقرب لأسلوبها..
السير ١٩/ ٣٤٩، المنهج الأحمد ٢/ ٢٣٤، الأعلام ٥/ ٢٩١.

ولم أر له كتباً في العقيدة غير هذه القصيدة، وله مصنفات كثيرة في الفقه، ومنها: «الهداية» في الفقه، «والانتصار... » وهو: الخلاف الكبير، وأما الصغير فهو المسمى بـ«رؤوس المسائل»، و«التهذيب» في الفرائض، و«التمهيد» في الأصول. قال العليمي في «المنهج الأحمد»: «وله مسائل ينفرد بها عن الأصحاب». فذكر كثيراً منها[1].

سبب نظمها: لعل الناظم قد أشار إلى سبب نظمه هذا المعتقد؛ بقوله في البيت الثامن من هذه القصيدة:

وأجبتُ عن تِسآل كل مُهَذَّبٍ ... ذِي صَوْلَةٍ عند الجِدالِ مُسوَّدِ
هجر الرقاد وبات ساهر ليله ... ذي همة لا يستلذ بمرقد
قوم طعامهمُ دراسة علمهم ... يتسابقون إلى العلا والسؤددِ

فلعله نظمها إجابةً لتساؤلات ترد عليه من بعض طلبة العلم المجتهدين في طلبه..

موضوعها: في ذكر بعض مسائل العقيدة؛ وقد ذكر الناظم فيها: ما يَعرف المكلّف به ربه؛ وقال بأن هذا يكون بالنظر الصحيح! ثم ذكر بأن الله تعالى متصف بصفات لا تشبه صفات المخلوقين؛ وذكر منها: صفة العلو، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا بلا كيف، وأنه عليم متكلم، وأن القرآن كلامه غير مخلوق.

---

(١) من مصادر ترجمته: الأنساب ١٠/ ٤٦١، المنتظم ٩/ ١٩٠ – ١٩٣، معجم البلدان ٤/ ٤٧٧ (كلوذا) وفيه جعل وفاته ٥١٥هـ مخالفاً لجميع المصادر الأخرى، السير ١٩/ ٣٤٨ – ٣٥٠، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٢٢٦ – ٢٢٨، مرآة الزمان ٨/ ٤١، البداية والنهاية ١٦/ ٢٣١، المقصد الأرشد ١/ ١٩٥، المنهج الأحمد ٢/ ٢٣٣ – ٢٤٢ وقد أورد كثيراً من شعره، وفي منهاج السنة ١/ ٤٤٩ لشيخ الإسلام ابن تيمية أشار إلى قول الكلوذاني في قضية العلم بالعقل لحسن الأفعال وقبحها! وذكر ابن القيم له عدداً من الأبيات في روضة المحبين ص١٣٤، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٢هـ.

وأن أفعال العباد مخلوقة، وأن الإيمان قول وعمل، ثم ذكر إثبات خلافة الخلفاء الأربعة ﷺ، وفي نسخة ذكر معاوية ﷺ وفي نسخة أخرى ذكر العباس بن عبدالمطلب ﷺ ودعا له وللخلائف من بعده إلى خليفة وقتِه المستظهر بالله بن المقتدي (ت٥١٢هـ).

قيمتها العلمية: هذه القصيدة يذكر فيها الناظم عقيدته التي يدين الله بها؛ وقد ذكر أنه بين في هذه القصيدة مسائل لم يألُ فيها النصح؛ وأنه لم يقلد فيها أحداً؛ ذكر ذلك في البيت السابع.

والقصيدة رائعة من حيث النظم؛ فأما المسائل التي ذكرها الناظم؛ فبعضها يكتنفه شيء من الغموض؛ وفيها عبارات ليست صريحة في موافقتها لمذهب السلف؛ كقوله في البيت (الحادي عشر):

قالوا بما عرفَ المكلفُ ربه ... فأجبت بالنظر الصحيح المرشدِ

ومن المعلوم أن معرفة الله تعالى تكون بالفطرة؛ كما أن معرفة ما يجب لله تكون بما أخبر به عن نفسه ورسولُه ﷺ؛ فإن كان مراد الناظم أن معرفة الله تكون بالنظر فقط فهذا خطأ ظاهر. والله أعلم.

ثم إنه قال بأن صفات الله كلها قديمة لا تتجدد؛ وهذا قد يُفهم منه نفي الصفات الفعلية المتعلقة بمشيئة الله سبحانه؛ وانظر قوله في صفة الكلام! والقرآن!..

وفي الحقيقة أن النظم قد لا يتبين بسببه مرادُ الناظم. فالله أعلم.

وهذه القصيدة تبين تفنُّن علماء أهل السنة في بيانهم للعقيدة الإسلامية الصحيحة؛ واستخدامهم أساليب مختلفة ومتعددة لهذا الغرض. فرحمهم الله وجزاهم عن المسلمين خيراً.

طبعاتها: طبعت في بيروت، نشرتها دار عالم الكتب، ١٤٠٦هـ. وقدمتها: هيلة بنت إبراهيم المهيدب رسالة ماجستير في جامعة الملك سعود عام ١٤٢٥هـ.

رسالة في العقيدة[1]

المؤلف: هو عبيد الله بن الحسن بن أحمد بن الحسن، الأصبهاني، يعرف بابن الحداد، يُكنى أبا نعيم أو أبا أحمد (٤٦٣ – ٥١٧هـ).

قال ابن الجوزي في «المنتظم»: «رحل في الطلب، وعُني بالجمع للحديث، وقرأ الأدب، وحصّل من الكتب ما لم يحصله غيره، كان أديباً حميد الطريقة، غزير الدمعة». وقال الحافظ الذهبي في «السير»: «الإمام الحافظ، المتقن الثقة، العابد الخير... قلَّ ما روى، وقد نسخ الكثير، وصنَّف، وكان يكرم الغرباء ويُفيدهم، ويهبهم الأجزاء، وفيه دين وتقوى وخشية، ومحاسنه جمّة، جمع «أطراف الصحيحين» وانتشرت عنه، واستحسنها الفضلاء، وانتقى عليه الشيوخ»[2]. ولم أقف على من ذكر لابن الحداد شيئاً من الكتب غير ما ذكرت.

سبب تأليفها: ذكر المؤلف ذلك بقوله: «أما بعد: فإنك... سألتني عن الاعتقاد الحق، والمنهج الصدق الذي يجب على العبد المكلف أن يعتقده ويلتزمه. فأقول:...» فذكر المعتقد.

اشتملت هذه الرسالة على صغر حجمها على مسائل عقدية كثيرة؛ وهي:

---

(١) ذكرها ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص١٧٥ – ١٧٩ بنصها كاملة ولم يذكر لها عنواناً.

(٢) المنتظم ٩/ ٢٤٧، السير ١٩/ ٤٨٦ – ٤٨٨، العبر ٤/ ٤١، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٦٥، مرآة الجنان ٣/ ٢٢١، طبقات الحفاظ ص٤٥٩، شذرات الذهب ٤/ ٥٦.

وجوب إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ، وأن الأصل في ذلك الكتاب والسنة والإجماع، مع نفي التمثيل والتعطيل والتكييف والتحريف، ومن ذلك إثبات الاستواء والرؤية. وذكر وجوب إثبات القدر؛ وأن أعمال العباد خلق الله سبحانه، وأن الإيمان قول وعمل، وذكر حكم مرتكب الكبيرة من أهل التوحيد، وذكر مسألة القرآن وحكم اللفظية، وبين المذهب الصحيح فيما جرى بين الصحابة ﷺ، وما يجب لولاة الأمر... ووجوب الإيمان بما يجري في القبر وما يكون يوم القيامة مع ذكر بعض أشراط الساعة... وذكر آيات الأنبياء وكرامات الأولياء وأنها حق.

قيمتها العلمية: جمعت هذه الرسالة مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ بعبارات مختصرة لطيفة جامعة..، وتميزت بأن المؤلف نص فيها على المنهج الصحيح في باب الأسماء والصفات؛ بقوله: «كل ما جاء من الصفات نمرُّه كما جاء؛ من غير مزيد عليه، ونقتدي في ذلك بعلماء السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين، ونسكت عما سكتوا عنه، ونتأول ما تأولوا، وهم القدوة في هذا الباب، أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب»، كما تميزت هذه الرسالة بأن مؤلفها نص على أن أعمال العباد حسنها وسيئها خلق الله ﷻ ومقدرة منه عليهم لا خالق لها سواه، ولا مقدر لها إلا إياه. كما نص على أن القرآن لا يجوز أن يقال عبارة عن كلام الله! كما يقوله الكلابية.

وللمؤلف فيها تنبيه جميل؛ وهو قوله: «.. والعبارة الجامعة في باب التوحيد أن يقال: إثبات من غير تشبيه، ونفي من غير تعطيل... والعبارة الجامعة في المتشابه من آيات الصفات أن يقال آمنت بها قال الله تعالى على ما أراده، وآمنت بما قال رسول الله على ما أراده».

طبعاتها: تقدم أن ابن القيم ذكرها كاملةً في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية». ولم أر من ذكرها غيره، كما لم أرها طبعت مفردة.

الحجة في بيان المحجة[1]

المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي، أبو القاسم، التيمي، الأصبهاني، الملقب بـ(قوام السنة) (٤٥٧هـ - ٥٣٥هـ).

كان حافظاً للحديث بارعاً في علوم كثيرة كالفقه والتفسير واللغة. وقد أثنى عليه كثير من العلماء، فمن ذلك قول أحد كبار تلاميذه: «أبو القاسم الحافظ إمام أئمة وقته، وأستاذ علماء عصره، وقدوة أهل السنة في زمانه،... وكان نَزِه النفس عن المطامع، لا يدخل على السلاطين، ولا على من اتصل بهم،... أملى ثلاثة آلاف وخمسمائة مجلس، وكان يملي على البديهة».

وقال آخر: «كان حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، قليل الكلام. ليس في وقته مثله». وقال السمعاني في «الأنساب»: «أبو القاسم هو أستاذي في الحديث، ومنه أخذت هذا القدر، وهو إمام في التفسير، والحديث، واللغة والأدب، عارفاً بالمتون والأسانيد؛ كنت إذا سألته عن المشكلات أجاب في الحال». وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: «هو إمام في الحديث والتفسير واللغة، حافظ متقن، دين».

ذكر المترجمون لأبي القاسم أن له تصانيف كثيرةً ومشهورةً، فمنها:

---

(١) نص المؤلف على اسم كتابه في المقدمة؛ فقال: «وسميته: كتاب الحجة في بيان المحجة، وشرح التوحيد ومذهب أهل السنة»، وقد ذكر بعض من ترجم للمؤلف كتاباً باسم (كتاب السنة) والأقرب أنهم يعنون به (كتاب الحجة)، وكثيراً ما يطلق العلماء على كتب العقيدة لفظ (السنة) كما هو معروف.

١ – دلائل النبوة[1].

وله: الإيضاح في تفسير القرآن، والترغيب والترهيب، والجامع الكبير في معالم التفسير في ٣٠ مجلداً، وسير السلف، وغيرها[2].

سبب تأليفه: أبان المؤلف سبب تأليفه لهذا الكتاب؛ فقال في مقدمته: «وحين رأيت قِوام الإسلام بالتمسك بالسنة، ورأيت البدعة قد كثرت، والوقيعة في أهل السنة قد فشت، ورأيت اتباع السنة عند قوم نقيصة، والخوض في الكلام درجة رفيعة؛ رأيت أن أملي كتاباً في السنة؛ يعتمد عليه من قصد الاتباع وجانب الابتداع، وأبين فيه اعتقاد أئمة السلف وأهل السنة في الأمصار، والراسخين في العلم في الأقطار؛ ليلزم المرء اتباع الأئمة الماضين، ويجانب طريقة المبتدعين، ويكون من صالحي الخلف لصالحي السلف».

فظهور البدع وكثرتها، وفشو علم الكلام؛ ورفع شأنه عند كثير من الناس؛ مع انتقاص أهل السنة المقتفين لهدي السلف الصالح؛ كان هذا هو الذي دعا المؤلف إلى تصنيف هذا الكتاب.

موضوعه: في النص السابق الذي ذكرته من كلام المؤلف؛ يتبين موضوع الكتاب؛ فهو يبحث في مسائل الاعتقاد على مذهب أهل السنة والجماعة.

وفي هذا الكتاب أبواب وفصول كثيرة جداً تشتمل على مباحث عديدة فمن أهم تلك المباحث:

---

(١) سيأتي ذكره في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٢) الأنساب ٣/ ٣٨٦، المنتظم ١٠/ ٩٠، مرآة الزمان ٨/ ١٠٧، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٨٠ – ٨٨، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢١٧٧، العبر ٤/ ٩٤، طبقات الشافعية للأسنوي ١/ ٣٥٩، البداية والنهاية ١٦/ ٣٢٨، طبقات المفسرين ص٢٦، الأعلام ١/ ٣٢٣.

- ما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

والمؤلف قد أطال في هذه المسألة المهمة جداً؛ فذكرها في أول الكتاب وفي أثنائه وفي آخره، وأكثر من الاحتجاج لمذهب أهل السنة في هذه المسألة ونقل أقوالهم... وسرد أسماء الله تعالى وذكر معانيها، كما عدد كثيراً من الصفات، ونبه على قواعد مهمة في الإثبات والنفي؛ منها قوله (١/ ١٧١): «إن الأسماء التي سمى بها خلقه؛ إنما هي مستعارة لخلقه منحها عباده للمعرفة». وقوله (١/ ١٧٥، ١/ ٣٠٠): «الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات» وغير ذلك.

- مسألة الكلام، ومسألة القرآن. وهاتان المسألتان ركز عليهما المؤلف، وكرر ذكرهما في كتابه هذا، واحتج لقول أهل الحق فيهما بالكتاب والسنة، والآثار السلفية، واحتج باللغة وأدلة العقل، ونبه على خطأ الأشاعرة في قولهم في كلام الله، ورد على غيرهم من المبتدعة. منبهاً كذلك على «مسألة اللفظ» وبين الحق فيها.
- ما يتعلق بالقضاء والقدر.

وقد أوضح ما يتعلق بهذا الباب الخطير من المسائل كمسألة (أفعال العباد)، و(الأسباب وتأثيرها) و(الفطرة وما قيل فيها) و(الرد على المحتجين بالقدر على المعاصي) وغيرها.

- مسألة الرؤية.
- مسائل الإيمان. فذكر مسماه، وأنه يزيد وينقص والفرق بينه وبين الإسلام، وحكم الاستثناء فيه، وبين حكم فاعل الكبيرة عند أهل السنة ورد على المخالفين في هذه المسألة.

- فضائل الصحابة ﷺ وحقهم على من جاء بعدهم.

وخص بالذكر منهم الخلفاء الأربعة وعائشة ومعاوية. وبين الموقف الصحيح مما شجر بينهم - رضي الله عنهم وأرضاهم -.

- اليوم الآخر. وقد ذكر وجوب إثبات عذاب القبر وما يكون فيه من الفتنة، وإثبات ما أخبرنا به مما يكون يوم القيامة من الحوض والميزان والصراط، والجنة والنار، وغير ذلك.

هذه أهم مباحث الكتاب، وثمّ مسائل أخرى تتعلق بأمور العقيدة؛ سأعرض لشيء منها في الفقرة التالية:

قيمته العلمية: الحق أن هذا الكتاب من أجمع الكتب المصنفة في العقيدة، مع الاستدلال لما يذكره من المسائل بدلائل السمع والعقل المتعددة، وإقامة البرهان بما يكون فيه الظفر على أهل الجدل والخصام.

فكتاب «الحجة في بيان المحجة» اسم على مسماه؛ فقد جمع فيه المؤلف أنواع الدلائل والبراهين في بيان الطريق الحق والجادة المستقيمة - فجزاه الله خيراً -.

ومما يبين أهمية هذا الكتاب؛ أن مؤلفه قد أكثر فيه من النقل عن الأئمة السابقين من التابعين فمن بعدهم؛ كما نقل عن أعلام أهل السنة من المصنفين في العقيدة؛ كابن خزيمة، وأبي الشيخ، وابن منده، واللالكائي، والصابوني، والسمعاني، وغيرهم، وهذا يجعله مصدراً مهماً لمعرفة كتب أهل السنة، وتوثيق نسبتها إلى مؤلفيها.

كما أن المؤلف قد ذكر في الكتاب مسائل عقدية دقيقة؛ قد يقل ذكرها في كتب من تقدمه من المصنفين؛ ومن هذه المسائل:

- (مسألة التكليف بما لا يطاق) و(الفرق بين المحبة والإرادة)، و(أن الخلق غير المخلوق)، و(أن الأرواح مخلوقة)، و(حجية خبر الآحاد على مسائل الاعتقاد)، و(مسألة المفاضلة بين الملائكة وصالحي بني آدم) وغيرها كثير.

ثم إن المؤلف في هذا الكتاب يروي الأحاديث والآثار بإسناده؛ ولهذا فوائد؛ قد أشرت إليها فيما سبق، وهو قد يخرج ما يذكره من تلك الأخبار أحياناً.

ما يؤخذ على الكتاب:

١- أن مؤلفه قد أورد فيه بعض الأحاديث والآثار الضعيفة من غير أن ينبه عليها.

٢- أن المؤلف لم يُعن بترتيب الكتاب في أبوابه وفصوله ومسائله، بل يذكر مسألة ما، ثم يذكر فصولاً لا ترتبط بها؛ ثم يعود إليها، وهكذا دواليك؛ كما في مسائل الصفات لا سيما مسألة القرآن؛ فما أكثر ما كررها.

وبالجملة فهذا الكتاب من أجود الكتب المصنفة في العقيدة، وأكثرها فوائد.

طبعاته: طبع الكتاب في جزأين حقق الأول منهما: **د. محمد بن ربيع المدخلي**، تحقيقاً علمياً، وقد قدم له بترجمة لمؤلفه ودراسة مختصرة للكتاب، وخرج أحاديثه وآثاره، وعلق على بعض مسائله، ووضع عناوين لبعض الفصول من عنده؛ منبهاً على ذلك.

وحقق الجزء الثاني: **د. محمد بن محمود أبو رحيم**[1]، وهو تحقيق علمي -أيضاً- بذل المحقق فيه وسعه في تخريج الأحاديث والآثار، والتعليق على بعض المسائل.

---

(١) نشر الكتاب: دار الراية بالرياض سنة ١٤١١هـ، وقد جاء في مجلدين، والكتاب مقدم تحقيقه (رسالة علمية) للجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية.

وقد اعتمدت فيها ذكرته هنا عن هذا الكتاب على هذه الطبعة ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

اعتقاد أهل السنة والجماعة[1]

المؤلف: عدي بن مسافر بن إسماعيل بن موسى، أبو محمد، الشامي ثم الهكاري (٤٦٧ – ٥٧٧ أو ٥٥٥هـ) و(الهكاري) نسبة إلى جبل الهكارية من أعمال الموصل. كذا في «اللباب».

قال الحافظ الذهبي في «السير»: «الشيخ الإمام الصالح القدوة، زاهد وقته،... ساح سنين كثيرة، وصحب المشايخ، وجاهد أنواعاً من المجاهدات،... وعُمِّر حتى انتفع به خلقٌ، وانتشر ذِكْره، وكان مُعَلِّماً للخير، ناصحاً متشرعاً، شديداً في الله، لا تأخذه في الله لومة لائم... ولا تلبس بشيء من أمر الدنيا... ولا يأكل من مال أحدٍ شيئاً... » قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان»: «العبد الصالح المشهور، الذي تنسب إليه الطائفة العدوية، سار ذكره في الآفاق، وتبعه خلق كثير، وجاوز حسن اعتقادهم فيه الحدَّ! حتى جعلوه قبلتهم التي يصلون إليها!! وذخيرتهم في الآخرة التي يعولون عليها!! وكان قد صحب جماعة من المشايخ والعلماء والمشاهير؛ مثل:... عبدالقادر الجيلاني... ثم انقطع إلى جبل الهكارية... مولده في بعلبك...»، وفي «النجوم الزاهرة»: «كان فقيهاً عالماً، عابداً، فصيحاً،

---

(١) كذا جاء هذا العنوان مثبتاً على نسخته الخطية. وبه ذكره: حاجي في كشف الظنون ٢/ ١١٥٨، وكحالة في معجم المؤلفين ٢/ ٣٧٢، وأشار إليها شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٣/ ٣٧٧، وقال بأنها محفوظة عنه وكذا في ٤/ ٤٨٢. من المصدر ذاته.

متواضعاً حسن الأخلاق؛ مع كثرة الهيبة والوقار. وهو أحد كبار الطريقة، وأحد العلماء الأعلام فيها».

وقد أثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية كثيراً؛ وذكر بأنه فيه من الفضل والدين والصلاح، والاتباع للسنة؛ ما عظم الله به قدره، ورفع به مناره. وقال: «والشيخ عدي – قدس الله روحه – كان من أفاضل عباد الله الصالحين، وأكابر المشايخ المتبعين، وله من الأحوال الزكية، والمناقب العلية ما يعرفه أهل المعرفة بذلك، وله في الأمة صيت مشهور، ولسان صدق مذكور». ثم ذكر معه بعض المشايخ؛ ثم قال: «وهؤلاء المشايخ لم يخرجوا في الأصول الكبار عن أصول أهل السنة والجماعة؛ بل كان لهم من الترغيب في أصول أهل السنة، والدعاء إليها، والحرص على نشرها، ومنابذة من خالفها؛ مع الدين والفضل والصلاح؛ ما رفع الله به أقدارهم، وأعلى منارهم، وغالب ما يقولونه في أصولها الكبار جيد، مع أنه لابد وأن يوجد في كلامهم، وكلام نظرائهم من المسائل المرجوحة والدلائل الضعيفة؛ كأحاديث لا تثبت، ومقاييس لا تطرد. ما يعرفه أهلُ البصيرة»[(١)].

وذكر في موضوع آخر؛ أن للشيخ عديٍ أتباعاً صالحين؛ لكن بين أن «من أصحابه من فيه غلو عظيم يبلغ بهم غليظَ الكفر!»، قال: «وقد رأيت جزءاً أتى بيد أتباعه؛ فيه: نَسَبُه وسلسلة طريقه. فرأيت كليهما مضطرباً...»[(٢)]، وأبطل قصة الخِرقة. كما ذكر تحريفَهم لعقيدته هذه المنسوبة إليه؛ على ما سيأتي بيانه. وبين أن

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٨٧ – ٣٨٨.

(٢) المصدر السابق ١١/ ١٠٣ – ١٠٥. وذكر في الاستقامة ١/ ٨٨ أن الشيخ عدياً كان يذم الكلام وأهله. وفي مجموع الفتاوى ١١/ ٥٣٤ ذكر أنه لم يحضر الاستماع إلى القصائد الملحنة والاجتماع عليها.

(طائفة العدوية) المتنسبين للشيخ عدي فيهم غلاة أهل ضلالة وكذب على الشيخ وعلى غيره من أمثاله. فأما الشيخ فرجل صالح عابد فاضل، ولم يُحفظ عنه أنه دعاهم إلا إلى السنة التي يقولها غيره كالشيخ أبي الفرج المقدسي (ت ٤٨٦) وأمثاله.

هذا ولم يُذكر للشيخ عديٍ مصنفاتٌ سوى هذا المعتقد. والله أعلم[١].

سبب تأليفه: لم يذكر المؤلف سبب تأليفه هذا الكتاب؛ ولعله أراد أن يكون هذا المعتقد نصيحة لأتباعه ومريديه.

موضوعه: عنوان الكتاب يدل على موضوعه؛ فهو في ذكر اعتقاد أهل السنة والجماعة، وقد ذكر المؤلف ذلك إجمالاً. ابتدأه بذكر أن الإيمان نعمة وتفضل من الله ﷻ، ثم ذكر وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره، ثم ذكر الإيمان وأنه قول وعمل ونية يزيد وينقص، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق؛ تكلم به بحرف وصوت...، وأن الله على عرشه بائن من خلقه...، وأنه سبحانه يراه المؤمنون في الآخرة، والإيمان بصفات الباري، وتُمَرُّ النصوص كما جاءت من غير تكييف ولا تمثيل...، ثم ذكر أن خير هذه الأمة بعد نبيها الخلفاء الأربعة ثم بقية العشرة... ثم ذكر معاوية وابنه يزيد!، ثم ذكر وجوب الكف عما شجر بين الصحابة ﷺ، ثم ذكر أن كل ما أخبرنا به حق؛ من عذاب القبر وما يجري فيه للميت؛ وما يكون في الآخرة من: الحساب والميزان، والشفاعة لأهل الكبائر، والصراط، والحوض

---

(١) من مصادر ترجمته: الكامل ٩/ ٤٥٩، اللباب ٣/ ٣٨٩، تاريخ إربل للمستوفي ١/ ١١٤، وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٤، العبر ٤/ ١٦٣، السير ٢٠/ ٣٤٢، طبقات المحدثين ص١٦٧، البداية والنهاية ١٦/ ٣٩٧، النجوم الزاهرة ٥/ ٣٦١، طبقات الشعراني ١/ ٨١، شذرات الذهب ٢/ ١٧٩. وانظر: معجم البلدان ٥/ ٣ (ليلش).

المحمدي، والجنة والنار، وأنه لا يشهد لأحد بجنة ولا نار إلا بنص، والسمع والطاعة لمن ولاه الله الأمر، ثم سمَّى جماعةً من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة. وذكر بأن هؤلاء الذين سماهم هم أئمة المسلمين ومشايخ الدين.

قيمته العلمية: ذكر المؤلف في هذا المعتقد بعض أصول أهل السنة الكبار؛ فأجاد رحمه الله وانتصر فيه للمذهب الحق، وهذه الرسالة - في الحقيقة- ردٌّ على غلاة الطائفة العدوية المتصوفة الذين ينتحلون الشيخ عدياً ويعظمونه. وفيها تَبرئته من كثير مما افتروه عليه.

هذا وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية مصدر هذه «العقيدة» وأنه قد لَحِقَها تحريفٌ ممن يَنْتسب إلى المؤلف؛ حيث غلب عليهم الهوى، وأُشربت قلوبهم حبَّ الابتداع.

فذكر شيخ الإسلام أن هذه «العقيدة» من كتاب «التبصرة» للشيخ أبي الفرج الشيرازي المقدسي (ت٤٨٦هـ) بألفاظه؛ نَقْلَ المِسْطرة! لكن حذفوا منها: تسميةَ المخالفين وأقوالهم! وذكروا ما ذكره من الأدلة. وزادوا فيها: من ذِكْر يزيد، وغيره أشياء؛ لم يقلها الشيخ أبو الفرج؛ وفيها أحاديث موضوعة... وأشار إلى أن ما جاء في آخرها من قوله: «فهذا اعتقادنا، وما نقلناه عن مشايخنا؛ نقله جبريل عن الحق سبحانه، ونقله النبي عن جبريل، ونقلتْه الصحابة عن النبي ﷺ إلى يوم القيامة... » فهذا لعله من وضعهم؛ وكذا قولهم في آخرها: «أملاه من حفظه، وأمر بكتابته الشيخ... عدي بن مسافر...»[1]! والشيخ هنا لا ينفي أن تكون هذه العقيدة للشيخ عدي؛ لكنه يبين أنه قد وقع فيها تحريف من قبل أتباعه؛ ذلك لأن شيخ الإسلام قد أثبتها له في مواضع كثيرة واستحسن ما جاء فيها؛ كما تقدم.

---

(١) مجموع الفتاوى ١١/ ١٠٥.

وما ذكره الشيخ موجود في الكتاب المذكور وفيه كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة!

طبعات الكتاب: طبع بتحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي وتحسين إبراهيم الدوسكي. حققاه على نسخة خطية واحدة، وعُنيا بتخريج أحاديثه والحكم عليها، وعلقا على بعض ما جاء في الكتاب مما يحتاج إلى تعليق، وقدما بمقدمة تضمنت: ترجمةً مختصرة للمؤلف ووصفاً للنسخة الخطية[١].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة. وللكتاب طبعة أخرى[٢].

فتيا في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف[٣]

المؤلف: الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد، أبو العلاء، الهمذاني، العطار (٤٨٨ – ٥٦٩هـ).

قال ابن الجوزي في «المنتظم»: «سافر الكثير في طلب العلم، وقرأ القرآن واللغة، وقدم بغداد فأكثر من السماع وحصل الكتب الكثيرة، وعاد إلى بلد همذان فاستوطنها، وكان له بها القبول والمكانة، وصنف، وكان حافظاً متقناً، مرضي الطريقة، سخياً وانتهت إليه القراءات والتحديث».

---

(١) طبع سنة ١٤١٩هـ، نشر: مكتبة الغرباء، المدينة النبوية في غلاف.

(٢) ذكرها المحققان المذكوران أعلاه؛ وأنها نشرت سنة ١٣٩٥هـ من قبل: إبراهيم النعمة ومحمد العدواني؛ وقال إنهما اعتمدا في تحقيقها على نسخة محرفة من قبل ناسخها! وُجدت في خزانة الحجيات في الموصل؛ وقد وصل هذا التحريف إلى تغيير في بعض العقائد فيها. قلت: ولم تسلم نسختهما من شيء من ذلك؛ على ما تقدم نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية!

(٣) العنوان على طرة النسخة هكذا: «فيه فتيا وجوابها، أجاب عنها... أبو العلاء الحسن بن أحمد.. الهمذاني» والزيادة ما بين قوسين من محقق الكتاب لتوضيح موضوع الفتيا. وانظر ص٢١ من مقدمته.

وقال الذهبي في «السير»: «شيخ همذان بلا مدافعة... كان أبو العلاء الحافظ في القراءات أكبر منه في الحديث، مع كونه من أعيان أئمة الحديث، له عدة رحلات إلى بغداد وأصبهان ونيسابور».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية»: «...صار أوحد زمانه في علمي الكتاب والسنة، وصنف الكتب الكثيرة المفيدة، وكان على طريقة السلف... سخياً عابداً زاهداً، صحيح الاعتقاد، حسن السمت...».

ذكر من تصانيف أبي العلاء: «زاد المسافر»، «الجمل والغايات في بيان الفتن والآيات»، «الهادي في معرفة المقاطع والمبادي» وغيرها[1].

سبب تأليفه: هذا الكتاب جواب فُتيا وردت على المؤلف من دمشق؛ يذكر فيها كاتبها ما وقع عندهم من الاختلاف والنزاع في الصفات، وكثرة من تأولها وخالف فيها مذهب السلف، ووقوع التعنت والجدل من أهل الأهواء.

موضوعه: هذا الكتاب تضمن الرد على الفُتيا الواردة على المؤلف، فبعد أن حمد الله وصلى على نبيه ﷺ ذكر ما أصاب الناس في زمانه من التغير والانتكاس في كثير من الأحوال ووقوع الاختلاف وظهور البدع، ثم ذكر ما أخبر الله به في كتابه من وقوع الاختلاف في الأمة وساق بإسناده ما روي عن النبي ﷺ في ذلك. ثم عقد فصلاً ترجمه بقوله: فصل في ذم الأهواء المردية والآراء المغوية، فذكر فيه بضع أحاديث وآثار، ثم عقد فصلاً في: الاستواء، وهو ما نُص عليه في الفُتيا

(١) من مصادر ترجمته: المنتظم ١٠/ ٢٤٨، معجم الأدباء ٨/ ٥، العبر ٤/ ٢٠٦، السير ٢١/ ٤٠–٤٦، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٢٤، الوافي بالوفيات ١١/ ٣٨٤، البداية والنهاية ١٦/ ٤٩٦، غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٢٠٤، بغية الوعاة ١/ ٤٩٤، شذرات الذهب ٤/ ١٣١.

المذكورة. ذكر فيه أدلة ذلك من الكتاب والسنة. ثم عقد فصلاً ثالثاً في: إيصاء النبي ﷺ بملازمة سنته وسنة الخلفاء الراشدين المهديين.

ثم ختم الجواب بذكر فصل ترجمه بقوله: فصل في ذكر الاعتقاد الذي أجمع عليه علماء البلاد. فروى بسنده المعتقد الذي رواه ابن أبي حاتم، وقد تقدم ذكره في هذا المبحث.

قيمته العلمية: يُبين هذا الكتاب ما كان بين علماء أهل السنة والجماعة من التناصح والتذاكر، ونبذ الاختلاف والافتراق، والحرص على التمسك بما كان عليه السلف رحمهم الله وعدم الخوض فيما أحدث بعدهم من علم الكلام المردي، الذي ابتلي به كثير من الناس في ذلك الزمان، والذي لا تزال آثاره باقية إلى هذه الأزمان.

ولم يزد المؤلف في هذا الجواب المختصر على أن ذكر الأدلة على وقوع الاختلاف في الأمة لا محالة؛ فلا ينزعج المسلم من ذلك ولا ييأس فهذه سنة الله في خلقه، ثم ذكر العقيدة التي رواها بسنده إلى إمام من أئمة أهل السنة يرويها عن أئمة من سلفه؛ إشارة إلى التمسك بهدي السلف وأن قولهم في الاعتقاد لا يختلف ولا يتزعزع مهما فشت البدع وكثر الاختلاف.

فهذا الجواب أنموذج يحتذى من قبل أهل العلم في سائر الأزمان، كما أن فيه صورةً حيةً تتكرر في مختلف الأيام، والله الموفق.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، وقد حقق نصه على نسخة خطية واحدة، وخرج أحاديثه وآثاره، مميزاً درجة كل إسناد من حيث القبول والرد، وقدم بمقدمة ذكر فيها ترجمةً للمؤلف وتعريفاً بكتابه[1].

---

(١) طبع سنة ١٤٠٩هـ، دار العاصمة بالرياض في مجلد صغير.

الاقتصاد في الاعتقاد(١)

المؤلف: عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور، أبو محمد، المقدسي، الجماعيلي، ثم الدمشقي الصالحي، تقي الدين الحنبلي (٥٤١-٦٠٠هـ).

كان الحافظ عبد الغني شغوفاً – منذ صغره – بعلم الحديث؛ وقد رحل في طلبه من دمشق إلى بلاد كثيرة شرقاً وغرباً فسافر إلى بغداد مرتين وإلى أصبهان، وبيت المقدس، ومصر، وحران والموصل وغيرها.

وقد كثر ثناء العلماء عليه، فهذا ابن خالته الإمام ابن قدامه يقول فيه: «كان الحافظ عبدالغني جامعاً للعلم والعمل، وكان رفيقي في الصبا، وفي طلب العلم؛ وما كنا نستبق إلى خير إلا سبقني إليه إلا القليل، وكمل الله فضيلته بابتلائه بأذى أهل البدعة وعداوتهم، ورزق العلم وتحصيل الكتب الكثيرة؛ إلا أنه لم يعمَّر». وقال: «كان الحافظ يؤثر بما تصل يده إليه سراً وعلانية». وقال: «كان الحافظ لا يصبر على إنكار المنكر إذا رآه». ثم سرد حكاية في ذلك. قال الملك العادل الأيوبي: «ما خفت من أحد ما خفت من هذا! لما دخل؛ ما خيِّل إلي إلا أنه سبع».

وقال تلميذه الضياء المقدسي – الذي كتب مصنفاً في سيرة شيخه عبدالغني –:

---

(١) ذكر الكتاب بهذا العنوان ابن رجب الحنبلي في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٢/ ١٣، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ أولى، غير أنه كتب على إحدى نسختيه الخطيتين: «هذه عقيدة الشيخ.. عبدالغني.. المقدسي». وقد ذكر محقق الكتاب د. أحمد الغامدي في المقدمة ص٦٧: أن هذا ليس عنوان الكتاب؛ وقد يكون من تصرف بعض النساخ، واستدل بأن الذين ذكروه باسم: «الاقتصاد في الاعتقاد» قالوا: بأنه؛ غير مسند. قال المحقق: «وهذا الوصف لا ينطبق إلا على هذا الكتاب من مؤلفات المقدسي في العقيدة؛ لأن بقية مؤلفاته فيها؛ وصفت بأنها مسنده». قال: «ولم أجد من ذكر للمقدسي كتاباً في العقيدة يتسم بالشمول وغير مسند؛ بحيث يمكن أن يلتبس مع هذا الكتاب».

«كان ﷺ مجتهداً على الطلب، يكرم الطلبة، ويحسن إليهم، وإذا صار عنده طالب يفهم أمره بالرحلة، ويفرح لهم بسماع ما يحصلونه، وبسببه سمع أصحابنا الكثير»، وقال: «ما أعرف أحداً من أهل السنة رآه إلا أحبه ومدحه كثيراً...»، نقلاً عن «السير» للذهبي.

وقال الحافظ الذهبي في «العبر»: «صنف التصانيف. ولم يزل يسمع ويكتب إلى أن مات. وإليه انتهى حفظ الحديث متناً وسنداً، ومعرفة بفنونه؛ مع الورع والعبادة، والتمسك بالأثر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وروى الحافظ الضياء عنه أنه قال: «سألت الله أن يرزقني مثل حال الإمام أحمد؛ فقد رزقني صلاته». قال: «ثم ابتلي بعد ذلك وأوذي». وكان الحافظ يحدث بدمشق، وينتفع الناس به إلى أن تكلم في الصفات والقرآن بشيء أنكره عليه أهل التأويل من الفقهاء وشنعوا به عليه. حتى خرج بسبب ذلك من دمشق، واستقر به المقام في مصر؛ ثم كثر حاسدوه فيها حتى اعتُقل ثم فُرج عنه. وحصل له قريبٌ من ذلك في أصبهان بسبب انتقاده لكتاب أبي نعيم «معرفة الصحابة» حتى اختفى من واليها حيث أراد قتله. وحصل له كذلك في الموصل.

كل هذا بسبب أن الحافظ عبدالغني ﷺ كان لا يداري أحداً ولا تأخذه في الله لومة لائم.

وقد كان ﷺ من المصنفين المكثرين، مجوِّداً لها، وفيها المسندة وغير المسندة. فمن مصنفاته:

١- التوحيد[1].

(١) سيأتي ذكر في المبحث الثاني من هذا الفصل.

٢- ذكر الإسلام.

٣- ذكر النار[١].

٤- رسالة في الجواب عن سؤال في معنى لا إله إلا الله[٢].

٥- التوكل وسؤال الله عَزَّ وَجَلَّ[٣].

٦- الصفات.

٧- ذم الرياء.

٨- اعتقاد الشافعي.

٩ - جزء في ذكر القبور[٤].

١٠- فتوى بأنه لا يجوز القطع بالجنة للأئمة الأربعة[٥].

١١- أشراط الساعة[٦].

---

(١) للكتابين نسخة مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة، ورقم الأول منها (١٥٤٤) – ضمن مجموع، والثاني رقمه (١٤٩٩) ضمن مجموع.

(٢) رسالة صغيرة في ورقات، يوجد منها نسخة مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة برقم (٩٥٥/ ٤) ضمن مجموع.

(٣) (مخطوط) منه نسخة مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٢٣١٥)، ضمن مجموع مصور عن الظاهرية بدمشق، وله صورة على الميكروفلم في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات في الرياض رقمه (١٢٥٤ – ٤ – ف).

(٤) ذكر هذا الكتاب وما قبله من الكتب الذهبي في السير ٢١/ ٤٤٧، وابن رجب في «الذيل» ٢/ ١٣ وذكر «اعتقاد الشافعي» ابن القيم ونقل عنه، انظر: مختصر الصواعق ٢/ ٢١٣.

(٥) (مخطوط) بخط المؤلف في الظاهرية بدمشق، مجموع ٧٨ (ق ١٨٤ – ١٨٦) راجع: فهرس مخطوطات الحديث النبوي للألباني رقم ١٣٣٠.

(٦) ذكره الزركلي في الأعلام ٤/ ٣٤، ولعل ما طبع باسم: أخبار الدجال، الذي نشرته مكتبة الصحابة بمصر، (بدون تاريخ) وقد كتب في آخره: هذا جزء مما تم العثور عليه من هذا الكتاب! أقول إن ثبتت نسبة هذا الكتاب إلى الحافظ عبدالغني فلعله جزء من كتاب: أشراط الساعة، الذي ذكره الزركلي.

قال الحافظ الذهبي في «السير» بعد أن ساق عدداً من مصنفات الحافظ عبدالغني: «وأشياء كثيرة ما تمت. والجميع بأسانيده بخطه المليح الشديد السرعة»، ثم ذكر كتاب عبدالغني: «تبيين الإصابة لأوهام حصلت لأبي نعيم في معرفة الصحابة» ثم قال: «جزآن؛ تدل على براعته وحفظه»، ولعبدالغني كتاب «الكمال في معرفة رجال الكتب الستة»، قال ياقوت في «معجم البلدان»: «جوَّده جداً»، وله غير هذه كثير[1].

سبب تأليفه: لم ينص المؤلف على سبب تأليفه لهذا الكتاب؛ إلا أنه قد ذكر في آخره ما وقع لكثير من المتأخرين من الاغترار بأقوال من كان عند السلف مذموماً مهجوراً؛ يعني أهل الكلام؛ وقد كثروا في عهده جداً، وكان لهم قوة ومنعة – لا سيما الأشاعرة – فأراد رحمه الله أن ينصح بهذه العقيدة المختصرة من أراد الحق، وأن لا يغتر بكثرة أهل الباطل.

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب أنه في ذكر مسائل العقيدة على مذهب أهل السنة والجماعة، والمراد بلفظة «الاقتصاد»: التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط؛ فله طرفان هما ضدان له: تقصير ومجاوزة. فالمقتصد أخذ بالوسط وعَدَل عن الطرفين. والسنة: قصد بين البدع. كما الإسلام قصد بين الملل[2].

---

(١) من مصادر ترجمته: مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي ٨/ ٥١٩ – ٥٢٢، وقد ذكر أشياء انتقدها عليه الحافظ الذهبي في السير ٢١/ ٤٤٣ – ٤٧١، فقال في ص٤٦٤: «قد بلوت على أبي المظفر – يعني سبط ابن الجوزي صاحب المرآة – المجازفة وقلة الورع فيما يؤرخه. والله الموعد، وكان يترفض؛ رأيت له مصنفاً في ذلك فيه دواهٍ!!»، وانظر: معجم البلدان (جماعيل)، العبر ٤/ ٣١٣، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٧٢ – ١٣٨١، البداية والنهاية ١٦/ ٧٣٢، ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٥ – ٣٤، ط. دار المعرفة، بيروت، طبقات الحفاظ ص٤٨٨، شذرات الذهب ٤/ ٣٤٥، الأعلام ٤/ ٣٤، معجم المؤلفين ٢/ ١٨٠.

(٢) الروح لابن القيم ص٣٤٥ بتصرف، وعنه مقدمة د. أحمد الغامدي لكتاب «الاقتصاد» ص٦٢.

وقد اشتمل الكتاب على عامة مسائل العقيدة؛ بدأها المؤلف بذكر وجوب الإيمان بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، وذكَر بعض الصفات الفعلية كالاستواء والنزول،و بعض الصفات الذاتية كالعلو، والخبرية كالوجه واليدين. وغيرها. وذكر الرؤية، وصفة الكلام، ومسألة القرآن.

ثم ذكر القدر، وبعض مسائل الإيمان.

وذكر بعض ما يتعلق باليوم الآخر كالشفاعة والحوض والميزان والجنة والنار، وما يكون في القبر من العذاب والفتنة، وذكر من أشراط الساعة: الدجال ونزول عيسى عليه السلام ثم ذكر فضل الخلفاء الأربعة، وحكم الشهادة لمعين بجنة أو نار.

ثم ختم الكتاب بفصل في: فضل الاتباع. ذكر فيه جملة من الأحاديث والآثار.

قيمته العلمية: هذا كتاب مختصر نافع؛ ذكر فيه المؤلف مجمل اعتقاد أهل السنة في عامة مسائل العقيدة؛ بعبارات لطيفة يفهمها كل أحد.

كما عُني مؤلفه بالأدلة على عامة ما يذكره؛ فيورد النصوص من القرآن والسنة، ويورد كثيراً ما روي عن السلف في بعض المسائل.

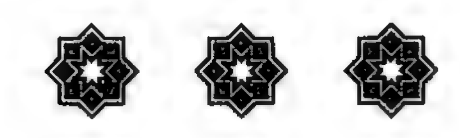
كما عُني رحمه الله بتخريج الأحاديث؛ فأما الأحاديث التي لم يضفها إلى من أخرجها؛ فهي مما اتفق عليه الشيخان؛ كذا ذكر المؤلف في آخر الكتاب.

كما ضمَّن المؤلف كتابه هذا ردوداً على المخالفين من أهل التأويل ونحوهم. فيذكر تأويلاتهم الفاسدة ويرد عليها باختصار مع بيان الحجة.

كما أن هذا الكتاب يتميز بنص المؤلف فيه على إجماع السلف في بعض المسائل؛ كمسألة القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق. وأن النبي أسري به وعرج إلى السماء بجسده وروحه. وأن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة بأعينهم.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. أحمد بن عطية الغامدي، وقد بذل المحقق وسعه في تحقيق نص الكتاب، وتخريج ما ورد فيه من الأحاديث والآثار، والتعليق على مسائله، مع مقدمة ضافية عن حياة المؤلف ومصنفاته، وتعريف بكتابه[1].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة؛ وللكتاب طبعات أخرى[2].



(١) طبع الكتاب سنة ١٤١٤هـ، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية في مجلد.

(٢) منها بتحقيق: د. عبدالله البصيري. نشر: الرئاسة العامة للإفتاء السعودية، سنة ١٤١١هـ.

الفصل الثاني

المؤلفات في باب معين من أبواب العقيدة، أو مسألة من مسائلها

تقدم في المبحث السابق ذكر - ما استعطت الوقوف عليه - من مصنفات أهل السنة والجماعة في عامة مسائل الاعتقاد أو مجملها، وفي هذا المبحث أسوق المؤلفات التي خصّها مؤلفوها بذكر باب معين من أبواب العقيدة أو بذكر مسألة مخصوصة من مسائلها. وهذه المصنفات هي:

كتاب القدر[1]

المؤلف: جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، أبو بكر، الفِرْيابي (٢٠٧ - ٣٠١هـ) و(الفِرْيابي) نسبة إلى (فارْياب) - كما في «اللباب» - ويقال لها: (فِرياب) وهي: بليدة بنواحي (بلْخ) إحدى أشهر مدن خراسان.

كان الفريابي رحمه الله إماماً حافظاً حجةً، من كبار النقاد المجودين، ومن الرحالين في سماع العلم؛ فسمع بخراسان وما رواء النهر، وبالعراق والحجاز ومصر والشام والجزيرة، ثم استوطن بغداد.

قال الخطيب في «تاريخه»: «كان من أوعية العلم، من أهل المعرفة والفهم، طوفّ شرقاً وغرباً، ولقي الأعلام، وكان ثقة حجة» كان عدة من يحضر مجلسه

---

(١) ورد عنوان الكتاب هكذا على طرة نخستيه الخطيتين، ولم أجد من ذكره من العلماء - فيما رأيت -؛ وربما كان هذا الكتاب جزءاً من «كتاب السنن» الكبير؛ الذي أشار إليه ابن النديم في: الفهرست ص٣٢٤، ووصفه بأنه يحتوي على كتب كثيرة، ولا أقطع بذلك، فالله أعلم.

بالآلاف، والمستملون عنه فوق الثلاثمائة.

ونعته الحافظ الذهبي بقوله في «السير»: «الإمام الحافظ الثّبت، شيخ الوقت... صنف التصانيف النافعة».

ولم يُعرف من تصانيف هذا الإمام إلا القليل؛ وهي:

١- «صفة النفاق وذم المنافقين»[١].

٢- «دلائل النبوة».

وله: «فضائل القرآن»، أحكام العيدين»، «كتاب الصيام»، «مناقب مالك»، و«كتاب السنن» وصفه ابن النديم بأنه كتاب كبير يحتوي على كتب كثيرة؛ فلعل بعض الكتب التي نسبت للمؤلف أجزاء من هذا الكتاب الكبير، والله أعلم[٢].

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب الموضوع الذي يتناوله، فالكتاب كله في ذكر القضاء والقدر.

وباستقراء أحاديث الكتاب وآثاره التي أخرجها المؤلف فيه بسنده؛ يتبين أن الكتاب مشتمل على المباحث التالية:

- في ذكر خلق آدم عليه السلام، وما جاء في الإشهاد على ذريته.

---

(١) سيأتي ذكرهما بعد هذا الكتاب.

(٢) من مصادر ترجمته: الفهرست لابن النديم ص٣٢٤ وفيه: «الفريابي الصغير» وجعل وفاته سنة ٣٠٠هـ في آخر يوم منها!! ولم أر من وافقه على ذلك في المصادر الأخرى. وانظر: تاريخ بغداد ٧/ ١٩٩ – ٢٠١، المنتظم ٦/ ١٢٤ – ١٢٥، اللباب ٢/ ٤٢٧، معجم البلدان ٤/ ٢٨٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٢ – ٦٩٤، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٩٦ – ١٠١، ١١١، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي ١/ ١٠٢ وقد قال بأنه ذُكر أن الفريابي كان مالكي المذهب! طبقات الحفاظ ص٣٠٥، الأعلام ٢/ ١٢٧، معجم المؤلفين ١/ ٤٩٦.

- في سبق علم الله تعالى قبل وجود الكائنات، وكتابته ما هو كائن إلى يوم القيامة، وذكر خلق القلم.
- عقد المؤلف باباً ترجمه بقوله: «باب ما روي أن النبي ﷺ قال: «احتج آدم وموسى عليهما السلام». فذكر حديث المحاجة بينهما على اختلاف طرقه وألفاظه.
- ثم ذكر ما روي في التقدير الذي يجري على الإنسان في بطن أمه، وهو الذي يذكره العلماء باسم «التقدير العمري».
- ثم ذكر ما روي في أولاد المشركين؛ وعقد لذلك باباً
- ثم ذكر وجوب الإيمان بالقدر، وأنه لا يقبل إيمان عبد حتى يؤمن بالقدر.
- ثم ذكر ما جاء في ذم القدرية ومنكري خلق أفعال العباد، وما أثر في حكمهم، عن أئمة المسلمين وعلمائهم، وذكر في أثناء ذلك مَنْ أول من تكلم بالقدر! وما جاء في براءة الحسن البصري رحمه الله مما نقل عنه من القول في القدر.
- ثم عقد باباً ختم به الكتاب ترجمه بقوله: «ما ذكر في الأهواء وتكذيب أهل النار».

قيمته العلمية: مسألة القدر من المسائل العقدية المهمة؛ كما أنها من المزالق الخطرة؛ لكل من خاض فيه بغير علم، ولا اهتداء بهدي الكتاب والسنة.

كما أن فهم النصوص في هذا الباب الخطير وغيره من أبواب العقيدة يجب أن يلتزم فيه بفهم السلف الصالح، ويستنير بأقوالهم، ويتبع آثارهم.

وهذا الكتاب من الكتب الأثرية؛ التي استوعبت كثيراً من النصوص القرآنية، والأحاديث والآثار المروية بالأسانيد.

وقد أفرد المؤلف هذا الباب في هذا الجزء لأهميته، ورُوي عنه بالسماعات، ونقل عنه الأئمة من بعده. ومن أكثر من نقل عنه تلميذه الإمام الآجري في كتابه «الشريعة».

وقد حوى هذا المؤلَّف نصوصاً كثيرة نافت على الأربعمائة؛ ما بين حديث وأثر.

ومؤلف الكتاب إمام حجة من أهل المعرفة والفهم؛ وهذا – بلا شك – يرفع من قيمة الكتاب العلمية.

ما يؤخذ على الكتاب:

١ - أن فيه بعض الأحاديث والآثار الضعيفة.

٢ - أن المؤلف لم يعتن بترتيب الكتاب من الناحية الموضوعية، ولا بتبويبه. وربما كان قصده مجرد الجمع لما سمعه بسنده في هذا الباب، والله أعلم.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: عبدالله بن حمد المنصور؛ على نسختين خطيتين، وخرج ما ورد في الكتاب من الأحاديث والآثار، واهتم بإخراج النص سليماً، مقدماً بتعريف مختصر بالمؤلف، ووصف للنسختين[1].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعة أخرى[2].

صفة النفاق وذم المنافقين[3]

المؤلف: أبو بكر الفريابي (ت٣٠١هـ) وقد تقدمت ترجمته في الكتاب الذي قبل هذا.

---

(١) طبع سنة ١٤١٨هـ، نشر أضواء السلف، الرياض. في مجلد لطيف.

(٢) وهي بتحقيق عمرو عبدالمنعم سليم، نشر دار ابن الجوزي، سنة ١٤٢١هـ.

(٣) طبع الكتاب بهذا الاسم، وكذا ذكره بعض من ترجم لمؤلفه كالزركلي في: الأعلام ١/ ١٢٨، وذكره الذهبي في: السير ١٤/ ٩٨ باسم: صفة النفاق.

موضوعه: يتبين من العنوان الموضوع الذي تناوله هذا الكتاب؛ وقد ذلك المؤلف فيه بابين أورد تحتهما أحاديث وآثاراً كثيرة؛ فأما الباب الأول فترجمه بقوله: «باب ما ورى في صفة المنافق وأن من كانت فيه ثلاث خصال فهو منافق حقاً».

وقد ساق في هذا الباب ما ورد في علامات المنافقين من الكذب، والخلف في الوعد، وخيانة الأمانة، والفجور في الخصومات، والغدر في العهود؛ وغيرها من الصفات الذميمة؛ التي يعتبر الكذب أساً لها.

وذكر – أيضاً – أحاديث في أن أكثر منافقي هذه الأمة قراؤها. وذكر ما جاء في تعريف المنافق على لسان بعض الأئمة، كما ذكر ما ورد في خطر المنافقين على أهل الإسلام، وأن من كان منهم على عهد النبي ﷺ أهون ممن جاء بعدهم.

وأما الباب الثاني فترجمه بقوله: «باب ما روي فيمن كان يخاف النفاق؛ ويشفق منه؛ ولا يأمنه على نفسه».

وقد ساق في هذا الباب كثيراً من الآثار الدالة على ترجمة الباب. وفيها التحذير من الأمن من النفاق؛ وأنه يجب على المسلم أن يسأل ربه الثبات على دينه.

ثم ختم كتابه هذا بذكر عدد من الأحاديث التي فيها التحذير من الفتن؛ وأن الإنسان قد يصبح مؤمناً ويمسي كافراً...

قيمته العلمية: لا شك أن لهذا الكتاب ونحوِه قيمةً علميةً كبيرةً؛ لأنه يبحث في قضية عقدية خطيرة. فالنفاق مناقض للإيمان، والمنافقون أعداء المؤمنين.

وفي هذا الكتاب بيان لعلامات النفاق التي يجب على المؤمن أن يحذرها ويحترز منها، ويعلم أنها قد تقضي على إيمانه إن هو اتصف بها فاستحكمت من قلبه... كما يلزمه أن يتعاهد إيمانه خشية الوقوع في هذا الداء الخطير.

وفي الكتاب آثار كثيرة رواها مؤلفه الإمام الفريابي بسنده؛ أكثرها صحيحة صالحة للاحتجاج، وقد نقل عنه بعض العلماء كالحافظ أبي نعيم في كتابه «صفة النفاق» عدة أحاديث.

طبعاته: طبع الكتاب بعناية/ محمد عبدالقادر عطا، وقد خرج أحاديثه وآثاره بشيء من الاختصار[١].

وللكتاب طبعات أخرى[٢].

دلائل النبوة[٣]

المؤلف: أبو بكر الفريابي (ت٣٠١هـ) تقدمت ترجمته في الكتاب السابق.

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب أنه في دلائل النبوة وآياتها؛ التي أجراها الله على يد نبيه محمد ﷺ.

ولم يذكر المؤلف في هذا الكتاب الصغير سوى شيء يسير من دلائل نبوته عليه الصلاة والسلام؛ بل إن أحاديث الكتاب كلّها جاءت في ذكر ما روي عن النبي ﷺ وشاهده أصحابه؛ من أنه كان يدعو بالشيء القليل من الطعام أو الماء؛ فيجعل الله فيه البركة العظيمة.

---

(١) طبع قبل سنة ١٤٠٧هـ، فبهذا التاريخ صدرت الطبعة الثانية، من دار الكتب العلمية، بيروت. في مجلد لطيف.

(٢) منها بعناية: محمد حامد الفقي، ضمن كتابه «من دفائن الكنوز» ومنها بتحقيق: بدر البدر، ط. الكويت، ومنها بتحقيق: محمد عبدالحكيم القاضي، دار الحديث بمصر، وبتحقيق: أبي عبدالرحمن المصري، نشر دار الصحابة، مصر، ١٤٠٨هـ.

(٣) جاء هذا العنوان مثبتاً على طرة نسخة الكتاب الخطية، كما ذكره بهذا الاسم منسوباً لمؤلفه جماعة منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية كما في: الجواب الصحيح ٦/ ٣٦٣، والسخاوي في: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ص٥٣٨، والكتاني في: الرسالة المستطرفة ١٠٥، والزركلي في: الأعلام ٢/ ١٢٨.

وقد قسم المؤلف كتابه هذا إلى بابين فقط؛ ترجم الأول بقوله: باب ما روي أن النبي ﷺ كان يدعو في الشيء القليل من الطعام؛ فيُجعل فيه البركة؛ حتى يشبع منه الخلق الكثير.. وترجم الثاني بقوله: باب ما روي أن النبي ﷺ كان يدعو؛ ويضع يده في الشيء اليسير من الماء فيروى به الخلق الكبير.

وقد اشتمل هذا الأخير على أحاديث كثيرة تتعلق بالباب الأول!.

قيمته العلمية: أيّد الله تعالى أنبياءه ورسله بالآيات البينات، الدالة على صدقهم، وأن ما جاءوا به حق من الله.

وكان نبينا ﷺ أكثر الأنبياء آياتٍ، وأعظمهم برهاناً، وكان أجلّ ما أوتيه من الآيات الباهرات القرآن الكريم؛ فهو الآية الباقية والحجة القائمة على الخلق أجمعين.

ثم إن الله تعالى أجرى على يدي نبيه محمد ﷺ آياتٍ تدل على نبوته؛ شاهدها الناس في وقته وقضوا بأنها خارقة للعادة؛ فآمنوا بها، ونقلوها إلى من خلفهم، ثم صنف الأئمة في ذلك مصنفات.

وإن تلك المصنفات لتحمل في طياتها سيرةً نبوية شريفة؛ بذكر القصص والأحاديث الكثيرة؛ فكُتب (الدلائل) – بحق – من مصادر التاريخ النبوي العظيم.

ويعتبر كتاب الإمام الحافظ أبي بكر الفريابي من الكتب المتقدمة التي ألفت في هذا الباب.

وهذا الجزء الصغير – الذي لم يذكر المؤلف فيه سوى ما روي في تكثير الطعام والماء ؛ الذي أجري على يد نبينا ﷺ – هو لبنة تضاف إلى ذلك البناء الذي شيده أئمة المسلمين في تخليد (دلائل النبوة).

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: عامر حسن صبري، عن نسخة خطية واحدة، وقدم بمقدمة مختصرة تضمنت ترجمة للمؤلف، ووصف النسخة الخطية للكتاب، وخرج أحاديث الكتاب، واجتهد بالحكم عليها بالنظر إلى أسانيدها[1]

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل [2]

المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة، السلمي، النيسابوري، الشافعي – رحمه الله تعالى – (٢٢٣ – ٣١١هـ).

جلس في طلب العلم وهو حدث صغير، وسمع الحديث في مسقط رأسه (نيسابور)، ثم رحل في طلب الحديث إلى بلدان كثيرة في العراق ومصر والجزيرة العربية وغيرها، وقد عرف رحمه الله بالزهد والسخاء وكرم الأخلاق..

وقال الحافظ ابن كثير – عن ابن خزيمة –: «كان بحراً من بحور العلم، طاف البلاد، ورحل إلى الآفاق في الحديث وطلب العلم. فكتب الكثير وصنف، وجمع، وكتابه «الصحيح» من أنفع الكتب وأجلها. وهو من المجتهدين في دين الإسلام»، كما في «البداية والنهاية».

كان ابن خزيمة عالي القدر بين العلماء؛ ولذا كثر ثناؤهم عليه، وشهد له

---

(١) طبع سنة ١٤٠٦هـ، نشر دار حراء، مكة المكرمة. في غلاف متوسط.

(٢) جاء هذا العنوان مثبتاً على نسخة الكتاب الخطية، وقد ذكره بهذا الاسم عدد ممن ترجم لمؤلفه أو نقل عنه، وربما ذكره بعضهم باسم: التوحيد. اختصاراً. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣/ ١٩٢ و٥/ ٢٤ و٦/ ٤٦٧، والصواعق المرسلة لابن القيم ٤/ ١٤٠٥، الذهبي في السير ١٤/ ٣٧٤، وغيرهم. وذكره كحالة في معجم المؤلفين ٣/ ١٢١، وحاجي في كشف الظنون ٢/ ١٤٠٦، والبغدادي في هدية العارفين ٢/ ٢٩ وسواهم.

الأئمة بالفضل والسبق والإمامة؛ فهذا أحد شيوخه يقول: «استفدنا من ابن خزيمة أكثر مما استفاد منا»، ولما سئل عبدالرحمن بن أبي حاتم عن ابن خزيمة تعجّب وقال: «ويحكم! هو يسأل عنا؛ ولا نسأل عنه، وهو إمام يقتدى به»، وقال الحافظ الدار قطني: «كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظير».

هذه بعض عبارات الثناء والإجلال من الأئمة على ابن خزيمة وغيرها كثير.

كما أنه قد شاع تلقيبه بـ إمام الأئمة على ألسنة كثير من العلماء؛ وإن كان هذا اللقب فيه مبالغة فإن إمام الأئمة محمد رسول الله ﷺ، وعلى أي حال فإن تلقيبه بذلك دليل على عظم شأنه بين العلماء، وأنه إمام أئمة عصره؛ كما قال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ): «ابن خزيمة الذي كان يدعى إمام الأئمة، ولعمري كان إمام الأئمة في عصره ووقته»[1].

ولابن خزيمة مصنفات كثيرة جداً ذكر بعض من ترجم له أنها تزيد على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل نقل ذلك الذهبي في «السير»؛ لكنه لم يعرف من تلك الكتب الكثيرة إلا كتاب «التوحيد» و«الصحيح»[2]، ولعل له كتاباً في «القدر» كما أشار إليه في مقدمة كتاب «التوحيد» (ص١٠) فقال: «قد بدأت كتاب القدر فأمليته».

---

(١) عقيدة السلف ص٣١٤.

(٢) من مصادر ترجمته: تاريخ جرجان ٤١٣، طبقات الفقهاء للشيرازي ص١٠٥، المنتظم ٦/ ١٨٤، السير ١٤/ ٣٦٥ – ٣٨٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠، طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ١٠٩، البداية والنهاية ١٥/ ٩، طبقات القراء لابن الجزري ٢/ ٩٧، شذرات الذهب ٢/ ٢٦٢ وذكر د. محمد الأعظمي في مقدمة تحقيقه لصحيح ابن خزيمة ١/ ١٢ – ١٥ كتباً لابن خزيمة كثيرة، منها في العقيدة: (الإمامة) و(الأهوال) و(التوكل) و(ذكر نعيم الجنة) و(ذكر نعيم الآخرة) و(القدر) وذكر بأن هذه أشار إليها ابن خزيمة في كتابيه: التوحيد والصحيح؛ لكن رجح أن أكثر هذه أجزاء من كتبه الكبيرة؛ التي منها: (المسند الكبير) والله أعلم.

سبب تأليفه: ذكر المؤلف سبب تصنيفه لهذا الكتاب وهو أنه سمع من بعض أحداث طلاب العلم والحديث – ممن لعله كان يحضر بعض مجالس أهل الأهواء من المعطلة والقدرية المعتزلة – ما خشي منه أن يميل بعضهم عن الحق إلى الضلال في مسألة القدر، ومسألة ما يجب إثباته لله تعالى من الأسماء والصفات، فرغب رحمه الله بيان الحق في هاتين المسألتين الخطيرتين من مسائل العقيدة، ثم ذكر أنه قد أملى كتاب «القدر» وجعل هذا الكتاب في بيان المسألة الثانية ؛ مسألة صفات الله جل وعلا.

موضوعه: دار موضوع الكتاب على بيان القضية الأساس التي أراد المؤلف توضيحها وإظهار مذهب أهل السنة والجماعة فيها وهي: مسألة الصفات؛ وإثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو أثبته له رسوله ﷺ في سنته، وقد أكثر المؤلف رحمه الله من إيراد الأدلة من الكتاب والسنة في إثبات عدد من الصفات الذاتية والفعلية لله عز وجل، فذكر: صفة النفس والعلم والوجه والصورة، والعين واليد، وصفة الاستواء والنزول، وأطال في ذكر مسألة الكلام والرؤية، ثم ذكر مسألة الشفاعة وأقسامها.

قيمته العلمية: كتاب «التوحيد» لابن خزيمة من أهم الكتب المدونة في علم العقيدة وهذا يرجع إلى أمور؛ منها: مكانة مؤلفه؛ فابن خزيمة رحمه الله من أشهر علماء أهل السنة المتقدمين، وكبار الأئمة الراسخين، وقد وصفه بعض العلماء بأنه من بحور العلم وممن بلغ رتبة الاجتهاد، وقد تقدم ذكر شيء من ثناء العلماء عليه رحمه الله.

ومنها: أهمية الموضوع الذي يعالجه هذا الكتاب وهو إثبات صفات الله جل وعلا، ومعلوم أن مسألة الصفات من أخطر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين طوائف الأمة. والكتاب وإن كان جله في ذكر هذه المسألة المهمة وتقريرها على منهج أهل السنة؛ إلا أنه قد اشتمل – أيضاً – على مسألة الشفاعة وبالأخص

الشفاعة لأهل الكبائر التي ينكرها بعض المبتدعة كالمعتزلة ونحوهم.

ومن الأمور التي تبرز أهمية هذا الكتاب أنه من الكتب المسندة؛ فمؤلفه يخرج الأحاديث بسنده المتصل إلى النبي ﷺ، وهي طريقة من طرق التصنيف في علم العقيدة درج على التصنيف فيها أئمة كبار من أئمة أهل السنة والجماعة أهل الحديث والأثر، وقد تقدمت الإشارة إلى ما تميزت به هذه الطريقة في التصنيف من حيث إن المصنفات فيها باتت مصدراً أساساً في نقل سنة النبي ﷺ، وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة من أهل القرون المفضلة.

ومما يبرز أهمية هذا الكتاب؛ أن مؤلفه – رحمة الله عليه – اعتنى فيه بالرد على أهل الأهواء لا سيما معطلة الصفات من الجهمية ونحوهم الذين خالفوا ظاهر الكتاب والسنة فوقعوا بالتحريف والإلحاد في أسماء الله وصفاته ومخالفة منهج السلف الصالح؛ فجادلهم المؤلف ورد شبههم بالكتاب والسنة وأدلة العقل بثبات وقوة في الحق.

ومنها: أن هذا الكتاب نقل عنه جماعة من أهل العلم – ما يتعلق بمسألة الصفات والرد على المعطلة – كشيخ الإسلام ابن تيمية[١]، وكذا الإمام ابن القيم[٢]، وعزا إليه جماعة من الحفاظ كالذهبي وابن حجر وغيرهما في نقلهم لعدد من الأحاديث[٣].

---

(١) كما في: مجموع الفتاوى ٣/ ١٩٢ و٥/ ٢٤.

(٢) كما في: اجتماع الجيوش ص١٩٣.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي ٢/ ٢٦٧، فتح الباري لابن حجر ١٤/ ٤١٣ «السلفية».

ما يؤخذ على الكتاب:

١ – أن المؤلف قد أخرج فيه عن بعض الضعفاء الذين لا يحتج بما رووه؛ مع أنه قد اشترط ألا يروي في كتابه إلا الصحيح الثابت بنقل العدل عن العدل! ومع هذا فإنه رحمه الله يتكلم على الرواة جرحاً وتعديلاً، كما أنه أحياناً يذكر الحكم على بعض الأحاديث صحة وضعفاً، لكنه فاته بعض ذلك، فأخرج في كتابه أحاديث ضعيفة؛ بل ربما ضعيفة جداً حكم عليها بعض النقاد بالوضع، وهي قليلة جداً بالنسبة لعدد الأحاديث التي رواها في الكتاب(١).

والإمام ابن خزيمة وإن أورد في كتابه شيئاً من الأحاديث الضعيفة إلا أنه لا يحتج إلا بما صح؛ فهو الحجة عنده، وقد صرح بهذا في مواضع من كتابه «التوحيد» فمن ذلك أنه قال (١/ ٥١): «ولست أحتج في شيء من صفات خالقي إلا بما هو مسطور في الكتاب، أو منقول عن النبي ﷺ بالأسانيد الثابتة الصحيحة»، وقال (١/ ١٣٧): «لا نحتج بالمراسيل ولا بالأخبار الواهية، ولا نحتج – أيضاً – في صفات معبودنا بالآراء والمقاييس». وهذا المنهج الذي ذكره المؤلف هو منهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب وغيره من أبواب الاعتقاد؛ فهم لا يحتجون إلا بالكتاب والسنة الصحيحة، وإجماع السلف الصالح.

٢ـ كما أن الإمام ابن خزيمة خرج في كتابه هذا؛ كتاب «التوحيد» حديث الصورة؛ وهو قوله ﷺ: «**خلق الله آدم على صورته**» الحديث؛ وهو مخرج في الصحيحين وغيرهما(٢). وتأوله على أن الضمير في قوله «صورته» يعود على غير

---

(١) انظر أمثلة على ما تقدم: ١/ ٦٧ من مقدمة المحقق، وانظر حديث رقم ٣٣، ٢٠٤، ٥٩٥ وغيرها.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب خلق آدم وذريته ص٦٣٤ ح٣٣٢٦، ط. بيت الأفكار

الله تعالى! وصرح بأنه إنما يعود على «المضروب» كما تجده في (١/ ٨١ – ٩٦) وهو تأويل خالف فيه من كان قبله من الأئمة؛ بل قد قيل: إن ابن خزيمة انفرد في هذا من بين أئمة السنة والجماعة؛ إذْ عندهم أن الضمير يعود على الله جل وعلا[(١)].

وعلى كلٍ فما أحسن ما أبداه أبو القاسم الأصبهاني قوام السنة (ت٥٣٥هـ) حيث يقول: «أخطأ ابن خزيمة في حديث الصورة؛ ولا يُطعن عليه بذلك؛ بل لا يؤخذ عنه هذا فحسب»[(٢)].

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان؛ وهو تحقيق علمي؛ صدّره بدراسة اشتملت على تعريف بالمؤلف والكتاب، كما اعتنى بتحقيق نص الكتاب وتخريج أحاديثه، والتعليق عليها وعلى كلام المؤلف، وغير هذا مما يتطلبه التحقيق الجاد[(٣)].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة. وللكتاب طبعات أخرى[(٤)].

الدولية، ومسلم في كتاب الجنة، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير ٤/ ٢١٨٣ ح٢٨٤١ من حديث أبي هريرة.

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣/ ٢٧٣ – ٢٨٥ وعنه ملخصاً كتاب: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للشيخ عبدالله الغنيمان ٢/ ٦٧ – ٩٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٨٨، وذكره شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٢٧٥.

(٣) وقد قدمها المحقق موضوعاً لرسالته (الدكتوراه) طبع الكتاب في مجلدين ١٤٠٨هـ، نشرته: دار الرشد، الرياض.

(٤) ذكر المحقق د. الشهوان أن هذا الكتاب طبع لأول مرة عام ١٣٥٣هـ، وذكر بأنها نفدت حتى صارت في حكم المخطوط، وكانت خالية من التحقيق والتوثيق، مليئة بالأخطاء، طبع: المطبعة المنيرية بمصر، ثم أعيدت الطبعة نفسها عام ١٣٨٨هـ بتعليق د. محمد خليل هراس، قال د. الشهوان: ولدى مقارنتي بين الطبعتين وجدت أن هذه الطبعة نسخة مكررة لسابقتها؛ بل تفوقها في كثرة السقط والأخطاء والتحريف. انظر (١/ ٨٠-٨٧) من الطبعة بتحقيق د. الشهوان.

تفسير أسماء الله الحسنى[١]

المؤلف: إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل، أبو إسحاق، البغدادي، الزجاج (ولد سنة ٢٤١هـ، وتوفي سنة ٣١١هـ؛ في قول أكثر المؤرخين، وقيل في التي قبلها، وقيل سنة ٣١٦هـ).

لُقب بالزجاج؛ لأنه كان يخرط الزجاج في بغداد، ويقتات منه.

لزم أبو إسحاق الزجاج أئمة وقته في علوم العربية فبرز في علم اللغة، والنحو والأدب، حتى صار إماماً في ذلك.

قال الخطيب في «تاريخه»: «كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، وله مصنفات حسان في الأدب».

وقال ابن خلكان في «وفيات الأعيان»: «كان من أهل العلم والأدب والدين المتين». وعده الإمام ابن القيم من فحول النحاة، كما في «بدائع الفوائد» وقال الذهبي في «العبر»: «نحوي العراق، وصاحب المبرد، صنف التصانيف الكثيرة».

وقد ذكر بعض مترجميه شيئاً من تصانيفه؛ فمنها: «معاني القرآن» وهو أشهر مصنفاته، و«الاشتقاق» و«كتاب القوافي» و«كتاب ما فسّر من جامع المنطق»، و«كتاب العروض» و«كتاب خلق الإنسان» و«كتاب خلق الفرس» وغيرها كثير[٢].

---

(١) جاء هذا العنوان في بداية النسخة الخطية للكتاب. وقد قال المؤلف في بداية كلامه: «هذه تفاسير الأسامي التي رويت عن رسول الله ﷺ في قوله: «إن لله تسعة وتسعين اسماً مئة إلا واحداً» ويعني: حديث أبي هريرة في الترمذي وغيره الذي جاء فيه سياق الأسماء. وسيأتي تخريجه قريباً ص٦٢٦.

(٢) من مصادر ترجمته: الفهرست لابن النديم ص٩٠، تكملة تاريخ الطبري ١/ ٣٩، تاريخ بغداد ٦/ ٨٩، البلغة ص٤٥، المنتظم ٦/ ١٧٦ – ١٨٠، وفيات الأعيان ١/ ٤٩، معجم الأدباء لياقوت ١/ ١٣٠، بدائع الفوائد لابن القيم ١/ ١٤٤، العبر للذهبي ٢/ ١٥٤، شذرات الذهب ١/ ٢٥٩.

سبب تأليفه: ذكر المؤلف سبب تأليفه لهذا الكتاب؛ وهو: سؤال بعض أهل العلم في زمانه أن يملي له تفسير أسماء الله الحسنى؛ فأجابه الزجاج إلى ذلك، وقد نص عليه في أول الكتاب.

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب أن موضوعه: شرح أسماء الله الحسنى؛ وبيان ما تدل عليه من المعاني، وما تضمنته من الصفات لله جل وعلا.

ولم يذكر المؤلف من أسماء الله تعالى إلا ما جاء في رواية الترمذي! فبعد أن بين المؤلف معنى قول النبي ﷺ: «من أحصاها» أورد الأسماء واحداً واحداً مبيناً تفسير كل اسم واشتقاقه، مشيراً إلى أصل الكلمة في الوضع؛ مؤيداً ذلك بشواهد من القرآن والسنة والشعر العربي الأصيل، ويذكر المعاني بعبارة مختصرة.

قيمته العلمية: هذا الكتاب يبحث في موضوع عظيم؛ هو موضوع الأسماء الحسنى لله تعالى؛ التي أمر الله عباده أن يدعوه بها.

ومؤلف الكتاب من أئمة اللغة وفحول النحاة؛ شرح ما ذكره من أسماء الله تعالى واقفاً عند حدود المعنى الفطري المستفاد من اللغة وأربابها، متجنباً مداخل المتكلمين، بعيداً عن مذاهبهم الفلسفية في أسماء الله وصفاته، يردُّ كل اسم أو صفة – مما يتضمنه الاسم – إلى لغة القرآن المنزل بلسان عربي مبين.

وقد أفاد من هذا الكتاب وشقيقه: «معاني القرآن» – المتضمن لكثير مما جاء فيه – أئمة كثيرون كأبي القاسم التيمي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم وكثير ممن كتب في شرح أسماء الله الحسنى، وكذا كثير من المفسرين.

وفي الكتاب فوائد؛ منها: ذكر الاسم الأعظم، وفائدة جمع الاسمين: الرحمن، والرحيم في كثير من الأحيان؛ مع اتفاقهما في الاشتقاق. والفرق بين:

الإيمان والتصديق من حيث اللغة. وأن من الأسماء ما يجب ذكرها مقترنة؛ لأن من تمام القدرة أن يذكرا معاً؛ مثل: القابض الباسط، الضار النافع.

ما يؤخذ على الكتاب:

١- أن المؤلف اعتمد في ذكر أسماء الله تعالى على رواية ضعيفة؛ لا يصح الاحتجاج بها.

٢- رأيت المؤلف لم يتجاسر في إثبات صفة العلو؛ أعني: علو الله بذاته على مخلوقاته؛ فقد قال - في بيان تفسير اسمه (العلي) (ص٤٨): «فالله تعالى عالٍ على خلقه؛ وهو علي عليهم بقدرته! ولا يجب أن يذهب بالعلو ارتفاع مكان»!. وقال (ص٦٠): «(الظاهر)... فهو من العلو؛ والله تعالى عال على كل شيء؛ وليس المراد بالعلو: ارتفاع المحل؛ لأن الله تعالى يجلُّ عن المحل والمكان. وإنما العلو: علو الشأن، وارتفاع السلطان»!! هذا قول المصنف، وأما أهل السنة والجماعة فيثبتون لله تعالى علو الذات وعلو القدر وعلو القهر، ويرون أنه لا يلزم من إثبات علو الله بذاته أن يحيطه مكان؛ بل له العلو المطلق فوق مخلوقاته؛ غير محتاج إلى شيء من خلقه، مستوٍ على عرشه استواء يليق بجلاله وعظمته.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: أحمد يوسف الدقاق[1]. وقد اعتنى بالكتاب فحقق نصه وخرج ما وقف عليه من أحاديث، كما عُني بتخريج شواهده اللغوية من مصادرها، وعلق زيادات مفيدة من كتب اللغة التي تنقل عن المؤلف، أو كتب شرح الأسماء الحسنى، وهي كثيرة.

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولم أقف على غيرها.

---

(١) طبع الكتاب عام ١٣٩٥هـ. في غلاف متوسط، واعتمدت على الطبعة الخامسة منه المنشورة سنة ١٤١٢هـ، نشر دار الثقافة العربية، دمشق.

كتاب البعث[1]

المؤلف: أبو بكر ابن أبي داود السجستاني (٢٣٠ - ٣١٦هـ) وقد تقدمت ترجمته في المبحث السابق.

موضوعه: يتناول الكتاب ما يتعلق باليوم الآخر؛ مما رواه المؤلف بسنده من الأحاديث والآثار في ذلك؛ ولم يقسم كتابه هذا إلى أبواب أو فصول؛ لكن بالنظر إلى أحاديث الكتاب يتبين أنها قد اشتملت على: ذكر الموت، والقبر وما يجري فيه، والبعث والنشور، والحشر والحساب، والقبر وما يجري فيه، والبعث والنشور، والحشر والحساب، والصراط، والحوض، والنفخ في الصور، والشفاعة، وما جاء في إخراج الموحدين من النار بعد أن أصابتهم، وما ورد في صفة الجنة والنار.

قيمته العلمية: يُعتبر كتاب «البعث» هذا جزءاً حديثياً؛ قصد المؤلف فيه جمع ما رواه من الأحاديث والآثار – وهي تزيد على الثمانين – بأسانيدها؛ التي جاء فيها ذكر ما يكون يوم البعث؛ وهو اليوم الآخر.

ومؤلف الكتاب – كما تقدم – من أوثق الحفاظ؛ كما قال عنه الحافظ الذهبي. وهذا – بلا شك – يعطي كتابه؛ بل سائر مصنفاته منزلة تليق بها.

كما أن المؤلف قد علق على بعض الأسانيد ونبه إلى بعض عللها، وربما علق على متونها؛ وهذا قليل؛ بل لم أجد من ذلك إلا تعليقه على: مَنْ هم المذادون عن الحوض؟ والمؤلف قد جرى في ذلك على طريقة المحدثين.

---

(١) جاء هذا العنوان مثبتاً على طرة نسخة الكتاب الخطية، وكذا ذكره بعض العلماء، منهم الذهبي كما في السير ١٣/ ٢٢٣ وهو ممن رواه عن المؤلف بسنده، وذكر بعضهم باسم: البعث والنشور، منهم ابن النديم في الفهرست ص٣٢٤، وكحالة في معجم المؤلفين ٢/ ٢٤٥ وغيرهما.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول؛ على نسخة خطية واحدة. وبذل جهداً في تخريج أحاديث الكتاب؛ ولم يضع مقدمة للتعريف بالمؤلف ولا بكتابه[١].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعات أخرى[٢].

هواتف الجِنَّان[٣]

المؤلف: محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر، أبو بكر، السامري، المعروف بالخرائطي (٣٢٧-٣٤٠هـ) و(السامري) نسبة إلى مدينة سرّ من رأى؛ مدينة فوق بغداد، وقيل: نسبة إلى السامرة بفلسطين. و(الخرائطي). نسبة إلى الخرائط: جمع خريطة؛ وهي تشبه الكيس تكون من الخرق أو الجلود؛ ولعله كان صانعاً لها أو بائعاً. كذا في «الإكمال» لابن ماكولا، وقال في ترجمته: «كان من الأعيان الثقات، صنف الكثير، وحدّث». وقال الصفدي في «الوافي»: «أجمعوا على ثقته وفضله».

---

(١) طبع الكتاب سنة ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت. في غلاف متوسط.

(٢) ذكر المحقق أن الكتاب طبع ضمن شرح له باسم «لباب البحث في شرح كتاب البعث» لأبي الوفاء بن مصطفى المراغي، سنة ١٣٧٤هـ، بمطبعة السنة بالقاهرة، ونشرته -أيضاً- مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة، سنة ١٤٠٦هـ، باسم «البعث والنشور؛ الحياة بعد الموت» وذكر أنها مصورة عن الأولى وهي كثيرة الأخطاء.

(٣) أخذاً مما جاء على الصفحة الأولى من مخطوطته في بيتين من الشعر:

هـذا كتاب هواتف الجنّان ... وعجيب ما يُحكى عن الكهان

مما يبشر بالنبي محمدٍ ... ويدل منه بواضح البرهان

وسماه بعضهم بـ: «هواتف الجانّ». كالسمعاني في: الأنساب ٥/ ٧٢، ولعل لفظ (الجنان) الذي حمله عنوان الكتاب؛ جمع (جَنَان) وهو ما لم ير. كما في القاموس المحيط مادة (جنن).

وسماه الزركلي في الأعلام ٦/ ٧٠: «هواتف الجان وعجائب ما يحكى عن الكهان»، وبالبيتين ذكره كحالة في معجم المؤلفين ٣/ ١٩٤.

قال الخطيب في «تاريخه»: «كان حسن الأخبار، مليح التصنيف، سكن الشام وحدّث بها؛ فحصل حديثُه عند أهلها».

وللخرائطي تصانيف؛ منها: «مكارم الأخلاق»، و«مساويء الأخلاق»، و«اعتلال القلوب» في أخبار العشاق! و«كتاب القبور» وغيرها[1].

موضوعه: لا يظهر من عنوان الكتاب الموضوعُ الذي يبحثه؛ بل هو عنوان غامض؛ غير أن البيتين المذكورين يدلان على أن موضوعه في: دلائل النبوة؛ وذلك يتضح بالفعل لمن طالعه. ويتضح – أيضاً – أن المؤلف أراد بالهواتف ما يسمعه الناس من الأصوات السحيقة لا يعرفون مصدرها؛ وقد يدركون ما هتف بهم وقد لا يدركون.

هذا وقد جمع المؤلف في هذا الكتاب من هواتف الجن، وقصص الكهان أخباراً مما يرويه بإسناده؛ بعضها في: مخاطبة النبي ﷺ للجن، وبعضها فيما وقع لأصحابه وغيرهم من ذلك وما سمعوه من هتافهم، وكذلك ما هتف به الجان من الإخبار ببعثة النبي ﷺ، وما أخبرت به الكهان من ذلك وما أخبرت عن مولده – أيضاً –.

قيمته العلمية: يضاف هذا الكتاب إلى كتب دلائل النبوة، مما جاء من الأخبار في مولد النبي ﷺ وبعثته، وليس للكتاب كبير فائدة؛ بل هو مجموعة لقصصٍ كثير منها لا يثبت؛ وقد ثبت في الكتاب والسنة ما يغني عنها؛ جمعها عدد من العلماء في مصنفات.

---

(١) من مصادر ترجمته: الإكمال ٣/ ٢٩٧، تاريخ بغداد ٢/ ١٣٩، تاريخ ابن عساكر ٥٢/ ٢٢٤ – ٢٢٧، معجم الأدباء ١٨/ ٩٨، السير ١٥/ ٩٨، السير ١٥/ ٢٦٧، العبر ٢/ ٢٠٩ن الوافي بالوفيات٢/ ٢٩٦، البداية والنهاية ١٥/ ١١١، النجوم الزاهرة ٣/ ٢٦٥،كشف الظنون ١٦٦٦.

وقد أكثر المؤلف من ذكر قصص الجن والكهان؛ وما جاء في غضون ذلك من الأشعار بعضها حسن. وفيما ثبت من روايات في هذا الكتاب – فيما يختص بالجن – ما يدل على اختلاطهم بالناس ومشاركتهم بعض أحوالهم.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: إبراهيم صالح؛ وقد حقق نصه على نسخة خطية فريدة، وترجم لمؤلفه وعرف بالكتاب، كما ترجم لرواة الأسانيد؛ ولم يزد[1]! وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة؛ ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

كتاب العظمة[2]

المؤلف: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان، أبو محمد، الأصبهاني، المعروف بلقبه (أبو الشيخ) (٢٧٤ – ٣٦٩هـ).

طلب الحديث من الصغر، واعتنى به جده، وقد كان من أسرة علمية، شهيرة، ولما سمع الحديث وأخذ من العلم حظاً خرج من بلده أصبهان، مرتحلاً متنقلاً بين البلاد في طلب الحديث؛ فدخل الموصل وحران والحجاز، والعراق، وغيرها.

قال فيه أبو نعيم الحافظ: «أحد الثقات والأعلام» كما في «أخبار أصبهان» له، وقال أبو بكر الخطيب: «كان أبو الشيخ حافظاً، ثبتاً، متقناً» وقال الذهبي في

---

(١) طبع الكتاب ضمن (نوادر الرسائل) والطبعة التي بين يدي هي الثانية نشرتها: مؤسسة الرسالة في بيروت، سنة ١٤٠٧هـ. في غلاف متوسط الحجم.

(٢) ورد اسم الكتاب هكذا في بداية نسخته الخطية. وكذا يذكره بهذا الاسم كثير ممن أشار إليه أو نقل عنه من العلماء، كابن القيم في: اجتماع الجيوش ص٢٤٥، والذهبي في: السير ١٦/ ٢٧٩، وحاجي في كشف الظنون ٢/ ١٤٠٧، والزركلي في: الأعلام ٤/ ١٢٠ وكحالة في:معجم المؤلفين ٢/ ٢٧٦ وغيرهم وذكره بعضهم بـ: عظمة الله ومخلوقاته.

«السير»: «قد كان أبو الشيخ من العلماء العاملين، صاحب سُنة واتباع» وقال في «تذكرة الحفاظ»: «وكان مع سعة علمه، وغزارة حفظه؛ صالحاً خيراً، قانتاً لله صدوقاً». ومع حفظه للحديث فقد كان عارفاً برجاله، ناقداً، خبيراً. كانت لديه همة عالية في تصنيف الكتب؛ يقول تلميذه أبو نعيم: «كان يفيد عن الشيوخ، ويصنف لهم ستين سنة» وقد وصفه كثير ممن ترجم له بأنه كثير التصنيف؛ فمن تصانيفه:

١ - السنة[١].

وله: «الأمثال»، و«طبقات المحدثين بأصبهان»، و«أخلاق النبي ﷺ»، وغيرها[٢].

موضوعه: موضوع الكتاب؛ هو: بيان عظمة الله جل وعلا، وذلك بذكر شيء مما اتصف به من صفات الكمال والجلال، وذكر بعض مخلوقاته العظيمة. فعظم مخلوقاته دليل على عظمته سبحانه.

وقد اشتمل الكتاب على أبواب كثيرة؛ تضمنت مباحث عديدة؛ تتلخص بما يأتي:

---

(١) ذكره قوام السنة الأصبهاني في: الحجة ١/ ٣٤٢، والسمعاني في: التحبير ١/ ١٦١، ١٩٠، والذهبي في: السير ١٦/ ٢٧٨، والزركلي في: الأعلام ٤/ ١٢٠. ولم أعثر عليه. ومن الناس من يقول أنه هو كتاب: العظمة. وأنا لا أظن هذا؛ لأن من ذكر كتب أبي الشيخ فرق بينهما كالذهبي في: كتاب العلو ٢/ ١٢٧٠، وسماه الرّوداني في: صلة الخلف بموصول السلف ص٢٦٧: السنة الواضحة.

(٢) انظر في ترجمته: أخبار أصبهان لأبي نعيم ٢/ ٩٠، الأنساب للسمعاني ٤/ ٣٢٢، تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٤٥، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٧٦ – ٢٧٩، النجوم الزاهرة ٤/ ١٣٦، شذرات الذهب ٢/ ٦٩، مع ذكر مؤلفاته باستقصاء لبعدالغفور البلوشي في مقدمة تحقيقه لكتاب أبي الشيخ «طبقات المحدثين بأصبهان» أفدت هذا من مقدمة محقق «العظمة» ١/ ١٠٠.

١ - وجوب التفكر في آيات الله؛ حتى يتبين للمتفكر عظمة ربه سبحانه.

وقد بين أن هذا التفكر هو المأمور به؛ وأنه لا يجوز التفكر في الله يعني في ذاته كيف هي، أو كيفية صفاته. وضمن ذلك ذكر بعض الصفات التي يجب إثباتها لله سبحانه. وذكر فضل التفكر، وما لذلك من فوائد وثمرات.

٢ - ذكر بعض المخلوقات الدالة على عظمة خالقها سبحانه.

وقد بدأها بذكر أعظم المخلوقات؛ وهو العرش، ثم ذكر الكرسي، وأن الله عالٍ على عرشه مستو عليه.

ثم ذكر خلق الملائكة، وكثرة عددهم، وبين شيئاً من صفاتهم ووظائفهم التي وكِّلوا بها... وخص منهم: جبريل وميكائيل وإسرافيل وملك الموت. وذكر خلال ذلك خلق الروح.

ثم ذكر خلق الأرضين وما فيهن من خلق الله العظيم،وذكر خلق البحر... وخلق آدم وصفة خلقه..

٣ - سياق بعض القصص التي تدل على عظمة الرب سبحانه، وقد جاء ذكر كثير منها في القرآن؛ كقصة ذي القرنين، وقصة أصحاب موسى عليه السلام مع نبيهم، وغيرها.

قيمته العلمية: كتاب «العظمة» هذا مشتمل على مسائل عقدية مهمة، أوضحها ذكر بعض صفات الله ﷻ، كصفة العظمة والجبروت والكبرياء، والعلو، والاستواء، والقدر، والقهر، واللطف والرحمة، والحكمة، وغيرها من صفات الكمال.

والكتاب من أوله إلى آخره في ذكر أدلة توحيد الله بأفعاله؛ وأنه المتفرد بالخلق والملك والتدبير.

ومما يدل على أهمية هـذا الكتـاب شـهرته بـين العلـماء، وكثـرة نقلهـم عنـه، وعزوهم إليه[١]، وكذا مؤلفه ذو منزلة عالية عند أهل السنة.

وفي الكتاب آيات كثيرة من القرآن نقل المؤلف في تفسيرها عن السلف.

ما يؤخذ على الكتاب:

١ـ كثرة رواية الأحاديث الواهية، التي لا يحتج بها. وهـذا أمـر يـؤثر عـلى القيمة العلمية للكتاب؛ لا سيما إذا كثرت كما في هذا الكتاب؛ ولهذا قال الـذهبي: «قد كان أبو الشيخ من العلـماء العـاملين، صـاحب سـنة واتبـاع؛ لـولا مـا يمـلأ تصانيفه بالواهيات».

والمؤلف ممن يهتم بجمع الأحاديث؛ وإن كان لا يعني بتمحيصها؛ ولم يروها هو ليُحتج بكل ما رواه، وعليه يلزم من طالع هذا الكتاب ونحوه أن لا يُسَلَّم لما فيه من الأخبار إلا بعد أن يعرف صحتها وثبوتها.

٢ـ وكذلك يؤخذ على هذا الكتاب كثرة إيراده للروايات الإسرائيليـة؛ التـي كثير منها مما يجب تركه وعدم روايته.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: رضاء الله بن محمـد إدريـس المبـاركفوري[٢]، وقـد بذل في تحقيق هذا الكتاب جهداً طيباً، فخرج أحاديثه وآثاره وعلق عليها كما علـق على كل باب يذكره المؤلف. ووضع ترجمة طويلة للمؤلف، وعرف بكتابه هذا.

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

---

(١) كالذهبي في كتابه (العلو) ٢/ ١٢٧٠، وابن القيـم في (اجـتماع الجيـوش الإسـلامية) ص٢٤٥. وهـل كتاب ابن القيم «مفتاح دار السعادة «أكثر موارده من هذا الكتاب.

(٢) نشر هذا الكتاب: دار العاصمة بالرياض سنة ١٤١١هـ، وقـد جـاء في خمـسة مجلـدات، وقـد قدمـه المحقق (رسالة ماجستير) للجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

كتاب الصفات[1]

المؤلف: علي بن عمر بن أحمد مهدي، أبو الحسن، البغدادي، الدارقطني، الشافعي. (٣٠٦هـ - ٣٨٥هـ)، و(الدار قطني) نسبة إلى (دار القطن) من أحياء بغداد.

قال الحاكم: «أوحد عصره في الفهم والحفظ والورع، إمام في القراء والمحدثين؛ لم يخلِّف على أديم الأرض مثله».

وقال الخطيب البغدادي في «تاريخه»: «كان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وَحْده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بالعلل، وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة، وصحة الاعتقاد، والاضطلاع من علومٍ سوى الحديث؛ منها: القراءات... ومنها: المعرفة بمذاهب الفقهاء... ومنها: المعرفة بالأدب والشعر... كان يحفظ دواوين جماعة».

كان رحمه الله ذكياً؛ إذا ذوكر شيئاً من العلم – أي نوع كان – وجد عنده منه نصيب وافر.

قال أحد كبار تلاميذه: «كان الدار قطني يملي عليَّ العلل من حفظه!»، قال الذهبي –تعليقاً–: «إن كان كتاب «العلل» الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه... فهذا أمر عظيم؛ يُقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا...» كذا في «السير».

وقد كثر ثناء العلماء عليه وشهدوا له بالحفظ والإتقان والذكاء والفهم التام.

---

(١) جاء عنوان الكتاب هكذا على طرة نسخته الخطية. كما أن من نقل عن هذا الكتاب ذكره بهذا الاسم، كأبي يعلى في: إبطال التأويلات ١/ ٤٨، والذهبي في: كتاب العلو ٢/ ١٢٨٦، وابن حجر في: المجمع المؤسس ١/ ٥٥٩.

قال الذهبي في «السير»: «كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا.. صنف التصانيف، وسار ذكره في الدنيا، وهو أول من صنف القراءات، وعقد لها أبواباً؛ قبل فَرْش الحروف».

وقد أطنب الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» في الثناء على هذا الإمام، وكان مما قاله: «أبو الحسن الدارقطني؛ الحافظ الكبير، أستاذ هذه الصناعة في زمانه وقبلها بمدة، وبعدها إلى زماننا هذا، سمع الكثير وجمع وصنف وألف وأجاد وأفاد». له مصنفات كثيرة مفيدة؛ منها:

١ – أحاديث النزول إلى السماء الدنيا[١].

٢ – الرؤية.

٣ – أخبار عمرو بن عبيد[٢].

قال ابن كثير: «وله: كتاب: السنن الكبير. المشهور من أحسن المصنفات في بابه، لم يسبق إلى مثله، ولا يلحق في شكله، إلا من استمد من بحره، وعمل كعمله، وله «كتاب العلل» بين فيه الصواب من الزلل، والمتصل من المرسل، والمنقطع من المعضل، وكتاب «الأفراد» الذي لا يفهمه؛ فضلاً عن أن ينظمه؛ إلا من هو من الحفاظ الأفراد، والأئمة النقاد، والجهابذة الجياد، وله غير ذلك من المصنفات التي هي كالعقود في الأجياد»[٣].

---

(١) سيأتي ذكرهما تباعاً بعد هذا الكتاب.

(٢) سيأتي ذكره في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٣) البداية والنهاية ١٥/ ٤٥٩ – ٤٦١، وانظر من مصادر ترجمة الدار قطني: تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤ – ٣٩، الأنساب ٥/ ٢٤٥، المنتظم ٧/ ١٨٣، وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٧، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٤٩ – ٤٦١، تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ٣٨١ – ٤٠٠ ص١٠١)، معرفة القراء الكبار ١/ ٣٥٠، الأعلام ٤/ ٣١٤.

موضوعه: تناول المؤلف في هذا الكتاب الصغير بعض صفات الله سبحانه وتعالى؛ لا كما قد يفهم من عنوانه أنه محاولة لحصر ما ورد منها في الكتاب والسنة؛ بل لم يذكر المؤلف فيه إلا عدداً يسيراً؛ وهي: صفة القدم، واليدين، والأصابع، والصورة، وكذا صفة الضحك والعجب. وقد ذكر أدلة هذه الصفات من السنة فقط.

ثم ذكر في آخر الكتاب ما ورد عن بعض الأئمة في الموقف الصحيح من أحاديث الصفات ونحوها؛ وأن الواجب الإيمان بما صح عن النبي ﷺ من تلك الأحاديث؛ مع اعتقاد ما دلت عليه من معنى؛ من غير بحث في كيفيتها، ولا تحريف لمعانيها، ومن غير تمثيل ولا تعطيل.

قيمته العلمية: هذا الكتاب يبحث في موضوع؛ هو أعظم الموضوعات وأشرفها؛ وهو: العلم بصفات الرب سبحانه وتعالى.

والكتاب – على اختصاره – قد ركز فيه المؤلف على ذكر الصفات الخبرية؛ التي يكثر إنكارها عند طوائف من هذه الأمة؛ بحجة تنزيه الرب سبحانه؛ فأوقعهم ذلك في رد بعض النصوص الثابتة أو تحريفها؛ ولهذا ساق المؤلف بسنده بعض ما ورد عن السلف حيال هذه النصوص؛ وأن الواجب إثبات ما دلت عليه من صفات الله؛ من غير، تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

كما أن هذا الكتاب يعتبر من الكتب المسندة، ومؤلفه إمام من كبار حفاظ الحديث ونقاده؛ على أن كثيراً من الأحاديث التي خرجها في هذا الكتاب؛ هي مروية في الصحيحين أو أحدهما.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. علي بن محمد الفقيهي؛ وقد عني المحقق بضبط

النص، وتخريج الأحاديث والآثار الواردة فيه، مع ذكر ترجمة موجزة للمؤلف[١].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

الرؤيــــة[٢]

المؤلف: أبو الحسن الدار قطني (ت٣٨٥هـ) وقد تقدمت ترجمته في الكتاب السابق.

سبب تأليفه: لم يذكر المؤلف سبب تأليفه لهذا الكتاب؛ لكن في مقدمته القصيرة ما يشير إلى أنه أراد أن يجمع فيه ما استطاع من أدلة الكتاب والسنة على إثبات رؤية الباري سبحانه؛ يقول – في مقدمته –: «هذا كتاب حافل؛ جمعت فيه ما ورد من النصوص الواردة في كتاب الله تعالى، وأحاديث النبي ﷺ؛ المتعلقة برؤية الباري جل وعلا، وبعض أمور الآخرة».

موضوعه: يتضح موضوع هذا الكتاب من عنوانه؛ والنص الذي نقلته عن المؤلف آنفاً يدل على أن موضوعه: إثبات الرؤية.

غير أن المؤلف أراد بالرؤية – هنا – مسألتين؛ إحداهما: رؤية المؤمنين ربهم

---

(١) طبع الكتاب سنة ١٤٠٣هـ؛ ومعه كتاب «النزول» ولم يُذكر على هذه النسخة التي بين يدي مكان الطبع، ولا اسم الدار التي نشرته! ثم رأيت الكتاب طبع مفرداً وعليه اسم الشيخ/ عبدالله الغنيمان، ولا أدري كيف وضع اسم الشيخ الغنيمان على غلاف الكتاب، والكتاب بلا شك من تحقيق د. الفقيهي الذي لم يكن له ذكر على هذه الطبعة التي نشرتها مكتبة أضواء المنار في المدينة سنة ١٤١٤هـ، وعليها تعليقات واستدراكات على الطبعة الأولى لهذا الكتاب!!

(٢) ذكر هذا الكتاب بهذا الاسم جماعة من العلماء ممن نقلوا عنه؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية في: مجموع الفتاوى ٦/ ٤٠١، ٤٦٠، وابن القيم في: حادي الأرواح ص٢١٠، ٢٣٣، والذهبي في: العلو ٢/ ١٢٨٦، وابن حجر في: الإصابة ٢/ ٤٠٦، وغيرهم. كما جاء على طرة نسخته الخطية.

في الآخرة بأعينهم، والثانية: رؤية النبي ﷺ ربّه في هذه الدنيا.

وقد جمع لكل مسألة ما ورد من الأدلة في كتاب الله، وما وقع للمؤلف بسنده من أحاديث رسول الله ﷺ وآثار السلف من الصحابة والتابعين.

قيمته العلمية: وصف المؤلف كتابه هذا بأنه: حافلٌ. وذلك لما جمع فيه من الأدلة على رؤية الباري جل وعلا. وهو كما قال رحمه الله فقد حوى الكتاب من الأحاديث والآثار ما يقارب الثلاثمائة؛ وهذا عدد كبير جداً في مسألة واحدة.

ومسألة الرؤية من المسائل التي أنكرها كثير من أهل البدع، وحرفوا ما جاء فيها من نصوص الكتاب! بحجة التأويل! وأما ما ثبت في السنة مما يدل على رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة؛ فقد ردوه بحجة أنها أحاديث آحاد؛ لا يحتج بها في مسائل الاعتقاد! وهي حجة داحضة تقدم تفنيدها؛ وهذا الكتاب فيما جمعه من الأحاديث الكثيرة فيه رد على هذه الشبهة الواهية، وفيه بيان أن أحاديث رؤية الله في الآخرة أحاديث متواترة.

ومؤلف الكتاب إمام في علم الحديث رواية ودراية، وهو مع حفظه وإتقانه من جهابذة النقاد. وهذا – بلا شك – يعلي من شأن كتبه، ويرفع قدرها.

وقد أخرج المؤلف أحاديث رؤية الباري في الآخرة؛ من رواية تسعة عشر صحابياً بطرق مختلفة عن كل صحابي؛ حتى إنه قد بلغت طرق رواية حديث جرير بن عبدالله البجلي مائة طريق.

كما أن المؤلف روى بسنده الآثار المروية عن تسعة نفرٍ من الصحابة والتابعين في تفسير الآيات القرآنية الدالة على إثبات الرؤية في الآخرة.

ثم جمع المؤلف ما روي في مسألة رؤية النبي ﷺ ربه في هذه الدنيا، وحاول استيعاب ما ورد في هذه المسألة؛ التي اختلف فيها السلف قديماً.

ما يؤخذ على الكتاب:

- إيراد المؤلف لبعض الأحاديث الضعيفة والواهية؛ ومثل هذا أمر طبيعي لمن أراد استيعاب كل ما ورد في قضية ما. وقد ينبه المؤلف على ذلك، وقد لا يفعل، على أن الأحاديث الضعيفة قليلة بالنسبة لعدد أحاديث الكتاب.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: إبراهيم محمد العلي وأحمد فخري الرفاعي. وقد بذلا وسعهما في تحقيق النص لكونهما اعتمدا على نسخة خطية واحدة؛ تفتقر إلى أخرى؛ لكثرة أخطائها، وتقديمٍ وتأخيرٍ فيها...، ثم إنهما عُنيا بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، والحكم عليها، وقدّما بمقدمة تضمنت ترجمة للمؤلف، ودراسة مختصرة لمسألة الرؤية[1].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولم أقف على طبعة غيرها[2].

أحاديث النزول إلى سماء الدنيا[3]

المؤلف: أبو الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ) وقد تقدمت ترجمته قريباً.

موضوعه: أراد المؤلف في هذا الكتاب أن يذكر ما وقع له بسنده من أحاديث تدل على نزول الرب سبحانه إلى السماء الدنيا؛ فذكرها من طريق اثني عشر صحابياً.

ثم ذكر بإسناده ما ورد من الأحاديث من أن الله جل جلاله ينزل إلى السماء

---

(١) طبع الكتاب سنة ١٤١١هـ، نشر مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء في مجلد كبير.

(٢) وقد حقق الكتاب في قسم السنة في الجامعة الإسلامية، وقدم رسالة دكتوراه من الباحث: سليم بن مسعد الأحمدي، وأحسب أن هذا الباحث لم يحقق الكتاب جميعه، ولم أتبين ذلك.

(٣) ذُكر هذا العنوان للكتاب على نسخته الخطية، وذكره ابن القيم في: اجتماع الجيوش الإسلامية ص١٠٧، وفي: طريق الهجرتين ص٣٥٨ باسم: «كتاب نزول الرب كل ليلة إلى سماء الدنيا».

ليلة النصف من شعبان! فأخرجها من طريق خمسة من الصحابة، ثم ذكر حديثاً في نزول الرب سبحانه إلى السماء يوم عرفة!.

قيمته العلمية: خصَّ المؤلف في هذا الكتاب ذكر صفة من صفات الله جل وعلا؛ وهي: صفات النزول؛ وهي من الصفات الفعلية التي يفعلها سبحانه متى شاء؛ والتي ثبتت بالسنة الصحيحة؛ مما جعل بعض المبتدعة ينفي هذه الصفة عن الله بحجة أنها لم تذكر في القرآن! فصاروا يشككون في ثبوتها.

وفي هذا الكتاب ردٌّ عليهم من هذا الوجه، كما أن في جمع الأحاديث من طرق مختلفة؛ بعضها مخرج في الصحيحين أو أحدهما تدليل على أن هذه الصفة يجب إثباتها لله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه من غير تكييف ولا تمثيل.

فهذا الكتاب – في الحقيقة – مكمل لكتاب المؤلف سابق الذكر أعني «كتاب الصفات» والذي ذكر فيه بعض الصفات الخبرية.

ومسألة الأسماء والصفات أشرف المسائل كما لا يخفى، ولا سيما ومؤلف هذا الكتاب من أئمة أهل الحديث وحفاظ الأمة.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. علي بن محمد الفقيهي؛ وقد اعتنى المحقق بضبط نصوصه، وتخريج أحاديثه، مع ذكر ترجمة موجزة لمؤلفه[1].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة؛ وللكتاب طبعة أخرى[2].

---

(١) طبع الكتاب سنة ١٤٠٣هـ، ومعه «كتاب الصفات» ولم يُذكر على هذه النسخة التي بين يدي مكان الطبع، ولا اسم الدار التي نشرته.

(٢) وهي بتحقيق د. محي الدين الطعمي، نشر: دار الثقافة العربية، بيروت ١٤١٤هـ.

شـأن الدعـاء[1]

المؤلف: حَمَد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان، الخطابي، البُستي، الشافعي (٣١٩ – ٣٨٨هـ) و(البُسْتي) نسبة إلى بلدة (بست) من بلاد كابل في أفغانستان.

قال صاحب «يتيمة الدهر»: «كان يُشَبَّه في عصرنا بأبي عبيد القاسم بن سلام في عصره، علماً وأدباً وزهداً وورعاً وتدريساً وتأليفاً، إلا أنه كان يقول شعراً حسناً، وكان أبو عبيد مفحماً».

ونقل الذهبي في «السير» عن تلميذه أبي طاهر السِّلفي أنه قال: «وأما أبو سليمان الشارح لكتاب أبي داود، فإذا وقف منصف على مصنفاته، واطلع على بديع تصرفاته في مؤلفاته، تحقق إمامته وديانته فيما يورده وأمانته، وكان قد رحل في الحديث وقراءة العلوم، ثم ألف في فنون من العلم، وصنف، وفي شيوخه كثرة، وكذلك في تصانيفه». وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: «الخطابي؛ الإمام العلامة المفيد الرحال... صاحب التصانيف.. وكان ثقة متثبتاً من أوعية العلم... وله شعر حسن». وقال ابن كثير في «البداية والنهاية»: «أحد المشاهير الأعيان، والفقهاء المحدثين المكثرين» ثم وصف مصنفاته بأنها نافعة مفيدة.

وكان رحمه الله متبعاً للأثر ينهى كثيراً عن الكلام وأهله، وله مصنف في الاستغناء عنه، مشتغلاً بعلم الحديث لاهجاً بذكر السلف في مصنفاته، قوي الحجة في إيراداته.

---

(١) جاء على بعض نسخه بهذا الاسم، وبه طبع الكتاب، وفي بعض نسخه زيادة فيكون هكذا: شأن الدعاء وتفسير الأدعية المأثورة. وسماه بعضهم: تفسير أسامي الرب عزوجل، أو شرح الأسماء الحسنى، أو شرح دعوات ابن خزيمة. انظر: معجم البلدان ٤/ ٢٥٢ و١٠/ ٢٦٩، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠١٩، طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٢٨٣، طبقات الحفاظ للسيوطي، معجم المؤلفين ١/ ٦٥٢. وانظر: مقدمة محقق الكتاب ص٤٥.

وهو مع هذا وقع في التأويل لبعض الصفات مخالفاً مذهب السلف في إثباتها على ظاهرها؛ اجتهاداً منه؛ فشابه بذلك منهج المتكلمين، وإن كان في أقواله شيء من الاضطراب في هذه المسألة، وهو على منهج السلف فيما سواها.

وللشيخ أبي سليمان مصنفات كثيرة فمما عرف منها:

١ – تفسير الفطرة[١].

٢ – دلائل النبوة[٢].

٣ – الرسالة الناصحة فيما يعتقد في الصفات[٣].

٤ – شعار الدين[٤].

٥ – الغنية عن الكلام وأهله[٥].

٦ – مصنف في التوحيد[٦].

---

(١) ذكره الخطابي في معالم السنن ٤/ ٣٢٧ عند شرحه حديث «كل مولود يولد على الفطرة».

(٢) أشار إليه المصنف في أعلام الحديث ٢/ ١٣٨٤ حيث قال: «والخبر مشهور قد أمليناه في دلائل النبوة».

(٣) ذكرها الداغستاني في ترجمته للخطابي في (مجلة الرسالة ٣/ ٨٦٥) وعنه (الإمام الخطابي) للحسن العلوي ص٤٦.

(٤) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الدرء ٧/ ٢٩٤ وفي بيان تلبيس الجهمية ١/ ١٧٧ ونقل عنه. وابن القيم في: تهذيب السنن ٧/ ١٠٨ وسماه ابن تيمية في الدرء ٧/ ٣١٦ شعار الدين وبراهين المسلمين.

(٥) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (الحموية ٥/ ٥٨ – ٥٩) وفي الدرء ٧/ ٢٧٨ ونقل عنه نقلاً طويلاً حتى ص٢٨٣ وأيضاً في ص٢٨٦ – ٢٨٧ وص ٢٩٥ – ٣٠٢ واستحسن كلامه وعلق عليه. وذكره الذهبي في السير ١٧/ ٢٦، وكحالة في معجم المؤلفين ١/ ٦٥٢، وذكره السيوطي في «صون المنطق» ص٩١ – ١٠١ ولعله قد أتى على الرسالة كلها حيث قال: «ذكر ما وقفت عليه من كلام أبي سليمان الخطابي في ذلك رأيت له رسالة في الغنية عن الكلام قال في أولها: عصمنا الله وإياك...» ثم ساقها، دون أن يذكر ما يدل على اختصاره لها؛ ثم قال في آخرها: «هذا آخر كلام الخطابي..» لكن ترجح لدي أنها ناقصة فربما أراد السيوطي بقوله: آخر كلام الخطابي. أي آخر ما نقله من كلامه فالله أعلم.

(٦) ذكره الحافظ ابن رجب في: جامع العلوم والحكم ص٢١٠، ط. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٤٠٨هـ أولى.

ومن أشهر كتبه: «إصلاح غلط المحدثين»، «وأعلام الحديث» في شرح صحيح البخاري، «والعزلة»، «وغريب الحديث»، «ومعالم السنن»، وغيرها[(١)].

سبب تأليفه: ذكر المؤلف في مقدمة كتابه هذا السبب الذي دفعه إلى تأليفه؛ وهو سؤال بعض إخوانه عن الدعاء؛ ما معناه؟ وما فائدته؟ وما محله في الدين؟ وموضعه من العبادة...»، قال: «وطلبتم إلى ذلك أن أفسر لكم ما يشكل من ألفاظ الأدعية المأثورة عن النبي ﷺ التي جمعها إمام أهل الحديث محمد بن إسحاق بن خزيمة...

موضوعه: تبين من إيراد سبب تأليف الكتاب الموضوع الذي يبحثه؛ فليس هو في إيراد أدعية مأثورة؛ بل في شأن الدعاء ومكانته العظيمة، وحكمه في باب الاعتقاد، وما الذي يجب أن ينوي الداعي بدعائه؟ إلى سائر ما يتصل به من علومه وأحكامه.. أهمها أنه بين ما للدعاء من أثر في دفع البلاء، ومشروعية الدعاء بأسماء الله الحسنى.

وقد شرح في هذا الكتاب أسماء الله الحسنى الواردة في حديث «**إن لله تسعة وتسعين اسماً**» الذي فيه سرد الأسماء، فبين معانيها اللغوية واشتقاقاتها، ومدلولاتها.. ثم ختم الكتاب بذكر بعض الأدعية المأثورة لبيان معانيها وشرح غريبها.

قيمته العلمية: كتاب «شأن الدعاء» هذا شأنه عظيم وموضوعه مهم؛ قلّ أن يوجد كتاب مفرد في معناه؛ وفيه شرح وافٍ لأسماء الله الحسنى؛ ولذا سماه بعضهم

---

(١) من مصادر ترجمته: يتيمة الدهر ٤/ ٣٣٤ – ٣٣٦، المنتظم ٦/ ٣٩٧، الأنساب ٢/ ٢١٠، معجم الأدباء ٤/ ٢٤٦ – ٢٦٠، وفيات الأعيان ٢/ ٢١٤، السير ١٧/ ٢٣ وفيه أن من سماه أحمد فقد غلط، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠١٨، البداية والنهاية ١٥/ ٤٧٩، طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٢٨٢ – ٢٩٠، طبقات الإسنوي ١/ ٤٦٧، بغية الوعاة ١/ ٥٤٦، شذرات الذهب ٣/ ١٢٧، خزانة الأدب ١/ ٢٨٢.

«كتاب أسماء الرب ﷻ » أو «شرح الأسماء الحسنى» وإن كان المؤلف لم يُعن بما دلت عليه هذه الأسماء من وصف الله سبحانه بصفات الكمال، وربما استجاز شيئاً من التأويل كما في اسم الرحيم والودود ونحوهما.

والكتاب فيه فوائد في هذا الباب كثيرة، والمؤلف رتبه ترتيباً حسناً؛ ينتفع به القارئ ويستمتع – رحمه الله ورفع درجته –.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: أحمد يوسف الدقاق؛ وقد حققه على أربع نسخ خطية، وخرج أحاديثه وآثاره، ونقل كلام العلماء في الحكم عليها، وعلق على مواضع من الكتاب[١].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

ذم الرياء [٢]

المؤلف: الحسن بن إسماعيل بن محمد، أبو محمد، الضراب، المصري (٣١٣–٣٩٢هـ) و(الضراب) نسبة إلى ضرب الدراهم والدنانير؛ كذا في «الأنساب».

قال الحافظ الذهبي في «السير»: «الضراب الإمام المحدث... مصنف كتاب «المرؤة».. ارتحل في الحديث؛ وتميز... وهو راوي كتاب «المجالسة» للدينوري، ولم تبلغنا أخباره...، والظاهر من حاله أنه ثقة، صاحب حديثٍ، ومعرفته متوسطة»، ونقل ابن حجر في «اللسان»، عن الدار قطني تضعيفه للضراب – فالله أعلم.

---

(١) طبع سنة ١٤١٣هـ، الطبعة الثالثة، في مجلد لطيف، وعليها اعتمدت، وأول طبعة له كانت سنة ١٤٠٤هـ، نشرته دار الثقافة العربية، دمشق.

(٢) هذا مختصر للعنوان المثبت على غلاف نسخة الكتاب الخطية؛ والاسم الكامل هو: «ذم الرياء في الأعمال، والشهرة في اللباس والأحوال، وكراهية الصفق والزفن عند سماع الذكر». وذكره بالاسم المختصر: الزركلي في:الأعلام ٢/ ١٨٥، وكحالة في: معجم المؤلفين ١/ ٥٤٠.

هذا وقد ذكر ابن ماكولا في «الإكمال» أن الضراب هذا مكثر من التصنيف لكن أكثر المصادر لم تذكر له إلا كتاب «ذم الرياء» وكتاب «المرؤة»، أما الحافظ ابن حجر فقد ذكر له – أيضاً –: «أخبار مصر»، و «أخبار المعلمين»[1]. ووجدت أن الذهبي ذكر له كتاباً في «مناقب مالك»[2].

موضوعه: يدور موضوع الكتاب على ذم الرياء والشهرة. وقد افتتح المؤلف هذا الكتاب بسياق الأحاديث والآثار الدالة على ذم الرياء؛ فبلغت سبعة وأربعين نصاً، ثم عقبها بذكر ما ورد في ذم الشهرة؛ ثم ذكر تحت عنوان: ما جاء في إخفاء البكاء عند الذكر والسكون وترك الحركة؛ عدداً من النصوص في ذلك، ثم ذكر عنواناً آخر وهو: الكراهية لمن تزهد الجلوس بلا اضطراب؛ وأن يكون كَلاً على المسلمين؛ وساق تحته عدداً من الأحاديث والآثار التي فيها الحث على السعي في طلب الرزق... ثم ذكر مبحثاً بعنوان: كراهية الاضطراب عند سماع الذكر، والصعق والرقص والزَّفَن؛ ساق تحته نصوصاً تبين كيف كان حال الصحابة والتابعين عند سماعهم للذكر... وأن ما يقع لمن بعدهم مما ذكر غلو لا يجوز.

ثم ختم كتابه هذا بإيراد ما ورد في مدح الأخفياء الأتقياء، وإخفاء الأعمال.

قيمته العلمية: هذا الكتاب يعالج فيه المؤلف داءً خطيراً يخدش بجانب التوحيد؛ الذي هو أعز ما على الإنسان حفظه، وأعظم ما يجب عليه صونه.

---

(١) مصادر ترجمته: الإكمال ٥/ ٢٠٧، الأنساب ٨/ ١٥٠، وفيات المصريين ص٤٣، السير ١٦/ ٥٤١، الوافي بالوفيات ١١/ ٤٠٥، لسان الميزان ٢/ ١٩٧، شذرات الذهب ٣/ ١٤٠، هدية العارفين ١/ ٢٧٢.

(٢) انظر: السير ٨/ ٨٢.

وقد حاول المؤلف استيعاب ما ورد في هذا الباب أعني (ذم الرياء) وقد ذكر فيه صوراً مما يفعله بعض الناس خاصة أهل التصوف؛ مما يندرج تحت داء الرياء، أو يكون ذريعة إليه؛ فتفسد به الأعمال المتقرب بها إلى الله، أو – على الأقل – تنقص من ثوابها.

ما يؤخذ على الكتاب:

ـ أن مؤلفه ذكر فيه بعض الأحاديث والآثار الضعيفة؛ والواهية، لكنها قليلة بالنسبة لعدد نصوص الكتاب التي قاربت مائة وثمانين، ما بين حديث وأثر.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: د. محمد با كريم محمد باعبدالله. وقد اعتمد في تحقيقه على نسخة خطية واحدة، وخرج ما ورد في الكتاب من الأحاديث والآثار، وعلق على بعضها، ووضع مقدمة تضمنت: تمهيداً في وجوب الإخلاص لله وبيان حقيقة الرياء؛ وتعريفاً بالمؤلف والكتاب[1].

كتاب الإيمان[2]

المؤلف: محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، واسم (منده) إبراهيم، أبو عبدالله، العبدي، الأصبهاني (٣١٠ – ٣٩٥هـ).

---

(١) طبع الكتاب سنة ١٤١٦هـ، نشر: دار البخاري، المدينة المنورة. في مجلد متوسط.

(٢) جاء هذا العنوان على طرة نسخته المخطوطة. وقد ذكر محققه د. علي الفقيهي – كما في مقدمته للكتاب ١/ ٨٠ – ٨١، أن المؤلف أراد بلفظ (الاتفاق) الأحاديث التي اتفق الشيخان على إخراجها؛ أو الأحاديث المتفق على صحتها. وبلفظ (التفرد) ما انفرد بإخراجه أحد الشيخين أو غيرهما من الأئمة، وقوله (على رسم) أي: على شرط، فيقول مثلاً: هذا الحديث على رسم مسلم؛ أي: على شرطه. غير أن هذه العبارة (على رسم الاتفاق والتفرد) لم تشتهر بين العلماء؛ فهم يشيرون إلى الكتاب باسم (كتاب الإيمان) أو (الإيمان). ولا حاجة للعزو هنا فقد ذكره أكثر من ترجم لمؤلفه باسمه المختصر.

كان ابن منده إماماً، من كبار حفاظ الحديث، شديد التمسك بالسنة، مجانباً لأهل البدع، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، وافر الحرمة إلى الغاية في بلده أصبهان.

وقد شهد العلماء له بالحفظ والإتقان والإمامة في الدين، وكثر ثناؤهم عليه. فمن ذلك قول أحد كبار الحفاظ الأصبهانيين: «بنو منده أعلام الحفاظ في الدنيا قديماً وحديثاً؛ ألا ترون إلى قريحة أبي عبدالله». وقال غيره: «أبو عبدالله ابن منده سيد أهل زمانه». وقال تلميذه أحمد الباطرقاني: «أبو عبدالله ابن منده إمام الأئمة في الحديث». وقال الذهبي: «قيل إن أبا نعيم الحافظ ذكر له ابن منده؛ فقال: كان جبلاً من الجبال. فهذا يقوله أبو نعيم مع الوحشة الشديدة التي بينه وبينه» يشير إلى العدواة التي وقعت بين أبي نعيم وابن منده بسبب مسألة (اللفظ بالقرآن أهو مخلوق أو غير مخلوق؟!) ولأجل هذا لا يسمع جرح أحدهما في الآخر؛ كما نبه على ذلك العلماء[1].

رحل ابن منده إلى بلاد كثيرة شرقاً وغرباً طلباً للعلم؛ حتى وصف بالرحال الجوال. قال الذهبي في «السير»: «ولم أعلم أحداً كان أوسع رحلة منه، ولا أكثر حديثاً منه؛ مع الحفظ والثقة، فبلغنا أن عدة شيوخه ألف وسبعمائة شيخ» سافر ابن منده إلى بخارى والعراق والشام ومصر والحجاز، وبقي في الرحلة ثلاثين سنةً!

وكان كثير التصنيف؛ قال ابن الجوزي في «المنتظم»: «سافر البلاد وكتب الكثير»، وقال الذهبي في «العبر»: «طوف الدنيا، وجمع وكتب ما لا ينحصر».

---

(١) انظر في القضية التي وقعت بين الحافظين أبي نعيم وابن منده في: درء التعارض ١/ ٢٦٨، مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٩، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٢، ٣٤.

وقد ذكر مترجموه له كتباً كثيرة؛ فمنها:

١ – التوحيد[١].

٢ – الرد على الجهمية[٢].

٣ – الصفات[٣]

٤ – الرد على اللفظية.

٥ – النفس والروح.

وقد ذكر الذهبي هذه وسواها في «السير»؛ لكن تعجبت منه لما قال – في حق ابن منده –: «وإذا روى الحديث وسكت؛ أجاد. وإذا بوَّب، أو تكلم من عنده؛ انحرف، وحرفش [يعني خلّط]!!»، وما أدري ما سبب قوله هذا مما يقتضي الحطّ من قدر مصنفات هذا الإمام؛ بل يقتضي الحط من الإمام نفسه! مع أن من طالع كتاب «الإيمان» أو «التوحيد» وغيرهما رآها تصانيف حسنة كثيرة الفائدة؛ ليس فيها ما ادعاه الذهبي من الانحراف والتخليط!! قد سار فيها المصنف على منهج من تقدمه من الأئمة وأعلام أهل السنة والجماعة – فعفا الله عن الذهبي قوله هذا –[٤].

---

(١) سيأتي ذكره بعد هذا الكتاب.

(٢) سيأتي ذكره في المبحث الثالث.

(٣) لعل الأول منها هو الجزء الثالث من كتاب «التوحيد» الذي سأذكره بعد هذا الكتاب. وأما الثاني فقد أشار إليه ابن تيمية في: الفتاوى ١٢/ ٢٠٩، كما ذكر الثالث منها ابن القيم في: الروح ص٣٠. وقد أكثر النقل عنه جداً. وذكر هذه الثلاثة؛ الذهبي في السير ١٧/ ٣٨، ٤١، ولم أعثر على الكتابين رقم ٤، ٥، فأما رقم ٣ فقد ذكرت ما بدا لي فيه. والله أعلم.

(٤) السير ١٧/ ٢٨ – ٤٢، وانظر كذلك في ترجمة ابن منده: طبقات الحنابلة ٢/ ١٦٧، المنتظم ٧/ ٢٣٢، الكامل في التاريخ ٨/ ٣٧، وقد ذكره في وفيات سنة ٣٩٦!، العبر ٣/ ٦٢، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣١، البداية والنهاية ١٥/ ٥١٢، وقد ذكره في وفيات سنة ٣٩٦هـ تبعاً لابن الأثير، شذرات الذهب ٣/ ١٤٦، الأعلام ٦/ ٢٩، معجم المؤلفين ٣/ ١٢٣.

موضوعه: يتناول الكتاب: مسائل الإيمان، وشعبه، وما يجب على العبد الإيمان به، والمؤلف في بيانه لذلك يتعرض لجوانب عديدة من أمور الاعتقاد.

يتحدث الكتاب – كما هو واضح من عنوانه – عن «الإيمان» وذكر مسائله وهي: تحقيق مسمى الإيمان ما هو؟ وما تفسيره في الشرع؟ وتحقيق الفرق بين الإيمان والإسلام؛ وقد رجح المؤلف أنهما اسمان لمعنى واحد! واستدل على هذا بأدلة كونه يزيد ونقص، وأن فاعل الكبيرة لا يخرج من الإيمان بالكلية كما أنه لا يخلد في النار إن مات عليها ما دام موحداً. ومن مسائله: الاستثناء في الإيمان. وهذه أغفلها المؤلف فلم يذكرها.

وثمة مباحث مهمة ذكرها المؤلف؛ منها: ما يتعلق بشعب الإيمان؛ وقد أطال في تفصيلها وشرحها بما تتضمنه تراجم الفصول التي عقدها، ومنها: بيان أن الكفر أنواع فمنه ما لا يخرج من الملة، وكذا النفاق، وبيان معنى الأحاديث التي فيها نفي الإيمان عن بعض العصاة.

ومنها أنه ذكر أموراً عقدية كثيرة؛ مما يجب الإيمان به؛ كرؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وما أخبر به المصطفى ﷺ من الأمور المستقبلية؛ ومنها: أشراط الساعة، وكذلك ذكر ما يجري على العبد في قبره، وما يكون يوم القيامة من البعث والنشور والحوض والميزان وغير ذلك مما يجب الإيمان به.

قيمته العلمية: تقدم أن المؤلف قد تناول في كتابه هذا؛ مسائل الإيمان خاصة مع ذكر بعض ما يتعلق بأصول الدين.

ولا شك أن مسائل الإيمان؛ والتي منها: (مسألة الأسماء والأحكام) هي من أهم مسائل العقيدة؛ بل إن الخلاف فيها هو أول خلاف وقع في هذه الأمة فيما

يتعلق بالاعتقاد. فهي مسألة عظيمة؛ وهي كذلك مزلة أقدام؛ قد أخطأ في فهمها كثير من الناس قديماً وحديثاً.

وهذا الكتاب الكبير قد بذل فيه المؤلف وسعه في الإتيان على تفاصيل هذه القضية الخطيرة؛ مع كثرة الاستدلال بنصوص الوحيين وسياق الآثار السلفية. وقد حاول المؤلف الشرح والتوضيح عن طريق تراجم الفصول؛ والتي بلغت مائة وتسع تراجم؛ فيها فوائد كثيرة بعبارات يسيرة.

ومما يبرز أهمية هذا الكتاب أن مؤلفه قد عُني كثيراً بتخريج الأحاديث، والحكم عليها أحياناً بقوله: «لا يثبت» أو «مجمع على صحته» أو نحو ذلك. كما عني بالكلام على الرواة وطرق الحديث، واختلاف الألفاظ. وقد يكرر الحديث الواحد عدة مرات عند الحاجة إلا الاستدلال به؛ كصنيع البخاري في صحيحه.

وفي الكتاب فوائد حديثية وفقهية عديدة لا تخفى على من قرأه.

كما أن المؤلف يذكر شيئاً من الخلاف؛ كما في مسألة مسمى الإيمان ما هو؟ فيذكر الأقوال، ويستدل لقول أهل الحق وإذا كان الخلاف بين أهل السنة أنفسهم كمسألة الفرق بين الإيمان والإسلام؛ ذكر أقوالهم بأدلتها، ورجح ما يراه، كما لا ننسى مكانة المؤلف العالية مما يعطي أهمية خاصة لهذا الكتاب.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. علي بن محمد الفقيهي. وقد حققه تحقيقاً علمياً جيداً[1]. وقد قدم بترجمة مطولة للمؤلف، ودراسة لكتابه، واعتنى بتخريج أحاديثه وآثاره، وعلق على مسائله فيما يحتاج إليه.

---

(١) طبع الكتاب مؤسسة الرسالة في بيروت سنة ١٤٠٦هـ في مجلدين كبيرين، وسبق أن طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة ١٤٠١هـ تقريباً.

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة؛ ولا أعلم للكتاب طبعة أخرى.

كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته[1]

المؤلف: أبو عبدالله ابن منده (ت٣٩٥هـ) وقد تقدمت ترجمته عند ذكر الكتاب السابق.

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب الموضوع الذي يبحثه فهو في ذكر توحيد الله تعالى ومعرفة أسمائه الحسنى وصفاته العلا.

وقد جاء الكتاب على ثلاثة أقسام:

الأول: في تحقيق توحيد الله بأفعاله؛ وهو توحيد الربوبية.

فافتتح المؤلف الكتاب؛ بقوله: «ذكر ما وصف الله ﷻ به نفسه، ودل على وحدانيته ﷻ، وأنه أحد صمد...» ثم ذكر معرفة بدء الخلق. وأن العرش أول المخلوقات. وأن الله قدر المقادير قبل خلق السموات والأرض.

ثم بدأ بذكر ما يستدل به أولو الألباب من الآيات التي جعلها الله دليلاً على وحدانيته وبديع صنعه. فعقد أكثر من ثلاثين فصلاً في ذكر الآيات الكونية كالشمس والقمر والنجوم والليل والنهار والجبال والسحاب والرياح وغير ذلك؛ من خلق السموات والأرض وما فيهن. وكذا ما يتعلق بخلق الإنسان؛ وما يجري عليه من الصحة والمرض، والنوم، والموت والحياة، وغير ذلك من الآيات البينات والدلالات الواضحات على وحدانية الله؛ وانفراده بالخلق والملك والتدبير.

---

(١) هكذا جاء عنوان الكتاب على طرة نسخته الخطية، وكثيراً ما يشار إليه باسم «التوحيد» اختصاراً. كالذهبي في: السير ١٧/ ٤١، الزركلي في: الأعلام ٦/ ٢٩ن وكحالة في: معجم المؤلفين ٣/ ١٢٣، وأشار إليه ابن حجر في: الفتح ٢/ ٢٥٨.

ثم ختم ذلك بفصلين ذكر فيهما أن هذه الآيات يستدل بها الإنسان على خالقه وإن لم يأته رسول. وأن المجتهد المخطيء في معرفة خالقه ووحدانيته كالمعاند.

وقد أشار في أثناء كلامه على توحيد الربوبية إلى أن الإقرار به يستلزم الإقرار بتوحيد الألوهية؛ وهو إفراد الله بالعبادة، وذكر شيئاً من ذلك في أول كلامه على:

القسم الثاني: وهو في ذكر الأسماء الحسنى وشرحها.

وقد بدأها بفصل ترجمه؛ بقوله: «ذكر معرفة أسماء الله ﷻ الحسنة؛ التي تسمى بها، وأظهرها لعباده للمعرفة والدعاء والذكر».

ثم بدأ بذكر هذه الأسماء؛ جاعلاً أولها اسم: «الله» وقال بأنه هو الاسم الأعظم له سبحانه؛ ثم ذكر بقية الأسماء مبيناً معنى كل اسم يذكره، وأدلته من الكتاب والسنة، وقد اشتمل هذا القسم على أكثر من ستين فصلاً؛ ذكر فيها أكثر من مائة وخمسة وثلاثين اسماً!

وفي القسم الثالث من هذا الكتاب؛ ذكر فيه: صفات الله ﷻ.

مترجماً الفصل الأول من فصوله؛ بقوله: «ذكر معرفة صفات الله ﷻ التي وصف بها نفسه وأنزل بها كتابه، وأخبر بها الرسول ﷺ على سبيل الوصف لربه؛ مبيناً ذلك لأمته».

ثم أورد كثيراً من الصفات بأدلتها من الكتاب والسنة؛ مبيناً أن فيما ذكره من الأسماء والصفات دليلاً على ما لم يذكره منها؛ ونبه إلى وجوب نفي التمثيل والتشبيه؛ وأن أسماء الخلق وصفاتهم قد توافق ما للخالق سبحانه في الاسم؛ لكنها تباينها في الكيفية لأن الله سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ثم عقد فصولاً كثيرة نافت على ثمانين فصلاً كلها في ذكر الصفات وتفصيلها،

وذكر أدلتها من الكتاب والسنة. وفي أثناء ذلك أشار إلى «مسألة القرآن» وأنه كلام الله غير مخلوق؛ وأن اللفظ فيه غير مخلوق – على ما يراه المؤلف في هذه المسألة؛ أعني: مسألة اللفظ.

ثم ختم الكتاب بفصل ذكر فيه: وجوب معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته؛ وأنه لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ.

قيمته العلمية: هذا الكتاب يبحث في أعظم واجب على الإنسان معرفته، وأشرف علم على الإطلاق؛ إنه العلم بالله ومعرفته بأسمائه وصفاته؛ فيشرُف هذا الكتاب بشرف موضوعه.

والكتاب -في الحقيقة- من كتب العقيدة المبسوطة في ذكر الأسماء والصفات؛ بعدِّها، وبيان معانيها، وجمع أدلتها من الكتاب والسنة.

فهو مصدر أصيل من أهم المصادر في معرفة أسماء الله وصفاته، وقد نقل عنه العلماء نصوصاً طويلة؛ كأبي القاسم التيمي في كتابه «الحجة» (١/ ٩١).

وفي الكتاب فوائد علمية كثيرة؛ حيث إن المؤلف قد أكثر من التعليق والشرح؛ والنقل عن السلف في تفسير الآيات وشرح الأحاديث.

وكعادة المؤلف فإنه قد عُني فيه بتخريج الأحاديث والآثار، وضبط ألفاظ الأحاديث، والحكم عليها، وبيان طرقها أحياناً.

وبالجملة فالكتاب كثير النفع، جم الفوائد، حسن الترتيب.

ما يؤخذ على الكتاب:

١ـ أن المؤلف توسع في هذا الكتاب إثبات أسماء الله؛ فذكر أشياء مما يخبر بها عن الله؛ فجعلها من أسمائه؛ وذلك مثل (الفاطر) مستدلاً بقوله سبحانه: ﴿فَاطِرِ

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وبقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ فجعل منه اسم (العالم) ومن قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ اسم (القاضي) وغيرها كثيرٌ جداً! حتى إنه عقد فصلاً قال فيه: «... أسماء الله المضافة إلى صفاته وأفعاله»، فذكر: «ذو القوة المتين»، و«فالق الحب والنوى» وغيرها. وهذا توسع لا يخفى؛ فهذه ونحوها صفات إما صفات أفعال أو صفات ذات؛ يُخبر بها عن الله، ولا يُسمى بها. والله أعلم.

٢ـ أنه قد ورد في هذا الكتاب المسند بعض الأحاديث الضعيفة.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. علي بن محمد الفقيهي. وقد حققه تحقيقاً علمياً[١]، قدم له بترجمة مختصرة لمؤلفه، ودراسة لكتابه، وخرج أحاديثه وآثاره، وعلق على بعض مسائله.

وقد اعتمدت في دراسة هذا الكتاب على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

كتاب في رؤية الله تبارك وتعالى[٢]

المؤلف: عبدالرحمن بن عمر بن محمد، أبو محمد، التُّجِيبي، المصري المالكي، البزار، المعروف بابن النحاس (٣٢٣هـ - ٤١٦هـ).

قال الذهبي في «السير»: «الشيخ، الإمام، الفقيه، الصدوق، مسند الديار المصرية».

---

(١) طبع في مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة، سنة١٤٠٩هـ الجزآن الأول والثاني من الكتاب ثم طبع الجزء الثالث الخاص بالصفات سنة ١٤١٣هـ في مطابع الجامعة الإسلامية – أيضاً–

(٢) جاء هذا العنوان للكتاب على طرة مخطوطته، ولم أر من ذكره من العلماء؛ سواء من ترجم للمؤلف أو غيرهم.

كان أول سماع ابن النحاس للحديث سنة ٣٣١هـ سمع بمكة والمدينة، وتوفي بالقاهرة، أراد الخطيب البغدادي أن يرحل ولم يقض له.

ولم تذكر له المصادر مؤلفاتٍ سوى: «مشيخة»[1].

موضوعه: يتناول هذا الكتاب مسألة مهمة من مسائل العقيدة؛ بسند المؤلف إلى النبي ﷺ؛ عن ثمانية من الصحابة ﷺ كلهم تدل إثبات الرؤية. ولم يزد المؤلف على أن ساق تلك الأحاديث.

قيمته العلمية: هذا الجزء الصغير؛ مصنف في مسألة كبيرة من مسائل العقيدة؛ أراد المؤلف أن يذكر فيه ما وقع له من الأحاديث النبوية الشريفة الدالة على إثبات الرؤية. منبهاً بذلك إلى أن الواجب على المسلم التسليم لكل ما صح عن المصطفى ﷺ؛ وأنه حق على حقيقته، وأن هذه الأحاديث ونحوها؛ واضحة المعاني، لا تحتاج إلى بيان؛ يسمعها المتلقي فيفهم منها مراد المتكلم.

فهذا من الأجزاء الحديثية؛ يضاف إلى أمثاله من الأجزاء التي تناولت هذه القضية المهمة.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: د. محفوظ الرحمن بن زين الله السلفي. وقد قدم ترجمة موجزة للمؤلف، واعتنى بتخريج الأحاديث[2].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعة أخرى[3].

---

(١) المعين في طبقات المحدثين للذهبي ص١٢٣، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣١٣، وفيات المصريين لأبي إسحاق الحبال ص٦٠، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٦٣، شذرات الذهب ٢/ ٢٠٤، الأعلام ٣/ ٣١٩.

(٢) طبع سنة ١٤٠٧هـ نشر الدار العلمية، دلهي، الهند. في غلاف صغير.

(٣) وهي بتحقيق د. علاء الدين علي رضا، وقد وضع دراسة لهذه المسألة ـ مع عناية بالتخريج والتعليق. وقد نشر هذه الطبعة: دار المعراج الدولية، الرياض ١٤١٦هـ.

دلائـل النبـوة[(١)]

المؤلف: أحمد بن عبدالله بن أحمد بـن إسـحاق، أبـو نعيم، الأصـبهاني، الأحـول (٣٣٦ – ٤٣٠هـ).

كان أبوه مـن علـماء المحـدثين والرحـالين؛ فاسـتجاز لـه جماعـةً مـن كبـار المسندين؛ فأجاز له من الشام، ومن نيسابور، ومن واسط وبغداد وغيرها.

قال تلميذه الخطيب: «لم أر أحداً أطلق عليه اسمَ الحفظ غير رجلين؛ أبا نعيم الأصبهاني» وذكر آخر. وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: «... أبو نعـيم الأصـبهاني الحافظ؛ سمع الكثير، وصنف الكثير»، وقال ابـن خلكـان في وفيـات الأعيـان»: «أبو نعيم... الحافظ المشهور... كان من أعلام المحدثين، وأكابر الحفـاظ الثقـات، أخذ عن الأفاضل ؛ وأخذوا عنه؛ وانتفعوا به». وقيل عنه – أيضاً – كما في «السير» وغيره: أنه كان في وقته مرحولاً إليه، ولم يكن في أفق من الآفاق أسـند ولا أحفـظ منه، كان حفاظ الدنيا قد اجتمعوا عنـده...، وقـال الحـافظ الـذهبي في «الـسير»: «الإمام، الحافظ، الثقة العلامة، شيخ الإسلام، أبـو نعـيم... كـان حافظـاً مـبرِّزاً، عالي الإسناد، تفرد في الدنيا بشيء كثير مـن العـوالي، وهـاجر إلى لقُيِّـه الحفـاظ». وقال في «العلو» (١/ ٣٠٥): «كان حافظ العجم في زمانه بلا نزاع، جمع بـين علـو الرواية، وتحقيق الدراية».

ولأبي نعيم مصنفات كثيرة مفيدة مشهورة بين العلماء، في بعضها – كما يقـول الحافظ ابن كثير – دلالة على اتساع روايته وكثرة مشايخه وقوة اطلاعه عـلى مخـارج

---

(١) ذكر الكتاب بهذا الاسم كثير ممن ترجم لمؤلفه؛ وكذا من نقل عنه مـن العلـماء. انظـر: الـسير للـذهبي ١٧/ ٤٥٦، البداية والنهاية ١٥/ ٦٧٤، الأعلام ١/ ١٥٧، وغيرها.

الأحاديث، وتشعب طرقها، فمن مصنفاته:

١ – صفة الجنة.

٢ – صفة النفاق ونعت المنافقين.

٣ – جزء فيه طرق حديث: «إن لله تسعة وتسعين اسماً»(١).

٤ – الإمامة والرد على الرافضة(٢).

٥ – تثبيت الرؤية يوم القيامة(٣).

٦ – الافتراق على اثنين وسبعين فرقة.

٧ – ذم الرياء والسمعة.

٨ – كتاب فيه بيان حديث النزول.

٩ – القدر.

١٠ – إبطال من أثبت للفلك تدبيراً.

١١ – إبراء الحكيم لإسماع الكليم.

١٢ – جزء فيه طرق حديث الإسراء والمعراج(٤).

١٣ – الرد على الحروفية واللفظية. أو: الرد على اللفظية والحلولية(٥).

---

(١) هذه الثلاثة ستأتي تباعاً بعد هذا الكتاب.

(٢) سيأتي ذكره في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٣) ذكر هذا الكتاب وما بعده الأرقام: (٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١): السمعاني في: التحبير في المعجم الكبير ١/ ١٧٩ – ١٨٢، ونقلها عنه الذهبي في السير ١٩/ ٣٠٦ – ٣٠٧ في ترجمة: أبي علي الحسن بن أحمد الأصبهاني الحداد (ت ٥١٥هـ)، قلت: ولم أستطع العثور على واحد منها.

(٤) ذكره ابن حجر في المجمع المؤسس ٢/ ٥٩، قلت: ولم أعثر عليه.

(٥) ذكره ابن تيمية في: درء التعارض ١/ ٢٦٨، وقال بأن الدافع لأبي نعيم في تصنيف هذا الكتاب؛ هو رده على الحافظ ابن مندة؛ لما وقع بينهما من تناحر! وأنه مال في هذا الكتاب إلى القول بأنه التلاوة. قلت: ولم أعثر على هذا الكتاب.

١٤ – المهدي[1].

١٥ – المعتقد، أو: الاعتقاد[2].

وله: «حلية الأولياء» أشهر كتبه على الإطلاق، و«حرمة المساجد» و«الرؤيا والتعبير» و«صفة الغرباء» وأشياء كثيرة من مطولات ومختصرات في أجزاء.

توهمٌ ورده:

هذا وقد نُسب الحافظ أبو نعيم رحمه الله إلى مذهب الأشاعرة؛ ولذا عدّه ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ضمن أصحاب أبي الحسن! وقال ابن الجوزي في «المنتظم» عن أبي نعيم أنه «كان يميل إلى مذهب الأشعري ميلاً كثيراً»! ولم يذكرا ما يدل على ذلك. فقد نقل الإمام ابن القيم في «اجتماع الجيوش» وكذا الحافظ الذهبي في كتابه «العلو» عن «كتاب المعتقد» لأبي نعيم نصوصاً كثيرة[3]، تدل على أن الرجل كان على مذهب السلف، وأنه مخالف تماماً لما تعتقده الأشاعرة.

ويُعتقد أن نسبته إلى الأشعرية جاءت بسبب خلافه الشديد مع الحافظ أبي عبدالله ابن منده؛ وقد كانا كلاهما أصبهانيين، وكان ابن منده وافر الحرمة في أصبهان مسموع الكلمة فيها، وقد وقع بينه وبين أبي نعيم مشاجرة حول «مسألة اللفظ في القرآن» أهو مخلوق أو غير مخلوق؟ حتى صنف أبو نعيم كتابه «الرد على اللفظية والحلولية». ومال فيه إلى جانب النفاة القائلين بأن التلاوة مخلوقة،

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٤٦٥. قلت: ولم أجده.

(٢) ذكره ونقل عنه: ابن تيمية في: درء التعارض ٦/ ٢٥٦، وابن القيم في: اجتماع الجيوش ٢٧٩ وفي: تهذيب السنن ٧/ ١٤، والذهبي في: العلو ٢/ ١٣٠٥، وقلت: فيه مجمل اعتقاد أهل السنة. ولم أعثر عليه، وفي المصادر السابقة قطعة منه.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

وصنف ابن منده كتاباً في «الرد على اللفظية» يثبت فيه أن التلاوة غير مخلوقة، وحكى – كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (في الدرء ١/ ٢٦٨) – كل منهما عن الأئمة ما يدل على كثير من مقصوده لا على جميعه[1]. وبسبب ذلك شغب الحافظُ ابن منده على نظيره أبي نعيم؛ حتى إن الأخير اختفى! كما يذكر الذهبي في «السير»؛ كما نقل عن أبي نعيم قدحه في ابن منده واتهامه له أنه ينسب إلى جماعة أقوالاً في المعتقدات لم يُعرفوا بها! قال الذهبي (في السير ١٧/ ٤١): «قلت: لا نعبأ بقولك في خصمك للعداوة السائرة؛ كما لا نسمع – أيضاً – قوله فيك؛ فلقد رأيت لابن منده حطاً مقذعاً على أبي نعيم، وتبديعاً، وما لا أحب ذكره. وكل منهما فصدوق في نفسه، غير متهم في نقله بحمد الله»، وقال في «ميزان الاعتدال»: «أبو نعيم الأصبهاني أحد الأعلام ؛ صدوق ؛ تُكلم فيه بلا حجة ؛ ولكن هذه عقوبة من الله لكلامه في ابن منده بهوى»!

وقال في كتابه «العلو» (٢/ ١٢٠٦): «وكان ما بينه وبين ابن منده فاسداً؛ لمسائل من العقيدة».

هذا وإنه لوجود هذا العداء بين ابن منده إمام الحنابلة في وقته في أصبهان، وبين أبي نعيم الذي ينتسب إلى مذهب الإمام الشافعي الذي هو مذهب أبي الحسن الأشعري في الفقه؛ جعل بعض الناس ينسب أبا نعيم إلى مذهب الأشاعرة؛ ناهيك عمّا وجد في ذلك الوقت من التعصب المقيت بين أتباع المذاهب الفقهية وغيرها.

فلأجل هذا؛ ولأنه لم يوجد في كتب الحافظ أبي نعيم ؛ ما يدل على انتحاله

---

(١) انظر: درء التعارض ١/ ٢٦٨.

مذهب الأشاعرة؛ بل وُجد خلاف ذلك؛ دل على أن الرجل كان على مذهب أهل الحديث؛ الذي هو مذهب السلف.

توهم آخر ورده:

ولا يبعد من هذا اتهامه رحمه الله من بعض الشيعة بأنه شيعي! حتى ذكره النوبختي في «أعيان الشيعة»، قالوا: إنه يظهر التسنن؛ ويبطن خلاف ذلك، وحاشاه من هذا وأعظم برهان في رد هذه التهمة كتابه «الإمامة والرد على الرافضة»؛ فأما الشيعة فقوم بهت؛ قد كذبوا على من هو خير من أبي نعيم؛ فالكذب من سنتهم – قاتلهم الله –.

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول عن أبي نعيم وقد سئل عنه: «أبو نعيم... من أكبر حفاظ الحديث، ومن أكثرهم تصنيفات، وممن انتفع الناس بتصانيفه، وهو أجل من أن يقال له: ثقة. فإن درجته فوق ذلك...»[1]، فبربك لو كان أبو نعيم أشعرياً أو شيعياً! أكان شيخ الإسلام يضمر ذلك؛ وهو المعروف بقول الحق والصدع فيه دون خشية اللوم من أحد. سبحانك هذا بهتان عظيم.

نعم؛ أُخذ على أبي نعيم إكثاره من رواية الأحاديث الضعيفة؛ بل والموضوعة، وقد انتقده على هذا العلماء؛ كابن تيمية والذهبي وغيرهما[2].

وهذا لا يختص بأبي نعيم وحده، فهو موجود عند كثير من المحدثين أمثاله يروون جميع ما في الباب؛ لأجل المعرفة بذلك؛ وإن كان لا يُحتج من ذلك إلا

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ٧١ – ٧٣.

(٢) انظر: درء التعارض ١/ ٢٦٨، مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٩، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٢ن ٣٤، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٩٧.

ببعضه[1]. ثم رأيت أبا نعيم رحمه الله نصَّ في كتابه «الإمامة والرد على الرافضة» على أنه لا يحتج بالأحاديث الموضوعة والواهية؛ هذا وهو في معرض الرد. فالحمد لله على ذلك.

سبب تأليفه: بين المؤلف سبب تأليفه هذا الكتاب؛ وهو سؤال بعض الناس له أن يجمع ما يختص بدلائل نبوة نبينا محمد ﷺ في كتاب واحد؛ حيث إنها قد انتشرت هنا وهناك؛ قال المؤلف في مقدمته (ص: ٢٤١): «أما بعد؛ فقد سألتم... جمع المنتشر من الروايات في النبوة، والدلائل والمعجزات، والحقائق، وخصائص محمد ﷺ... فاستعنت بالله واستوفقته... وجعلنا ذلك فصولاً...

موضوعه: يظهر من عنوان الكتاب أن موضوعه في دلائل النبوة؛ وهو كذلك؛ إلا أنه لا يقتصر على ذكر الدلائل؛ بل قد تطرق مؤلفه إلى ذكر سيرة النبي ﷺ وفضله وشمائله، وقد استوعب ذكر ذلك أكثر من نصف الكتاب.

هذا وقد قسم المؤلف كتابه إلى فصول؛ وسأذكر ما حوته بإيجاز: ما أنزل الله في كتابه من فضله ﷺ، فضيلته بطيب مولده وحسبه ونسبه، فضيلته بأسمائه، إقسام الله بحياته...، ذكره في الكتب المتقدمة..، توقع الكهان وملوك الأرض بعثته، ما سمع من الجن... عن نبوته، تزويج أمه، حمل أمه... وما شهدت من الآيات والأعلام على نبوته، ما جرى على أصحاب الفيل عام مولده، نشأته... إلى أن أكرمه الله بالوحي..، ذكر بعض أخلاقه..، ذكر ما خصه الله به من العصمة..،

---

(١) انظر: منهاج السنة ٧/ ٥٢، ولترجمة أبي نعيم انظر: المنتظم ٨/ ١٠٠، وفيات الأعيان ١/ ٩١، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٥٣ – ٤٦٣، العبر ٣/ ١٧٢، ميزان الاعتدال ١/ ١١١ وفيه طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١٨ – ٢٥، طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ٤٧٤، البداية والنهاية ١٥/ ٦٤٧، لسان الميزان ١/ ٢٠١، أعيان الشيعة ٩/ ٥ – ١٣.

بدء الوحي...، ذكر أخذ القرآن..، ما ظهر من الآيات في مخرجه إلى المدينة..، شكوى البهائم... وما حفظ من عهده من كلامها..، تسليم الأشجار..، حنين الجذع، فوران الماء من بين أصابعه..، ربو الطعام بحضرته..، جملة من الدلائل، في أمور شتى دعى بها النبي ﷺ فاستجيب له، ذكر ما جرى من الآيات في عزواته وسراياه، ما أخبر به من الغيوب فتحقق ذلك على ما أخبر به..، ذكر ما ظهر لأصحابه في حياته – يعني من الكرامات –، ما وقع من الآيات بوفاته ﷺ، ذكر ما جرى على يدي أصحابه بعده، موازاة الأنبياء عليهم السلام في فضائلهم بفضائل نبينا ﷺ..، وآخر ذلك: أخلاق الرسول وصفاته، وأحواله.

قيمته العلمية: هذا الكتاب من الكتب الموسوعة؛ فقد بسط فيه مؤلفه ما يتعلق بهذا الباب وأطنب؛ حتى إن الكتاب ليعد مصدراً من مصادر التاريخ الإسلامي، وهو موثق بالأسانيد؛ فلا يذكر المؤلف فيه قصةً ولا يورد خبراً إلا بالإسناد.

وكما ذكرت آنفاً فإن المؤلف لم يقتصر في كتابه هذا على ذكر دلائل النبوة؛ بل ذكر ما يتعلق بسيرة النبي ﷺ، وأخلاقه، وشمائله؛ وذكر أشياء كثيرة تتعلق بأحواله وأيامه وغزواته.

كما أن الكتاب قد ذكر فيه المؤلف جملة كبيرة من الكرامات التي أجراها الله ﷻ على أيدي أصحاب الرسول ﷺ في حياته وبعد مماته.

وفي الكتاب ذكر لآيات الأنبياء السابقين؛ تطرق إليها المؤلف حينما أراد بيان المقابلة بين ما أوتي النبيون قبل محمد ﷺ من الآيات؛ وما أوتيه نبينا ﷺ منها، إلى غير ذلك من الفوائد الكثيرة المبثوثة في هذا الكتاب الكبير.

ما يؤخذ على الكتاب:

- كثرة ما روى مؤلفه فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. محمد رواس قلعه جي، وعبدالبر عباس[١]، وقد بذل المحققان جهداً في تحقيق نص الكتاب؛ بالاعتماد على نسخة خطية، وطبعاتٍ سابقة، ونظرٍ في كتب الحديث. وخرجا أحاديث الكتاب، دون دراسة لأسانيده. وقدما بمقدمة ذكرا فيها ترجمة موجزة للمؤلف، تعريفاً بكتابه، ووصفاً لنسخته الخطية.

وقد رجح المحققان أن هذا الكتاب هو – في الحقيقة – منتخب من كتاب الدلائل لأبي نعيم، وأن أبا نعيم هو الذي صنع هذا المنتخب، مستدلان على ذلك بالسماعات الموجودة على المخطوط، وقد ذكرا بأنهما عثرا على نسخة لأصل الكتاب إلا أنها ناقصة؛ بل لا تمثل إلا ثلث الكتاب؛ ومن ثم حكما على ما بقي منه أنه في حكم المفقود؛ وأما «المنتخب» الذي قاما بتحقيقه فكامل، وهو بعينه ما سبق طبعه من هذا الكتاب. وذكرا بأن المنتخب؛ انتُهج فيه: حذف الروايات المتكررة، والاكتفاء بأشمل الروايات، وحذف الطرق المتعددة والاكتفاء بذكر طريق واحد. مع حذف بعض الآثار المنكرة[٢].

---

(١) طبع سنة ١٤٠٦هـ باسم (دلائل النبوة) ولو سمي: «منتخب دلائل النبوة»؛ والتي بين يدي هي الطبعة الرابعة – لكان أولى، وقد طبعت سنة ١٤١٩هـ ط. دار النفائس، بيروت، جزأين في مجلد واحد كبير.

(٢) ذكر المحققان أن الكتاب له ثلاث نسخ أحدها في الهند؛ وهي التي اعتمدا عليها؛ وهي تمثل «المنتخب» وأخرى في ألمانيا؛ وذكرا ظناً! أنها كالهندية، والثالثة في مصر؛ قالا: وهي النسخة الكاملة لهذا الكتاب؛ وليست منتخبة؛ لكن لا يوجد منها إلا الجزء الأول؛ فهي تنتهي بانتهاء الفصل الثالث عشر؛ ليبدأ الجزء الثاني وأوله الفصل الرابع عشر وهو غير موجود. انظر مقدمتهما ص٢٠ – ٣٥.

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعات أخرى[١].

صفة الجنة[٢]

المؤلف: أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) مرّت ترجمته في الكتاب الذي قبل هذا.

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب أن موضوعه في ذكر الجنة؛ التي أعدها الله لعباده المؤمنين، وما ورد في صفتها.

وقبل شروع المؤلف بذكر ما ورد في صفة الجنة؛ افتتح كتابه بذكر «تحثيث الله تعالى على المسابقين إلى جنته... التي خلقها عدة لمن وحده، وألقى الشرك، وعبده. ثم ذكر عن النبي ﷺ من الحث على الاستباق إلى الجنة والتشمير في الظفر بها. ثم ذكر ما جاء في أنها قد حُفت بالمكاره، وأن ثمنها التوحيد الخالص لله، وأنها محظورة على غير الموحدين، وذكر أشياء أخرى في صفة أهلها واشتياقها لهم، وأن ما فيها من النعيم تتفق أسماؤه مع ما في الدنيا لكن تختلف في حقيقتها. ثم ذكر مكان وجودها.

ثم شرع بذكر ما جاء في صفة الجنة في: بنائها، وأرضها، وعدد أبوابها وصفة تلك الأبواب، وحجبة الجنة، وريحها، ونهارها، وثمارها، وقصورها، ودرجاتها وغير ذلك، وصفة أهل الجنة، وما جاء في حديثهم، وتسبيحهم، ونزع الغل من

(١) طبع الكتاب قديماً مرتين في دائرة المعارف في حيدر آباد في الهند، وأول طبعاته سنة ١٣٢٠هـ، والثانية في سنة ١٣٦٩هـ.

(٢) جاء هذا العنوان للكتاب مثبتاً على نسخته الخطية، وذكره بهذا الاسم كثير ممن ترجم لمؤلفه أو نقل عنه؛ منهم: الذهبي في: السير ١٧/ ٤٥٦، وابن كثير في: البداية والنهاية ١٥/ ٦٧٤، وذكره ابن تيمية في: مجموع الفتاوى ١٨/ ٧١، وابن القيم في: زاد المعاد ١/ ٣٧٢، ونقل عنه في: حادي الأرواح ص٦٠.

صدورهم، وأكلهم وشربهم ولباسهم، وتزاورهم ونحو ذلك.

قيمته العلمية: يعتبر هذا الكتاب من الكتب المطولة المصنفة في هذا الباب؛ ومؤلفه فمن كبار حفاظ الحديث، وثقاة الأئمة، وقد روى أحاديث هذا الكتاب وآثاره بالأسانيد؛ فهو بذلك مصدر من المصادر المهمة في موضوعه. ولذا نقل عنه كثير من العلماء ممن جاء بعده. كما أن تراجم المؤلف لأبواب الكتاب تضمنت فوائد كثيرة.

ما يؤخذ على الكتاب:

يُشار هنا إلى ما قد ذكرته قبل من أن مؤلفات هذا الإمام يكثر فيها ذكر الأحاديث والآثار الضعيفة والواهية؛ وإنما أكرر هذا للتنبيه لا للتقليل من قيمة الكتاب أو الجرح في مؤلفه، ومن أنا؟.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: علي رضا بن عبدالله بن علي رضا؛ وقد حققه على نسختين خطيتين إحداهما ناقصة، وقد بذل وسعه في تخريج مرويات الكتاب، والحكم على أسانيد المؤلف، وقدم بتعريف مختصر بالمؤلف وكتابه[1].

صفات النفاق ونعت المنافقين[2]

المؤلف: أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) وقد تقدمت ترجمته في الكتاب الذي قبله.

---

(١) طبع قبل سنة ١٤٢٥هـ، والتي بين يدي هي الطبعة الثانية، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق، وقد طبع في ثلاثة أجزاء في مجلد واحد. وقد ذكر المحقق أن الكتاب سرقته مكتبة التراث بالقاهرة ونشرته دون ذكرٍ للمحقق! هذا وقد قدم الكتاب لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى من الباحث: عبدالرحمن هشبول الشهري عام ١٤٠٣هـ ولم أقف عليها مطبوعة.

(٢) جاء هذا العنوان مثبتاً على طرة نسخة الكتاب الخطية. وذكره الذهبي في السير ١٧/ ٤٥٦، باسم: «النفاق».

سبب تأليفه: بين المؤلف في مقدمته سبب تأليفه هذا الكتاب؛ وهو ما رآه في كثير من الناس من الاستخفاف بهذا الأمر الخطير، وقلة احترازهم من أخلاق المنافقين، وقد عرفوها! واستجاز كثير منهم المداهنة والمخادعة والمراوغة؛ التي هي نعوت المنافقين، فأحب المؤلف - لما رأى هذه الحال السيئة - أن يجمع ما حضره من الآيات، والأحاديث الواردة في ذم ما عليه أهل النفاق؛ لعله أن يكون فيها تنبيه للغافلين ونصيحة للمؤمنين.

موضوعه: يتضح موضوع الكتاب من عنوانه؛ فهو في ذكر ما ورد في النفاق والمنافقين من الذم والوعيد. وقد بين المؤلف ذلك بقوله (ص٣٨): «وأنا ذاكر - بعون الله وتوفيقه - ما في القرآن من ذكرهم، وما روي عن رسول الله ﷺ من نعوتهم وأماراتهم، وأُقدم ما روي عن رسول الله ﷺ في التعوذ منه، والتضرع إليه - أي إلى الله - في الاستعاذة منه، والاعتصام به من النفاق، ومنكرات الأخلاق».

وقد بدأ المؤلف كتابه بتعريف النفاق واشتقاقه؛ وبين أنه مشتق من نافقاء اليربوع، وذكر الدليل على ذلك.

ثم ذكر ما ورد في القرآن من نعوت المنافقين، فيذكر الآية ويسوق بسنده الأحاديث الواردة في معانيها أو سبب نزولها.

ثم ذكر باباً في عظم النفاق وأن القتل في سبيل الله يمحو الله به الخطايا ولا يمحو النفاق. وباباً في الدعاء بطهارة القلب من النفاق، وثالثاً في ذكر عمدة النفاق وقاعدته.

ثم شرع بذكر علامات النفاق ونعوت المنافقين؛ الواردة في السنة.

وفي ذكره لتلك العلامات الكثيرة والخطيرة أورد أشياء تتعلق بالنفاق والمنافقين

منها: ظهور النفاق في آخر الزمان، وحكم غيبة المنافق المؤمن، وأربعة من الناس ثابت فيهم النفاق، والتغليظ في مخاطبة المنافقين بالسؤدد، وصفة صلاة المنافق وصومه وصدقته وجهاده، ونفاق القراء، وإباحة السلام على المنافقين، وصفة قلب المنافق، وأن المنافقين والمنافقات أتباع الدجال، وبراءة الذاكرين والمحافظين على الذكر من النفاق.. ثم ختم الكتاب بذكر خصلة من أخلاق المنافقين.

قيمته العلمية: يعالج هذا الكتاب أمراً خطيراً كان خيار هذه الأمة يخافونه على أنفسهم؛ فكيف بمن بعدهم، ولا شك أن القيمة العلمية للكتاب مرتبطة بالموضوع الذي يبحثه؛ وهذا الكتاب يبحث بما يتعلق بالنفاق والمنافقين؛ تحذيراً من خصالهم وأخلاقهم؛ التي تناقض كمال الإيمان، ولا يجوز أن يتصف بها عباد الرحمن.

ولم يقتصر المؤلف على ذكر نعوت المنافقين؛ كما قد يظهر من عنوان الكتاب؛ بل إن المؤلف توسع بذكر أشياء تتعلق بالنفاق؛ هي عزيزة الوجود في غير هذا الكتاب. كتلك التي تتعلق بمعاملة المنافق، والأسباب التي تنبت النفاق في القلب، وما الذي يقي العبد منه، وأنه يجتمع في العبد إيمان ونفاق، وذكر المؤلف أشياء أخرى كثيرة ومفيدة.

كما أن المؤلف أخرج أحاديث الكتاب بأسانيدها؛ وعُني بطرقها، واختلاف ألفاظها، وذكر مرويات عديدة في تفسير الآيات التي ورد فيها ذكر النفاق والمنافقين؛ ولهذا الأمر فائدة لا تخفى؛ لكن جاء في الكتاب عدد من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. عامر حسن صبري، وقد كان تحقيقه للنص على نسخة فريدة، وخرج أحاديث الكتاب؛ واجتهد في الحكم على أسانيد المؤلف، مع

وضع مقدمة مختصرة تضمنت تعريفاً موجزاً بالمؤلف، ووصفاً لنسخة الكتاب الخطية[١]. وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة ولا أعلم للكتاب طبعة أخرى.

جزء فيه طرق حديث: «إن لله تسعة وتسعين اسماً»[٢]

المؤلف: أبو نعيم، الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، وتقدم التعريف به قريباً.

موضوعه: هذا الجزء في ذكر حديث أبي هريرة المشهور في أسماء الله الحسنى، وقد

---

(١) طبع سنة ١٤٢٢هـ ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت. في مجلد صغير.

(٢) جاء عنوان الكتاب هكذا مثبتاً على نسخته الخطية؛ وذكره بهذا الاسم ابن حجر في المعجم المؤسس ١/ ٣١٥، وفي الفتح ١١/ ٢١٤، فأما الحديث المذكور فقد أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات ح رقم٣٥٠٧، والزجاج في تفسير الأسماء الحسنى ص٢١، وابن منده في التوحيد ٢/ ٢٠٥، ثلاثتهم من طريق الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. قال الترمذي: «وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ ولا نعلم في كبير شيء من الروايات له إسناد صحيح؛ ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث...». وأخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار ثنا عبدالملك بن محمد الصنعاني ثنا أبو المنذر زهير محمد التميمي ثنا موسى بن عقبة حدثني عبدالرحمن الأعرج عن أبي هريرة. فذكره.

قال البوصيري في «الزوائد» (المطبوع في هامش الترمذي ص٤١٤ ط. بيت الأفكار الدولية): «... وإسناد طريق ابن ماجه ضعيف لضعف عبدالملك بن محمد الصنعاني». وقال ابن حزم في (المحلى) ٨/ ٣١: «وقد جاءت أحاديث في إحصاء التسعة والتسعين؛ أسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً».

وقال الداوودي – كما في فتح الباري ١١/ ٢١٧ ط السلفية –: «لم يثبت أن النبي ﷺ عين الأسماء المذكورة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الحديث الذي في عدد الأسماء الحسنى ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ...». مجموع الفتاوى ٨/ ٩٦، وانظر: ٦/ ٣٨٢ و٢٢/ ٤٨٢، وقال الحافظ ابن كثير: «... والذي عوّل عليه جماعة من الحفاظ أن سرد في هذا الحديث مدرج فيه...». تفسير ابن كثير ٢/ ٢٨٠ عند تفسير قول الله سبحانه: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ [الأعراف: ١٨٠] ز والحديث دون ذكر الأسماء مخرج في الصحيحين وغيرهما. انظر: البخاري رقم ٢٧٣٦، ومسلم رقم ٢٦٧٧.

جمع المؤلف فيه الطرق التي ورد فيها هذا الحديث، والتي رواها بأسانيده.

قيمته العلمية: هذا جزء مهم – من الناحية الحديثية – إذْ هو مفرد في ذكر طرق حديث أسماء الله الحسنى؛ وعلى هذه الطرق مدار القبول والرد، وهو مصدر أصيل؛ حيث ساق فيه المؤلف بأسانيده هذا الحديث على اختلاف طرقه؛ كما أضاف بعض الشواهد له.

وفي هذا الجزء اللطيف ٩٢ ما بين حديث وأثر؛ جلها من طرق حديث أبي هريرة، حيث رواه عنه ١٣ راوياً، وقد ذكر المؤلف عدداً من الصحابة ممن روى هذا الحديث؛ لكن ذكر بعض أهل العلم أنه لم يصح إلا من رواية أبي هريرة. وأشار ابن حجر إلى أن أسانيد أبي نعيم في هذا الكتاب عن غير أبي هريرة كلها أسانيد ضعيفة[1].

وفي هذا الجزء ذكر للرواية التي فيها سرد الأسماء الحسنى؛ وهي – كما بين أهل العلم المحققين– من إدراج أحد الرواة، ولا تصح نسبتها إلى النبي ﷺ. والمؤلف قصد في هذا الجزء -كما يبدو- أن يستوعب جميع طرق الحديث التي وصلت إليه بإسناده، وفيما ذكره من الأسانيد الصحيح والضعيف والواهي جداً. وللمؤلف عناية بألفاظ الرواة إذْ يشير إلى اختلافهم في ألفاظ الأحاديث. وإن كان لا يُعنى -كعادته رحمه الله- ببيان درجة ما يرويه لكثرة مروياته؛ واكتفائه بسياق الإسناد.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: مشهور بن حسن بن سلمان؛ وقد حقق نصه على نسخة خطية واحدة، وعُني بتخريج أحاديث الكتاب وآثاره، والحكم على

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر ١١/ ٢١٤ وما بعدها.

أسانيده، كما صدره بترجمة مطولة للحافظ أبي نعيم، وعرف بكتابه[١].

رسالة في إثبات الاستواء[٢]

المؤلف: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو محمد الجويني الشافعي (....–٤٢٨ هـ)، وهو والد إمام الحرمين، و(الجويني) نسبة إلى (جوين) إحدى نواحي نيسابور، كذا في «معجم البلدان».

قال الشيرازي في «طبقات الفقهاء»: «.... صار بارعاً في جميع العلوم... وكان إماماً في التفسير والحديث والأدب، وكان الأئمة يعظمونه» ونقل عن أبي عثمان الصابوني قوله: «لو كان الشيخ أبو محمد في بني إسرائيل لنُقلت إلينا شمائله، وافتخروا به»، وقال ياقوت في «معجمه»: «... أبو محمد الجويني... إمام عصره بنيسابور،... قرأ الأدب على والده الأديب بجوين، وبرع في الفقه، وصنف فيه التصانيف المفيدة، وشرح المزني –يعني «مختصر المزني»– شرحاً شافياً، وكان ورعاً دائم العبادة، شديد الاحتياط، مبالغاً فيه...»، أ. هـ ملخصاً، وقال الحافظ الذهبي في «العبر»: «كان مجتهداً في العبادة، صاحب جدٍّ وصدق وهيبة»، وقال السبكي في «طبقاته»: «كان لفرط الديانة مهيباً؛ كان لا يجري بين يديه إلا الجد، والكلام إما في علم أو زهد، أو تحريض على التحصيل...، وكان ماهراً في إلقاء الدروس، وأما زهده، وورعه فإليه المنتهى»، وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: «سمع الحديث بمرو وبنيسابور وبمهذان وببغداد وبمكة... كان لا يَدُقّ وتداً في جدار مشترك بينه وبين جاره، ويحتاط في أداء الزكاة؛ فربما أداها مرتين!».

---

(١) طبع الكتاب سنة ١٤١٣هـ، نشر مكتبة الغرباء في المدينة النبوية، في مجلد لطيف.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٢١٤)، وما بعدها.

وله مصنفات، منها: «التفسير الكبير»، و «الوجيز»، و» شرح الرسالة»، و «التبصرة في ترتيب أبواب للتمييز بين الاحتياط والوسوسة»، وهذه الثلاثة في الفقه، وله: «عقيدة أصحاب الإمام المطلبي الشافعي، وكافة أهل السنة والجماعة»، وقد ذكر في هذا الكتاب أن أبا الحسن الأشعري أحد أصحاب الشافعي قال: «فإذا خالفه في شيء أعرضنا عنه»، كذا نقله ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري (ص٢٩)».

هذا والجويني أبو محمد معدود في أصحاب أبي الحسن الأشعري، وقد درس المذهب الأشعري وتخرج به على يد كبار أئمته، وصنف فيه كتاب «التبصرة» يقرر فيه المذهب الأشعري، لكنه في رسالته: «إثبات الاستواء» ذكر فيها ما يدل على رجوعه، واقرأ – ما يأتي من سبب تصنيفه لهذه الرسالة وموضوعها ؛ ليتبين لك ذلك، والله أعلم.

سبب تأليفه: ذكر المؤلف أن سبب تأليفه هذه الرسالة هو النصيحة لبعض إخوانه في صفات الله ﷻ، يقول المؤلف: «وبعد، فهذه نصيحة كتبتها إلى أخواني في الله، أهل الصدق والصفا، والإخلاص والوفاء ؛ لما تعين عليَّ من محبتهم في الله، ونصيحتهم في صفات الله ﷻ فإن المرء لا يكمل إيمانه حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[1] وقد دفعه إلى ذلك ما وجده من برد اليقين في هذه المسألة قد قلد فيها من قبلُ علماء لهم في نفسه منزلة سامية، جنحوا إلى التأويل وخالفوا ظاهر التنزيل.

موضوعه: بين المؤلف موضوع هذا الكتاب ؛ وأنه في صفات الله ﷻ، لكنه خص في هذه الرسالة ثلاث مسائل كلها متعلقة بباب الأسماء والصفات، وهي: مسألة

---

(١) ص (٧٢).

الصفات، وقصد بذكر ذكر الأصل فيما يجب إثباته ونفيه، وأن الواجب هو اتباع السلف في إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات، وما أثبته له رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

والمسألة الثانية: مسألة الاستواء والفوقية.

والمسألة الثالثة: مسألة الحرف والصوت.

وقد بين في كل مسألة المذهب الحق الموافق للكتاب والسنة ومذهب سلف الأمة، وأبطل التأويل الذي يوصل إلى تعطيل صفات الرب سبحانه، وذكر أدلة ذلك من القرآن والحديث الصحيح، ودلالة العقل.

قيمته العلمية: هذا الكتاب رسالة مختصرة، دفع إلى تأليفها واجب النصيحة للمؤمنين.

كما أن في هذه الرسالة دعوة صادقة إلى ترك التعصب والتقليد الأعمى، ووجوب التمسك بالكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، فهذا المؤلف رحمه الله يرى بعض شيوخه ممن أخذ العلم عنهم، قد غلطوا في هذا الباب - أعني باب الأسماء والصفات - وفتحوا فيه أبواب التأويل حتى أوصلهم ذلك إلى تعطيل أكثر صفات الرب سبحانه التي ثبتت في الكتاب والسنة، فلم يمنعه ذلك من مخالفتهم، واتباع ما كان عليه السلف من الإثبات، مع إجلاله لأولئك الشيوخ لفضلهم وعلمهم، والمؤلف في نصيحته هذا اتبع سبيل الأدب، والمجادلة بالتي هي أحسن، والاعتذار لمن أخطأ في هذه المسائل من شيوخه أنهم إنما أرادوا تنزيه الرب عن النقائص، إذا لم يفهموا في صفاته إلا ما يليق بالمخلوقين! قال (ص ٣٠): «فلذلك حرفوا الكلم عن مواضعه، وعطلوا ما وصف الله تعالى به نفسه».

ومع ما في هذه الرسالة من توجيه قوي إلى نبذ التعصب لأي مذهب كان إذا علم مخالفته للكتاب والسنة، فإن فيها الدعوة إلى التبصُّر في الأمور، وأخذ مسائل الدين بقناعة ويقين، فقد ذكر المؤلف أنه كان برهة من الدهر متحيراً في هذه المسائل بين الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل عصره، بين معطلة، ومفوضة، ومثبتة، فلما تأمل نصوص الكتاب والسنة وتجرد عن التعصب المقيت بان له أن الحق مع من أثبت ما أثبته الله ورسوله بلا تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، نسأل الله التوفيق والهداية.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. أحمد معاذ حقي [1] على نسخة خطية مع مقارنته بطبعة سابقة [2] وخرج أحاديث الكتاب، وعلق على بعض مسائله، مع مقدمة فيها ترجمة موجزة للمؤلف ووصف لنسخته الخطية، وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة.

---

(١) طبع سنة ١٤١٩هـ، نشر: دار طويق، الرياض في غلاف.

(٢) طبع الكتاب سنة ١٣٤٣هـ ـ ضمن (مجموعة الرسائل المنيرية)، بيروت.

هذا، وقد رأيت أن هذه الرسالة بعينها طبعت باسم (النصيحة في صفات الله جل وعلا)، ط. المكتب الإسلامي، ١٣٨٣هـ، ١٤٠٣هـ، وكتب عليها ناشرها ومحققها: زهير الشاويش هكذا: «النصيحة في صفات الله جل وعلا، وتتضمن عقيدة الإمام عبد الله بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٣٨هـ للعلامة أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي المعروف: بابن شيخ الحرمين المتوفى سنة ٧١١هـ«! وقد ذكر أنها سبق أن طبعت ضمن مجموع (أربح البضاعة)، لعدد من المؤلفين في العقائد، طبعت لأول مرة في الهند سنة ١٣١٦هـ، وكان عنوانها: «عقيدة الواسطي»، وقد ذكر زهير أن هذا العنوان لعله من جامعها و ناسخها! قال: ورأيت أن المؤلف سماها (النصيحة)! قلت: ولما طالعت هذه الرسالة الموسومة بالنصيحة رأيتها هي بعينها الرسالة المنسوبة إلى الجويني، ولم يثبت الشيخ زهير، ولا د. حقي ؛ نسبة هذه الرسالة لأيٍ من المؤلفين، ولم أستطع مع طول التأمل أن أتبين لمن هذه الرسالة، وأرى نفسي تميل إلى أن تكون للواسطي، لكن ليس لدي مستند لذلك – فالله أعلم –، ولذا أثبتها ها هنا.

السنن الواردة في الفتن وغوائلها، والساعة وأشراطها[1]

المؤلف: أبو عمرو الداني الأندلسي (ت ٤٤٠ هـ)، وقد سبق التعريف به.

سبب تأليفه: ذكر المؤلف في مقدمة كتابه هذا أن الذي دفعه إلى جمعه وتأليفه هو: أداء ما أوجبه الله على العلماء من نشر العلم وبيانه.

فقال رحمه الله (١/ ١٧٧): «**قد بعثني ما أخذه الله عز وجل** من الميثاق والعهد على أهل العلم والرواية في نشر ما علموه وأداء ما سمعوه، في أن أجمع هذا الكتاب في جملة كافية من السنن الواردة في الفتن وغوائلها، والأزمنة وفسادها، والساعة وأشراطها، لكي يتأدب بها المؤمن العاقل، ويأخذ نفسه برعايتها....»

موضوعه: يتبين من النص السابق – الذي نقلته عن المؤلف – الموضوع الذي يتناوله هذا الكتاب، فهو في: الفتن، والملاحم، وأشراط الساعة، وقد احتوى الكتاب على أبواب كثيرة تحمل تراجم هي خلاصة ما تدل عليه الأخبار في نظر المؤلف، وقد بلغت مائة واثني عشرة باباً.

- ذكر في الأبواب الثلاثة الأولى: ما جاء في الإخبار بوقوع الفتن في هذه الأمة لا محالة.

---

(١) ذكر د. رضاء الله المباركفوري في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب ١ / ١١٧ – ١١٩ أنه يبدو أن المؤلف لم يضع لكتابه هذا اسماً معيناً، كما فعل لأغلب مؤلفاته، حيث سماها بأسماء معينة، قال: «وهذا هو السبب أننا نجد بعض الخلاف بين المصادر في تسمية الكتاب».

ثم رجح المحقق أن هذا الكتاب بهذا الاسم المذكور، وهو المثبت في بداية جميع أجزاء مخطوطة الكتاب سوى الأول منها، وقد ذكر نحواً من هذه التسمية المؤلف في مقدمته، كما سيأتي النقل عنه عند التعريف بموضوع الكتاب.

وقد ذكره بعض العلماء باسم (السنن) وهو اختصار من اسمه، وذكره آخرون باسم (الفتن)، أو (الفتن والملاحم) وهي تسمية مشتقة من موضوع الكتاب، انظر ذلك في غالب مصادر ترجمته التي سبق ذكرها عند التعريف بالمؤلف.

- وفي الباب الرابع إلى الخامس والثلاثين ذكر ما جاء في الفتن وغوائلها، أي مهلكاتها، وما ورد في كثرة القتل وفساد الدين.
- ومن الباب السادس والثلاثين وحتى الباب التاسع والخمسين جعلها مشتملة على ذكر ما جاء في فساد الأزمنة وتغير أحوال أهلها.
- ثم بدأ بذكر أشراط الساعة، ودلائل اقترابها، وذلك من الباب الستين حتى نهاية الكتاب، وقد احتوت هذه الأبواب على كثير من علامات الساعة الصغرى والكبرى، ثم ختم كتابه هذا بباب: ما جاء في النفخ في السور.

قيمته العلمية: يعتبر كتاب الداني هذا من الكتب المطولة في باب من أبواب العقيدة، قد تكون المصنفات فيه شحيحةً بالنسبة للمصنفات في الأبواب الاعتقادية الأخرى.

والكتاب -أيضاً- مصدر من مصادر المؤلفات في هذا الباب التي سبقته بزمن.

كما أن المؤلف من الأئمة المعتنين بحفظ الحديث، وروايته بالسند، ولا أدل على تبحره في الحديث من هذا الكتاب، كما أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي في «السير» (١٨/ ١٨).

ويتميز الكتاب بحسن الترتيب والتبويب، وعناية المؤلف بتراجم الأبواب ببيان فقه الأحاديث فيها بكلمات جامعة مختصرة، كما أن تقسيمه للكتاب – على ما سبق بيانه – يساعد على إدراك موضوعه.

ما يؤخذ على الكتاب:

١ـ أن المؤلف قد روى فيه عدداً من الأحاديث الواهية، بل والموضوعة، وهي

قليلة بالنسبة لعدد أحاديث الكتاب وآثاره، والتي تزيد على ٧٠٠، كما أن المؤلف قد روى جملة من الروايات الإسرائيلية التي هي وافرة الوجود في هذا الباب.

٢ـ كما يؤخذ على المؤلف عدم تمييز صحيح الأخبار من سقيمها، فلا نجده يحكم على حديث واحد بصحة أو ضعف!، وهو وإن كان قد روى ما رواه بالسند إلا أن تأخر زمن المؤلف عن عصر الرواية يحمله مسؤولية التحقيق والنقد.(١)

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. رضاء الله بن محمد بن إدريس المباركفوري، تحقيقاً علمياً عن نسختين خطيتين، وقد بذل المحقق جهداً كبيراً في تحقيق النص، وتخريج الأحاديث والروايات، واجتهد في الحكم على أسانيد المؤلف، وذكر خلاصة موضوعية في نهاية كل باب من أبواب الكتاب غالباً، ومع تعليقات أخرى كثيرة(٢)، ومقدمة شملت ترجمة طويلة للمؤلف ودراسة موسعة لكتابه.

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

مسائل الإيمان (٣)

المؤلف: أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨ هـ)، وقد تقدمت ترجمته.

سبب تأليفه: ذكر المؤلف سبب تأليفه هذا الكتاب في مقدمته، وهو أنه أجاب فيه عمن سأله عن مسائل تتعلق بالإيمان.

---

(١) انظر انتقاد أبي الخطاب ابن دحية الذي نقله عنه القرطبي في (التذكرة) ٧١٧ ت: السقا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، وعنه مقدمة المحقق لكتاب الداني ١ / ١٣٧.

(٢) طبع الكتاب سنة ١٤١٦هـ، نشر دار العاصمة، الرياض، في ثلاث مجلدات.

(٣) سماه بهذا الاسم ابن المؤلف في: طبقات الحنابلة ٢ / ٢٣٨، والذهبي في: السير ١٨ / ٩١، وغيرهما، وجاء عنوان الكتاب على الورقة الأولى من مخطوطته «الإيمان»، وذكره بهذا الاسم الزركلي في: الأعلام ٦ / ٩٩، ١٠٠.

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب أن موضوعه في المسائل المتعلقة بالإيمان، وقد حصرها المؤلف في تسع مسائل، وهي بإيجاز: الأولى: في تعريف الإيمان في الشرع، وأثبت أنه قول وعمل، ورد على من قال إن العمل لا يدخل في مسمى الإيمان، والثانية: في: هل الإيمان باق على وضعه في اللغة أم أن الشارع نقله إلى معنى آخر؟، والثالثة: في هل يسمى الفاسق الملِّي مؤمناً؟، والرابعة: في زيادة الإيمان ونقصانه، والخامسة: في هل يتساوى إيمان المكلفين، يعني ما في القلوب؟، والسادسة: في هل اسم الإيمان والإسلام اسم لمعنى واحد أو لمعنيين؟، والسابعة: في الاستثناء في الإيمان، والثامنة: هل يكون المؤمن في وقت إيمانه مؤمناً على الحقيقة وإن كفر بعد ذلك؟، والتاسعة: هل الإيمان مخلوق أم لا؟

قيمته العلمية: جمع القاضي في هذا الكتاب مسائل يكثر تكرارها في كتب العقائد على اختلاف مذاهب مصنفيها، كما يكثر الخوض فيها من قبل المتكلمين خاصة المعتزلة والأشاعرة ونحوهم، إذ لهم فيها أقوال مخالفة للكتاب والسنة ومذهب السلف، وأبو يعلى قد اطلع على شبهاتهم وعرفها عن قرب، وهو في هذا الكتاب يذكر مذهب أهل الحق في كل مسألة، ويذكر مذاهب المخالفين وحججهم ويرد عليها بالكتاب والسنة ودلائل العقل.

فالكتاب يعتبر من أحسن الكتب وأقواها في الرد على المخالفين في هذه المسائل مع اختصاره ووضوح عباراته.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. سعود بن عبد العزيز الخلف، وقد حققه على نسخة خطية واحدة، وهي ناقصة من آخرها، بما يقرب من ربع الكتاب، وقد قدم المحقق بمقدمة تضمنت: ترجمة موسعة للمؤلف، وتعريفاً بالكتاب، وعُني

بتخريج أحاديث الكتاب وآثاره، والتعليق على مسائله، وغير ذلك. [١]

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

إبطال التأويلات لأخبار الصفات[٢]

المؤلف: أبو يعلى الفراء، الحنبلي (ت ٤٥٨ هـ)، وقد تقدمت ترجمته.

سبب تأليفه: ذكر المؤلف سبب تأليفه هذا الكتاب، وهو ما رآه من الحاجة لشرح بعض أخبار الصفات، والرد على أبي بكر ابن فُورك فيما حشا به كتاباً له من التأويلات الباطلة، وقد ذكر المؤلف ذلك في مقدمته مبيناً شيئاً من منهجه في كتابه هذا، فقال: «أما بعد، فإنني وقفت على حاجتكم إلى شرح كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ في الصفات، وصح سنده من غير مطعن فيه، ما يوهم ظواهرها التشبيه.... وسألتم أن أتأمل مصنف محمد بن الحسن بن فُورك الذي سماه: «تأويل الأخبار»[٣] ! جمع فيه هذه الأخبار وتأولها، فتأملنا ذلك، وبينا ما ذهب فيه عن الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخريجه، ولولا ما أخذ الله على العلماء من الميثاق على ترك كتمان العلم، لكان التشاغل بغير ذلك أولى».

موضوعه: يتبين من النص الذي سقته عن المؤلف آنفاً الموضوع الذي يبحثه هذا الكتاب، فهو في شرح بعض أحاديث الصفات، التي يوهم ظاهرها التشبيه – كما

---

(١) طبع الكتاب سنة ١٤١٠هـ دار العاصمة، الرياض، وقد طبع باسم: القاضي أبو يعلى وكتابه «مسائل الإيمان «في مجلد.

(٢) ذكره بعنوانه الأصلي المثبت على نسخته الخطية ابن المؤلف في: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٢٨، والعليمي في المنهج الأحمد ٢ / ١٣٥، وذكره بعناوين فرعية ابن تيمية في درء التعارض ٥ / ٢٣٧، و٦/ ٢٠٧، وفي الفتاوى ٥ / ٨٩، وابن القيم في اجتماع الجيوش ص ٢٠٨، والذهبي في العلو ٢ / ١٣٢٩

(٣) لعله: مشكل الحديث وبيانه، وهو مطبوع.

يقول المؤلف -! وإبطال تأويلات المتكلمين التي تؤول إلى التعطيل.

وقد ذكر المؤلف في مقدمته أن التشاغل بغير ذلك أولى، واحتج على ذلك بموقف السلف الواضح المبني على التسليم لنصوص الصفات وإجرائها على ظاهرها، وجعل أول فصل عقده في هذا الكتاب في: الدلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها! كذا قال، ثم شرع يذكر الأخبار الواردة في الصفات، والتي يجب إجراؤها على ظاهرها، وذلك في فصول والتي اشتملت على: إطلاق لفظ الصورة، وأمور تتعلق بليلة الإسراء، كرؤية النبي ﷺ لربه سبحانه! ونحو ذلك، ثم ذكر بعض الصفات الخبرية، كالساق، واليدين، والوجه والأصابع، وبعض الصفات الذاتية كالعلو، وبعض الصفات الفعلية كالاستواء والنزول والضحك والفرح ونحوها، وهو يذكر ما ورد فيها من الأحاديث والآثار ثم بين وجوب إثبات ما يدل عليه ظاهرها، مع نفي التشبيه.

قيمته العلمية: هذا الكتاب يبحث في باب مهم من أبواب العقيدة، كثر فيه الجدل بين مختلف طوائف هذه الأمة، فهو فيما يتعلق بصفات الرب سبحانه وتعالى، والأصل أن الكتاب وجوب قبول كل ما وردت به الأحاديث عن النبي ﷺ في ذلك، وترك التأويل المفضي إلى التعطيل، وهذا ما نص عليه المؤلف في أول كتابه هذا، فقال (١/ ٤٣): «واعلم أنه لا يجوز ردُّ هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى لا تُشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها».

والكتاب يُعد من كتب الرد على الأشاعرة، لا سيما وأن الزمن الذي أُلف فيه هذا الكتاب قد اشتدت فيه النفرة بين الحنابلة المنتسبين إلى مذهب السلف

وبين الأشعرية المعطلة، ولذا فلا عجب أن يشنع كثير من الناس على القاضي أبي يعلى حين ألف هذا الكتاب، حتى رموه بالتشبيه! بل انتقده عدد من الحنابلة كابن الجوزي وابن عقيل وغيرهما[1]، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن هؤلاء قد غلطوا فوقعوا في تأويل كثير من الصفات، ففروا من التشبيه إلى التعطيل...!!

ما يؤخذ على الكتاب:

١ـ أشد انتقادات العلماء لهذا الكتاب، كون مؤلفه ذكر فيه أحاديث موضوعة! كحديث الرؤية عياناً ليلة المعراج، وأشياء رويت عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة وكلها موضوعة!.

قال شيخ الإسلام: «ولهذا وغيره تكلم رزق الله التميمي وغيره من أصحاب أحمد في تصنيف القاضي أبي يعلى لهذا الكتاب بكلام غليظ وشنع عليه أعداؤه بأشياء هو منها بريء كما ذكر هو ذلك في آخر الكتاب، وما نقله عنه أبو بكر بن العربي في «العواصم» كذب عليه عن مجهول لم يذكره أبو بكر.... مع أن هؤلاء وإن كانوا نقلوا عنه ما هو كذب عليه، ففي كلامه ما هو مردود نقلاً وتوجيهاً».

وكذا ذكر الحافظ الذهبي فإنه قال في «السير» (١٨/ ٩٠): «وجمع كتاب «إبطال تأويل الصفات «فقاموا عليه، لما فيه من الواهي والموضوع...»، وقال في كتابه «العلو» (٢/ ١٣٣١): «.... لكنه ساق أحاديث ساقطة، لا يسوغ أن يُثبت بمثلها صفة»، فالكتاب منتقد من هذه الجهة، فيستدل المؤلف بأحاديث ضعيفة، بل بموضوعة على إثبات صفات الله سبحانه!!

٢ـ كما أن المؤلف مع حرصه على الإثبات وموافقة السلف، إلا أنه وقع في

(١) وقد ألف ابن الجوزي كتابه «دفع شبه التشبيه» رداً على كتاب القاضي أبي يعلى «إبطال التأويلات».

هذا الكتاب في موافقة شيء من مذاهب المتكلمين، كإثبات صفات الأفعال على أنها صفات ذاتية، كما في صفة الاستواء والنزول والغضب والرضا والكلام[1].

٣ـ أنه وقع للمؤلف في هذا الكتاب بعض الاضطراب في إثبات بعض الصفات، حتى إنه قال ـ في آخر كتابه هذا ـ: «فإذا ثبت أنه على العرش، والعرش في جهة، وهو على عرشه، وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق لفظ الجهة عليه، والصواب جواز القول بذلك.....»[2].

وبالجملة فالكتاب مفيد في الرد على المعطلة من الأشاعرة والمعتزلة ونحوهم، وفيه حجج عقلية حسنة، لكن يُحذر مما ذكر من التنبيه على ما وقع فيه مؤلفه – رحمه الله وعفا عنا وعنه بمنه وكرمه – .

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي، حققه على نسخة خطية واحدة، وهي طبعة ناقصة!، وخرج أحاديثه وآثاره، وتعقب المصنف في أكثر مسائل الكتاب لا كلها، وقدم بمقدمة ترجم فيها للمؤلف وعرف بكتابه.[3]

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وعلى النسخة الخطية الكاملة للكتاب.[4]

---

(١) مخطوطة إبطال التأويلات ورقة ١٤٩ – ١٥١، ١٥٥ / أ، ١٦١ / أ، (١٣٩ / ب / ١٤٠ / أ)

(٢) المصدر السابق، ورقة ١٥٠ / ب ونقل عنه ذلك ابن تيمية في درء التعارض ٦ / ٢٠٧

(٣) طبع سنة ١٤١٠هـ نشر: دار إيلاف، الكويت، وصدر منه جزآن في مجلد.

(٤) وهي نسخة مصورة جيدة من مخطوطات مكتبة عباس العزاوي – العراق.

القول في علم النجوم [١]

المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو بكر، الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ).

سمع الحديث والعلم في بلاد كثيرة، في العراق، ونيسابور وأصبهان والشام والحجاز وغيرها «وكتب الكثير، وتقدم في هذا الشأن، وبذَّ الأقران، وجمع وصنف وصحح، وعلل وجرح، وعدل وأرخ وأوضح، وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق»، كذا قال عنه الذهبي في «السير»، وقد نقل عن كثير من العلماء - كما نقل غيره من المترجمين للمصنف - الثناء عليه والشهادة له بالحفظ والإتقان والإمامة التامة في الحديث والتفنن في عِلله وأسانيده، والخبرة برواته وناقليه، والعلم بصحيحه وسقيمه....

والخطيب البغدادي رحمه الله أحد علماء أهل السنة والجماعة المتبعين لمذهب السلف، ولا يُلتفت إلى ما ذكره بعضهم عنه بأنه كان يذهب إلى مذهب أبي الحسن الأشعري [٢]!، وقد صحح الحافظ الذهبي في السير (١٨/ ٣٧٧) هذا القول باعتبار أن أبا الحسن مذهبه في الصفات أنها تمرُّ كما جاءت بلا تأويل، وهو الذي انتهى إليه في كتابه «الإبانة» آخر مصنفاته، وبعض الأشاعرة ظن أن هذا الإمام الحافظ الكبير على المذهب الأشعري الذي هو تعطيل أكثر صفات الله جل وعلا، فعده بعضهم في

---

(١) كذا طبع بهذا الاسم، وهو ما ذكره به ابن الجوزي في المنتظم ٨/ ٢٢٦، وياقوت في معجم الأدباء ٤/ ٢٠ وغيرهما، وذكره بعض من ترجم لمؤلفه باسم: (القول في النجوم)، وبعضهم باسم (ذم النجوم) كما في تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ٢٢١، وذكره الكتاني باسم (النجوم) كما في الرسالة المستطرفة ص ٤٠، وجاء على طرة نسخته الخطية هكذا: «هذه رسالة في علم النجوم: هل الشروع فيه محمود أو مذموم»

(٢) ذكر ذلك هبة الله الأكفاني في كتابه ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ص ٣٤.

عداد الأشعرية[1] وليس الأمر كذلك، بل الخطيب على مذهب أهل السنة والجماعة مذهب السلف الصالح، وجوابه لأهل دمشق عن سؤال في الصفات يدل على هذا – وسيأتي ذكره بعد هذا الكتاب كما أن كلامه في مدح أهل الحديث وبيان شرفهم وعلو قدرهم، وذمه لمن انشغل بالكلام والجدال دليل -أيضاً- على سلفيته - والحمد لله -[2] ولا يبعد من هذا قول بعضهم إن الخطيب فيه نصبٌ – أي عداوة لبعض آل بيت الرسول ﷺ وهذا افتراء عليه – أيضاً – وليس لمن رماه بذلك أثارة من علم[3].

ولم ينفرد الإمام الخطيب بمثل هذه التهم، فقد ابتُلي بمثل ذلك جماعة من العلماء والصلحاء في عصور مختلفة، وإلى يومنا هذا – والله المستعان –.

وللخطيب البغدادي مصنفات كثيرة، وصفت بأنها لم يسبق إلى مثلها، بل قال ابن الجوزي في «المنتظم»: «ومن نظر فيها – يعني في كتبه – عرف قدر الرجل، وما هيئ له مما لم يتهيأ لمن كان أحفظ منه كالدارقطني» فمن هذه الكتب:

١ – مسألة في الصفات أو جواب في الصفات[4].

وله: (اقتضاء العلم العمل)، (تاريخ بغداد)، (تقييد العلم)، (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، (السابق واللاحق)، (الفقيه والمتفقه)، وغيرها كثير[5].

---

(١) كابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص ٢٦٨ ونقل عن الأكفاني المتقدم ص ٢٧١ وطار بها فرحاً السبكي الأشعري في طبقاته ٤/ ٢٩ ولمز شيخه الذهبي في قوله المتقدم.

(٢) انظر كتبه: شرف أصحاب الحديث ص ٣- ٩، وما بعدها، والفقيه والمتفقه ٢/ ١٥١- ١٥٢، وانظر ما كتبه العلامة عبد الرحمن المعلمي في كتابه القيم «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» ١/ ١٢٦ – ١٥٦ فقد أبطل الزعم بأن الخطيب أشعري كما رد تهما أخرى أثارها عدو السلفية.

(٣) انظر: التنكيل ١/ ١٣٢

(٤) سيأتي ذكره بعد هذا الكتاب.

(٥) من مصادر ترجمته: الأنساب ٥/ ١٥١، تاريخ دمشق ٥/ ٣١، المنتظم ٨/ ٢٦٥ – ٢٧٠ وفي ترجمة ابن بطة حط ابن الجوزي على الخطيب واتهمه بالتعصب على الحنابلة، وانظر التنكيل ١/ ١٤١ وما بعدها

سبب تأليفه: أبان المؤلف في مقدمته سبب تأليفه لهذا الكتاب، فقال: «سأل سائل عن النجوم: هل الشروع فيها محمود أو مذموم؟... فأقول... ».

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب وسبب تأليفه موضوعه الذي يبحثه، فهو في حكم الدخول في علم النجوم، وهل العلم بها محمود أو مذموم، وقد فصل المؤلف في هذا تفصيلاً طويلاً، وأبان هذا الأمر وأجلاه، ولم يقسم الكتاب إلى أبواب أو فصول، بل بدأ بذكر الضرب الأول من علم النجوم وهو المباح ثم ذكر الضرب الثاني وهو المحرم.

قيمته العلمية: هذا الكتاب قد بين فيه المؤلف قضية عقدية مهمة يغفل عنها كثير من الناس، وربما وقع بعضهم بسبب الجهل بها في الشرك الأكبر كأولئك الذين يدعون أن في النجوم تأثيراً ذاتياً لبعض ما يجري في هذا الكون من موت أو حياة أو نزول مطر أو نحو ذلك، وبعضهم يذهب إلى المنجمين فيسألهم عن مستقبل الأمور وما سيكون من أحداث! فيصدقهم ويعتقد وقوع ما يخبرون به....! وهذا إثم كبير وجرم خطير.

والمؤلف قد أوضح هذه المسألة أحسن إيضاح وذكر كثيراً من أدلة الكتاب والسنة على ما يباح وما يحرم من علم النجوم، كما ذكر عدداً من الآثار عن السلف.

هذا ومثل هذا الطرح – في تصنيف مستقل – قليل في كتب المتقدمين، بل لا

فقد رد على ابن الجوزي قوله. معجم الأدباء ٤/ ١٣ – ٤٥، السير ١٨/ ٢٧٠ – ٢٩٦، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٣٥ – ١١٤٦، الوافي بالوفيات ٧/ ١٩٠ – ١٩٩، البداية والنهاية ١٦/ ٢٧ – ٣١، وانظر: الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها ليوسف العش، موارد الخطيب د. أكرم العمري.

أعلم مثله لأحد من أهل السنة في زمن المؤلف أو قريباً منه، والله أعلم.

وهذا الكتاب في الأصل أن أحاديثه وآثاره قد رواها الخطيب بالأسانيد، غير أن النسخة التي حُقق عنها الكتاب حذفت منها الأسانيد، ففيها ما يشعر بذلك، وهو قوله عند كل حديث: وأخرج عن فلان عن النبي ﷺ كذا.... ثم يذكر الحديث من غير إسناد، وهكذا في الآثار – أيضاً –.

كما أن في الكتاب إجابة عن اعتراضات وشبه قد يتعلق بها بعض المخالفين، كما فيه فوائد حديثية ولغوية وأدبية... جزى الله مؤلفه به خيراً.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. يوسف بن محمد السعيد [1]، وقد حقق نصه على نسخة خطية واحدة، وقدم للكتاب بمقدمة اشتملت على: ترجمة للمؤلف، وتعريف بكتابه، وبحث مختصر عن التنجيم وما يتعلق به، وخرج ما ورد فيه من أحاديث وآثار، وعلق على ما يحتاج إلى تعليق.

وقد اعتمدت على هذه الطبعة ولا أعلم للكتاب طبعة أخرى.

جواب في الصفات [2]

المؤلف: أبو بكر، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) وقد تقدمت ترجمته في الكتاب المذكور قبل هذا.

---

(١) طبع سنة ١٤٢٠هـ في الرياض، نشرته: دار أطلس، في مجلد لطيف.

(٢) طبع بهذا الاسم، وذكره بعضهم باسم: اعتقاد الخطيب، وقد روى شطره ابن قدامة المقدسي بسنده إلى الخطيب في كتابه ذم التأويل ص ١٣ وعنه الذهبي في العلو ٢/ ١٣٣٥، ومن طريق آخر في السير ١٨/ ٢٨٣ -٢٨٤٣، وفي تاريخ الإسلام ص ١٠٥، وفيات سنة ٤٦٣هـ وتذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤٢ وأشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية (ضمن الفتاوى ٥/ ٥٩)

سبب تأليفه: كتب الخطيب هذا الجواب حين ورده سؤال من بعض أهل دمشق عن مسائل في الصفات.

موضوعه: ذكر الخطيب رحمه الله في هذا الجواب المختصر مذهب السلف رضي الله عنهم في صفات الله جل وعلا، كما بين فيه أن الأحاديث المروية في الصفات على ثلاثة أقسام: ثابتةٌ وساقطةٌ ومختلفٌ في أحوال نقلتها... وبين الواجب على المسلم في كل قسم.

قيمته العلمية: هذا الجواب مختصر جداً، غير أن فيه بياناً واضحاً لمذهب السلف في الصفات وللمنهج الصحيح والموقف السليم من الأخبار الواردة فيها، من إمامٍ من أشهر العلماء في الحديث وعلومه.

وفي هذا الجواب المختصر، جمل كالحلل، كما فيه ما يدل على أن الخطيب رحمه الله متبع لمذهب السلف في المعتقد، ومن نسبه لغير ذلك فقد أخطأ، وقد نقل عن هذا الجواب جماعة من علماء أهل السنة.

طبعاته: طبع هذا الجواب مع كتاب «اعتقاد أهل السنة»[1] للإسماعيلي بتحقيق: جمال عزون، وقد حققه على نسخة خطية واحدة، وعلق عليه تعليقات مفيدة.

الأربعون في دلائل التوحيد [2]

المؤلف: عبد الله بن محمد بن علي بن محمد، ابن مت، أبو إسماعيل، الأنصاري، الهروي (٣٩٦ – ٤٨١ هـ).

---

(١) تقدم ذكر هذا الكتاب في المبحث الأول من هذا الفصل فأما هذه الطبعة التي ذكر فيها جواب الخطيب البغدادي فقد طبعت سنة ١٤١٣هـ في الإمارات العربية المتحدة، نشر دار الريان والجواب في ص (٦٣ – ٦٧).

(٢) كذا جاء العنوان على الورقة الأولى من المخطوط، وذكره كثير ممن ترجم لمؤلفه باسم: «الأربعين»، وربما سماه بعضهم «الأربعين في التوحيد» انظر: السير للذهبي ١٨/ ٥٠٩، وتاريخ الإسلام (وفيات ٣٨١ – ٤٩٠) ص ٥٤، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٨٤، الأعلام ٤/ ١٢٢.

قال الحافظ ابن رجب في «الذيل»: «أثنى على الشيخ الإمام أبي إسماعيل، شيوخه، وأقرانه، ومن دونه من الفقهاء والمحدثين والصوفية والأدباء وغيرهم.

ولكثرة ما ذكره العلماء في الثناء على هذا الإمام، فسأقتصر على بعضها، فمن ذلك: قول أحد تلاميذه: «كان آية في لسان التذكير والتصوف، من سلاطين العلماء... وكان بارعاً في اللغة، حافظاً للحديث... كان يدخل على الأمراء والجبابرة، فما يبالي، ويرى الغريب من المحدثين، فيبالغ في إكرامه»، وقال آخر من تلامذته: «سمعته يقول: عرضت على السيف خمس مرات، لا يقال لي: ارجع عن مذهبك، لكن يقال لي: اسكت عمن خالفك، فأقول: لا أسكت»، وقال آخر: «كان شيخ الإسلام أبو إسماعيل بِكر الزمان، وواسطة عقد المعاني، وصورة الإقبال في فنون الفضائل وأنواع المحاسن، منها نصرة الدين والسنة، من غير مداهنة، ولا مراقبة لسلطان ولا وزير، وقد قاسى بذلك قصد الحساد في كل وقت، وسعوا في روحه مراراً، وعمدوا إلى إهلاكه أطواراً، فوقاه الله شرهم، وجعل قصدهم أقوى سبب لارتفاع شأنه»، ذكر هذه النصوص الذهبي في «السير»، وفي «التذكرة» كما ذكرها غيره.

كان أبو إسماعيل يلقب بشيخ الإسلام، وقد عرف بهذا اللقب لا سيما في بلاده هراه.

قال الحافظ الذهبي في «التذكرة»: «كان سيفاً مسلولاً على المخالفين، وجذعاً في أعين المتكلمين، وطوداً في السنة، لا يتزلزل، وقد امتحن مرات. «قال ابن القيم في «الصواعق» (١/ ٣٨٠): «امتحن، وطلب قتله أكثر من عشرين مرة»، وقال في «اجتماع الجيوش» (ص٢٧٩): «ومن أراد معرفة صلابته في السنة

والإثبات، فيطالع كتابيه الفاروق وذم الكلام»، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن أبا إسماعيل كان من المبالغين في ذم المعطلة للصفات، شديداً على الأشعرية، وربما كان يلعنهم! كذا في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٣٥٤).

وقال الحافظ ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة»: «كان سيداً عظيماً، وإماماً بارعاً، وعابداً زاهداً، ذا أحوال، ومقامات وكرامات ومجاهدات، كثير السهر بالليل، شديد القيام في نصر السنة والذب عنها والقمع لمن خالفها، وجرى له بسبب ذلك محن عظيمة، وكان شديد الانتصار والتعظيم لمذهب أحمد. «وقال: «كان آية في معرفة اللغة والأدب»، وقال: «لشيخ الإسلام شعر كثير حسن جداً»، وذكر شيئاً من شعره، وإذا ذكر الهروي انتحاله مذهب أحمد فإنما أراد مذهبه في الاعتقاد الذي هو مذهب السلف أهل السنة والجماعة، وأما مذهب الهروي في الفقه، فهو على مذهب أهل الحديث، يعظم قول الشافعي وأحمد ويقرن بينهما، وفي أجوبته في الفقه ما يوافق هذا تارة، وهذا تارة، والغالب عليه اتباع الحديث. كذا ذكر عنه شيخ الإسلام ابن تيمية فيما نقله عنه ابن رجب في «الذيل».

ما أُخذ على الشيخ الهروي:

انتقد العلماء أبا إسماعيل الهروي لأجل ما كدر به كتابه «منازل السائرين «بكلام لا يشبه كلام السلف، بل قريب من كلام أهل الحلول والاتحاد، وهذا الإمام ابن القيم في كتابه «مدارج السالكين شرح منازل السائرين للهروي» (١/ ١٤٧) يقول ـ منتقداً للهروي ـ: «وقد خبط صاحب «المنازل» في هذا الموضع – يعني التوحيد – وجاء بما يغرب عنه الكمّل من سادات السالكين، والواصلين إلى الله»، وقال – أيضاً –: «فرحمة الله على أبي إسماعيل، فتح للزنادقة باب الكفر والإلحاد،

فدخلوا منه، وأقسموا بالله جهد أيمانهم إنه لمنهم، وما هو منهم، وغرّه سراب الفناء، فظن أنه لُجَّةَ بحر المعرفة، وغاية العارفين، وبالغ في تحقيقه وإثباته، فقاده قسراً إلى ما ترى»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٥/ ٣٤٢): «وقد ذكر في كتابه (منازل السائرين) أشياء حسنة نافعة، وأشياء باطلة، ولكن هو فيه ينتهي إلى الفناء في توحيد الربوبية، ثم إلى التوحيد الذي هو حقيقة الاتحاد... »، وقد ذكر شيخ الإسلام (في المنهاج ٥/ ٣٥٨) أن أبا إسماعيل أداه تخبيطه هذا إلى نفي الحكم والأسباب! فوافق في نفيها قول الجهمية ومن تبعه، مع أنه من المبالغين في ذم الجهمية وكل المعطلة، وفي تفسير الفناء الذي يذكره صاحب «المنازل» أبو إسماعيل - يقول شيخ الإسلام -إنه الفناء في توحيد الربوبية لا في توحيد الإلهية.... وشيخ الإسلام رحمه الله (يعني: الهروي) وإن كان من أشد الناس مباينة للجهمية في الصفات... وزاد في هذا الباب حتى صار يوصف بالغلو في الإثبات للصفات، لكنه في القَدَر على رأي الجهمية نفاة الحِكَم والأسباب، والكلام في الصفات نوعٌ، والكلام في القدر نوعٌ، وهذا الفناء عنده لا يجامع البقاء، فإنه لكل ما سوى حكم الرب بإرادته الشاملة التي تخصص أحد المتماثلين بلا مخصص!».

وقال الحافظ ابن رجب في «الذيل»: «وقد اعتنى بشرح كتابه «منازل السائرين «جماعةٌ، وهو كثير الإشارة إلى مقام الفناء في توحيد الربوبية واضمحلال ما سوى الله تعالى في الشهود لا في الوجود...».

هذا وبغض النظر عما جاء في كتاب «المنازل» من إشارات موهمة، وعبارات فلسفية غامضةٍ، جعلتْ بعض صوفية الفلاسفة تدعي موافقة أبي إسماعيل الهروي

لهم في نفي السوى، والقول بالاتحاد! فإن أبا إسماعيل قد أثبت في كثير من كتبه كالفاروق وغيره أن الله تعالى عالٍ على خلقه بائن عنهم بذاته فوق عرشه، قال الحافظ الذهبي في «السير»: «قد انتفع به خلق، وجهل آخرون، فإن طائفة من صوفية الفلسفة والاتحاد يخضعون لكلامه في «منازل السائرين «وينتحلونه، ويزعمون أنه موافقهم، كلا بل هو رجل أثري، لَهِجٌ بإثبات نصوص الصفات، منافر للكلام وأهله جداً، وفي «منازله» إشارات إلى المحو والفناء، وإنما مراده بذلك الفناء، وهو: الغيبة عن شهود السوى، ولم يرد محو السوى في الخارج، ويا ليته لا صنف ذلك». وقال في «التذكرة»: «رأيت أهل الاتحاد يعظمون كلامه في «منازل السائرين» ويدعون أنه موافقهم ذائق لوجدهم، ورامز لتصوفهم الفلسفي! وأنَّى يكون ذلك، وهو من دعاة السنة، وعصبة آثار السلف... وفي الجملة هذا الكتاب لون آخر غير الأنموذج الذي أصفق عليه صوفية التابعين، ودرج عليه نساك المحدثين».

هذا وقد أطلتُ في ترجمة هذا الإمام على غير ما انتهجته في تراجم المؤلفين؛ لما يقتضيه المقام.

ولأبي إسماعيل الهروي مصنفات كثيرة مسندة على طريقة المحدثين، فمنها:

١ – ذم الكلام وأهله [1].

٢ – الأربعون في السنة [2].

٣ – اعتقاد أهل السنة وما وقع عليه إجماع أهل الحق والأمة [3].

---

(١) رأيت أن ذكره في المبحث الثالث من هذا الفصل أنسب لموضوعه فانظره هناك.

(٢) لم أعثر عليه،ذكره الذهبي في «السير» ١٨/ ٥٠٩، والزركلي في الأعلام ٤/ ١٢٢، وربما كان هو كتاب: الأربعون في التوحيد، لإطلاق كثير من العلماء على علم العقيدة اسم: السنة

(٣) لم أعثر عليه، ذكره ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ٦/ ١٧٧، وفي درء التعارض ٢/ ٧٦.

٤- تكفير الجهمية [١].

٥- خلاصة في حديث: كل بدعة ضلالة [٢].

٦- قصيدة في السنة [٣].

٧- الفاروق [٤].

وله: «منازل السائرين» في التصوف، وفيه أشياء غير محمودة وتقدم بيان ذلك، وله كتب أخرى [٥].

(١) لم أعثر عليه، ذكره المؤلف نفسه في كتابه «ذم الكلام» عقب حديث ٦٦٩، وذكره ابن تيمية في مواضع من: مجموع الفتاوى ٨/ ٢٣٠، و١٤/ ٣٥٤، وأكثر مادة هذا الكتاب ربما أتى عليها المؤلف في كتابه: ذم الكلام.

(٢) لم أعثر عليه، ذكره البغدادي في: هدية العارفين ٤/ ٤٥٢.

(٣) لم أعثر عليها كاملة، ذكرها الذهبي في: تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٨٤، وقال: «سمعناها، غالبها جيد»، وأشار إليها في التاريخ (وفيات ٤٨١ – ٤٩٠) ص: ٥٤، وقال محققه: «هي قصيدة طويلة مشهورة، ذكر فيها أصول السنة ومدح أحمد وأصحابه «وذكرها ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣/ ٥٠-٥١، وساق بعض أبياتها، ومنها بيتان في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ٢/ ٢٤٧.

(٤) لم أعثر عليه، ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في: مجموع الفتاوى ٨/ ٣٣٩، وكذا سماه ابن القيم في: اجتماع الجيوش ص ٢٧٩، وسماه ابن تيمية في: مجموع الفتاوى ٥/ ٣٥٨: الفاروق في الفرق بين المثبتة والمعطلة، وكذا سماه في: منهاج السنة ٥/ ٣٥٨، وسماه الذهبي: الفاروق في الصفات كما في: السير ١٨/ ٥٠٩، وذكره ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣/ ٥٠، ٥١، والسيوطي في: طبقات المفسرين ص٤٦، والزركلي في: الأعلام ٤/ ١٢٢، وكحالة في: معجم المؤلفين ٢/ ٢٨٨.
ويظهر من نقل ابن تيمية وابن القيم عن هذا الكتاب أنه مسند يروي فيه المؤلف بالأسانيد، وبين الحافظ الذهبي أن غالب ما في هذا الكتاب من مرويات المؤلف: صحاح وحسان، لكن ذكر أن فيه أحاديث باطلة يجب بيانها وهتكها، ونقل عنه قوله في صفة الاستواء والعلو، فالكتاب في صفات الله تعالى، ولم أعثر عليه.

(٥) مصادر ترجمته: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٧، المنتظم ٩/ ٤٤، العبر ٣/ ٢٩٧، السير ١٨/ ٥٠٣ – ٥١٨، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٨٣ – ١١٩١، الذيل على طبقات الحنابلة ٣/ ٥٠ – ٦١، طبقات المفسرين رقم ٤٥، شذرات الذهب ٣/ ٣٦٥، الرسالة المستطرفة ٤٥، وللدكتور سعيد الأفغاني كتاب «شيخ الإسلام الهروي – مبادؤه وآراؤه الكلامية» كما لعبد الله بن محمد الأنصاري ترجمة موسعة جداً للهروي في مقدمة تحقيقه لكتاب ذم الكلام ١/ ٢٧– ١٣٧.

موضوعه: يدل عنوان الكتاب على موضوعه، فهو في ذكر أربعين دليلاً على التوحيد، ويقصد المؤلف بالتوحيد: توحيد الله تعالى بصفاته.

وفي الكتاب تسعة وثلاثون باباً، افتتحها المؤلف بباب: إيجاب النية الصادقة في كل عمل، وأورد تحته حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» ثم أتبعه بباب: إيجاب النصيحة لكل مسلم، ثم باب: تعظيم الإثم على كاتم العلم، ثم باب: إيجاب قبول صفات الله تعالى من كافة الخلق، ثم باب: الرد على من رأى كتمان أحاديث صفات الله ﷻ، فجعل هذه الأبواب الخمسة كالمقدمة لكتابه هذا.

ثم شرع المؤلف بذكر الأدلة ذاكراً في تراجم الأبواب ما دلت عليه من صفات الله جل وعلا، وكان ما ذكره من الصفات باختصار: وصف الله بأنه حي لا ينام، وأنه شيء وشخص، وإثبات النفس له، وأنه في السماء، وأنه على العرش، وأن له حجاباً، وقدماً ووجهاً، وصورة، وعينين، وسمعاً وبصراً، ويدين، وأصابع، وإثبات الضحك، والهرولة، والنزول إلى سماء الدنيا، وأنه يُرى في الآخرة، يراه المؤمنون عياناً، وإثبات الكلام له سبحانه، وأن كلامه غير مخلوق، ثم ختم كتابه ببابين أحدهما: في وجوب الانتهاء عن التعمق في صفات الله ﷻ، والثاني: في الرد على مستحلّ الكلام، المجادلين في الله ﷻ.

قيمته العلمية: أراد المؤلف بهذا الكتاب المختصر القيام بواجب النصيحة للمسلمين، والبراءة من كتمان العلم، الذي جاء الوعيد عليه في الكتاب والسنة، كما أراد أن يرد فيه على من رأى كتمان أحاديث الصفات! مبينا – من خلال ما ذكره من نصوص وأثبته من تراجم لأبواب الكتاب – الواجب في نصوص الصفات كلها، وهو التسليم لما ثبت منها، ووجوب الانتهاء – كما قال – عن التعمق في صفات الرب، وترك المجادلة فيه سبحانه.

ومن تأمل تراجم أبواب الكتاب بان لـه فقـه مؤلفـه، وصـلابته في الـسنة، واتباعه لمنهج سلف الأمة، والحمد لله.

ما يؤخذ على الكتاب:

١ـ أن المؤلف أثبت في كتابه هذا أن لله جل وعلا حداً (ص٥٧)! كما أثبت أن له جهاتٍ (ص٦٠)، وكان الأولى ترك إطلاق مثل هذه الألفاظ...

٢ـ تقدم أن شيخ الإسلام ابن تيمية انتقده لأجل مثل هذه الإطلاقات، وقال بأنه يوصف بالغلو في الإثبات.

٣ـ أن المؤلف رجح في هذا الكتاب أن النبي ﷺ رأى ربه ليلة المعراج بعينه (ص٨١)! وهذا – وإن قال به بعض السلف – إلا أنـه خـلاف قـول جمهـورهم، وقد تقدمت الإشارة لهذه المسألة، والله أعلم.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. علي بن محمد الفقيهي، على نسخة خطية واحـدة، وخرج أحاديثه، وعلق على بعض مسائله، وقدم بمقدمة تضمنت تعريفـاً مختـصراً بالكتاب ومؤلفه[1].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

رؤية الله تبارك وتعالى[2]

المؤلف: محمد بن عبدالواحد بن محمد، أبو عبد الله، الأصبهاني، المعروف بالدقّاق (... – ٥١٦ هـ)

---

(١) طبع سنة ١٤٠٤هـ دون ذكر الناشر أو مكان النشر، في مجلد.

(٢) ورد هذا العنوان هكذا على الورقة الأولى من مخطوطته، وهي ضمن مجموع، ولم أر من ذكره من العلماء فيما رأيت، لكن روي عنه هذا المجلس بالإسناد.

قال الذهبي في «السير»: «الدقاق الحافظ الأوحد، المفيد الرحال... كان... محدثا مكثراً، أثرياً متبعاً، فقيراً متعففاً ديناً»، عمِّر الدقاق حتى جاوز الثمانين، ورحل في طلب الحديث منذ أن شبَّ حتى وُصف بالرحَّال وأكثر تطوافه في بلاد فارس وكتب عن خلق كثير من الشيوخ، وكان بارعاً بمعرفة غرائب الأحاديث، وكذا غرائب الأسانيد... ولم تذكر مصادر ترجمته التي وقفت عليها شيئاً من مصنفاته بل ولا وصفته بالتصنيف[1].

موضوعه: هذا المجلس فيه عدة أحاديث تدل على رؤية المؤمنين ربهم جل وعلا، وهي ستة أحاديث، وأثران، رواها المؤلف بإسناده.

قيمته العلمية: يضاف هذا الجزء الصغير إلى الكتب التي صنفها أهل السنة في إثبات هذه المسألة العقدية وهي مسألة الرؤية، ولم يزد المؤلف في هذا الجزء أن روى عدداً من الأحاديث التي وصلت إليه بالإسناد، إذ مجرد الرواية لها إثبات لما دلت عليه من غير حاجة إلى التعليق، وكثرة مثل هذه الأجزاء الحديثية بين أئمة أهل الحديث وحفاظه حتى بعد عصور الرواية إبقاءً لفضيلة الإسناد في هذه الأمة.

طبعاته: طبع هذا الجزء ضمن مجموع بتحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني، وقد حقق نصه على نسخة خطية واحدة، وخرج أحاديثه[2].

---

(١) من مصادر ترجمته: السير ١٩/ ٤٧٤، العبر ٤/ ٣٨، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٥٥، عيون التواريخ ١٤/ ١٥، طبقات الحفاظ ٤٥٦، شذرات الذهب ٤/ ٥٦.

(٢) طبع سنة ١٤٢٧هـ، نشرته: مكتبة الرشد في الرياض، في غلاف صغير.

دلائل النبوة [1]

المؤلف: أبو القاسم التيمي، قوام السنة، الأصبهاني(ت ٥٣٥هـ) وقد تقدم التعريف به.

سبب تأليفه: ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب الدافع له إلى تأليفه، فقال: «إن جماعة من أهل العلم سألوني أن أملي عليهم مختصراً في دلائل النبوة، ومعجزات النبي ﷺ، يعتمدون عليه ويسكنون إليه ؛ فأجبتهم إلى ذلك».

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب وسبب تأليفه الموضوع الذي يبحثه، فهو في دلائل نبوة نبينا محمد ﷺ.

ولم يقتصر المؤلف على ذكر دلائل النبوة فحسب، بل أضاف إلى ذلك – كما نص في مقدمته –: «طرفاً من مبعثه، ومغازيه، ومولده ﷺ، وسراياه «كما أنه ذكر عدداً من الكرامات التي وقعت لبعض الصحابة ﵃، إذ هي من جملة دلائل النبوة.

قيمته العلمية: يعد هذا الكتاب من المصادر الموثقة في هذا الباب، حيث إن مؤلفه قد ساق عامة أحاديثه وآثاره مسندة، وتكلم على بعضها تخريجاً وتعليقاً.

كما أن المؤلف قد عُني بشرح الغريب من ألفاظ الأحاديث، واهتم بإعراب الكلمات المشكلة.

كما أنه ﵀ قد نقل في هذا الكتاب عمن تقدمه من المؤلفين في هذا الباب كأبي الشيخ الأصبهاني، وأبي القاسم الطبراني وغيرهما.

---

(١) جاء العنوان هكذا على طرة نسخته الخطية، وقد ذكره بهذا الاسم: الذهبي في السير ٢٠ / ٨٤، وفي التذكرة ٤/ ١٢٨٠، والسيوطي في طبقات المفسرين ص ٣٨، والداودي في طبقات المفسرين ١/ ١١٤، وابن العماد في شذرات الذهبي ٤/ ١٠٦، والزركلي في الأعلام ١/ ٣٢٣، وحاجي في كشف الظنون ١/ ٧٦٠.

ومع أن الكتاب يذكر فيه المؤلف عامة مروياته بإسناده إلا أنه قد انتهج فيه منهج الاختصار، والإيجاز، كما نبه هو على ذلك في مقدمته.

كما أن الكتاب يعد من المصادر التاريخية في السيرة النبوية الشريفة.

طبعاته: طبع قسم كبير من الكتاب بتحقيق: مساعد بن سليمان الحميد[1]، وقد حقق نصه على نسخة خطية فريدة، وخرج أحاديثه وآثاره، واجتهد في الحكم عليها، كما علق على مواضع من الكتاب، وصدَّره بفصول في النبوة والرسالات، والمعجزات والكرامات، ثم ترجمة للمؤلف، ودراسة مختصرة للكتاب.

العاقبة في ذكر الموت والآخرة[2]

المؤلف: عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله أبو محمد، الأزدي، الإشبيلي، المعروف في زمانه بابن الخراط (٥١٠ – ٥٨١ هـ)

«كان فقيهاً، حافظاً، عالماً بالحديث وعلله، عارفاً بالرجال، موصوفاً بالخير والصلاح والزهد والورع، ولزوم السنة والتقلل من الدنيا، مشاركاً في الأدب وقول الشعر...» كذا في «التكملة لكتاب الصلة» نزل بجاية من أرض الجزائر زمن فتنة الأندلس فنشر فيها علمه، وأقبل على التصنيف فأكثر وجوّد، وولي الخطبة

---

(١) ذكر المحقق أنه قام بتحقيق القسم الأول من هذا الكتاب (١/ ٨)، وقدمه إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة لنيل درجة الماجستير، لكن لم يتبين مقدار هذا الجزء الذي قام بتحقيقه، وقد طبع هذا الجزء المحقق سنة ١٤١٢هـ نشرته دار العاصمة بالرياض في ٤ مجلدات، ونسخته الخطية في المكتبة السعيدية بحيدر آباد في الهند رقم ٣٠٣ وصورتها في معهد المخطوطات برقم ١٦٢٣ تأريخ في ٢١٠ ورقات مكتوبة بخط نسخ مضبوطة بالشكل الكامل، كتبها: أبو روح محمد بن إسماعيل الصالحاني سنة ٥٨٠هـ.

(٢) أثبت هذا العنوان على بعض نسخ الكتاب الخطية، وذكره بعضهم باسم «العاقبة «أو «العاقبة في علم التذكير «انظر: السير للذهبي ٢١/ ١٩٩، معجم المؤلفين ٢/ ٥٨، وكشف الظنون ص ٤٨١.

والصلاة فيها، من تصانيفه «الأحكام الشرعية الكبرى» «الجمع بين الصحيحين»، «الوافي في اللغة»، «الزهد»، وغير ذلك.[1]

سبب تأليفه: لم يذكر المؤلف سبب تأليفه هذا الكتاب، غير أن فحوى المقدمة الطويلة التي صدر بها كتابه تدل بداهة على أنه رأى الناس في ذكر الموت على ضروب، فمنهم المنهمك في لذاته المثابر على شهواته، لا يخطر الموت على باله، وهذا حال أكثر الناس، وهو الذي جعل المؤلف يذكر في هذا المصنف ما فيه موعظة وذكرى، والله أعلم.

موضوعه: ذكر بعض من نظر في هذا الكتاب أنه في التذكير والمواعظ، وهذا حق، لكن من طالع مباحثه وجده قد اشتمل على أبواب من الاعتقاد، وذلك فيما يتعلق بأمور الآخرة، كما يشير إليه عنوان الكتاب، وكما يتضح من أبواب الكتاب، والتي بلغت اثنين وعشرين باباً، اشتملت على: ذكر الموت، وأخبار بعض الأموات في الاحتضار ونحو ذلك... القبر وما يكون فيه من أهوال، وذكر مآل الأرواح، يوم القيامة وما يجري فيه من النفخ في الصور والبعث وما جاء في الحوض، والشفاعة لأهل الموقف، ثم الحساب والميزان، والصراط، وحكم أهل الفترة، ومن يدخل الجنة بغير حساب، والشفاعة لأهل الكبائر، ثم صفة الجنة وأهلها، والنار وأهلها، ثم ختمها بذكر الخلود.

قيمته العلمية: ذكر المؤلف في هذا الكتاب أبواباً من أصول العقائد فيما يتعلق بما

---

(١) انظر: التكملة لكتاب الصلة ٦٤٧ – ٦٤٨، تهذيب الأسماء للنووي ١/ ٢٩٢، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٥٠، العبر ٤/ ٢٤٣، فوات الوفيات لابن شاكر ٢/ ٢٥٦، الديباج المذهب ص ١٧٥، بغية الملتمس ٣٧٨، الرسالة المستطرفة ص ١٧٣، الأعلام ٣/ ٢٨١.

يلاقيه الإنسان بعد موته، ويمتاز الكتاب بذكر ذلك بأسلوب وعظي مؤثر، يخاطب عواطف المرء، ويحرك القلوب، مع براعة في صياغة عباراته، وتنمق بديع في ألفاظه وكلماته، ويورد فيه المؤلف كثيراً من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، كما يسرد كثيراً من القصص الواقعية ذات العبر، كما أن الكتاب غني بالأشعار التي توقظ المشاعر، وبالجملة فالكتاب حسن التأليف مليح التصنيف، يدل على البراعة الأدبية لمؤلفه – رحمه الله تعالى –.

لكن يؤخذ على الكتاب: أن مؤلفه ذكر فيه حكايات ومنامات في بعضها غرابة، لكن لعله ذكرها استئناساً لا احتجاجاً.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: خضر محمد خضر، وقد حقق نصه على إحدى عشرة نسخة خطية، وهو أمر مدهش بحق يدل على استحسان الناس لهذا الكتاب وسعة انتشاره!، وقد قدم المحقق بترجمة موجزة للمؤلف والكتاب، ذاكراً النسخ التي اعتمد عليها، وخرج الأحاديث الواردة فيه [1].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

التوحيد لله عز وجل [2]

المؤلف: عبدالغني المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)، وقد تقدمت ترجمته.

موضوعه: يتضح موضوع الكتاب من العنوان الذي وضعه له المؤلف، فهو في توحيد الله ﷻ بربوبيته وأسمائه وصفاته وتوحيده بألوهيته.

---

(١) طبع سنة ١٤٠٦هـ نشر مكتبة دار الأقصى، الكويت. في غلاف.

(٢) جاء هذا العنوان مثبتاً على نسخته الخطية، وذكره بهذا الاسم: كحالة في معجم المؤلفين ٢/ ١٨٠.

ولم يقسم المؤلف هذا الكتاب إلى أبواب أو فصول، بل سرد الأحاديث سرداً، وبسبرها يتبين أن المؤلف بدأ بالأحاديث التي فيها ذكر توحيد الله تعالى بالربوبية والأسماء والصفات، ثم الأحاديث التي فيها ذكر توحيد الله بالعبادة، ونبذ ما يُعبد من دونه، وجزاء من لقي الله لا يشرك به شيئاً.

قيمته العلمية: قصد المؤلف من هذا الجزء المختصر جمع جملة من الأحاديث التي جاء فيها ذكر أعظم ما أمر الله به عباده من توحيده سبحانه بربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته.

وهذا الكتاب يتميز بأن مؤلفه - مع تأخره - يذكر فيه الأحاديث التي وقعت له بالأسانيد، وذا فيه إظهار لتلك الخاصية التي اختصت بها هذه الأمة، ثم إن المؤلف قد خرج أكثر الأحاديث التي رواها في هذا الكتاب، وهو قد بين درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بالعزو إليهما، مع إشارته إلى ضبط بعض أسماء الرواة عند الحاجة.

هذا وفي الكتاب بضع أحاديث ضعيفة.

طبعاته: طُبع الكتاب بتحقيق: محمد عبد الرحمن النابلسي وعبد الأكرم السقا، وقد اعتمدا على نسخة واحدة كتبت بخط المؤلف، واعتنيا بتخريج الأحاديث، وعلقا على ما يحتاج إلى تعليق، وقدما بمقدمة تضمنت ترجمة مختصرة للمؤلف، ووصفاً للنسخة الخطية[1].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعة أخرى[2].

---

(١) طبع سنة ١٤١٦هـ في دار السقا، دمشق. في مجلد.

(٢) وهي بتحقيق: مصعب بن عطا الله الحائك، نشر دار المسلم في الرياض، عام ١٤١٨هـ هذا، وقد حقق الكتاب ضمن رسالة علمية بالجامعة الإسلامية، ولم أقف عليها مطبوعة.



الفصل الثالث

المؤلفات في التحذير من البدع، أو الرد على المبتدعة

هذا المبحث خاص بذكر المصنفات التي صنفها أهل السنة والجماعة في التحذير من البدع والرد على المبتدعة، وإن كان كثير من المصنفات التي تقدم ذكرها في المبحثين السابقين لا تخلو من الرد على أهل البدع والتحذير من المحدثات مع الأمر بالتمسك بالسنة، وما كان عليه سلف الأمة، إلا أنها لم تصنف ابتداء في الرد على المخالفين، بل صنفت لأجل تقرير مذهب العقيدة على مذهب أهل الحق.

والمصنفات في الرد على المخالفين لمذهب السلف أنواع، فمنها ما يكون في ذكر البدع، والتحذير منها، ومنها ما يكون في الرد على طائفة بعينها، ومنها ما يكون في الرد على مقالة شخص بعينه، لكن لما طالعت المصنفات في هذه المرحلة التاريخية محل البحث وجدت أن تصنيفها على الأنواع المذكورة آنفاً لا يتوافق ومباحثها، حيث إنها تشتمل على الأنواع هذه كلها أو بعضها، ولذا رأيت أن أسردها في هذا المبحث دون تفريق بينها، ووجدت المصنفات التي يحسن ذكرها هنا هي:

مقالات الإسلاميين [1]

المؤلف: أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) تقدم التعريف به.

---

(١) جاء هذا العنوان على بعض نسخ الكتاب الخطية، انظر تحقيق ريتر، نشر: جمعية المستشرقين الألمان ١٤٠٠هـ، وذكره به كثير من العلماء، وقد يختصره بعضهم فيذكره باسم «المقالات» أو يذكره بعضهم هكذا: «اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين».

سبب تأليفه: ذكر المؤلف سبب تأليفه هذا الكتاب في مقدمته وهو ما رآه في حكاية ما يحكي الناس من ذكر المقالات، ويصنفون في النحل والديانات، من بين مقصر فيما يحكيه، وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه، ومن بين معتمد للكذب في الحكاية إرادة التشنيع على من يخالفه.... ومن بين من يضيف إلى قول مخالفيه ما يظن أن الحجة تلزمهم به... قال: «فحداني ما رأيت من ذلك على شرح ما التمست شرحه من أمر المقالات».

موضوعه: في ذكر المذاهب التي افترق عليها أهل الإسلام، مع بيان مقالات أصحابها، وذكر اختلافهم في أصول الديانة.

ثم شرع يذكر ذلك فبدأ ببيان أول اختلاف بين المسلمين بعد نبيهم ﷺ وهو اختلافهم في الإمامة، ثم ما وقع من الاختلاف في أيام عثمان، ثم في أيام علي رضي الله عنهما.

ثم بين أن المسلمين اختلفوا عشرة أصناف، فذكرها، وبدأها بالشيعة، وقال: إنهم أنواع: (غالية)، وهم خمس عشرة فرقة، و (إمامية رافضة)، وهم أربع وعشرون فرقة، ولما ساقها ذكر اختلافهم في مسألة الإمامة، وبعض مسائل العقيدة، والثالث من أنواع الشيعة: الزيدية، وهم ست فرق، ثم بين بعض اختلافهم في مسائل أصول الدين كالصفات والقدر، وحكم مرتكب الكبيرة، وقولهم في الخروج على الأئمة.

= ذكره كثيرون منهم ابن عساكر في «التبيين ص ١٣٠»، وابن العماد في الشذرات ٢/ ٣٠٤، وابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه: الدرء ١/ ١٥٨، وغيرها كثير، وفي الفتاوى ٥/ ٩٠، والزركلي في الأعلام ٤/ ٢٦٤ وغيرهم.

ثم ذكر الخوارج، وما افترقت عليه ومقالات فرقها.

ثم ذكر المرجئة وفرقها ومقالاتها.

ثم ذكر المعتزلة، وأطال في ذكر مقالاتهم، وما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه.

ثم سرد بقية الأصناف العشرة باختصار، وهي: «الجهمية، والضرارية، والحسينية، والبكرية، وأصحاب الحديث، والكلابية»، وبهذا ينتهي الجزء الأول من الكتاب.

ثم ابتدأ الجزء الثاني منه بذكر اختلاف الناس في الدقيق – كذا – ويعني بذلك اختلافهم في المسائل والأمور الدقيقة، وقد أكثر في هذا الجزء الطويل جداً من ذكر اختلاف المتكلمين في ألفاظ واصطلاحات يرددونها كثيراً في كتبهم ومجامعهم ومناظراتهم كما ذكر اختلاف الناس في صفات الله تعالى وفي القدر، وأمور تتعلق باليوم الآخر، وأشياء كثيرة من أمور الغيب كالجن والملائكة والروح ونحو ذلك، سرد ذلك دون أن يسك منهجاً معيناً في ترتيبها وإيرادها.

قيمته العلمية: يعتبر الكتاب من أهم كتب المقالات، وأوثقها، وأدقها في نسبة الأقوال إلى أصحابها، وهذا الكتاب مُعَوّل كثير من أصحاب كتب المقالات ممن جاء بعد الأشعري، بل هو مصدر أصيل – كذلك – لمن تكلم في الفرق أو نقل أقوال الناس، وكثيراً ما يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية كتاب الأشعري هذا، وينقل منه نصوصاً كثيرة، ويصف مؤلفه بالدقة في النقل.

ومن نظر في هذا المصنف شهد لمؤلفه بسعة الاطلاع والتبحر في هذا الباب، ومقدمته تشير إلى كثرة ما رآه المؤلف، ووقف عليه من كتب المقالات، ولم يكن المؤلف راضياً عن مناهج مصنفيها في نقلهم ونقدهم، مما حداه إلى تأليف هذا الكتاب، فهو – والحالة هذه – سيبذل وسعه في تلافي ما انتقده على من تقدمه، وهذا

بدوره يعطي الكتاب قيمة علمية كبيرة، وهو ما حظي به الكتاب بالفعل، فليس لمن رام الوقوف على مقالات الناس ومذاهبهم في أمور الاعتقادات غنىً عنه.

وتبرز أهمية هذا الكتاب بأن مؤلفه قد حكى فيه جملة قول أصحاب الحديث والسنة، بعبارات واضحة جلية مختصرة، ثم قال بعد حكايته لاعتقاد أهل الحديث: «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب»، فهذا يدل على رجوعه إلى مذهب السلف، ويؤيد قول من قال من العلماء إنه استقر على ذلك في آخر عمره – والحمد لله – ولهذا ذكرته ضمن مصنفات أهل السنة والجماعة.

والمؤلف مع شرطه في هذا الكتاب الاختصار، إلا أنه أكثر فيه من التكرار، فهو قد ذكر الفرق وأقوالها، ثم بعد ذلك ساق المقالات التي اختلف الناس فيها فكرر كثيراً مما ذكره أولاً في أقوال الفرق.

ويتميز الكتاب – فيما يختص بموضوعه – فيما جاء فيه من تفاصيل مذاهب أهل الاعتزال الذي كان مؤلفه على مذهبهم ردحاً من الزمن لا سيما أقوال شيخه الجبائي أبي علي.

هذا، ولو أن المؤلف تعقب الأقوال المخالفة لمذهب أهل الحق بالنقد وبيان ما صرحوا فيه من المخالفة لعلى شأن الكتاب ولازدادت أهميته، لكن عذره أن هذا لم يكن من منهجه الذي ارتسمه في مصنفه، ويا ليته قد فعل، لأن ذلك يزيد من قيمة الكتاب، ليصير من كتب الرد على أهل الأهواء والبدع، لا سرداً للأقوال فحسب، كما غلب ذلك على منهج المؤلف، وإن كان قد يذكر قول أهل الحق، إشارة منه إلى ضلال المخالف وخطأه، لكن هذا قليل جداً[١].

(١) انظر – مثال ذلك – ٢/ ١٢١، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ولم يذكر النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه، مع قوله إنه اجتهد في تحقيق أصله!، ومع هذا فقد صرف همته إلى ضبط ما يحتاج إلى الضبط من النص، وكذا شرح بعض مسائله، وعلق كثيراً على مواضع منه، واستدرك – كما قال – أخطاء وقعت في أصول الكتاب[١].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعات أخرى[٢].

الرد على من يقول: القرآن مخلوق[٣]

المؤلف: أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل، أبو بكر النجاد، البغدادي، الحنبلي (٢٥٣ – ٣٤٨ هـ)

قال الخطيب في «تاريخه»: «كان النجاد صدوقاً عارفاً، صنف السنن، وكان له بجامع المنصور حلقة قبل الجمعة للفتوى، وحلقة بعد الجمعة للإملاء...» كان النجاد رحمه الله كثير الصوم متقللاً جداً، قال الذهبي في «السير»: «الإمام المحدث، الفقيه المفتي، شيخ العراق...»، وقال في «تذكرة الحفاظ»: «وقد صنف النجاد كتاباً في الفقه والاختلاف، قال الدارقطني: حدث النجاد من كتاب غيره ما لم يكن في أصوله! قال الخطيب: كان قد أضر فلعل بعضهم قرأ عليه ذلك».

وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» فقال: «...كان رأساً في الفقه، رأساً في

---

(١) طبع سنة ١٤١١هـ، نشر: المكتبة العصرية، بيروت، لبنان. في مجلدين.

(٢) طبع قديماً سنة ١٤٠٠هـ بتحقيق المستشرق (ريتر) نشر: جمعية المستشرقين الألمانية.

(٣) جاء هذا العنوان مثبتا على طرة النسخة الخطية للكتاب، وذكره بهذا الاسم كحالة في معجم المؤلفين ١/ ١٤٦، وفؤاد سزكين في تاريخ التراث ٢/ ٢١٥.

الرواية... صدوق»[1]، ومن آثاره كتاب كبير في السنن، وكتاب في الفقه والاختلاف، وفوائد النجاد، وجمع مسند عمر بن الخطاب.

موضوعه: جمع المؤلف في هذا الكتاب الأحاديث والآثار التي تدل على إثبات صفة الكلام لله ﷻ،وأنه متكلم متى شاء إذا شاء، وبين أن القرآن من كلام الله سبحانه وتعالى، وأنه غير مخلوق، ثم أورد ما جاء في حكم من قال القرآن مخلوق.

قيمته العلمية: هذا الكتاب من الكتب المسندة، فقد روى المؤلف فيه الأحاديث والآثار بأسانيدها لنفسه، وربما ذكر لبعضها طرقاً مختلفة، ومما يزيد من قيمته العلمية أنه ألف قريباً من زمن الفتنة الهوجاء التي عصفت بأهل السنة في عصر الإمام أحمد رحمه الله، وليس بين المصنف والإمام إلا راوٍ واحد.

ما يؤخذ على الكتاب:

١ـ أن مؤلفه قد أخرج فيه عدداً من الأحاديث الضعيفة...

٢ـ أن في هذا الكتاب بعض الإسرائيليات! مما يستغنى عنه في هذه المسألة المهمة من مسائل الاعتقاد.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: رضا الله محمد إدريس، وقد حقق نصه على نسخة خطية واحدة، وخرج أحاديثه وآثاره، وعلق على مواضع فيه، وقدم بترجمة مختصرة للمؤلف وتعريف موجز بكتابه.[2]

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ٤/ ١٨٩ – ١٩٢، طبقات الحنابلة ٢/ ٧– ١٢، المنتظم ٦/ ٣٩٠، السير ١٥/ ٥٠٢ – ٥٠٥، تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٦٨ – ٨٦٩، ميزان الاعتدال ١/ ١٠١، وانظر: لسان الميزان لابن حجر ١/ ١٨٠، شذرات الذهب ٢/ ٣٧٦، المقصد الأرشد ١/ ١١٠، المنهج الأحمد ٢/ ٥٠ – ٥٢، وهو في كثير من المصادر «بن سليمان» بياء بعد اللام.

(٢) طبع في الكويت، نشر مكتبة الصحابة، ولم تذكر سنة النشر، في غلاف.

التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع [(١)]

المؤلف: محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين الملطي، الشافعي، المقريء (.... – ٣٧٧ هـ).

و(الملطي) نسبة إلى (مَلَطِيَّة) بلدة من بلاد الروم، تتاخم الشام، كذا في «معجم البلدان»، وهي اليوم من مدن تركية.

قال فيه أبو عمرو الداني: «مشهور بالثقة والإتقان»، وقال: «كان أبو الحسين الملطي كثير التصنيف في الفقه، وكان يتفقه للشافعي، وكان يقول الشعر، ويسره ويعجب به».

ولم تذكر المصادر – فيما رأيت – من كتبه إلا هذا الكتاب، أعني «التنبيه والرد»، و«قصيدة» في تسعة وخمسين بيتاً في القراءة والقراء كما ليس في تلك المصادر زيادة على ما ذكره الداني [(٢)].

سبب تأليفه: أشار المؤلف إلى سبب تأليفه هذا الكتاب، وهو أنه قد كثر سؤاله عن أقوال الفرق ومذهب الناس في العقائد، وما بنت عليه كل فرقة أقوالها، كما ذكر أنه جعل كتابه هذا مرجعاً له ولغيره ممن يريد الحق إذ أثبت فيه مذهب السلف.

يقول المؤلف (ص٢٣، ٥١): «... ودللتك على منهج السلامة، وجعلت

---

(١) جاء عنوان الكتاب هكذا على نسخته الخطية، كما ذكره بعض الباحثين بهذا الاسم، كالزركلي في الأعلام ٥/ ٣١١، وكحالة في معجم المؤلفين ٣/ ٧٢، وذكره مؤلفه باسم «التنبيه» كما في مقدمته وهو – كما يظهر – اختصار لاسمه الكامل.

(٢) تاريخ دمشق ٥١ / ٧٢ – ٧٣، معرفة القراء الكبار ١/ ٣٤٣، طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٧٧ – ٧٨ بغية الطلب في تاريخ حلب ٣ / ١١٢٠.

كتابي هذا معقلاً للمسلمين – إن شاء الله –»، وذكر الحاجة إلى التطويل في هذا المصنف أحياناً، مع رغبته في الإيجاز، فقال (ص٥٦): «وإني لعمرك أحب الإيجاز في الأمر كله، ولكن رأيت من صعوبة الزمان، تجرد قوم في بعض أهل السنة، وبحثهم عليهم وقصدهم ما ساءهم من قول وفعل، فجعلت ذلك على ما قدرت عليه بمعونة الله، والله ممد لأهل السنة بالمعونة الدائمة، والكفاية الشاملة، والعز المتصل، والجلالة في أعين عباده.... ومبلغهم – ما هو أهله – من لطائفه وإحسانه، فهم في عصرنا هذا هم الأطراد الشامخة... »، وقال (ص٥٦): «ولم أضع كتابي هذا إلا ليكون إماماً وأصلاً، أرجع إليه، ومعقلاً لي وللمؤمنين – إن شاء الله –...».

موضوعه: كتاب «التنبيه والرد» ينبيء عنوانه عن موضوعه فهو في التنبيه على مذهب المبتدعة وأقوالهم التي خالفوا فيها المذهب الحق، مذهب أهل السلف أهل السنة والجماعة، مع الرد عليها بالحجة والبرهان. وقد وجدت في كلام المؤلف ما يشير إلى أن ما وجد من هذا الكتاب والذي تحويه النسخة التي بين يدي يمثل جزءاً منه وهو الجزء الثالث.

وسأسوق جملاً من كلامه، لبيان ذلك.

يقول المؤلف ص (١٣ – ١٤): «وقد أثبت في هذا الجزء الثالث – بعد حمد الله والثناء عليه...– ما يسر المتعلم والعالم، وينفع الجاهل سماعه، وأردفته برابع فيه الحجاج، والدليل على الخلافة التي ينكرها الغالون، وشرحت نصاً من المحكم، وأيضاً من الخبر»، وقال (ص: ٢٢): «وأنا أذكر لك في هذا الجزء الثالث الفرق الاثنتين والسبعين فرقة، ومن هي بأسمائها، وما تنتحل من كفرها

وعدوانها، وأنها بانتحالها وفعالها في النار». وقال (ص: ٢٣): «وأنا أذكر في هذا الجزء الفرق على ما أنبأتك – إن شاء الله – وأختم الكتاب بجزء رابع فيه الحجاج على الجميع، وأختصر الحجاج في هذا الجزء، وقدمت في الجزء الأول والثاني من الذكر! وسقت السبب! [هكذا] ودللتك على منهج السلامة، وجعلت كتابي هذا معقلاً للمسلمين – إن شاء الله –... ».

وبهذا النقل يمكن معرفة موضوع الكتاب بجميع أجزائه.

فالجزء الأول والثاني: ذكر فيه مذهب أهل الحق الذي هو مذهب السلف، وهذان الجزءان ينطبق عليهما قوله (ص٥٦): «ولم أضع كتابي هذا إلا ليكون إماماً وأصلاً أرجع إليه، ومعقلاً لي وللمؤمنين – إن شاء الله – فخذ ما آتيك فيه، وتمسك بجميعه، فإنه وما فيه من أصل وحجة مذهب من سلف من المصابيح، والصدر الأول، وأهل البصائر والكتاب والسنة».

وأما الجزء الثالث، فهو: في ذكر أصول الفرق وفروعها، وبيان أقوالها وبدعها، مع تضمين ذلك الرد عليها باختصار – كما ذكر المؤلف آنفاً –.

وأما الجزء الرابع، ففيه: التوسع في بيان الحجاج على جميع من ذكر من المبتدعة، وتخصيص مسألة الخلافة بالبيان، التي الخلاف فيها هو أول خلاف وقع في الأمة.

هذا وقد اشتمل الجزء الثالث – وهو ما تيسر لي الاطلاع عليه – على مقدمة طويلة تحدث فيها المؤلف عن كيف كان بدء هذا الدين؟ وكيف كان نصر الصحابة له ولمن أرسل به ﷺ، مع التعريض بالرافضة الذين يقعون في الصحابة – رضي الله عنهم ولعن من لعنهم –.

ثم شرع المؤلف بذكر أبواب هذا الجزء وهي:

١- باب ما شرح من بيان السنة، وقد ذكر فيه مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة.

٢- باب فيمن أراد أن يرى النبي ﷺ في منامه!.

٣- باب ذكر الرافضة وأصناف اعتقادهم، ويعني بالرافضة هنا (الإمامية) فذكر ثماني عشرة فرقة منهم.

٤- باب ذكر المعتزلة وبيان اعتقادهم

٥- باب ذكر المرجئة، ولم يذكر فرقها، بل ذكر بدعتهم في مسمى الإيمان فقط وانظر الباب العاشر.

٦- باب ذكر الشراة والخوارج، وذكر منهم عشر فرق.

٧- باب ذكر متشابه القرآن، وقد رد فيه على من شك من الزنادقة في القرآن أو ظن فيه تناقضاً، وأطال النفس في هذا الباب جداً.

٨- باب ذكر الجماعة والنصيحة في الدين، ذكر فيه الحث على لزوم الجماعة، وترك الاختلاف، والافتراق في الدين.

٩- باب الفرق وذكرها وشرحها، ومذهب كل فرقة منها! ولعل المؤلف يريد بهذا الباب ذكر أصول الفرق، وإلى كم افترقت عن هذه الأصول؟ وقد خص بالتفصيل فرق الزنادقة، وجعلها خمس فرق، وجعل من الزنادقة (الجهمية)، وقال: إن فرقها ثمان، ثم ذكرها، ثم ساق البدع التي ابتدأها جهم الخبيث.

١٠- باب ذكر الروافض المرجئة وفرقها ومذاهبها، فقال إنهم اثنتا عشرة فرقة، فذكرها.

١١- باب ذكر الروافض وأجناسهم ومذاهبهم وقد ذكر في هذا الباب

أصنافاً منهم غير تلك الفرق التي ذكرها في الباب الثالث، وعددها في هذا الباب اثنتا عشرة فرقة.

١٢- باب الحرورية! وهم الخوارج، وقد ذكرهم في الباب السادس وجعلهم عشر فرق، وهنا جعلهم خمساً وعشرين فرقة.

ثم ختم الكتاب بذكر ما ورد في الحرورية وذمهم، وساق كتاب عمر بن عبد العزيز الذي أرسله إلى قوم من الخوارج في عهده، وبعض سيرته فيهم.

قيمته العلمية: يعتبر هذا الكتاب من المصادر المهمة في معرفة الفرق، والاطلاع على أقوالها، ومذاهبها، وتبرز أهمية هذا الكتاب من نواح عدة أهمها:

١- أن مؤلفه من علماء أهل السنة والجماعة، المتبعين للسلف الصالح، الداعين إلى منهجهم، ولا أدل على ذلك من هذا الكتاب، فقد أكثر فيه من ذكر مذهب أهل السنة في أهم المسائل العقيدة، كمسألة الصفات والكلام والرؤية، ومسائل الإيمان والقدر والخلافة والإمامة والصحابة وغيرها من المسائل (١) ويستدل لها من الكتاب والسنة وأقوال السلف، ومن المعلوم لدى أهل التخصص أن أكثر مؤلفي كتب الفرق يسلكون فيها مناهج المتكلمين (٢)، وهم بسبب ذلك يردون بدعة ببدعة وباطلاً بباطل، أما هذا الكتاب فقد انتهج فيه مؤلفه منهج السلف، وكفى به شرفاً.

---

(١) انظر الصفحات ٤٩ – ٥٠، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ١١٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٠، وغيرها.

(٢) وأكثرهم من الأشاعرة الذين جعلوا مثل هذه الكتب سبيلاً لنشر مذهبهم، ووصفه بأنه مذهب أهل الحق! وأن الأشاعرة هم أهل السنة والجماعة – زعموا – ومن خبر مذهبهم عرف مدى بعده عن مذهب أهل السنة والجماعة.

٢- أن مؤلفه من العلماء المتقدمين، فقد عاش في القرن الرابع، وهذا بدوره هيء له الاطلاع على أقوال الناس ومذاهبهم.

٣- أن المؤلف عُني عناية بالغة بمناقشة المبتدعة وإقامة الحجة عليهم، ولا يكاد يترك شيئاً مما يورده من أقوالهم إلا ورد عليها، وبين الحق في ذلك، ومثل هذا تفتقده كثير من الكتب المصنفة في الفرق.

٤- اعتماد المؤلف على كتاب من كتب أهل السنة، يعتبر في حكم المفقود وهو كتاب «الاستقامة» في السنة والرد على أهل البدع والأهواء لخُشيش بن أصرم بن الأسود، أبي عاصم النسائي (ت ٢٥٣ هـ) الذي قال عنه الحافظ الذهبي (في السير ١٢/ ٢٥٠): «الإمام الحافظ الحجة، مصنف كتاب «الاستقامة»... وكان صاحب سنة واتباع» وقد نقل عن هذا الكتاب شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيم كثيراً.

٥- اجتهد المؤلف في هذا الكتاب وبذل وسعه فيه، وقد وصف كتابه بوصف حسن، وهو محق في ذلك، فقال: «فمن نظر فيه متفهماً لمعانيه، محتفظاً لأصوله، ومحتجاً بفصوله، وناظر فيه ازداد بصيرة، إذ الاجتهاد مني في ذلك قد انتهى، وإذ الأصول التي تكلم فيها الأفاضل من المسلمين قد سقتها، ومنها ما قد أوضحته شرحاً، ومنها ما قد اكتفيت عن شرحه بما أعدت من ذكره...».

ثم إن المؤلف سلك فيه مسلك الاختصار، وقد قال في مقدمته (ص١٣): «وشرطي فيه الاختصار، وليس تكراري للبيان، بمخرجي فيه إلى تطويل، فلا تنسبني فيه إلى ذلك، وإنما تكراري للبيان، وجمعي له في موضع، وتلويحي له في آخر، لألفاظ ترد مختلفة، وأشياء لا وجه لتركي لها ملقاة على سبيل الحذر من التطويل»، وقال – أيضاً –(ص٢٣) عن سبب تكراره لبعض مسائله: «أردت

بذلك أن يأخذ بحظ منه من كتبه عن آخره، ومن كتب بعضه أن يدرك بعض ما فاته من كماله... ».

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: يمان بن سعد الدين الميادني على نسخة خطية مع مقابلتها بطبعة سابقة، وقد خرج بعض أحاديثه، وعلق تعليقات يسيرة[١].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعة أخرى[٢].

أخبار عمرو بن عبيد المعتزلي[٣]

المؤلف: أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، وقد تقدمت ترجمته.

موضوعه: ساق الحافظ الدارقطني في هذا الجزء شيئاً من أقوال عمرو بن عبيد[٤] شيخ المعتزلة في زمانه التي وصلت الدارقطني بإسناده، وقد بلغت ١٩ خبراً، ذكر فيها بعض أقوال عمرو المبتدعة وآثاره المنكرة، وما رؤي فيه مما لا يحمد له، وما روي عن الأئمة في النهي عن مجالسته، وتكذيبهم له فيما حدث به، وكذا ما ورد عنه من

---

(١) طبع الكتاب سنة ١٤١٤هـ نشر: رمادي للنشر، الدمام، السعودية، في مجلد، والكتاب بحاجة إلى تحقيق علمي، وبحث عن نسخ أخرى علها تكون كاملة – وبالله التوفيق-.

(٢) بتحقيق محمد زاهد الكوثري سنة ١٣٨٨هـ، نشر: مكتبة المعارف بيروت، وهي مليئة بالتعليقات الكوثرية البدعية، فالرجل معروف منهجه، يبث في تعليقاته على الكتب بدع المتكلمين، ويلمز أهل السنة ويقع في أعراضهم، ويصفهم بأقبح الأوصاف، فيحذر المسلم كل كتاب وصلته أيدي هذا الكوثري الضال – عامله الله بما يستحق –، ورأيت للكتاب طبعة بتحقيق محمد زينهم، نشر مكتبة مدبولي في القاهرة سنة ١٤١٣هـ.

(٣) كذا على نسخة الكتاب الخطية، ولم أر من ذكره من العلماء، وعلى النسخة سماعات بالأسانيد إلى الدارقطني.

(٤) يكنى أبا عثمان، بصري رأس الاعتزال (ت ١٤٤هـ) روى شيئاً من الحديث، وهو ضعيف، بل كذبه عدد من الأئمة، بل قيل: كان دهرياً، ونفى عنه ذلك الذهبي في الميزان ٣/ ٢٨٠، وانظر ما قبلها، وكذا انظر: طبقات المعتزلة ٣٥، تاريخ بغداد ١٢ / ١٦٢ – ١٧٨، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٠.

الأقوال المنحرفة المستهجنة في حق أصحاب النبي ﷺ ووقيعته في بعض أئمة السلف من بعدهم، ثم ختم المؤلف جزأه بخبرين من أخبار غيلان الدمشقي[1] الضال.

قيمته العلمية: لعل المؤلف أراد بتقييد هذا الجزء بيان الشخصية الحقيقة لعمرو بن عبيد، إذ كان كبير المعتزلة في عصره ورمزهم الأول... وأي شيء يخفيه هذا الرجل الذي كان يتستر بالزهد ويدعو إليه، فلربما اغتر بعض الناس به بسبب ذلك، فهذا الجزء فضح لذلك الشيخ الضال، ولمن بعده ممن يعتقد إمامته من المعتزلة وأضرابهم.

ولم يعلق الحافظ الدارقطني على الأخبار التي رواها في هذا الجزء بكلمة اكتفاءً منه بالرواية،وكأني به يقول: إنها لوضوحها لا تحتاج إلى تعليق.

طبعاته: طبع هذا الجزء بتحقيق د. يوسف فان إس، على نسخة خطية واحدة، مقاربناً لها ببعض الأخبار الموازية في «تاريخ بغداد» للخطيب، و «ميزان الاعتدال» للذهبي، ولم يزد على تحقيق النص[2].

ولا أعلم لهذا الجزء طبعة غيرها.

الرد على الجهمية[3]

المؤلف: أبو عبد الله بن منده (ت ٣٩٥ هـ)، وقد تقدمت ترجمته.

---

(١) قيل هو ابن مروان، وقيل بن مسلم، تنسب إليه فرقة الغيلانية، ومن أول من تكلم في القدر بعد معبد الجهني، ناظره عمر بن عبد العزيز والأوزاعي، فأفتى بقتله فقتله هشام بدمشق سنة ١٠٥، انظر: لسان الميزان ٤/ ٤٢٤، الأعلام ٥/ ٣٢٠.

(٢) طبع سنة ١٩٦٧م نشرة صادرة عن المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت. في غلاف صغير.

(٣) جاء هذا العنوان على الورقة الأولى من نسخة الكتاب الخطية، وأشار إليه ابن تيمية كما في: الفتاوى ١٧/ ٧٤، وذكره السيوطي في: الدر المنثور ٦/ ٢٤٤ عند تفسير قوله تعالى ﴿يوم يكشف عن ساق﴾.

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب أن المؤلف أراد به الرد على الجهمية ونحوهم من نفاة الصفات، لكن لم يرد قطعاً على الجهمية في كل ما ابتدعوه، بل إنه لم يتناول في هذا الكتاب إلا بعض الصفات التي أنكرتها الجهمية والمعتزلة ونحوهم، والتي يطلق عليها «الصفات الخبرية» والصفات التي ذكرها هي: صفة الساق والقدم واليدين، والأصابع، والوجه. فقط وقد جعل بيان كل صفة من الصفات في باب مستقل، وأضاف في أثنائها بابين، أحدهما في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، والثاني في قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وقد ساق أدلة كل صفة ذكرها من الكتاب والسنة، وذكر بعض أقوال السلف في تفسير ما أورده من الآيات والأحاديث، ونقل بعض اختلاف أهل التأويل في تفسير الآيات.

قيمته العلمية: أرى أن هذا الكتاب هو – في الحقيقة – مكمل لكتاب التوحيد للمؤلف نفسه، والذي تقدم ذكره؛ لأن هذا الكتاب متناول لبعض الموضوع الذي تناوله في كتاب «التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته»، وهذا الكتاب مختصر جداً في بضع ورقات لم يذكر فيه المؤلف إلا عدداً يسيراً من الصفات الخبرية، ومعلوم أن الجهمية ينكرون الصفات مطلقاً، فالكتابان لهما أهمية كبيرة في الرد على الجهمية وغيرهم من نفاة الصفات.

غير أن ما يلفت النظر أن هذا الكتاب اقتصر فيه مؤلفه على ذكر بعض الصفات الخبرية والتي وقع كثير من الناس في تأويلها وتحريف نصوصها،

وجعلوا من أثبت منها ممثلاً مجسماً!! ومعلوم أن كل من نفى شيئاً من صفات الذات والتي يطلق عليها «الصفات المعنوية» كالعلم والحياة والقدرة والإرادة ونحوها فهو لسواها من الصفات أشد نفياً وإنكاراً، ومن أثبت شيئاً من الصفات الخبرية فالغالب أن ذلك يجعله يثبت غيرها من الصفات الواردة، سوى صفات الأفعال، والله أعلم.

طبعات الكتاب: طبع الكتاب بتحقيق د. علي بن محمد الفقيهي، وقد حققه تحقيقاً علمياً، وقدم له بترجمة موجزة للمؤلف، وخرج الأحاديث والآثار الواردة باختصار، واكتفى بالتعليق على الباب الأول من أبواب الكتاب اختصاراً! [1].

الإمامة والرد على الرافضة [2]

المؤلف: أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) وقد تقدمت ترجمته.

سبب تأليفه: لم يذكر المؤلف السبب المباشر الذي دفعه إلى تأليف هذا الكتاب، وإن كان قد أشار في مقدمته إلى أن مراده من هذا التصنيف بيان القول الصحيح في مسألة المفاضلة بين الخلفاء الأربعة ﷺ والقول في خلافتهم.

موضوعه: بين المؤلف موضوع كتابه هذا، فقال في مقدمته – بعد أن ذكر أقوال الناس ومذاهبهم في المفاضلة بين الخلفاء الأربعة –(ص٢٠٧): «واستعنت بالله تعالى، وأودعت هذا الجزء بيان الأصول من النحل، والأقوام من المقالات والملل، أجمع في ذلك ما مدح الله تعالى به الصفوة من صحابة النبي ﷺ، وثبت عن

---

(١) طبع مرتين سنة ١٤٢٠هـ بمطابع الشركة المتحدة للتوزيع! في مجلد صغير.

(٢) جاء هذا العنوان مثبتاً على طرة النسخة الخطية للكتاب، وسماه الذهبي مرة: تثبيت الإمامة عند ترجمته لأبي علي الحداد، انظر: السير ١٩: /٣٠٦.

الرسول ﷺ في مناقبهم وفضائلهم... وما اجتمع عليه الصحابة ﷺ بعده...».

ثم ذكر بعض الآيات الدالة على تفضيل الصحابة كلهم، وكذا الأحاديث الدالة على أن قرنهم خير القرون.

ثم بدأ بذكر خلافة أبي بكر ﷺ، وأنها ثبتت بإجماع الصحابة ورد على من طعن في خلافته من الرافضة الذين يقولون إن علياً كان أحق بها منه، فذكر حججهم التي بلغت خمس عشرة حجة ورد عليها كلها، ثم شرع بذكر فضائل أبي بكر، وما خصه الله به من بين سائر الصحابة، ثم ذكر أن الإمامة في قريش.

ثم ذكر خلافة عمر بن الخطاب ﷺ، وقد بدأ بافتراض اعتراض معترض على تفويض أبي بكر لعمر بالخلافة من بعده، ولم يجعلها شورى بين المسلمين، ثم رد على ذلك، ثم ذكر من اعترض من الرافضة بأن علياً أولى بالخلافة من عمر، ورد ذلك كله، ثم شرع بذكر ما ورد في فضل عمر ﷺ.

ثم ذكر خلافة عثمان ﷺ، ورد على من طعن في خلافته، وذكر ما يتعلق به من قدم علياً على عثمان أو وقف في أمرهما، ورد على ذلك كله بالحجج الدامغة.

ثم بين الواجب على المسلمين في أصحاب رسول الله من إظهار ما مدحهم الله به، وشكرهم عليه... وأن يغضوا عما كان منهم في حال الغضب والإغفال، وفرط منهم من استزلال الشيطان.

ثم ذكر خلافة علي بن أبي طالب ﷺ، وأنه أحق بها من معاوية ﷺ، وذكر الحجة في ذلك، ورد على من طعن في خلافة علي، وذكر الموقف الصحيح فيما وقع بين بعض الصحابة من القتال، وأن ذلك كان بتأول واجتهاد، كما كان لدخول أهل الأهواء بين الصحابة أثره البالغ فيما شجر بينهم.

وقد بين المؤلف أن من سب الصحابة أو أبغضهم، وحمل ما كان من تأويلهم وحروبهم على غير الجميل الحسن، فهو العادل عن الله وتأديبه لهم، ووصيته فيهم، وقال (ص ٣٧٦): «إنه لا يبسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي وصحابته والإسلام والمسلمين».

وختم كتابه هذا بالدفاع عن الصحابة ﷺ والاعتذار لهم عما وقع بينهم، وصرف أمورهم إلى أجمل الوجوه، وأن ذلك من أمارات المؤمنين المتبعين لهم بإحسان، فرحم الله المؤلف وجزاه على غيرته على أعراض أصحاب رسول الله خير الجزاء.

قيمته العلمية: يعتبر هذا الكتاب من أحسن كتب أهل السنة في الرد على الرافضة، فيما ذهبوا إليه في أمر الخلفاء الأربعة ﷺ.

وقد بذل المؤلف جهداً كبيراً في مناقشة هؤلاء وأمثالهم ممن يطعن في خلافة أيٍّ من الخلفاء الراشدين ﷺ، وهو يذكر حججهم ويرد عليها بالدليل القاطع والبرهان الساطع.

كما أنه بين معاني الأحاديث التي قد يتعلق بها أهل الأهواء ومنهم الرافضة.

ومن بديع المحاجة في هذا الكتاب أن المؤلف يقابل حجة الخصم بمثلها، فإن احتج الخصم بالأخبار، أقام المؤلف عليه الحجة بمثلها، وألزمه قبول ذلك، مع بيانه أن ما ذكره الخصم من الأدلة لا حجة له فيها، وهي – بحق – محاجة رائعة، ومجادلة فريدة، وفيها إلزامات للخصم لا محيد له عنها، فانظرها لتستبين ذلك، فيا لغفلة الناس عن كتب السلف.

ومن حسن تأليفه أنه يذكر الشاهد من الأدلة، ثم يوردها بسنده، وهكذا

يورد الحجة، ثم يذكر ما يدل عليها من الأحاديث بسنده -أيضاً-.

وفي أثناء المناقشات فوائد علمية، ربما كان بعضها عزيزاً، كذكر من كان يرى الإتمام في السفر من الصحابة، وما الذي حمل عثمان على ذلك في حجه، وهكذا[1].

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. علي بن محمد الفقيهي، وقد حقق نصه على نسخة خطية واحدة، وقدم له بمقدمة طويلة تضمنت: الكلام على الرافضة وبيان بعض معتقداتهم الخطيرة، بنقل ذلك من كتبهم، وتعريفاً بالمؤلف وكتابه، وخرج أحاديثه، وعلق على مسائله[2].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعة أخرى[3].

---

(١) انظر: ص ٣١٢ – ٣١٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٧٨، وغيرها.

(٢) طبع الكتاب سنة ١٤٠٧هـ نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة. في مجلد.

(٣) وهي بتحقيق إبراهيم بن علي التهامي، وهي أطروحته لنيل درجة الماجستير، وقد طبعت سنة ١٤٠٧هـ نشر دار الإمام مسلم، بيروت، واعتمد على النسخة ذاتها التي اعتمد عليها د. الفقيهي! وقد أشار التهامي إلى أن الكتاب قد حققه أيضاً أحد طلبة الدراسات العليا في جامعة أم القرى ونال به درجة الماجستير! انظر: ص ٢٨.

الرسالة إلى أهل زبيد في: الرد على من أنكر الحرف والصوت[1]

المؤلف: عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد، أبو نصر السِّجزي، الوايلي (قبل ٤٠٠ – ٤٤٤ هـ)، و(الوايلي) نسبة إلى قرية (وايل) من أعمال سجستان كما أن (السجزي) نسبة إلى سجستان على غير قياس، كذا في «اللباب».

كان أبو نصر أحد الأئمة في الحديث حفظاً وإتقاناً، إماماً في معرفة الرجال، وفنون الرجال وفنون الحديث.

قال ابن ماكولا في «الإكمال»: «كان أحد الحفاظ المتقنين»، وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: «سمع الحديث الكثير، وفقه وفهم، وصنف، وخرج، وكان قيما بالأصول والفروع، وله التصانيف الحسان»، وعده شيخ الإسلام ابن تيمية من علماء الحديث والفقه والسنة، كما في «الفتاوى الكبرى»، وقال الحافظ الذهبي في «العبر»: «كان متقناً مكثراً بصيراً بالحديث والسنة، واسع الرحلة، رحل بعد الأربعمائة، فسمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر».

كان أبو نصر على مذهب أهل الحديث، ولا يعرف عنه التزام مذهب فقهي بعينه، وهو وإن تفقه على والده المتمذهب بالمذهب الحنفي، فهذا لا يعني أن أبا نصر كان حنفياً، كما قد فهمه بعض الحنفية فذكره في طبقاتهم، والله أعلم.

وللإمام أبي نصر مصنفات حسان – كما يقول ابن الجوزي – لكنها قليلة، فمما ذُكر له:

---

(١) هذا عنوان الكتاب المثبت على طرة نسخته الخطية، وهي رسالة وصفها شيخ الإسلام ابن تيمية بأنها مشهورة، ويطلق عليها كثيراً اسم: «الرسالة إلى أهل زبيد»، وأحيانا اسم «الرسالة في السنة» ويراد بالاسمين وصف الكتاب وأنه موجه إلى أهل زبيد، لا تعدد في عنوانه، انظر: درء التعارض ٢/ ٨٣، ونقل جزءاً من أول هذه الرسالة، ومنهاج السنة ١/ ٣١٧.

١- الإبانة الكبرى[1]

وله: «رواية الأبناء عن الآباء»، ولم تذكر المصادر -التي وقفت عليها- غير هذه[2].

---

(١) اتفق من ذكر هذا الكتاب أنه (الإبانة) واختلفوا في الزيادة على ذلك، فذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في: درء التعارض ٦/ ٢٥٠ وغيره باسم: الإبانة الكبرى، وكذا الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٨، والسيوطي قي: طبقات الحفاظ ٤٢٩، وهو عند ابن الجوزي في المنتظم ٨/ ٣١٠ باسم: الإبانة في الرد على الرافعية! كذا ولعلها: الزائغين، وعند ابن كثير في البداية والنهاية ١٦/ ٦٤: الإبانة في الأصول، وخالف ابن كثير غيره فجعله في وفيات سنة ٤٦٩هـ!، وسماه الكتاني في الرسالة المستطرفة ص ٣٠ والزركلي في الأعلام ٤/ ٣٩٤: الإبانة في أصول الديانة، وسماه ابن العماد في شذرات الذهب ٣/ ٢٧٢: الإبانة في القرآن، واكتفى ابن القيم بتسميته: الإبانة كما في مختصر الصواعق ٢/ ٣١٤.

والراجح أن اسم الكتاب هو: الإبانة كما سماه بذلك مؤلفه حيث ذكره في مقدمة رسالته هذه إلى أهل زبيد ص ٧٩، وقد ذكر شيخ الإسلام في: درء التعارض ١/ ٢٦٨ سبب تأليفه، وهو أنه وقع بين أبي ذر الهروي في مسألة اللفظ في القرآن وبين أبي نصر السجزي خلاف، فألف أبو نصر كتابه الكبير في ذلك، المعروف بالإبانة.

وأما موضوعه فقد ذكره مؤلفه بقوله – في الرسالة إلى أهل زبيد ص ٧٩ -: «ألفته في الرد على الزائغين في مسألة القرآن «ووصفه بأنه كتاب فيه أسانيد كثيرة.

والحق أنه يتحد في موضوعه مع الرسالة المذكورة، وما الرسالة إلا اختصار لكتاب الإبانة هذا كما نص على ذلك مؤلفها ذاته.

هذا وقد مدح كتاب الإبانة عدد من العلماء، فهذا ابن تيمية يقول فيه: «ذكر فيه من الفوائد والآثار والانتصار للسنة وأهلها أموراً عظيمة المنفعة، لكنه نصر فيه قول من يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق «كما في درء التعارض ١/ ٢٦٨.

ووصفه الذهبي بأنه كتاب طويل دال على إمامة مؤلفه وبصره بالرجال، كما في تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٨، ونحوه في السير ١٧/ ٦٥٤، ولم أعثر على هذا الكتاب.

(٢) من مصادر ترجمته: الإكمال لابن ماكولا ٧/ ٣٩٧، المنتظم ٨/ ٣١٠، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٣٥٢، الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥/ ٢٩٥، العبر ٣/ ٢٠٦، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٨، طبقات الحفاظ ص٤٢٩، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ٢/ ٤٩٥، تاج التراجم ص ٣٩، شذرات الذهب ٣/ ٢٧١، الأعلام ٤/ ٣٤٩.

سبب تأليفه: ذكر في مقدمته سبب تأليفه لهذا الكتاب، وهو أنه سئل من قبل جماعة من أهل (زبيد) المدينة المشهور في اليمن أن يفرد لهم مسألة الحرف والصوت، التي هي إحدى مسائل كتابه الكبير (الإبانة) حيث صعب عليهم تجريدها لكثرة أسانيد الكتاب، فأجابهم إلى ذلك فصنف هذا المختصر وأرسله إليهم.

موضوعه: ذكر المؤلف في مقدمة كتابه هذا الموضوع الذي تناوله، وهو في مسألة الحرف والصوت، يعني إثباتها في كلام الله الذي هو صفة من صفاته.

فاستخرج المؤلف هذه المسألة من كتابه الكبير (الإبانة) في مسألة القرآن، واختصرها.

وابتدأ بذكر حقيقة الكلام عند العرب، وذكر أن الإجماع منعقد بين العلماء في كون الكلام حرفاً وصوتاً، وذلك يعني قبل ظهور الكلابية والأشعرية، وبين أصل مقالتهم في الكلام.

ثم بين أن من أراد إزالة تمويههم وشبههم فإنه يحتاج لأمور فذكرها، وهي أحد عشر، جعلها فصولاً لهذه الرسالة، ولأهميتها أذكرها باختصار:

١- أن الحجة فيما ورد به السمع لا غير، وأن العقل آلة للتمييز فقط.

٢- بيان ما هي السنة؟ وبأي شيء يصير المرء من أهلها.

٣- التدليل على أن مقالة الكلابية والأشعرية مؤدية إلى نفي القرآن أصلاً.

٤- مخالفتهم لمقتضى العقل والتناقض في أقوالهم.

٥- التوافق بين الأشاعرة والمعتزلة في كثير من مسائل الأصول.

٦- بيان أن الكلام لا يمكن أن يكون بغير حرف ولا صوت، والحجة في ذلك، وبيان قول السلف وإفصاحهم بذكر الحرف والصوت أو ما دل عليهما.

٧- إثبات الكلابية والأشاعرة للصفات في الظاهر وعدولهم إلى التأويل في الباطن.

٨- رد تشنيع المعطلة على أهل السنة بسبب إثباتهم للصفات..

٩- ذكر شيء من أقوال الأشاعرة التي خالفوا فيها الكتاب والسنة حتى لا يغتر بهم أحد.

١٠- في بيان من هم أئمة الحق، ومن هم أئمة الضلال.

١١- الحذر من الركون لأي أحد بلا بصيرة أو الاعتماد على كتاب من غير معرفة، بعد أن انتشر الكذب على المذاهب.

فتبين أن هذا الكتاب ليس في مسألة الحرف والصوت فحسب، بل فيه مباحث كثيرة أكثرها في الرد على الأشاعرة المنكرين للحرف والصوت في كلام الباري سبحانه.

قيمته العلمية: في نظري أن هذا الكتاب يعد من أقوى مؤلفات أهل السنة في الرد على المبتدعة، خاصة أهل الكلام منهم، كالكلابية والأشعرية وأضرابهم.

كما أن في الكتاب فوائد عليمة تتعلق بمسائل عقدية مهمة، كالتحقيق في التعريف الشرعي لـ (السنة)، و(الإمامة في الدين والعلم)، وبيان وجوب الأخذ بكل ما صح عن الرسول ﷺ في هذا الباب وغيره سواء ثبت بطريق متواتر أو آحاد كما أن فيه التحذير من الركون إلى كتب من لا يوثق بعلمه ودينه، وغير ذلك من الفوائد والمسائل المهمة.

والمتأمل لطريقة الرد على الخصوم في هذه الرسالة – على ما فيها من حدة – يظهر له براعة مؤلفها في ذلك، وخبرته بالمذاهب، وفطنته إلى مراوغة الخصم، كما يتبين له سعة اطلاع المؤلف على أقوال المخالفين.

وبالجملة فهذا الكتاب – على اختصاره – له من القدر وعلو الشأن ما لأصله، الذي استُخلص منه أعني كتاب «الإبانة» في مسألة القرآن للمؤلف، فقد قال فيه أخبر الناس بكتب أهل السنة شيخ الإسلام ابن تيمية (في الدرء ١/ ٢٦٨): أن مؤلفه ذكر فيه من الفوائد والآثار، والانتصار للسنة وأهلها أموراً عظيمة المنفعة».

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. محمد باكريم محمد با عبد الله، تحقيقاً علمياً جيداً، بذل فيه وسعه في ضبط نص الكتاب وتقويمه، كما خرج ما فيه من الأحاديث والآثار، واجتهد في عزو ما نقله من كتب المخالفين، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق، كما قدم بمقدمة تضمنت ترجمة للمؤلف وتعريفاً بكتابه(١).

أحاديث في ذم الكلام وأهله (٢)

المؤلف: هو: عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار، أبو الفضل، العجلي، الرازي، المقريء (٣٧١ – ٤٥٤ هـ).

قال الذهبي في «السير»: «الإمام القدوة، شيخ الإسلام.... كان ثقة، جوالاً، إماماً في القراءات، أوحد في طريقه، كان الشيوخ يعظمونه...»، وقال السمعاني في «الذيل»: «كان مقرئاً فاضلاً، كثير التصانيف، حسن السيرة زاهداً متعبداً، خشن العيش، منفرداً قانعاً... »، قال الذهبي: «جال الآفاق عامة عمره، وكان من أفراد الدهر علماً وعملاً ». ونقل عن يحيى بن منده قوله: «هو ثقة،

---

(١) طبع الكتاب سنة ١٤١٤هـ نشر دار الراية، بالرياض، في مجلد، وهي في الأصل رسالة علمية تقدم بها المحقق لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٢) هكذا جاء العنوان على طرة نسخة الكتاب الخطية، وذكره بهذا الاسم «فؤاد سزكين» في تاريخ التراث العربي مجلد ٤/ ١٨٤، وعمر كحالة في المستدرك على معجم المؤلفين ص ٣٤٥، وانظر: مقدمة محقق الكتاب ص ٥٠.

ورع، متدين، عارف بالقراءات، عالم بالأدب والنحو، وهو أكبر من أن يدلَّ عليه مثلي... ذو فنون من العلم، وكان مهيباً منظوراً، فصيحاً، حسن الطريقة.... »، ولأبي الفضل شعر في الزهد، وله تصانيف، منها: «جامع الوقوف»، و «فضائل القرآن»[1].

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب أنه في ذم الكلام وأهله، وقد جمع فيه المؤلف شيئاً مما رواه بإسناده في هذا الموضوع.

قيمته العلمية: هذا الكتاب عبارة عن (جزء صغير) ذكر المؤلف فيه آثاراً عن الأئمة الأربعة وغيرهم مما رواه بإسناده وانتخبه من كتاب «ذم الكلام» لشيخه أبي عبد الرحمن السلمي[2]، وهذا الجزء ونحوه من الكتب المؤلفة في ذم علم الكلام والمشتغلين به تبين حرص السلف على التمسك بالكتاب والسنة وهدي الصحابة وتابعيهم بإحسان، وترك ما يوقع الإنسان في الحيرة والشك، كما هو وقاع كثير من المشتغلين بهذا العلم المبتدع، ولا شك أن ذمهم لهذا العلم يتضمن النهي عن مطالعة كتبه أو الكتب التي انتهجت منهج المتكلمين.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع، وقد حققه على نسخة خطية واحدة، ووضع مقدمة تضمنت: تعريفاً بالمؤلف والكتاب، ولمحة عن علم الكلام، وخرج مرويات هذا الجزء[3].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولا أعلم لهذا الكتاب طبعة غيرها.

---

(١) من مصادر ترجمته: السير ١٨ / ١٣٥ – ١٣٨، العبر ٣/ ٢٣٢، معرفة القراء الكبار ١/ ٣٣٥ _ ٣٣٦، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٣٦١ – ٣٦٣، بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٧٥، شذرات الذهب ٣/ ٢٩٣، كشف الظنون ٢/ ١٢٧٧، الأعلام ٣/ ٢٩٤، معجم المؤلفين ٢/ ٧٤.

(٢) وكتابه السلمي هذا يعتبر في حكم المفقود.

(٣) طبع سنة ١٤١٧هـ نشر: دار أطلس، الرياض.

الرد على من يقول: (آلم) حرف لينفي الألف واللام والميم عن كلام الله[1]

المؤلف: عبدالرحمن بن الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن مندة، أبو القاسم، العبدي، الأصبهاني (٣٨٣ - ٤٧٠ هـ).

قال بعض أهل العلم من تلامذته: «كان سيفاً على أهل البدع، وهو أكبر من أن يثني عليه مثلي، كان والله آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، في الغدو والآصال ذاكراً، ولنفسه في المصالح قاهراً... كان عظيم الحلم كثير العلم «كذا في «تذكرة الحفاظ» للذهبي، وقال ابن أبي يعلى في «الطبقات»: «كان قدوة أهل السنة بأصبهان، وشيخهم في وقته... وكان شديداً على أهل البدع، مبايناً لهم، وما كان في عصره وبلده مثله في ورعه وزهده وصيانته، وحاله أظهر من ذلك... » ووصفه كثير من مترجميه بأنه ذو وقار، وسمت، واتباع، وإعراض شديد عن المبتدعة، وأنه كان لا يخاف في الله لومة لائم.

هذا وقد وصفه الحافظ الذهبي في «العبر» وفي «السير» بالتسنن المفرط!، وأنه أطلق عبارات بدّع بها... قال: «وكان زعراً على من خالفه، فيه خارجية، وله محاسن... »!! ووصف الذهبي هذا لا يلتئم مع ما وصفه به من هو أعلم منه بأبي القاسم ابن مندة، فالله أعلم.

قال الحافظ ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة»: «وبأصبهان طائفة من أهل البدع ينتسبون إلى ابن منده هذا - يعني عبدالرحمن - وينسبون إليه أقوالاً

---

(١) جاء عنوان الكتاب هكذا على الوجه الأول من مخطوطته الوحيدة والمحفوظة ضمن مجموع، وهي نسخة مسندة إلى المؤلف بإسناد صحيح، انظر: مقدمة المحقق ص ٢٨ - ٢٩.

في الأصول والفروع هو منها بريء... وقد رد عليهم علماء أصبهان من أهل الفقه والحديث، وبينوا أن ابن منده بريء مما نسبوه إليه من ذلك».

ولأبي القاسم بن منده مصنفات، منها:

١- الرد على الجهمية.

٢- حرمة الدين[1] لعله في الاعتقاد.

وله طبقات التابعين، وكتاب الكنى، والمستخرج من كتب الناس للتذكرة، والمسند، وغيرها[2].

سبب تأليفه: يتضح من عنوان الكتاب سبب تأليفه، فهو رد على من ضل في كلام الله ﷻ، وبخاصة الكلابية والأشاعرة القائلين بأن كلام الله واحد، وهو معنى قائم بنفسه سبحانه، ورد على قولهم إن (آلم) حرف ليبطلوا كون سلام الله ﷻ حروفاً متعددة.

موضوعه: موضوع هذا الكتاب في مسألة مهمة من مسائل العقيدة المتعلقة بصفات الرب سبحانه وتعالى، وهي: صفة الكلام ومنه القرآن، وقد جعله المؤلف على أبواب، وهي: باب ما تعرف به السنة من البدعة في الحروف، وباب معرفة ما يكتب به الحسنات للإنسان وهو الحرف الذي يتحرك به اللسان، وباب

---

(١) ذكرهما ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٩، والعليمي في المنهج الأحمد ٢/ ١٦٢، قال ابن رجب عن كتاب: الرد على الجهمية: إن ابن منده «بين فيه بطلان ما روي عن الإمام أحمد في تفسير حديث: (خلق الله آدم على صورته) بكلام حسن»، وذكر هذا الكتاب كحالة في معجم المؤلفين ٢/ ١٠٩.

(٢) من مصادر ترجمته: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٢، المنتظم ٨/ ٣١٥، الكامل ١٠ / ١٠٨، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٦٥، العبر ٣/ ٢٧٤، السير ١٨/ ٣٤٩، البداية والنهاية ١٦ / ٦٨، ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١/ ٢٦ – ٣١، شذرات الذهب ٣/ ٣٣٧، المنهج الأحمد ٢/ ١٦٠.

ما يعرف به المقروء.... وباب ما يعرف به القرآن، والرد على من ينفي الحرف منه، وباب ما يعرف به الكتاب، ثم ختم الكتاب بذكر أبيات من الشعر رواها المؤلف عن أبي الحسن الطرازي (ت ٤٢٢ هـ) يهجو فيها المعطلة (ص ٧٩).

قيمته العلمية: يضاف هذا الجزء ضمن كتب الرد على المخالفين لمذهب السلف في كلام الله ﷻ، بل المخالفين لهم في سائر باب الأسماء والصفات.

ويتميز هذا الكتاب الصغير بأن المؤلف قد ركز فيه على بيان حقيقة الكلام ما هو، وأن القرآن هو هذه الحروف المكتوبة في المصاحف المتلوة بالألسنة...، فيه رد على من قال بخلق القرآن صراحة وهو المعتزلة ومن قبلهم الجهمية، وفيه كشف لمرواغة الكلابية والأشعرية في هذه القضية... وقد أعمل المؤلف منهج المقارنة بين أقوالهم وبين أقوال أهل الحديث في فهم السنن والآثار الواردة في هذه المسألة.

وقد انتصر المؤلف في كتابه هذا لقول من قال: إن اللفظ بالقرآن غير مخلوق، وهو مذهب أبيه وجماعة من أهل السنة رحم الله الجميع. وللمؤلف في هذا الكتاب عبارات غير واضحة، وردود مجملة غير بينة، وقد تأملت بعضها فرأيت فيه انغلاقاً، وأسلوبه فيه غرابة!.... والله الموفق.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، على نسخة خطية فريدة، وخرج أحاديثه وآثاره وعلق على بعض كلام المؤلف[1].

وعلى هذه الطبعة اعتمدت، ولا أعلم طبعة غيرها.

---

(١) طبع سنة ١٤٠٩هـ دار العاصمة، الرياض، في غلاف صغير.

ذم الكلام وأهله [١]

المؤلف: أبو إسماعيل، الأنصاري، الهروي (ت ٤٨١ هـ)، وقد تقدمت ترجمته.

سبب تأليفه: لم يذكر المؤلف سبب تأليفه هذا الكتاب، لكن قد يكون لانتشار علم الكلام، وكثرة أهله في عصر المؤلف دافعاً قوياً لتأليف الكتاب، وفي مقدمته ما يشير لذلك (١/ ٢٦٩ – ٢٩٩)، والله أعلم.

موضوعه: يتضح موضوع الكتاب من عنوانه، فالأصل أنه في ذم علم الكلام، وذم أهله، والكلام المذموم عند السلف، وهو التكلم في الدين بغير طريقة المرسلين، ولم يرد السلف ذم مطلق الكلام [٢] فالكلام الذي ذموه هو ذاك الذي يفضي إلى الحيرة والشك، ويهجر المرء بسببه علم الكتاب والسنة، وهذا ما قصده المؤلف في هذا الكتاب، وشدد في التحذير منه.

وثم مواضيع أخرى اشتمل عليها هذا الكتاب الكبير، تتضح من خلال عرض سريع لتراجم الأبواب التسعة عشر التي عقدها المؤلف، فبعد أن ذكر مقدمة أوضح فيها كمال هذا الدين، وما جاء من التحذير من الإحداث فيه، بدأ تلك الأبواب بباب: البيان أن الأمم السالفة إنما استقاموا على الطريقة حين

---

(١) جاء هذا العنوان مثبتاً على بعض نسخ الكتاب الخطية، وجاء في بعضها الآخر (ذم الكلام) مختصراً وبه يسميه أكثر العلماء ممن ترجم لمؤلفه أو نقل عنه، انظر: السير للذهبي ١٨ / ٥٠٩، الوافي بالوفيات ١٧/ ٥٦٧، المنهج الأحمد ٢/ ١٨٢، وانظر: اجتماع الجيوش ص ٢٧٩، ودرء التعارض ٢/ ٨٢، ومنهاج السنة ٥/ ٣٥٨ وغيرها.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٢ / ٤٦٠، ٨/ ٢٥٩، درء التعارض ٧/ ١٦٥، ١٨٢ – ١٨٣، الاستقامة ١/ ٤٧ – ٥٤.

اعتصموا بالتسليم والاتباع، وأنهم لما تكلفوا وخاصموا ضلوا وهلكوا، والباب الثاني: في ذكر شدة ما كان رسول الله يخافه على أمته من الأئمة المضلين، والثالث: في كراهية التشقيق في الكلام، والرابع: في ذم الجدل، والخامس: في فضل ترك المراء، والسادس والسابع: في تغليظ الرسول في الجدال في القرآن وتعظيمه ذلك، ونهيه عنه، والثامن: في إقامة الدليل على بطلان قول من زعم أن القرآن يستغنى به عن السنة، والتاسع: في التغليظ في معارضة الحديث بالرأي، والعاشر والحادي عشر: في كراهية الرسول وخيار أمته التعمق في الدين والتنطع فيه، والثاني عشر: في مخافة الرسول والسلف الصالح على من اشتغل بأقاويل أهل الكتاب... والثالث عشر والرابع عشر: في إعلام المصطفى أمته كون المتكلمين فيهم.... والخامس عشر: في ذكر إنكار أئمة الإسلام ما أحدثه المتكلمون في الدين من الأغاليط... وذكر ذلك على الطبقات، فجعلها ثمان بدأها بطبقة الصحابة ﷺ إلى الطبقة التي حدثت في عصرهم الأشعرية.

والباب السادس عشر: في لعن المحْدِثين والمتكلمين والمخالفين، والسابع عشر: في كراهية أخذ العلم عن المتكلمين وأهل البدع، والثامن عشر: في تعظيم إثم من سن سنة سيئة أو دعى إليها. والتاسع عشر: في ذم كلام الأشعري، ذكر فيه مذهب الأشاعرة وما ينطوي عليه من تعطيل لصفات الرب سبحانه.

وختم كتابه بذكر ما جاء عن النبي ﷺ أن من المهلكات: إعجاب كل ذي رأي برأيه، والهوى المتبع، وما جاء عنه من التمسك بالسنة والتحذير من البدع.

قيمته العلمية: هذا الكتاب من كتب أهل السنة والجماعة في الرد على أهل الأهواء والبدع، ولا شك أن من أعظم البدع التي ابتليت بها هذه الأمة، علم الكلام

المذموم، الذي كان باباً ولجت منه مذاهب خطيرة، وآراء مضلة، كما برز لهذا العلم الممقوت على لسان السلف سلاطين ينافحون عنه، وعلماء يذودون عن حياضه.

وقد أكثر المؤلف في هذا الكتاب من ذكر الأدلة، وإيراد الآثار عن سلف الأمة في ذم الكلام وأهله، حتى صار موسوعة مطولة، ومصدراً مهماً في معرفة ما ورد في هذا الموضوع الخطير.

وصاحب الكتاب من كبار حفاظ الحديث، ولذا تجده يهتم بإيراد الطرق، والتنبيه على اختلاف الألفاظ لما أخرجه من الأحاديث والآثار، وهو قد يذكر الحكم عليها، لكن هذا – للآسف – عزيز كما أنه يهتم بذكر سير بعض السلف، والتعريف بهم أثناء سياقه ما روي عنهم في هذا الموضوع.

كما تطرق المؤلف في هذا الكتاب إلى السبب في نشوء هذا العلم المبتدع بين ظهراني المسلمين، بل وتعرض لبداية ظهور البدع فيهم وتطورها

ولأهمية هذا الكتاب فقد نقل عنه كثير من العلماء، وأشادوا به [1] حتى قال الحافظ السيوطي (في صون المنطق ص٣٣): «أجل كتاب ألف في ذلك – يعني في ذم علم الكلام – كتاب «ذم الكلام وأهله» لشيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي».

ما يؤخذ على الكتاب:

١ –أن المؤلف أخرج فيه كثيراً من الأحاديث والآثار الضعيفة، بل والموضوعة.

٢ – أن المؤلف ـ عفا الله عنه ـ أورد نقولاً فيها الوقوع بأعراض بعض العلماء، كالإمام أبي حنيفة رحمه الله! ويكثر ذكر مثل هذه النقول في حق أبي الحسن

---

(١) انظر: درء التعارض ٧/ ١٤٥، مدارج السالكين ٣/ ٥٢١، السير ١٨/ ٥٠٩.

الأشعري وأصحابه، وهي حكايات كان ينبغي إغفالها وإهمالها، لا سيما وأن كثيراً منها فيه سب ولعن وتكفير...! فالأولى تطهير مثل هذا الكتاب عنها، فأما أبو الحسن رحمه الله فقد علم رجوعه – بحمد الله – إلى مذهب السلف، فلا يُعبأ بما ورد في هذا الكتاب من ذمه وتجريحه، والله أعلم.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: عبدالله بن محمد الأنصاري، وقد بذل المحقق جهداً كبيراً في تحقيق نص الكتاب، والمقارنة بين نسخه الأربع، مع العناية بتخريج الأحاديث والحكم عليها، والتعليق على بعض مسائل الكتاب، مع وضع مقدمة طويلة جداً في التعريف بالمؤلف وكتابه [١].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعات أخرى[٢].

جزء في الأصول [٣]

المؤلف: علي بن عقيل بن محمد بن عقيل، أبو الوفاء البغدادي الظفري الحنبلي (٣٤١-٥١٣هـ) و(الظَفَري) نسبة إلى حي الظفرية من أحياء بغداد، كذا في «الأنساب».

---

(١) طبع سنة ١٤١٩هـ نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، وهو في ٥ مجلدات.

(٢) طبع الكتاب كاملاً بتحقيق د. سميع دغيم، نشر: دار الفكر، لبنان معتمداً على نسخة واحدة، مما أخرج الكتاب بصورة سيئة، أفاد ذلك الأنصاري، ولم أقف على هذه الطبعة، انظر: تحقيق الأنصاري ١/ ١٥٦.

(٣) كذا جاء العنوان لهذا الكتاب بهذا الاسم على نسخته الخطية، ولعله يتضح أنه ليس من وضع المصنف – كما يقول محقق الكتاب –، وقد أشار إليه ابن القيم في الصواعق – كما في مختصره للموصلي ٢/ ٣٢٥ – حيث قال: قال ابن عقيل في خطبة كتابه في القرآن... ولم يذكر له اسماً معيناً، لكن ما نقله هو نص ما جاء في هذا الجزء، كما سماه ابن رجب في الذيل ١/ ١٥٦: «مسألة في الحرف والصوت» وهو اشتقاق للاسم من مادة الكتاب كما سيتبين في الحديث عن موضوعه، كذا قال المحقق ومنه نقلت.

وقد وجدت أن شيخ الإسلام ابن تيمية أشار إلى هذا الجزء باسم: «مسألة القرآن» فانظر منهاج السنة ٢/ ٤٩٩، وهو الذي وافق اختيار المحقق، ولم يشر إليه، كما ذكره الزركلي في الأعلام بما سماه فيه ابن رجب ٤/ ٣١٣ وأشار إلى أن مخطوط.

لازم القاضي أبا يعلى وتفقه عليه، وأخذ علوماً متنوعة عن غيره.

قال ابن الجوزي في «المنتظم»: «كان ابن عقيل ديناً، حافظاً للحدود... وكان كريماً ينفق ما يجد....»، وقال: «هو فريد فنه، وإمام عصره، وكان حسن الصورة، ظاهر المحاسن».

«أفتى ابن عقيل، ودرس وناظر الفحول، وكان له خاطر عاطر، وفهم ثاقب، ولباقة، وفطنة بغدادية، وبحث عن الغوامض والدقائق، وتبريز في المناظرة على الأقران... وتكلم على المنبر بلسان الوعظ مدة ثم تركه واقتصر على التدريس... وكان عظيم الحرمة عند الخلفاء والملوك، شهماً مقداماً يواجه الأكابر بالإنكار بلفظه وخطه.... وكان بارعاً في الفقه وأصوله، له في ذلك استنباطات عظيمة حسنة... وله مسائل كثيرة ينفرد بها ويخالف فيها المذهب.... واجتهاده بتنوع».

هذا بعض الثناء عليه مما جمعه صاحب «المنهج الأحمد» ووصف العلماء له بالذكاء والتبحر في المعارف كثير، ونقله يطول.... لكن مع هذا وربما لأجله دخل ابن عقيل – عفا الله عنه – فيما نهى عنه السلف والأئمة من تعلم علم الكلام على مذهب الاعتزال! فصار في كلامه في الإلهيات ظلمة، ومخالفة للسلف، وتناقض، وتذبذب، ثم إنه تاب وأناب، ورجع إلى مذهب السلف، لكن مثله قد لا يصفو له ذلك، فكدر الكلام المذموم قل أن يسلم منه من ولج فيه، وتقلب في لجحه، نسأل الله السلامة والعفو.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الشيخ ابن عقيل في مواضع كثيرة جداً من كتبه ووصف حاله فكان مما قاله – كما في «مجموع الفتاوى»-: «..... ابن عقيل إذا

انحرف وقع في كلامه مادة قوية معتزلية في: الصفات والقدر وكرامات الأولياء».

ويبين سبب ذلك فيقول: «فابن عقيل إنما وقع في كلامه المادة المعتزلية بسبب شيخه أبي علي ابن الوليد وأبي القاسم بن التبان المعتزليين ولهذا له في كتابه «اثبات التنزيه» وفي غيره كلام يضاهي كلام المريسي ونحوه لكن له في الإثبات كلام كثير حسن، وعليه استقر أمره في كتاب «الإرشاد» مع أنه قد يزيد في الإثبات!.... كما أن المادة الفلسفية في كلام ابن عقيل قليلة أو معدمة. «ثم أشار إلى تناقضه في مسألة الصفات»[١]، وأوضح هذا في «الدرء» فقال: «ولابن عقيل أنواع من الكلام، فإنه كان من أذكياء العالم، كثير الفكر والنظر في كلام الناس فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية، وينكر على من يسميها صفات، ويقول: إنما هي إضافات - موافقة للمعتزلة - كما فعله في كتابه «ذم التشبيه وإثبات التنزيه» وغيره من كتبه.... وتارة يثبت الصفات الخبرية، ويرد على النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلة الواضحات، وتارة يوجب التأويل كما فعله في «الواضح» وغيره! وتارة يحرم التأويل ويذمه وينهى عنه كما فعله في كتاب «الانتصار لأصحاب الحديث «فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظم مشكور ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم مدحور» ثم ذكر ماله من الكلام في ذم من خرج عن الشريعة من أهل الكلام والمتصوفة»[٢].

---

(١) ٦/ ٥٣، ٥٤، ٥٥، وانظر الهامش التالي.

(٢) ٨/ ٦٠ - ٦١، ٤٨، ٥٩، وانظر: - من المصدر ذاته -: ١/ ٢٧٠، ١/ ٣١٠، ٧/ ٣٥، ٢٦٣، ٩/ ١٦٠، وبعض ما انتقد فيه ابن عقيل في: الاستقامة ١/ ٧٢، ٢/ ٩٨ وبغية المرتاد ص ٣٥٩.

ولابن عقيل مصنفات كثيرة جداً، فمنها:

١- نفي التشبيه وإثبات التنزيه [١].

٢- الإرشاد في أصول الدين [٢].

٣- الانتصار لأهل السنة والحديث [٣].

٤- الكفاية في أصول الدين [٤].

٥- الفرق [٥].

وله: «الفنون» وهو أشهر كتبه، قال الذهبي في «السير»: «لم يصنف في الدنيا أكبر من هذا الكتاب»، وهو في علوم وآداب متنوعة، وله: «الفصول»، «التذكرة»، «الجدل» كلها في الفقه، و «الواضح» في أصول الفقه، وأشياء عدة [٦].

سبب تأليفه: يشير المؤلف في مقدمته لما وقع في عصره من تنكب كثير من الناس طريق الحق، وبعدهم عن سبيله، وأن البدعة قد تضرمت نارها، وظهر في الآفاق

---

(١) ذكره ابن تيمية فيما تقدم، وذكر بأن ابن عقيل أول فيه الصفات الثابتة وانتهج فيه منهج المعطلة، ولم أقف على هذا الكتاب مطبوعاً ولا مخطوطاً.

(٢) لم أعثر عليه، ذكره ابن رجب في الذيل ٣/ ١٤٤، والعليمي في المنهج الأحمد ٢/ ٢٦٢.

(٣) لم أعثر عليه، ذكره ابن رجب في المصدر السابق وابن تيمية كما تقدم وذكره البغدادي في إيضاح المكنون ٣/ ١٣٠.

(٤) لم أعثر عليه، نقل عنه ابن مفلح في: كتاب الفروع ١/ ٥٣٤، وعنه مقدمة محقق هذا الجزء ص ٢٨

(٥) مخطوط ذكره الزركلي في الأعلام ٤/ ٣١٣ ورمز إلى أنه مخطوط، قال محقق هذا الجزء د. العمير: «ذكر بروكلمان – يعني في تاريخ الأدب له – أنه في مكتبة رامبور بالهند، وهو في فهرسها ١/ ٥١٢، ولعله هو الذي يشير إليه ابن تيمية في منهاج السنة ٨/ ١٤.

(٦) من مصادر ترجمته: المنتظم ٩/ ٢١٢، الأنساب ٤/ ١٠١، تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات ٥١١ – ٥٢٠) ص ٣٤٩، السير ١٩ / ٤٤٣، معرفة القراء الكبار ١/ ٣٨٠، ميزان الاعتدال ٣/ ١٤٦، ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٤٢ – ١٦٥، وفيه كما في لسان الميزان لابن حجر ٤/ ٢٤٣ ذكر توبة ابن عقيل من بدعة الاعتزال ونصرته مذهب السلف، وانظر: المنهج الأحمد ٢/ ٢٥٢ – ٢٧٠.

شرارها... وأنه وقع من بعض طغام البدعة ابتذال للقرآن ومجادلة في آياته العظام... إلى آخر ما قال ، فهذه الحال السيئة قد دفعت بالمؤلف إلى تصنيف هذا الجزء والله أعلم.

موضوعه: لا شك أن الاسم الذي يحمله هذا الكتاب لا يوضح موضوعه، لكن قراءة سريعة للكتاب تبين أنه يبحث في أصول الدين، وفي مسألة القرآن خاصة وهكذا سماه شيخ الإسلام ابن تيمية بـ(مسألة القرآن)، تلك التي طاشت فيها عقول من خالف منهج السلف، واتبع هواه بغير هدى من الله.

فالكتاب من أوله إلى منتهاه في بيان أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه ليس معنى قائماً في نفس الحق سبحانه كما تقول الأشعرية ولا عبارة عما في نفسه كما تعبر الكلابية، بل هو من كلام الله تعالى به على الحقيقة بحرف وصوت.

وقد بين المؤلف في بداية الكتاب وجه مخالفة الأشعرية ومن قبلهم الكلابية للنصوص الظاهرة الواردة في كتاب الله سبحانه وتعالى في أن القرآن كلامه.

ثم ذكر فصلين، أحدهما: في دعوى الأشاعرة موافقة الإمام أحمد في ذلك!، وأنها دعوى عارية عن الصحة، والثاني: في أن ما قالته وذهبت إليه في مسألة القرآن هو التجهم بعينه، وأنهم قد خالفوا أحمد وغيره من أئمة أهل السنة، ونص المؤلف على جماعة منهم، ومجمل قولهم في صفات الرب سبحانه.

وفي آخر هذا الجزء فصل مستقل – في الظاهر – فيه رد بالتفصيل على ما ذهب إليه الأشاعرة من قولهم بأن القرآن كلام الله مجازاً لا على الحقيقة!!.

قيمته العلمية: هذا الجزء من الكتب المهمة جداً في الرد على الأشاعرة والكلابية فيما ذهبت إليه في مسألة القرآن.

وفيه مناقشة عقلية رائعة في رد شبهاتهم وما تعللوا به، فأبطل المؤلف قولهم ودحض شبههم، وأقام عليهم الحجة، وكشف تلبيسهم الذي انطلى على كثير من العلماء والفضلاء... وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية (في المنهاج ٢/ ٤٩٩) إلى أن ابن عقيل أفاد ذلك من خبرته بمذهب المعتزلة المصرحين بخلق القرآن.

فأوضح المؤلف أن قول الأشعرية لا يبعد عن قول المعتزلة، بل هو عينه – على التحقيق – وزعمهم أن القرآن عبارة أو معنى....! تمويه وتلبيس على العامة، يقول المؤلف (ص ٥٠): «وها أنا ذا أذكر من آيات الكتاب ما يشهد بأنهم بالاعتزال الصحيح قالوا، وبالقول بخلق القرآن دانوا..... ».

فهذا المصنَّف – بحق – فضحٌ لمذهب الأشاعرة، ونصرٌ لقول السلف، وما عليه كافة أهل السنة والجماعة.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: د. سليمان بن عبد الله العمير، وقد حققه على نسخة خطية واحدة، وقدم له بمقدمة تضمنت ترجمة للمؤلف، وتحقيقاً لاسم الكتاب، ووصفاً لنسخته الخطية، وعلق على مواضع منه[1].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، وللكتاب طبعة أخرى[2].

---

(١) طبع سنة ١٤١٣هـ نشرته دار السلام في الرياض، في مجلد صغير.

(٢) أشار إليه المحقق د. العمير في ص: ٣٧ من مقدمته، فذكر بأنه اطلع في كتاب ذخائر التراث العربي الإسلامي، لعبد الجبار عبد الرحمن أن كتاب ابن عقيل هذا قام بنشره المستشرق جورج مقدسي في صحيفة المعهد الفرنسي بدمشق، مجلد ٢٤ سنة ١٩٧١م.

الحوادث والبدع [١]

المؤلف: محمد بن الوليد بن خلف بن سليمان، أبو بكر، الفهري، الأندلسي، المالكي، المعروف بالطرطوشي نسبة إلى بلدة (طرطوشة) من بلاد الأندلس، وكان يعرف في وقته بابن أبي رندقة (٤٥١ – ٥٢٠ هـ).

قال في «الصلة»: «كان إماماً عالماً، زاهداً ورعاً وديناً متواضعاً، متقشفاً متقللاً من الدنيا، راضياً باليسير...»، وقد اشتهر عنه رحمه الله الصدع بالحق ومواجهة السلاطين بالأمر والنهي.

قال الذهبي في «السير»: «الإمام العلامة، القدوة الزاهد، شيخ المالكية... تخرج به أئمة»، وقال في «العبر»: «نزيل الإسكندرية، أحد الأئمة الكبار»، ولأبي بكر مصنفات، منها:

١ – الرد على اليهود [٢].

وله (تحريم الغناء) و(الزهد) و(تعليقة في الخلاف) و(بر الوالدين)، وأشياء أخرى [٣].

سبب تأليفه: لعل سبب تأليف هذا الكتاب هو ما رآه المؤلف من كثرة انتشار

---

(١) جاء هذا العنوان على إحدى نسخه الخطية، وقد ذكره بهذا الاسم كثير ممن ترجم لمؤلفه، انظر: ما يأتي من مصادر ترجمته، وهو في: نفح الطيب ٢/ ٥٥٨، باسم: «بدع الأمور ومحدثاتها».

(٢) ولم أعثر عليه، ذكره الذهبي في السير ١٩ / ٤٩٣.

(٣) من مصادر ترجمته: الأنساب ٨/ ٢٣٥، الصلة ٢/ ٥٧٥، بغية الملتمس ص ١٣٥، المغرب ٢/ ٢٤٢، وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٢، العبر ٤/ ٤٨، السير ١٩ / ٤٩٠، طبقات المحدثين ص ١٥٢، الديباج المذهب ٢/ ٢٤٤ – ٢٤٨، النجوم الزاهرة ٥/ ٢٣١، نفح الطيب ٢/ ٥٥٨ – ٥٦٢، شجرة النور الزكية ص ١٢٤، شذرات الذهب ٢/ ٦٢.

البدع في سائر بلاد المسلمين، وهذا يوجب على أهل العلم والبصيرة أن ينبهوا الناس إليها ليجتنبوها لأن خطر البدع كبير، وكان من بين العلماء الذين اشتهر عنهم النصيحة للخاصة والعامة أبو بكر الطرطوشي رحمه الله فكان منه تصنيف هذا الكتاب.

موضوعه: يتضح من عنوان الكتاب أنه في البدع والمحدثات، ويقصد بذلك ما ابتدعه الناس في الدين مما لا أصل له في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وقد بين المؤلف أن حصر البدع والمنكرات لا مطمع لأحد به، قال: «لأنها خطأ وباطل، والباطل والخطأ لا تنحصر سبله، ولا تتحصل طرقه..... وإنما الذي تنحصر مداركه، وتنضبط مآخذه فهو الحق.... فجهات الخطأ لا تنحصر ولا تنضبط إلا أننا نذكر حسب الإمكان، وأحصره في أربع أبواب:

الباب الأول: في ما انطوى عليه الكتاب العزيز من الأمور التي ظاهرها سلم جرت إلى هلك «يعني بقوله: سِلم... إلخ» كل ما كان في ظاهره السلامة، وفي باطنه خلاف ذلك، ولذا مثل بـ: تعدي بني إسرائيل في صيدهم يوم السبت، ونهى المؤمنين عن قول: «راعنا» للنبي ﷺ لئلا يتذرع يهود بذلك، ومنع المسلمين من سب آلهة الكفار؛ لئلا يصير طريقاً لهم لسب ربنا سبحانه وهكذا.

والباب الثاني: في ما اشتملت عليه السنة من النهي عن محدثات الأمور، وقد اشتمل هذا الباب على الأخبار بما يجري لأهل الإسلام من تغير أحوالهم وافتراقهم واتباعهم سنن اليهود والنصارى، وقد عقد المؤلف تحت هذا الباب فصلا في تحقيق القول في «حديث الافتراق» وذكر فيه أصول البدع، وأنها أربع تفرقت عنها سائر أصناف الثنتين والسبعين فرقة، وبين المراد بهذا العدد، ثم ذكر عدداً من البدع التي وردت بها السنة، ثم عقد فصلاً بين فيه أصل كلمة (البدعة) وأنها تكون في القول والفعل.

والباب الثالث: في أساليب الصحابة ﷺ في كيفية ضبطهم للقانون الذي تحفظ به قواعد الدين، وتموت البدع.

وقد بين في هذا الباب ما أنكره الصحابة بعد موت النبي ﷺ من تغير أحوال المسلمين، وذكر فيه باباً في صلاة التراويح وأحكامها وكيف بدؤها ومستقرها، وتحت هذا الباب فروع، ثم ذكر باباً آخر يتعلق بها قبله، وفيه فصول، وهي: فصل في القنوت، وختم القرآن في الصلاة وخارجها، وفصل في الكلام على فريق من العامة وأهل التقليد، وفصل: في بيان الوجه الذي يدخل منه الفساد على عامة المسلمين.

والباب الرابع: في نقل ما حدث من ذلك في الإسلام وتنصيص العلماء على تحريمها وكراهيتها.

وفي هذا الباب ذكر ما وقع ويقع في عهده من البدع التي نص العلماء على أنها بدعة، وذكر في هذا الباب فصولاً كثيرة بلغت ثمانية وعشرين فصلاً، جمع فيها المؤلف جملة من البدع والمحدثات، كالتي تتعلق بقراءة القرآن أو بالمساجد أو تخصيص بعض الأوقات بعبادة مخصوصة بلا دليل، كما في منتصف شعبان أو رجب، وكذلك ما يتعلق بصلاة الرغائب، وبالتعزية والمآتم، وختم ذلك بفصل في النهي عن النعي، وهذا آخر الكتاب.

قيمته العلمية: هذا الكتاب يعالج فيه المؤلف داء خطيراً ظهر في الأمة، منذر الصدر الأول، ولا يزال ينتشر ويكثر دهراً بعد دهر، ألا وهو: الابتداع في الدين، والمؤلف تتبع فيه البدع والمحدثات التي وقعت في عصره وفشت بين المسلمين من أهل بلده، وعُني بذكر الأدلة فيما قال فيه إنه بدعة، وقبل شروعه في بيان ذلك

وجمعه، ذكر وجوب الحذر مما يكون ذريعة إلى البدع، والوقوع فيها، كما ساق ما ورد عن النبي ﷺ وعن أصحابه ﷺ من التحذير من الأهواء وإنكار البدع، وتحريم الإحداث في الدين، وهذه من المؤلف لفتة مهمة، وتمهيد جيد، كما ذكر في كتابه أصولاً يستعان بها في التفريق بين السنة والبدعة، جعلها مبثوثة في الكتاب.

كما أن المؤلف قد أكثر من ذكر المسائل الفقهية وربما تعرض لما وقع من خلاف في بعضها بين أئمة المذاهب، ويرجح ويستدل ويناقش من غير أن يتقيد بمذهبه المالكي، وإن كان قد أكثر النقل عن أصحابه جداً، وعن كتب المذهب – أيضاً – وفي الكتاب عبارات وحكم لطيفة، وفوائد حسنة.

وقد أشاد بهذا الكتاب الشيخ أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ) فقال: «كتاب حسن، مشحون بالفوائد على صغره»[١]، ونقل عنه جماعة من العلماء[٢].

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: عبد المجيد تركي، وقد اهتم بضبط النص اهتماماً بالغاً، وقابله على أربع نسخ خطية، وخرج بعض أحاديثه، ولم يحظ الكتاب بتعليقات مهمة، سوى إثبات الفروق بين النسخ!، وقد قدم بمقدمة تضمنت ترجمة مطولة عن الشيخ الطرطوشي، ووصفاً للنسخ الخطية[٣].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة وللكتاب طبعات أخرى[٤].

---

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ٨٥، ونقل عنه في مواضع.

(٢) كابن الحاج في المدخل ١/ ٢٨٧، وابن القيم في «إغاثة اللهفان «١/ ٢١١، والسيوطي في «الأمر بالاتباع «ص ١٨٣، والقاسمي في «إصلاح المساجد «ص ٧١، وغيرهم.

(٣) طبع سنة ١٤١٠هـ، دار الغرب الإسلامي بيروت، في مجلد.

(٤) طبع الكتاب لأول مرة في تونس سنة ١٣٨٠هـ نشر: كتابة الدولة للتربية القومية، بتحقيق محمد الطالبي، وقد انتقدت هذه الطبعة من كثير من الباحثين انظر: ص ٤٢ – ٤٣ من الطبعة السابقة، وطبع الكتاب – أيضاً – بعناية وتعليق: علي بن حسن الحلبي، نشر: دار ابن الجوزي الدمام، سنة ١٤١١هـ.

الرسالة الواضحة [(١)]

المؤلف: عبد الوهاب بن عبدالواحد بن محمد بن علي، أبو القاسم، الأنصاري، الشيرازي الأصل، الدمشقي، المعروف بشرف الإسلام ابن الحنبلي (... – ٥٣٦هـ).

تفقه على أبيه، و«صار له القبول الزائد في الوعظ وزادت حشمته ورئاسته، وكان ذا لَسَنٍ وفصاحة وصورة كبيرة، أثنى عليه السلفي ووثقه» كذا في «السير» وفيه يقول الحافظ الذهبي: «الشيخ الإمام، العلامة الواعظ، شيخ الحنابلة بدمشق»، وذكر أن له مناظرات بخاصة مع الأشاعرة ذوي الشوكة في وقته! وقال الحافظ ابن رجب في «الذيل»: «الفقيه الواعظ، المفسر... شيخ الحنابلة بالشام في وقته.... وكان فقيهاً بارعاً، وواعظاً فصيحاً، وصدراً معظماً ذا حرمة وحشمة وسؤدد ورئاسة ووجاهة وجلالة وهيبة» وله مصنفات منها:

١ – رسالة في التوحيد [(٢)].

٢ – البرهان في أصول الدين [(٣)].

وله: المنتخب في الفقه والمفردات وغيرها [(٤)].

---

(١) جاء هذا العنوان للكتاب مثبتاً على طرة نسخته الخطية، وذكره من ترجم لمؤلفه باسم «الرد على الأشعرية» وهو اسم يعبر عن مضمون الكتاب، انظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١/ ١٩٨، وطبقات المفسرين للداوودي ١/ ٣٦٣، هدية العارفين ٢/ ٨٣٦، معجم المؤلفين ٢/ ٣٤٣.

(٢) قال محقق الرسالة: إن هذه الرسالة مخطوطة في ٧ صفحات، من منسوخات القرن الثامن تقديراً، ولم أر أحداً ذكرها للمؤلف فيما اطلعت عليه من مصادر ترجمته، ولم يشر المحقق إلى مكان وجوده.

(٣) لم أعثر عليه، انظر: الذيل لابن رجب ١/ ١٩٩، والمنهج الأحمد ٢/ ٢٩٠، الأعلام ٤/ ٨٤.

(٤) من مصادر ترجمته: ذيل تاريخ دمشق لابن القلانسي ٤٢٩، العبر ٤/ ١٠٠، السير ٢٠/ ١٠٣ – ١٠٤، تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ووفيات سنة ٥٢١ – ٥٤٠) ص ٤١٧ – ٤١٨، ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد المكي ص ٧٢، طبقات المفسرين للداوودي ١/ ٣٦٢، المقصد الأرشد لابن مفلح ٢/ ١٤٧، المنهج الأحمد ٢/ ٢٩٠، الأعلام ٤/ ١٨٤.

سبب تأليفه: سؤال بعض أهل السنة المؤلف عن مذهب الأشعرية وحقيقة ما ينطوي عليه هذا المذهب من أمور مخالفة للمذهب الحق مذهب السلف أهل السنة والجماعة، وقد أبان المؤلف ذلك في مستهل الكتاب.

موضوعه: يتبين من سبب تأليف الكتاب الموضوع الذي يبحثه، فهو في الرد على الأشاعرة فيما خالفوا فيه مذهب أهل السنة والجماعة، وذكر المؤلف أنه قد جعل رسالته هذه ثلاثة فصول، بين في الأول منها: أن مذهب الأشعرية مبتدع، وفي الثاني: أنه مذهب متناقض، وأن فيه إيهاماً وتلبيساً، لا سيما فيما يتعلق بالقرآن، والثالث: في الدليل على إثبات القرآن يعني أنه كلام الله غير مخلوق وأن الله تكلم به حقيقة فذكر أدلة القرآن والسنة ودلالات العقل على ذلك.

ثم ذكر المؤلف سبعة عشر باباً ضمنها مذهب السلف إجمالاً في: الإيمان، والقدر، وما يتعلق باليوم الآخر، وغير ذلك من المسائل المهمة، ولأهمية الفصل الثالث المتقدم ذكره، جعل المؤلف أول الأبواب في ذكر مسألة القرآن، كما في مسألة اللفظ فيه، والباب الثاني في: ذكر القدر، وما جاء في وعيد القدرية، والثالث في الإيمان بين فيه مسماه عند أهل السنة، وفصل في مسألة هل الإيمان مخلوق أم لا؟ ثم في الباب الرابع: ذكر مسألة الاستثناء في الإيمان، وفي الخامس: ذكر مسألة الرؤية، وفي السادس حتى العاشر: في فضائل الخلفاء الأربعة ﷺ والحادي عشر: في الروح وأن الأرواح مخلوقة، والثاني عشر: في عذاب القبر، والثالث عشر: في ذكر منكر ونكير، والرابع عشر: في القيامة، فذكر: البعث والحوض والميزان والصراط إجمالا، والخامس عشر: في خروج أهل التوحيد من النار، والسادس عشر: في الجنة والنار، والسابع عشر: في المعراج، ثم ختم كتابه بذكر مسائل عقدية

متفرقة كالشهادة لمعين بجنة أو نار، ووجوب التمسك بالسنة ولزوم الجماعة ونحو ذلك، كل هذا باختصار.

قيمته العلمية: هذه «الرسالة» - على اختصارها - قد اشتملت على مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة، ولم يكتف المؤلف بالجواب عما سئل عنه من الرد على الأشعرية، وبيان حقيقة مذهبهم، بل ذكر مسائل عقدية كثيرة وبينها بياناً جيداً، مع ذكر أبرز المخالفين، والرد عليهم متتبعاً بالأخص ما خالف فيه الأشاعرة أهل الحق، كما أن المؤلف قد اعتنى بالاستدلال، فأكثر من ذكر الأدلة من القرآن والسنة ودلائل العقل، وأجاد في مناظرته للخصوم ومجادلته لهم كما أحسن رحمه الله في عرضه للمسائل، وترتيبه لها، وأحسن - أيضاً - في صياغته لهذا المؤلف، فجاء سهل العبارة قريب المأخذ، مع وجود محاجات عقلية، قد يصعب فهمها في غيره.

ما يؤخذ على الكتاب:

١ـ يؤخذ على المؤلف حدته على الخصوم، لا سيما الأشاعرة، فيصفهم بأوصاف كان الأولى تركها، والاكتفاء برد باطلهم بالحجة والبرهان...

٢ـ أن المؤلف قد يذكر بعض الأحاديث الضعيفة في معرض الرد، وإن كان لا يكتفي بذلك، بل يذكر أخرى صالحة للاحتجاج...

٣ـ أن المؤلف ذكر بعض الأحاديث بالمعنى الذي قد يكون مخالفاً كثيراً لألفاظها التي وردت بها في مصادرها.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: د. علي بن عبد العزيز الشبل، وقد حقق نصه على نسخة خطية واحدة، وقدم للكتاب بمقدمة طويلة جداً، تضمنت ترجمة للمؤلف

وتعريفاً بالكتاب، ودراسة لأبرز مسائله الكبار، وعُني كثيراً بالتخريج والتعليق، وغير ذلك[١].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار[٢]

المؤلف: يحيى بن سالم (أبي الخير) بن أسعد بن يحيى، أبو الحسين العمراني، اليماني (٤٨٩ – ٥٥٨ هـ).

نشأ العمراني في اليمن، وأخذ عن شيوخها، ولم يرحل منها إلا إلى مكة والمدينة، كان العمراني شيخ الشافعية في وقته وفي بلاد اليمن تفقه به جماعة، ورحل إليه الطلبة من الآفاق، وقد ذكره صاحب «طبقات فقهاء اليمن» فقال: «طبق الأرض بالأصحاب، فما أعلم في أكثر هذا المخلاف فقيهاً مجوداً ومناظراً مجتهداً إلا من أصحابه أو أصحاب أصحابه».

وقال عنه السبكي في «طبقاته»: «كان إماماً زاهداً خيراً مشهور الاسم، بعيد الصيت، عارفاً بالفقه والأصول والكلام والنحو، أعرف أهل الأرض بتصانيف أبي إسحاق الشيرازي»، وقال النووي في «تهذيب الأسماء»: «كان يحفظ «المهذب» – في الفقه الشافعي – وشرحه بـ «البيان»، نشر العلم ببلاد اليمن، ورحل إليه»، وفي «الشذرات» لابن العماد قال: «كان حنبلي العقيدة! شافعي الفروع.... كالآجري صاحب كتاب «الشريعة» ويعني بقوله: حنبلي العقيدة يعني على

(١) طبع سنة ١٤٢٠هـ، نشر: مجموعة التحف النفائس الدولية، الرياض، في مجلدين.

(٢) جاء عنوان الكتاب هكذا مثبتاً على نسخته الخطية، وذكره بعضهم بهذا الاسم دون لفظ (المعتزلة) وهكذا هو في غالب المصادر، فانظرها عند ترجمة المؤلف.

مذهب الإمام أحمد في أصول الدين، ومن المعلوم أن مذهب أحمد هو مذهب السلف، وليس لأحمد مذهب يختص به في العقيدة!.

ولأبي الخير مصنفات، فمنها:

١- رسالة في المعتقد على مذهب أهل الحديث.

٢- الرد على الأشعرية والقدرية في مسألة الكلام [١].

وتقدم ذكر كتابه «البيان»، وله: الزوائد على المهذب، وأشياء أخرى [٢].

سبب تأليفه: ذكر المؤلف في مقدمة كتابه هذا السبب الذي دفعه إلى تأليف هذا الكتاب، وهو أن زيدياً معتزلياً من ولاة القضاء في صنعاء قدم على بلدة (إب) إحدى القرى القريبة من صنعاء فأظهر فيها بأن العباد يخلقون أفعالهم، وأن القرآن مخلوق!، وغير ذلك من مذاهبهم، ودعا الناس إلى ذلك، وطلب المناظرة من أهل السمة، فكتب الشيخ العمراني رسالة فيها بيان مذهب أهل الحديث، فلما وقف عليها ذلك القاضي نفر مما جاء فيها، وكتب كتاباً في الرد عليها، فلم يكن من العمراني إلا أن كتب كتاب «الانتصار» هذا.

---

(١) ذكرهما المؤلف نفسه في كتابه النتصار، انظر الإحالة في مقدمة التحقيق ١/ ٢٧، وقد أشار إلى الأول منهما ابن القيم في اجتماع الجيوش ص ١٨٧، ونقل عنه، ولم أعثر عليهما، وقد ضمن مادة الكتابين في كتابه «الانتصار».

(٢) من مصادر ترجمته: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٢٥٧، طبقات فقهاء اليمن لابن سمرة الجعدي ص ١٧٦ – ١٨٢، تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢/ ٢٧٨ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٧/ ٣٣٦ – ٣٣٨، طبقات الشافعية للإسنوي ١/ ١/ ٢١٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٣٢٧، شذرات الذهب ٢/ ١٨٥، الأعلام ٨/ ١٤٨، معجم المؤلفين ٤/ ٩٤، وله ترجمة واسعة لمحقق كتاب «الانتصار» د. الخلف.

موضوعه: انتصر المؤلف في كتابه هذا الموسوم بـ «الانتصار» لعقيدة السلف أهل الحديث والآثار، ورد على المخالفين لها.

وغالب الكتاب في الرد على القدرية المعتزلة، وذلك بإثبات القدر ووجوب الإيمان وذكر أدلته من الكتاب والسنة وأقوال السلف، ورد على المعتزلي القدري فيما اعترض به على الأدلة الشرعية.

ثم شرع بذكر ما يتعلق بالصفات التي تنكرها المعتزلة، بدأ بصفة الكلام التي اشتد الخلاف فيها بينهم وبين أهل السنة، فرد عليهم كما رد على الكلابية والأشعرية، ثم ذكر صفة العلو والاستواء، ثم ذكر وجوب إثبات كل ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله من الصفات، وإجراء النصوص على ظاهرها، وترك التعطيل ثم ذكر الرؤية ورد على المخالفين من المعتزلة والأشعرية ونحوهم.

ثم ذكر مذهب السلف في الإيمان، ومذهبهم في مرتكبي الكبائر من الوحدين، وقولهم في الشفاعة، ورد على المرجئة والمعتزلة وغيرهم من المخالفين، ثم ذكر الميزان والصراط والحوض والجنة والنار، والدجال، ورد على من أنكر شيئاً من ذلك، ثم ذكر الإمامة ورد على المبتدعة المخالفين في هذه المسألة، ثم ذكر خلافة الأربعة الراشدين ﷺ ورد على الرافضة.

قيمته العلمية: إن من يطالع كتاب «الانتصار» هذا يعلم أنه ليس مقصوراً في الرد على القدرية في مسألة القدر، كما قد يظهر لمن رأى عنوانه لأول وهلة، بل الكتاب متضمن لإثبات مذهب السلف في الاعتقاد، والرد على المخالفين، وحيث إن السبب في تصنيفه ما كان من إظهار أحد قضاة اليمن مذهب الاعتزال والدعوة إليه! فقد انبرى المؤلف إلى الرد على المعتزلة في كل ما خالفوا فيه مذهب السلف

أهل السنة والجماعة، ومن فقه المؤلف ونصحه للأمة، لم يغفل الرد على الأشعرية الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم – في الحقيقة – مخالفون في كثير من أقوالهم لمذهب السلف، لا سيما وأن المذهب الأشعري موفور الوجود في ذلك الوقت.

هذا وقد بين المؤلف ذلك في مقدمته، كما نبه إلى أن المعتزلة قد أدخلت على الإسلام وأهله شبهاً في الدين ليموهوا بها على العوام، قال: «وهم أشد الفرق ضرراً على أصحاب الحديث، ثم بعدهم الأشعرية، لأنهم أظهروا الرد على المعتزلة، وهم قائلون بقولهم»، وما أحسن طريقة المؤلف ومنهجه في هذا الكتاب، والذي وضحه في مقدمته بقوله: «قدمت ذكر مذاهب أصحاب الحديث جملةً ثم الأصول التي بنى أصحاب الحديث أقوالهم عليها، وبينت انسلاخ القدرية منها»، ثم ذكر رده الخاص على متاب ذلك القاضي المعتزلي، قال: «ثم ذكرت بعد ذلك المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أصحاب الحديث، والمعتزلة والقدرية والأشعرية، وما حضرني من الأدلة من الكتاب والسنة التي نقلها أئمة الحديث في أصولهم المشهورة كالبخاري والترمذي ومحمد بن الحسين الآجري واللالكائي، وغيرهم، وحذفت الأسانيد طلبا للإيجاز»[1].

ما يؤخذ على الكتاب:

١ـ مع أن المصنف سلفي العقيدة، وقد اعتمد على كتب السلف إلا أنه رحمه الله اجتهد في بعض المسائل التي يثيرها كثير من المبتدعة خاصة أهل الكلام، فلم يوفق فيها للصواب...!

---

(١) ١/ ٩٥- ٩٧.

كقوله إن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل ولا يوصف بالقدرة عليه قبل الفعل (١/ ١٦٦)، وكنفيه للحكمة والتعليل في أفعال الله سبحانه (٢/ ٤٤٧) وقوله إن الحسن والقبح لا يعلم إلا بالشرع... (١/ ٢٦٧) ونحو هذا.

٢ـ يعاب على المؤلف استدلاله ببعض الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة. وإن كانت قليلة بالنسبة لعدد أحاديث الكتاب الني بلغت أكثر من أربعمائة.

٣ـ أن المؤلف لا يعزو الأحاديث إلى مصادرها، ويأتي بصيغة التضعيف (روي) أو نحوها لأحاديث في الصحيحين أو أحدهما!.

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق د. سعود بن عبد العزيز الخلف، وقد حقق النص على ثلاث نسخ خطية، ووضع مقدمة تضمنت تعريفاً بالمؤلف والكتاب، كما تضمنت دراسة لبعض مسائل القدر، وعُني بتخريج أحاديث الكتاب وآثاره، وعلق على ما يحتاج إلى تعليق، وغير ذلك [1].

وقد اعتمدت على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.

قصيدة (في مدح السلف وذم المبتدعة) [2]

ناظمها: أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد، الأصبهاني، أبو طاهر السلفي (٤٧٨ – ٥٧٦ هـ) و(السلفي) بكسر السين نسبة إلى جده الملقب (سِلَفه) وهو الغليظ الشفة بلغة فارس، كذا في «اللباب».

«بقي في الرحلة ثمانية عشرة عاماً، يكتب الحديث والفقه والأدب والشعر، فدخل دمشق، والإسكندرية، فاستوطنها أكثر من ستين سنة ينشر العلم ويحصل

---

(١) طبع الكتاب سنة ١٤١٩هـ نشر: مكتبة أضواء السلف الرياض، في ٣ مجلدات.

(٢) ذكرها برمتها الحافظ الذهبي في السير ٢١ / ٢٩ – ٣٩ وهي قصيدة لامية.

الكتب التي قل ما اجتمع لعالم مثلها في الدنيا، وارتحل إليه خلق كثير جداً، ولاسيما لما زالت دولة الرفض عن إقليم مصر وتملكها عسكر الشام... وكان مكباً على الكتابة والاشتغال والرواية، لا راحة له غالبا إلا في ذلك... وكان يستحسن الشعر وينظمه ويثيب من يمدحه!، وكان جيد الضبط كثير البحث عما يشكل عليه.... وكان أوحد زمانه في علم الحديث، وأعرفهم بقوانين الرواية والتحديث، جمع بين علوم الإسناد وعلو الانتقاد، وبذلك كان ينفرد عن أبناء جنسه» اهـ ملخصاً من «السير».

وثقه جماعة من العلماء وشهدوا له بالإتقان والتثبت وقوة الفهم والحفظ مع الورع والزهد والحلم، وكان منقطعاً لطلب العلم والعبادة، كثير الاطلاع لا يفتر عن ذلك حتى لما كبر سنه، إذ قد قارب المائة وقيل جاوزها بقليل.

وكان رحمه الله مع هذا العلم الواسع والانقطاع له آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر صابراً صيناً، متبعاً للأثر.

أملى السلفي مجالس وهو شاب، وانتخب على غير واحد من المشايخ، وكتب العالي والنازل ونسخ من الأجزاء ما لا يحصى كثرة، فكان ينسخ الجزء الضخم في ليلة، وخطه متقن سريع لكنه مغلق معلق.

له: قصيدة في التحذير من أهل الضلال والتمسك بما عليه علماء السلف[1].

---

(١) تقع القصيدة في ٣٠ بيتاً لها نسخة خطية في برلين رقم ١/ ٧٦٩٧، وفي الظاهرية رقم ٣٤، ٨٠ عن بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٤٩ وذكرها وساق سبعة أبيات منها السبكي في طبقات الشافعية ٦/ ٤١ ورواها بسنده: الوادي آشي في برنامجه ص ٢٧٧.

مطلعها:

ضل المجسم والمعطل مثله عن منهج الحق المبين ضلالا.

وأورد ٨ أبيات منها د. عبد الله البصيري في قصائد مختارة في العقيدة ص ٢٧ وذكر أن لها مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية برقم (١٥٠٥ / ٣). ولم أطلع عليها.

وله من المصنفات: معجم مشيخة أصبهان، معجم شيوخ بغداد، معجم السفر، الفضائل الباهرة في مصر والقاهرة، وأشياء أخرى [١].

موضوعها: هذه القصيدة تشمل على مدح أهل الحديث والثناء على المشتغلين به المتمسكين بالأثر، وقد ذكر الناظم في مطلع القصيدة فضيلة ما رواه أئمة الحديث وما يتعاطونه من أسانيد مسلسلة بأئمة حازوا قصب السبق في علوم السنة، فقال في مطلعها:

دعوني عن أسانيد الضلال ... وهاتوا من أسانيد عوالي

رخاص عند أهل الجهل طُرا ... وعند العارفين بها غوالي

عن أشياخ الحديث وما رواه ... إمامٌ في العلوم على الكمال

ثم أخذ يذكر أسماء عدد منهم على التوالي بما يزيد على خمسين إماماً في مختلف الأمصار الإسلامية ممن سبق عصر الناظم.

ثم قال:

وخلق تقصر الأوصاف عنهم ... وعن أحوالهم حال السؤال

سموا بالعلم حيث سما سواهم ... لدى الجهال بالرمم البوالي

ثم مدحهم بما كان منهم من الحرص على طلب الحديث، والرحلة فيه، وما يُرى عليهم من آثار العبادة.

---

(١) من مصادر ترجمته: تاريخ دمشق ٥/ ٢٠٨ – ٢١١، الكامل ١١ / ١٩١، اللباب ١/ ٥٥٠، وفيات الأعيان ١/ ١٥٠، العبر ٤/ ٢٢٧، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٩٨، السير ٢١ / ٥ – ٣٩، الوافي للصفدي ٧/ ٣٥١، طبقات الشافعية للسبكي ٦/ ٣٢، البداية والنهاية ١٦ / ٥٤٨، الأعلام ١/ ٢١٥.

ثم حث على أن لا يصحب المرء إلا سنياً، وأن يجانب كل مبتدع، وأن لا يغتر بحذلقتهم في الكلام وفلسفتهم إذ لا يدوم للبدعي رأي، بل حاله الشك والحيرة والتنقل في الآراء.

وذكر أن مجالسة مثل هؤلاء داء عضال ثم ذكر منهم ١٥ شخصاً بأعيانهم للتحذير منهم، وبين أن آراء هؤلاء وأمثالهم لا يفيد المسلم شيئاً سوى الهذيان من قيل وقال، ثم ختم قصيدته هذه بهذه الأبيات:

وكل هوى ومحدثةٍ ضلال ضعيف في الحقيقة كالخيال

فهذا ما أدين به إلهي تعالى عن شبيهٍ أو مثال

وما نافاه من خُدع وزورٍ ومن بدع فلم يخطر ببال

قيمتها العلمية: هذه القصيدة التي بلغت أبياتها ٦٨ بيتاً، بين فيها الناظم أن العلماء الذين يقتدى بهم، ويؤخذ بآرائهم، ويُعتبر بأقوالهم، وهم أهل الحديث المتمسكون بالكتاب والسنة السائرون على منهج السلف من الصحابة والتابعين فلم يبدلوا ولم يغيروا ونص على أسماء عدد منهم للتعريف بهم، كما نص في هذه القصيدة على أسماء عدد من المبتدعة للتحذير منهم، وفي ألفاظ الناظم شدة على هؤلاء تدل على صلابته في السنة، وفي هذه القصيدة توضيح لرأي عالم من كبار علماء الأمة في وقته، في علم الكلام المذموم الذي يورث صاحبه الحيرة والشك والبعد عن السنة وقول أهل الحق، فهذا النظم إذاً يضاف إلى أقوال الأئمة في التحذير من البدع والمحدثات والعلوم المرديات، والله أعلم.

تلبيس إبليس [(١)]

المؤلف: عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي، القرشي التيمي، البغدادي، الحنبلي، المعروف بأبي الفرج بن الجوزي (٥٠٩ – ٥٩٧ هـ) قيل جده التاسع يلقب بالجوزي نسبةً إلى فُرضة من فرض البصرة يقال لها: جوزة، وقيل كان في داره جوزة لم يكن في البصرة جوزة غيرها.

لم يرحل ابن الجوزي في الحديث «وكان رأساً في التذكير بلا مدافعة، يقول النظم الرائق، والنثر الفائق بديهاً، ويُسهب ويعجب، ويُطرب ويطنب، لم يأت قبله ولا بعده مثله، فهو حامل لواء الوعظ والقيِّم بفنونه، مع الشكل الحسن، والصوت الطيب، والواقع في النفوس، وحسن السيرة.

وكان بحراً في التفسير، وعلامة في السير والتاريخ، موصوفاً بحسن الحديث، ومعرفة فنونه، فقيهاً عليماً بالإجماع والاختلاف، جيد المشاركة في الطب، ذا تفنن وذكاء وحفظ واستحضار، وإكباب على الجمع والتصنيف مع تصون وتجمل، وحسن الشارة، ورشاقة العبارة ولطف الشمائل، والأوصاف الحميدة، والحرمة الوافرة عند الخاص والعام.... مضروب برونق وعظه المثل، كماله في ازدياد واشتهار إلى أن مات... يحضر مجالسه الملوك والوزراء وبعض الخلفاء والأئمة والكبراء، ولا يكاد المجلس ينقص عن ألوف كثيرة أوقع الله له في القلوب القبول والهيبة... «كذا في «السير» ملخصاً.

---

(١) ذكره بهذا الاسم مؤلفه كما نقل ذلك عنه ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٣٥٠، وذكره عدد ممن ترجم لمؤلفه كسبطه في: مرآة الزمان والذهبي في السير: انظر مصادر ترجمته الآتية.

وقال ابن خلكان في «وفيات الأعيان»: «كان علامة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ في فنون عديدة... وله أشعار لطيفة... وكانت له في مجالس الوعظ أجوبة نادرة.... وله محاسن كثيرة يطول شرحها».

وقد نالت أبا الفرج محنة في أواخر عمره، ووشوا به إلى الخليفة بأمر فجاء من شتمه وأهانه، وأخذ باليد، وختم على داره وشتت عياله، وحبس خمس سنين، ثم أفرج عنه بعد ذلك.

هذا وقد انتقده بعض العلماء بكثرة غلطه فيما يُصنفه إذ كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره.

قال الحافظ الذهبي في «السير»: «له أوهام وألوان من ترك المراجعة وأخذ العلم من صحف! وصنف شيئاً لو عاش عمراً ثانيا لما لحق أن يُحرره ويتقنه». وانتقده ابن الأثير في «الكامل» بقوله: «كان كثير الوقيعة في الناس، لاسيما في العلماء المخالفين لمذهبه والموافقين له». ولم أر من ذكر ذلك غيره ممن هو أدق وأكثر تحقيقاً من ابن الأثير، والله أعلم.

وقد أُخذ على ابن الجوزي – رحمه الله وسامحه – ما كان منه من الخوض في التأويل حتى أنه في باب صفات الله تعالى سلك مسلك المعتزلة فجعل الصفات من باب المضافات إلى الله إضافة خلق وملك لا إضافة صفة إلى موصوف، ويقول في آيات الصفات: «هذه آيات الإضافات لا آيات الصفات!» وهو يقتدي بأبي الوفاء ابن عقيل وأمثاله ممن غلطوا في هذا الباب وخالفوا مذهب إمامهم الإمام أحمد في الأصول الذي هو مذهب السلف وكافة أهل السنة والجماعة.

وقد ذكر ذلك عن أبي الفرج شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه[١] وبين – أيضاً – أن أبا الفرج رحمه الله متناقض في هذا الباب كشيخه أبي الوفاء، لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات بل له من الكلام في الإثبات نظماً ونثراً ما أثبت به كثيراً من الصفات التي أنكرها في مصنفات له أخرى، فيوجد له من المقالات المتناقضة بحسب اختلاف حاله[٢].

وبين – أيضا– أن أبا الفرج ممن ليس له خبرة بالعقليات، بل هو يأخذ ما قاله النفاة عن الحكم والدليل ويعتقده براهين قطعية، وليس له قوة على الاستقلال بها، بل هو في الحقيقة مقلد فيها، وقد اعتقد أقوال أولئك النفاة، فجميع ما يسمعه من القرآن والحديث وأقوال السلف لا يحمله على ما يخالف ذلك، بل إما أن يظنه موافقاً لهم وإما أن يعرض عنه مفوضاً لمعناه!![٣].

ولم أر أن شيخ الإسلام انتقد ابن الجوزي إلا في هذا الباب باب الصفات، وذكر أنه بالغ في التأويل في كتابين أحدهما: «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه»[٤]

---

(١) انظر: درء التعارض ١/ ٢٧٠، و٢/ ١٦، ٧/ ٢٦٣، ٨/ ٦٠، ٩/ ١٦٠.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ١٦٩، والمصدر السابق.

(٣) انظر: درء التعارض ٧/ ٣٣، وانظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١/ ٣٤٨ ت أسامة بن حسن، ط. دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ أولى.

(٤) هذا الكتاب صنفه ابن الجوزي في الأصل رداً على كتاب أبي يعلى (إبطال التأويلات) المتقدم ذكره حيث غلا أبو يعلى فيه في الإثبات، لكن ابن الجوزي بالغ في ذلك فنسب أبا يعلى إلى التشبيه والتجسيم! ونصر في كتابه «دفع شبه التشبيه» هذا مذهب المعطلة النفاة واتفق مع أهل الكلام في صرف نصوص الصفات عن ظاهرها إلى معان تخالف الظاهر بلا دليل! وهو بذلك يخالف إمامه المعظم عنده أحمد بن حنبل، بل وغيره من الأئمة، وخرج في هذا الكتاب كله عن منهج السلف، وكم تعجبت حين قرأت الكتاب لكثرة ما فيه من التأويلات بل التحريف ولهذا طار به فرحاً بعض أهل الأهواء في عصرنا، فطبعوه وملأوا حواشيه سباً لمتقدمي أهل السنة ومتأخريهم وأكثروا من الطعن والتحقير لمصنفاتهم ووصموها بأنها كتب التشبيه كالكوثري والسقاف والسقا وأمثالهم، والله الموعد.

والآخر: «منهاج الوصول» أو «منهاج الأصول»[١] هذا وقد ذكر أن الشيخ أبا الفرج كان شديداً على المبتدعة، وإنما أخطأ في باب الصفات للعلة التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية، وكان رحمه الله مجتهداً في ذلك منتسباً إلى السنة والحديث محباً للسلف معظماً لهم يذكر ذلك كثيرا في كتبه في الوعظ ويحث على الاتباع وينهى عن الابتداع، فرحمه الله وعفا عنا وعنه بمنه وكرمه.

هذا ولأبي الفرج مصنفات كثيرة جداً حتى قيل إنها بلغت الثلاثمائة، بل قال شيخ الإسلام – فيما نقل عنه ابن رجب في «الذيل»– إنها بلغت الألف!! ومنها:

١ – البدايع الدالة على وجود الصانع[٢].

٢ – شرف الإسلام.

٣ – منتقد المعتقد[٣].

٤ – بيان غفلة القائل بقدم أفعال العباد.

٥ – غوامض الإلهيات.

٦ – مسلك العقل.

٧ – منهاج أهل الإصابة.

٨ – السر المصون.

٩ – الرد على المتصعب العنيد.

---

(١) درء التعارض ٨/ ٦٠،٩/ ١٦٠، وذكر الكتابين ابن رجب في الذيل ١/ ٣٥٠، فأما الأول فمطبوع وتقدم ذكره، وأما الثاني فلم أعثر عليه.

(٢) ذكر الذهبي هذا والذي بعده في السير ٢١ / ٣٧٤ ولم أعثر عليهما.

(٣) ذكر ابن رجب هذا الكتاب وما بعده حتى رقم ٩ في الذيل ١/ ٣٥٠، ولم أعثر عليها.

١٠ – قصيدة في الاعتقاد [١].

وله: «زاد الميسر في علم التفسير»، «نزهة العيون والنواظر في الوجوه والنظائر»، «مناقب الإمام أحمد»، «مناقب الإمام الشافعي»، «المدهش» وغيرها كثيرٌ جداً [٢].

سبب تأليفه: أشار المصنف إلى هذا في مقدمته فقال: وضعت هذا الكتاب محذراً من فتنة (يعني: إبليس) ومخوفاً من محنه، وكاشفاً عن مستوره، وفاضحاً له في خفي غروره والله المعين بجوده كل صادق في مقصوده».

موضوعه: ذكر المؤلف في كتابه هذا ما لبَّس به إبليس على كثير من الناس، وقد جعل كتابه هذا مقسماً على أبواب عدتها ١٣ باباً ثم ذكر تراجمها، وهي: الباب الأول: في الأمر بلزوم السنة والجماعة، والثاني: في ذم البدع والمبتدعين، والثالث: في التحذير من فتن إبليس ومكايده، والرابع: في معنى التلبيس والغرور، والخامس: في ذكر تلبيسه في العقائد والديانات، والسادس: في ذكر تلبيسه على العلماء في

---

(١) لهذه القصيدة نسخة خطية في جامعة برنستن، ومنها صورة في مكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية (فم رقم ١٧٠٢) ذكرها الحافظ ابن رجب في الذيل ١/ ٣٥٦، وساق منها ٦ أبيات، وذكرها الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس ١/ ٢٠٩، وحاجي في كشف الظنون ٢/ ١٣٤٣، والبغدادي في هدية العارفين ٥/ ٥٢٢، وذكرها د. عبد الله البصيري في قصائد مختارة في العقيدة ص ٣٣– ٣٤ وساق منها ٣٠ بيتاً مختارة، وذكر أن لديه صورة منها وقال: بأنها تقع في ٧١ بيتاً ووجدت منسوباً إليه كتاب: (قواعد الدين الأربع) في ١٩ ورقة مصورة في مكتبة جامعة الملك سعود على (فلم رقم ٥٦ / ١٩ ج، س) من المكتبة السعودية ٨٩ / ٨٦ من مجموع (٢٤٩ – ٢٨٦).

(٢) من مصادر ترجمته: الكامل (١٢ / ٧١)، مرآة الزمان ٨ / ٤٨١، وفيات الأعيان ٣/ ١٤٠، تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات ٥٩١ – ٦٠٠هـ) ص ٢٨٧، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٦٥ – ٣٨٤، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٤٢، البداية والنهاية ١٦/ ٧٠٦ – ٧٠٩، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١/ ٣٣٦ – ٣٦٣ ط. دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٧هـ أولى ت: أسامة بن حسن، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٧٠، غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٣٧٥

فنون العلم، والسابع: في ذكر تلبيسه على الولاة والسلاطين، والثامن: في تلبيسه على العباد في فنون العبادات، والتاسع: في ذكر تلبيسه على الزهاد، والعاشر: في ذكر تلبيسه على الصوفية، والحادي عشر: في ذكر تلبيسه على المتدينين بما يشبه الكرامات، والثاني عشر: في ذكر تلبيسه على العوام، والثالث عشر: في ذكر تلبيسه على الكل بطول الأمل.

هذا وقد ضمن المصنف هذه الأبواب كثيرا من المباحث المتنوعة ومن أهمها: أنه ذكر في الباب الثاني معنى السنة والبدعة، وانقسام أهل البدع بمعرفة أصول المبتدعة، وفي الباب الخامس تكلم على أنواع من الخارجين عن ملة الإسلام وكيف لبس عليهم الشيطان وزين لهم أعمالهم، ثم عقب ذلك ذكر بعض الفرق الضالة في هذه الأمة، وفي الباب السادس بين تلبيس إبليس على القراء وطلاب الحديث والفقهاء والوعاظ وغيرهم.

وفي الباب التاسع الخاص بذكر تلبيس إبليس على الصوفية أطال المؤلف فيه جداً ما يقارب نصف الكتاب، ذكر فيه عدداً من رموز التصوف، وشيئاً من مصنفاتهم محذراً منها، ثم نقد الصوفية في: مسالكهم في الاعتقاد، وفيما ابتدعوه في عباداتهم في: الطهارة والصلاة وغير ذلك، وكذلك انتقدهم في: لباسهم ومساكنهم ومطاعمهم ومشاربهم، وأسفارهم وسياحتهم، وسماعهم، وغنائهم ورقصهم..... وتركهم بعض العبادات وفعل الأسباب في طلب الرزق.... وتركهم لتعلم العلم! وذكر بعض أفعالهم المنكرة وحماقاتهم الغريبة.... ثم ذكر بقية الأبواب.

قيمته العلمية: حاول المصنف رحمه الله أن يجمع في هذا الكتاب ما رآه من الانحراف

في كثير من الناس بسبب تلبيس الشيطان عليهم، سواء كان ذلك الانحراف في العقائد أم في العبادات والأخلاق، وإن كان قد ركز فيه على ما يتصل بالعقائد لخطورته وعظم عاقبته.

وقد تميز الكتاب بمناقشات من المؤلف حول ما يتعرض له من نقد لبعض الأعمال والتصرفات مستصحباً الاحتجاج بالشرع والعقل، وهو في ذلك ينتهج منهج الاختصار.

كما يتميز الكتاب ببيان مداخل الشيطان على الإنسان، وكشف مكائده التي تخفى حتى على بعض العلماء والصالحين، وفيه تنبيهات لطيفة لتلك الحيل الشيطانية الخبيثة.

وقد أحسن المؤلف فيما يتعلق بترتيب الكتاب وتبويبه فجعله مع شموله قريب المأخذ، كما أن في عباراته سهولة ورقة.... كما تميز الكتاب بذكر مؤلفه بعض الأحاديث والآثار مسندة من عند نفسه مما يكون له بعض الفوائد الحديثية وإن كان قد يروي فيه بعض الأحاديث الضعيفة والقصص التي لا تثبت.

كما يعد هذا الكتاب من كتب الرد على الصوفية في مناهجهم وبيان مخالفاتهم كما أن فيه رداً على المشتغلين بعلم الكلام المذموم، وبالجملة فالغالب على هذا الكتاب أنه في ذكر البدع والتحذير منها ومن أصحابها.

طبعاته: طبع الكتاب عدة طبعات، لم أر فيها طبعة محققة[1].

---

(١) طبع سنة ١٤٠٧هـ نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، وقد اعتمدت على الطبعة الثانية، والأولى منها كانت سنة ١٤٠٣هـ ورأيت له طبعة قديمة بعناية المطبعة المنيرية بمصر، نشرتها الدار نفسها سنة ١٣٦٨هـ. وحقق في رسالتين علميتين (دكتوراه) من: د. أحمد المزيد، جامعة الملك سعود، ود. علي السحيباني، جامعة الإمام.

عقائد الثلاث والسبعين فرقة [١]

المؤلف: لا يعرف مؤلفه إلا هكذا (أبو محمد اليمني) وبسبب ذلك لم أستطع الوقوف على شيء من ترجمته فيما اطلعت عليه من كتب التراجم الكثيرة، وقبلي محقق الكتاب، فإنه قال عند تعريفه بالمصنف (١/ ١): «لم أجد من ذكره باسمه، مع ما بذلته من جهد في تتبع تراجم علماء اليمن في عصره، ولم يعرف إلا بكنيته ونسبته (أبو محمد اليمني)».

ثم بين السبب الذي لأجله أخفى المصنف اسمه، وهو ما ذكره في هذا الكتاب عن الإسماعيلية الباطنية، حيث فضحهم وبين ما ينطوي عليه مذهبهم من الضلال والكفر الصريح وأنهم يلبسون على العامة وأشباههم، وقد أخبر المؤلف عن قربه من ديارهم وخبرته بهم، فقال (١/ ٥١٢): «.... وذلك أني خبير بهم جداً، لقرب الدار من الدار، ولكثرة ما قرأت من كتبهم الشنيعة، وعرفت معناها ورموزاتها المؤدية إلى تعطيل الشريعة والمؤلفة في الأمور الوضيعة... » قال المحقق: «بأن هذا سبب مقنع تمام الإقناع بضرورة إخفاء المصنف - رحمه الله تعالى - شخصه والاكتفاء بكنيته التي من المؤكد أنها كذلك غير مشتهر بها، بل إنه يحترس عند عزو بعض الأقوال لمعاصريه فلا يذكر أسماءهم.... وقد كشف عن

(١) لم يثبت على مخطوطة الكتاب عنوانه، ولعل المؤلف قد أشار إلى هذا العنوان في مقدمته حيث يقول ص ٢: «أحببت أن أجمع مختصراً أذكر فيه: عقائد الثلاث والسبعين فرقة...» وقال في موضع آخر (ص ١٠): «أنا مبين عقيدتها في آخر كتاب الفرق... » فسماه هنا «كتاب الفرق، وبه ذكره السكسكي في كتابه «البرهان» ص٨٣ حيث نقل عنه، فقال: «قال أبو محمد، صاحب كتاب الفرق...» ولم أر من ذكره غيره، لتنكُّر مؤلفه وإبهامه لاسمه.

الإسماعيلية من الضلال والفساد ما لم يكشفه من سبقه بمثل علمه..... فلو علم طواغيت الإسماعيلية عن شخص هذا الكاتب لركبوا الصعب والذلول في القضاء عليه، كما هي سجيتهم».

هذا وقد ذكر أن هذا الكتاب يدل على رسوخ مؤلفه في العلم، وسعة اطلاعه وأنه على مذهب السلف في الاعتقاد، وهو كما قال فمن اطلع على هذا الكتاب اتضح له ذلك بجلاء.

ولا يعلم تاريخ وفاة هذا المؤلف، لكن جاء في أثناء كتابه ما يدل على أنه عاش في القرن السادس، وبالتحديد كان في عصر المقتفي لأمر الله الخليفة العباسي (ت ٥٥٥ هـ) وذلك أنه لما عدد خلفاء بني العباس قال (١/ ٢٣٣): «ثم ولي من بعده محمد المقتفي لأمر الله في وقتنا هذا...» وولايته كانت بين ٥٣٠هـ و ٥٥٥هـ.

سبب تأليفه: بين المؤلف في مقدمته سبب تأليفه هذا الكتاب فقال (١/ ٢): «.... لما رأيت الناس قد غفلوا عن أديانهم، واستخفوا بمعادهم، واشتهروا في فساد مذاهبهم بالإصغاء إلى أهل البدع والأهواء، بما زخرفوه وصنفوه، وأولوه وتأولوه من ابتدع مذاهب شتى.... أحببت أن أجمع مختصراً أذكر فيه عقائد الثلاث والسبعين فرقة..... لنفع حائر ينكر عن الدخول في بدعتهم».

موضوعه: قد أوضح المؤلف موضوع كتابه هذا، وأنه في تسمية الفرق الثلاث والسبعين التي أخبر النبي ﷺ أن أمته تفترق على هذا العدد من الفرق، وذكر عقائدها وبعض أقوالها وحججها، والرد عليها، فيقول المؤلف (١/ ٣، ٧ – ٨): «فرأيت – بعد خيرة الله تعالى – بيان هذه الفرق بعقائدها وأسمائها، وبعض أقاويلها، لكنها اختصاراً مني لناظري هذا، خوفاً من ملالة قارئه... وبينت ما

شككوه ووهموا به على أهل السنة والجماعة، من أقاويلهم الفاسدة، وتأويلاتهم الباردة...» إلى أن قال: «وإنما قصدت بما أنا ذاكره عنهم في كتابي هذا تحذيراً لمن هو جاهل عن خدعهم، فلا يغتر بهم فيقع في شركهم.... وقد ذكرت بعض حججهم على ما ابتدعوه، والحجة عليهم في نقض ذلك، والله مجازيهم ومكافيهم على ما اخترعوه وابتدعوه...».

وقد قسم المؤلف كتابه هذا على فصول كثيرة جداً، جاءت أهم مباحثه على أبواب، فالأول منها في ذكر الخوارج وفرقهم وشيئاً من أقوالهم، والباب الثاني: في القول في الإمامة والإمام، لأن هذه هي أصل بدعة الخوارج، والباب الثالث: المقالة في الفرق المرجئة، ولما كان أشهر بدعهم ما يتعلق بالإيمان عقد الباب الرابع في ذكر ما يتعلق بمسائل الإيمان، وجعل الباب الخامس في: ذكر فرق المعتزلة وأقوالها، وجعل الباب الخامس، في: ذكر فرق المعتزلة وأقوالها، وجعل الباب السادس والسابع في أشهر ما ضلت فيه هذه الفرقة، وهو: القول في القدر، والقول في القرآن، ثم عقد الباب الثامن في: ذكر فرق الشيعة وأقوالها، وشيء من حماقاتها ثم الباب التاسع في: ذكر فرق الباطنية، وذكر ما انفردوا به من تأويلات، وما تلقبوا به من ألقاب وأقوالهم الخارجة عن الإسلام، وجعل لذلك أبواباً، فباب في: كشف ألقاب الإسماعيلية، وباب في: بعض شيء من تأويلهم القرآن، وباب في: تشكيكهم... في ناسخ القرآن ومنسوخه....، وباب في: ذكر بعض تأويلاتهم لأحكام الشريعة، وباب في: مقالتهم في القيامة والحشر والحساب.

ثم باب عقائد أهل الأديان، فذكر: اليهودية والنصرانية والمجوسية ونحوها، ثم ذكر إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ وشيئاً من معجزاته.

ثم ختم الكتاب بباب بين فيه مجمل اعتقاد الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة.

قيمته العلمية: الحق أن من طالع هذا الكتاب، وتأمل منهج مؤلفه فيه تبين له أنه كتاب فريد في بابه، بل لا أبالغ إذا قلت: إنه من أنفع كتب الفرق، إن لم يكن أنفعها، ذلك أن المؤلف قد انتهج فيه منهج السلف سواء في ذكر العقيدة الصحيحة، أو في مناقشاته ومجادلاته لأهل البدع وردوده عليهم، وهو يقول بعد ذكر كل مقولة لأهل البدع: هذا خلاف الشرع، أو هذا باطل، أو هذا محال، ونحو هذه العبارات، التي تبين للقارئ مخالفة تلك المقولة للمذهب الحق، كما أنها تبرئ عهدة المؤلف من التبعة.

فالمؤلف متبع لمذهب السلف فيما يورده من مسائل الاعتقاد، كما يتضح ذلك في بحثه القيم في: القدر، وكذا بحثه في: مسائل أخرى أثبتها المؤلف في خاتمة هذا الكتاب النفيس عند ذكر مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة.

كما أن هذا الكتاب يمتاز بأمر بالغ الأهمية في مجال البحث في الفرق، وهو أنه توسع كثيراً في ذكر فرق الإسماعيلية الباطنية وأقوالهم وتأويلاتهم الباطلة للقرآن والسنة وأحكام الشريعة... ورد على هذا كله، وقد استوعب ذلك أكثر من ثلث الكتاب، مما يجعله مرجعاً في معرفة حال تلك الفرق الضالة، لاسيما وأن المؤلف قد اطلع على كتبهم وخبرهم، كما تقدم نقل ذلك عنه.

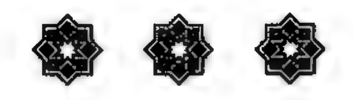
ما يؤخذ على الكتاب:

١ـ يؤخذ على المؤلف أنه رحمه الله أورد في كتابه عدداً من الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة...

٢ـ عدم عناية المؤلف بذكر الأحاديث بألفاظها الواردة فكثيراً ما يذكرها بالمعنى الذي يقرب تارة ويبعد تارة!

طبعاته: طبع الكتاب بتحقيق: د. محمد بن عبدالله الغامدي، وقد حققه على نسختين خطيتين، ووضع مقدمة ذكر فيها ما يتعلق بالمؤلف وكتابه، وبذل وسعه في تخريج الأحاديث وعزو النقول والتعليق على ما يحتاج لذلك [1].

وقد اعتمدت هنا على هذه الطبعة، ولا أعلم للكتاب طبعة غيرها.



(١) طبع سنة ١٤١٤هـ نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، في مجلدين.

المصادر التي تم الاعتماد عليها في جمع مؤلفات العقيدة

كانت تلك الكتب هي ما استطعت جمعه والاطلاع عليه من مصنفات أهل السنة والجماعة على اختلاف أصنافها وتفاوت مصنفيها في أغراضهم وتباينهم في طرائقهم.

وأراني في حل الآن مما اشترطته على نفسي من دراسة كل مصنف في علم العقيدة على مذهب أهل السنة والجماعة مما كان مطبوعاً متاحاً، وكنت قد عزمت على جمع كل ما ألفه أهل السنة في تلك المرحلة التاريخية، محل البحث، فاستوجب ذلك مني جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، حيث تجولت لطلب ذلك وقلبت طرفي في كتب التراجم والتاريخ والفهارس والأثبات والبرامج والمعاجم، وكذا في عدد كبير من فهارس المخطوطات لمكتبات العالم وغير ذلك.

وأشير هنا إلى المصادر التي استقيت منها أسماء الكتب مرجئاً ما يختص ببيانات الطباعة هناك في فهرس المصادر والمراجع:

فمن كتب التاريخ:

- (كتاب الذخيرة) لابن بسام ٤٥٢هـ.
- (خريدة القَصْر) للعماد الكاتب ٥٩٧هـ.
- (المنتظم) لابن الجوزي ٥٩٧هـ.
- (بغية الطلب في أخبار حلب) لابن العديم ٦٦٠هـ.
- (تاريخ الإسلام) و (العبر) كلاهما للذهبي ٧٤٨هـ.

- (البداية والنهاية) لابن كثير ٧٧٤هـ.
- (ريحانة الألباء) للخفاجي ٩٧٧هـ وغيرها.

ومن كتب التراجم:

- (تاريخ مولد العلماء ووفياتهم) للربعي ٣٧٩هـ.وذيله للكتاني ٤٦٦هـ وذيل ذيله للأكفاني ٥٢٤هـ.
- (تاريخ العلماء) لابن الفرضي ٤٠٣هـ.
- (تاريخ جرجان) للسهمي ٤٢٧هـ.
- (تاريخ العلماء والنحويين) للتنوخي ٤٤٢هـ.
- (الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى) لابن عبدالبر ٤٦٣هـ.
- (تاريخ بغداد) للخطيب ٤٦٣هـ إفادة من كتاب (فهرس الكتب التي أوردها الخطيب في تاريخه) د. أكرم العمري، مستل من مجلة كلية الدراسات الإسلامية العدد الخامس ١٣٩٣هـ،ط: بغداد.
- (الإكمال) لابن ماكولا ٤٧٥هـ.
- (قلائد العقيان) لابن خاقان ٥٢٩هـ.
- (التحبير في المعجم الكبير) للسمعاني ٥٦٢هـ.
- (الصلة) لابن بشكوال ٥٧٨هـ.
- (بغية الملتمس) للضبي ٥٩٩هـ.
- (معجم الأدباء) لياقوت ٦٢٦هـ إفادة من كتاب (فهرس معجم الأدباء) د. أحمد شمس الدين نشر: دارالكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

- (تاريخ إربل) لابن المستوفي ٦٣٧هـ.
- (التكملة لكتاب الصلة) للمنذري ٦٥٦هـ.
- (الوافي بالوفيات) للصفدي ٦٧٤هـ.
- (وفيات الأعيان) لابن خلكان ٦٨١هـ.
- (إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين) لليماني ٧٤٣هـ.
- (سير أعلام النبلاء) و (تذكرة الحفاظ) و(معرفة القراء الكبار) كلهـا للـذهبي ٧٤٨هـ.
- (فوات الوفيات) للكتبي ٧٦٤هـ.
- (الوفيات) للسلامي ٧٧٤هـ.
- (البلغة) للفيروزآبادي ٨١٧هـ.
- (غاية النهاية في طبقات القراء) لابن الجزري ٨٣٣هـ.
- (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين الدمشقي ٨٤٢هـ.
- (شذرات الذهب) لابن العماد ١٠٨٩هـ.
- (الأعلام) للزركلي ١٣٩٦هـ.

ومن كتب الطبقات:

- (طبقات الفقهاء الشافعية) للعبادي ٤٥٨هـ.
- (طبقات الفقهاء) للشيرازي ٤٧٦هـ.
- (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى ٥٢٦هـ.
- (ذيل طبقات الحنابلة) لابن رجب ٧٩٥هـ.

- (ترتيب المدارك) للقاضي عياض ٥٤٤هـ.
- (طبقات فقهاء اليمن) للجعدي ٥٨٦هـ.
- (طبقات الشافعية) لابن الصلاح ٦٤٣هـ.
- (طبقات المفسرين) للداودي ٧٣٢هـ.
- (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي ٧٧١هـ.
- (طبقات الشافعية) للإسنوي ٧٧٢هـ.
- (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) للقرشي ٧٧٥هـ.
- (الديباج المذهب) لابن فرحون ٧٩٩هـ.
- (طبقات الشافعية) لابن قاضي شهبة ٨٥١هـ.
- (تاج التراجم) لابن قطلوبغا ٨٧٩هـ.
- (المقصد الأرشد) لابن مفلح ٨٨٤هـ.
- (طبقات المسفرين) و (طبقات الحفاظ) و (بغية الوعاة) ثلاثتها للسيوطي ٩١١هـ.
- (المنهج الأحمد) للعليمي ٩٢٨هـ.

ومن كتب الفهارس:

- (الفهرست) لابن النديم ٤٣٨هـ.
- (الفهرست) للطوسي ٤٦٠هـ.
- (مفتاح السعادة) لطاش كبرى زادة ٩٦٨هـ.
- (كشف الظنون) لحاجي خليفة ١٠٦٧هـ.

- (صلة الخلف بمصول السلف) للراوندي ١٠٩٣هـ.
- (إيضاح المكنون ـ ذيل كشف الظنون) للبغدادي ١٣٣٩هـ.
- (هدية العارفين) للبغدادي ١٣٣٩هـ.
- (فهرس الفهارس والأثبات) للكتاني ١٣٣٣هـ.
- (الرسالة المستطرفة) للكتاني ١٣٤٥هـ.
- (معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة.
- (تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين.
- ـ(تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان.

ومجموعة من فهارس المطبوعات منها:

- (فهرس المطبوعات العراقية) (١٨٥٦ – ١٩٧٢)
- (دليل الكتاب المصري) ١٩٨٠ م.
- (ذخائر التراث العربي والإسلامي) حتى عام ١٩٨٠م لعبدالجبار عبدالرحمن.
- (المعجم) للحبشي.
- (مجلة معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية بمصر).
- (مجلة معهد المخطوطات العربية في الكويت)
- (معجم المطبوعات العربية والمعربة منذ ظهور الطباعة، حتى عام ١٣٣٩هـــ.) ليوسف إلياس.
- (معجم المخطوطات المطبوعة) د. صلاح الدين المنجد.

ومن كتب المعاجم:

- (معجم السفر) للسلفي ٥٧٦هـ.
- (المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي) لابن الأبار ٦٥٨هـ.
- (المعجم المفهرس) و (المجمع المؤسس كلاهما لابن حجر ٨٥٢هـ.
- (معجم الشيوخ) للهاشمي ٨٨٥هـ.
- (معجم الكتب) لجمال الدين بن المبرد ٩٠٩هـ.
- (قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر) للفلاني ١٢١٨هـ.
- (الوجازة في الإجازة) للعظيم آبادي ١٣٢٩هـ.
- (معجم البلدان) لياقوت، أفدت ما فيه من كتاب (إتحاف الخلان بمعارف معجم البلدان) للعمري.

ومن كتب البرامج:

- (برنامج الرعيني ٦٦٦هـ)
- (برنامج التجيبي ٧٣٠هـ)
- (برنامج ابن جابر الوادي آشي ٧٤٩هـ)
- ـ(برنامج المجاري ٨٦٢هـ)

ومن كتب الأثبات:

- (ثبت أبي جعفر الوادي آشي ٩٣٨هـ)
- (ثبت التغلبي ١١٣٥هـ).

جولة في فهارس المخطوطات:

وفي بحثي عن المخطوطات اعتمدت على الفهارس المعدة لمكتبات العالم المختلفة، فقمت بما يلي:

- فرزت بطاقات المخطوطات في جامعة الإمام بالرياض، وجامعة الملك سعود، ثم نظرت في فهارس الجامعات السعودية الأخرى خاصة الجامعة الإسلامية بالمدينة وأم القرى بمكة.
- بحثت في فهارس الرسائل الجامعية في الجامعات السعودية الذي أعده مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض.
- فتشت في فهارس عدد من المكتبات المحفوظة في قسم خزانة المخطوطات بمركز الملك فيصل للبحوث وكان منها:
- **(سوريا)** فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المنتخب من مخطوطات الحديث) وضعه محمد بن ناصر الدين الألباني طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ فهرس دار الكتب الظاهرية (التصوف ٣ أجزاء) إعداد محمد رياض المالح ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٨ - ١٤٠٢هـ.
- **(العراق)**: فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (الجزء الثاني الخاص بكتب الحكمة والعقائد والتصوف) إعداد عبد الله الجبوري ط. مطبعة الإرشاد، ١٩٧٤هـ.
- **(مصر)**: فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة (المجلد الثاني الخاص بعلم التوحيد) ط. مطبعة عثمان عبدالرزاق بالقاهرة ١٣١١هـ فهرس المخطوطات المصورة إصدار معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة (الجزء الأول)

إعداد فؤاد سيد ١٩٦٣م، فهرس المخطوطات الموجودة بالمكتبة الأزهرية حتى سنة ١٣٧١هـ (المجلد الأول والثاني الخاصان بعلم الحديث وعلم الكلام والتصوف) مطبعة الأزهر ١٣٧١هـ.

- **(المغرب)**: فهرس الخزانة العلمية الصبيحية بسلا في المغرب أعده: د. محمد حجي نشره معهد الكويت ١٤٠٦هـ، فهرس مخطوطات خزانة تطوان أعده: المهدي المهدي الدليرو، ومحمد بوخبزة تطوان ١٤٠٤هـ المغرب، خزانة القرويين ونوادرها أعده: محمد العابد الفاسي، نشرته مجلة معهد المخطوطات العربية في القاهرة ج٥/ ١٩٥٩م ص ٣ - ١٦، فهرس خزانة ابن يوسف في مراكش، الصديق بن العربي، دار العربي الخطابي، الرباط، ١٤٠٧هـ (المجلد السادس).
- **(اليمن)**: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير في صنعاء إعداد أحمد الفرقيحى وآخرين ١٤٠٤هـ نشر وزارة الأوقاف باليمن، فهرس المكتبة الغربية بالجامع الكبير في صنعاء، إعداد أحمد محمد عيسوي ط. الإسكندرية منشأة المعارف ١٩٧٨م، فهرس بعض المكتبات في اليمن، إعداد عبد الله بن الحبشي، نشر مؤسسة الفرقان.
- **(تركيا)**: فهرس المكتبة السليمانية في استانبول، مطبعة قصبار ١٣١٠هـ، المختار من المخطوطات العربية في الاستانة، نشر دار السعادة ١٣١١هـ فهرس مكتبة الحاج بشير آغا، نشر مطبعة محمود بك استانبول، فهرس (لاله لي) استانبول ١٣١١هـ دار السعادة تركيا، فهرس مكتبة حسام الدين أفندي، مطبعة محمود بك استانبول، فهرس مجموعة من المخطوطات العربية في

مكتبات الأناضول، جمع أحمد آتش، ونوارد المخطوطات العربيـة في مكتبـات تركية، د. رمـضان شـشن، بـيروت دار الكتـاب الجديـد ١٤٠٠هــ، فهـرس مخطوطات خسرو باشا، نشر مطبعة محمود بك اسـتانبول ١٢٥٥هــ، فهـرس مخطوطات مكتبة كوبلي أعده د. رمضان ششن وآخرون، استانبول ١٤٠٦هـ، مجموعات مخطوطة في جامعات استانبول د. طه محـسن نـشر معهـد الكويـت ١٤٠٦هـ.

- **(إسبانيا)**: المجلد الثالث من فهـرس المخطوطـات العربيـة في الا سـكوريال، مدريد، أعده هارتوغ ١٩٢٨م، قائمة المخطوطات التي فهرسـتها بعثـة معهـد المخطوطات في الكويت من المكتبة الوطنية في مدريد
- **(ألمانيا)**: فهرس المخطوطات العربية في المكتبة الملكية في بيونخ، فهرس المكتبة الملكية في برلين (ج ٢ الحديث والعقائد ج ٣ التصوف ج ٤ الفلسفة) أعده وليـام الورد، نيويورك ١٩٨٠م، فهـرس المخطوطـات العربيـة المحفوظـة في مكتبـه الجمعية الاستشراقية بمدينة هاله، د. عدنا جواد ١٣٩٧هـ.
- **(أمريكا)** فهرس المخطوطات العربيـة في دور الكتـب الأمريكيـة، كـوركيس عواد، مستل من مجلة سـومر جلـد ٧ جـزء ٢ مطبعـة الرابطـة بغـداد ١٩٥م، فهرس المحفوظات العربية في الجامعة الكاثوليكيـة في واشـكن، ترجمـة محمـد الشيباني، نشر مركـز المخطوطـات بالكويـت ١٩٩٣م، فهـرس المخطوطـات العربية في مكتبة الكونغرس بواشطن د. صـلاح الـدين المنجـد، دار الكتـاب الجديد بيروت ١٣٩٩هـ، فهرس جامعة برنستون (المخطوطات العربية).
- **(إيرلندا)** فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربيتي دبلن، أعـده آرثـر،

ترجمـة د. محمـد شـاكر سـعيد في مجلـدات، ذخـائر الـتراث العـربي في مكتبـة تشستربتي أعده كوركيس عواد ١٩٧١.

- **(بريطانيا)** فهرس المتحف البريطاني.
- **(إيطاليا)** فهرس المخطوطات العربية والإسلامية في مكتبة الفاتيكان أعـده ج ليفي ديلافيدا، نشر الفاتيكان ١٩٣٥م.
- **(فرنسا)** فهرس المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية وضعه د. هادي حمودي نشر دار الأوقاف الجديـدة، بـيروت ١٤٠٦هـــ فهـرس المخطوطـات العربية في مكتبة سترا سبورغ الوطنية والجامعيـة د. نزيـه كـسيبي نـشر معهـد الكويت ١٤٠٦هـ.
- **(الهنـد)** الفهـارس الموضـحة للمخطوطـات العربيـة بمتحـق سـالار حنـك ومكتبته الخطية، وضع الحاج محمد أشرف ط. دائرة المعارف العثمانيـة بحيـدر آباد ١٤٠٩ الجزء الخاص (٦، ١، ٣) في العقائد والتصوف والفلسفة.

هذا وقد هالني كثرة الفهارس للمخطوطات العربيـة في العـالم وكثـير منهـا كتب بلغات أخرى غير العربية: انجليزية أو ألمانية أو فرنسية أو فارسية أو غيرها، وهذه بحق تحتاج إلى عناية عـدد مـن البـاحثين والمترجمـين، بـل إلى فريـق علمـي متكامل لا يتهيأ إلا للمراكز المتخصصة، ولقـد كـان أبرزهـا – في نظـري – مركـز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض، وهو جدير بذلك، وفق الله القائمين عليه لكل خير.

فتحصَّل لدي مادة لا بأس بها من مؤلفات تلك القرون مع ما وقفت عليـه في غضون ذلك من فوائد وفرائد.

من الصعوبات في هذا البحث:

المشكلة التي حيرتني كثيراً في بحثي عن الكتب هي: أن معرفة عنوان كتاب ما، واسم مؤلفه؛ ليس يكفي في الاستدلال على موضوعه، كما أن من المؤلفين من لا يُعرف صحة منهجه وسلامة انتحاله إلا بالوقوف على كتابه، لهذا السبب وغيره كدت ألا أذكر شيئاً من المصنفات التي لم أقف عليها سواء المخطوط منها أو المفقود، لولا ما بذلته من جهد في سبيل ذلك لسنوات، فاتخذت مسلكاً وسطاً بأن أذكر من تلك المصنفات أهمها – في نظري –.

فدونك مسرداً لما انتخبته منها مبينا عنوان الكتاب واسم مؤلفه ونسبه وتاريخ وفاته، وشيئاً مختصراً مما يدل على مكانته في العلم مع الإحالة إلى من ذكره من المصادر:

مؤلفات لم يطبع لمؤلفيها كتاب في العقيدة حتى هذا العام ١٤٢٤هـ، فهي – عندي في عداد المفقودات وبعضها مخطوط

١ - «**العبادة الكبرى والصغرى**»

٢ - «**الاستواء**»[١]

كلاهما لأبي عثمان سعيد بن محمد بن صبيح بن الحداد المغربي (ت ٣٠٢هـ). كان أحد المجتهدين، بحراً في الفروع رأساً في لسان العرب، بصيراً في السنن، وكان من رؤوس السنة، له مواقف محمودة في الدفاع عن الإسلام والذب عن السنة، ووقعت له مناظرات كثيرة مع المعتزلة والشيعة وغيرهم.

---

(١) ذكرهما الفيروزآبادي في: بغية الوعاة ص ١٠٥، وانظر: السير: ١٤ / ٢٠٥، الوافي بالوفيات ١٥/ ١٧٩، شذرات الذهب ٢/ ٢٣٨.

٣- «الإيمـــان»[١]

لأبي عمر أحمد بن خالد بن يزيد المالكي القرطبـي المعـروف بـابن الجبـاب (ت ٣٢٢هـ) كان محدث الأندلس في وقته حافظاً ناقداً، إماماً في فقه مالك، وكان في الحديث لا ينازع حتى قال بعضهم: مـا أخرجـت الأنـدلس حافظـاً مثـل ابـن الجباب وابن عبر البر.

٤- «السـنة»[٢]

لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي الـشافعي (ت ٣٤٠هــ) كـان شـيخ الشافعية وفقيه بغداد، صنف التصانيف وتخرج به أئمة، ثم انتقل إلى مـصر فتـوفي فيها.

٥- «السنة».

٦- «الرؤية».

٧- «العظمة».

٨- «الآيات وكرامات الأولياء»[٣]

---

(١) ذكره الـذهبي في تـاريخ الإسـلام وفيـات ٣٢١- ٣٣٠ ص ٩٨، وفي الـسير ١٥/ ٢٤١، وذكـره ابـن فرحون في: الديباج المذهب ١/ ١٦٠، والبغدادي في: هدية العارفين ١/ ٥٩، والزركلي في الأعـلام ١: ١٢٠، وكحالة في معجم المؤلفين: ١/ ١٣٤.

(٢) ذكره الذهبي في السير ١٥/ ٤٢٩، قال: صنف المروزي كتاباً في السنة وقـرأه بجـامع مـصر وحـضره آلاف، فجرت فتنة، فطلبه كافور فاختفى ثم أدخل على كافور فقـال: أرسـلت إليـك ألا تـشهر هـذا الكتـاب، فـلا تظهره، وكان فيه ذكر الاستواء فأنكرته المعتزلة «وانظر: تاريخ بغداد ٦/ ١١، وفيات الأعيان ١/ ٦٢.

(٣) ذكر الثلاثة الأولى الذهبي في السير ١٦/ ١١، والبغدادي في: هدية العارفين ٢/ ٤٣، وذكر الأخير الذهبي في المصدر السابق وكحالة في معجم المـؤلفين ٣/ ٤٥، وذكـر الأول منهـا: ابـن تيميـة وابـن القـيم وسـمياه في مواضع: «المعرفة في السنة» ونقلا عنه ما يدل على أنه كتاب مسند، انظر: درء التعـارض ٦/ ٢٠٣، ٧/ ١٠٨،

كلها لأبي أحمد محمد بن أحمد بن إبـراهيم، الأصـبهاني، المعـروف بالعـسال (ت ٣٤٩هـ) كان أحد الأئمة في الحديث فهما وإتقاناً وأمانة، له تـصانيف كثـيرة، تولى قضاء أصبهان زماناً.

٩ - «السنة»[(١)]

١٠ـ «الرؤية»[(٢)]

١١ـ «دلائل النبوة»

١٢ـ «الرد على الجهمية»

١٣ـ «الرد على المعتزلة»

١٤ـ «بيان كفر من قال بخلق القرآن»[(٣)]

بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٤٤١، وفي الفتاوى الكبرى ٥/ ١٥، ما يشير إلى أن الكتـاب موضـوعه في الـصفات، وانظر: الصواعق المرسـلة لابـن القـيم ٤/ ١٢٤٩ واجـتماع الجيـوش ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦١، وانظـر في ترجمـة العسال: ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم ٢/ ٢٨٣، وتاريخ بغداد ١/ ٢٧٠.

(١) ذكره شيخ الإسلام في: منهاج السنة ٢/ ٣٦٥، وفي درء التعارض ٧/ ١٠٨، وابن القـيم في اجـتماع الجيـوش ص ٤٥، ونقلا عنه كثيراً، وذكره الـذهبي في الـسير ١٦/ ١٢٨، وقـال: مجلـد، وذكـره البغـدادي في: هديـة العارفين ١/ ٣٩٦، قلت: والأمل في العثور على هذا الكتاب كبير، إذ كان موجوداً في منتـصف القـرن الثـاني عشر الهجري، حيث اطلع عليه الشيخ عبد الله بن عثمان مستجي زادة المتوفى سنة ١١٤٨هــ انظـر: منهـاج السنة ٢/ ٣٦٥ تعليق د. محمد رشاد سالم، وذكره أيضا ابن حجر في: المعجم المفهرس ص: ٢٦٧، والـروداني في صلة الخلف ص ٢٦٧.

(٢) ذكر هذين الكتابين الذهبي في السير ١٦/ ١٢٨، وفي تذكرة الحفاظ ٣/ ٩١٢، وذكـر الأول مـنهما الـسيوطي في طبقات الحفـاظ ٣٧٣، والـزركلي في الأعـلام ٣/ ١٢١، وذكـر الثـاني: حـاجي في كـشف الظنـون ٢/ ١٤٢١، وقال: هو في خمسة أجزاء.

(٣) ذكر هذه الثلاثة الذهبي في: تذكرة الحفاظ ٣/ ٩١.

كلها لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني الأصبهاني (ت ٣٦٠هـ) كان أحد الأئمة وحفاظ الحديث، له تصانيف مذكورة وآثار مشهورة، ولم يزل حديثه رائجاً نافقاً مرغوباً فيه، عمر حتى جاوز المائة، ازدحم عليه المحدثون، ورحلوا إليه من الأقطار.

١٥ - «**السنة**»(١)

لأبي أحمد محمد بن علي بن محمد الكرجي، عُرف بالقصاب لكثرة ما قتل في مغازيه (ت ٣٦٠هـ) كان من العلماء الحفاظ له تصانيف حسنة.

١٦ - «**البيان على من خالف القرآن، وما جاء فيه من صفات الرحمن وما قامت عليه أدلة البرهان**»(٢).

لأبي القاسم إبراهيم بن جعفر الحنبلي، المعروف بابن الساجي (ت ٣٧٩هـ) كان أحد فقهاء الحنابلة في عصره.

١٧ - «**شرح اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل**»(١)

---

(١) ذكره الذهبي في السير ١٦/ ٢١٣، وفي تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٣٨، والسيوطي في: طبقات الحفاظ ٣٨٠، والبغدادي في: هدية العارفين ٢/ ٤٧، وكحالة في معجم المؤلفين ٣/ ٥٤٥، ونقل الذهبي في تذكر الحفاظ في الموضع السابق عن كتاب السنة للقصاب كلاماً جميلاً قال: «كل صفة وصف الله بها نفسه أو وصفه بها رسوله فليست صفة مجاز، ولو كانت صفة مجاز لتحتم تأويلها، ولقيل: معنى البصر، كذا، ولفسرت بغير السابق إلى الأفهام، فلما كان مذهب السلف إقرارها بلا تأويل علم أنه غير محمولة على المجاز، وإنما هي حق بين «قلت ولعل هذا الكتاب هو الذي أشار إليه ابن تيمية في: درء التعارض ٦/ ٢٥٢ لكن فيه: أبو أحمد الكرخي بالخاء ولعله تصحيف.

(٢) ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٣/ ٢٤٨ ت: العثيمين، وابن مفلح في: المقصد الأرشد ١/ ٢٢٠، والعليمي في: المنهج الأحمد ٢/ ٩٦، وجعل وفاته سنة ٣٩٩هـ، وهو مخالف للمصادر الأخرى، وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام في (وفيات ٣٥١ - ٣٨٠) ص ٦٤٣، وكحالة في: معجم المؤلفين ١/ ١٧.

لعلي بن علي بن شكر بن أحمد، الحنبلي (ت ٤١٨هـ).

١٨ - **«الوصول إلى معرفة الأصول»**[٢]

١٩ـ **«الرد على الباطنية»**[٣]

كلاهما لأبي عمر الطلمنكي، أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي (ت٤٢٩هـ) كان أحد الأئمة المشهورين في الأندلس، وكان فاضلاً ضابطاً شديداً في السنة، سيفاً مجرداً على أهل الأهواء والبدع، قامعاً لهم غيوراً على الشريعة شديداً في ذات الله عاش تسعين عاماً وامتحن لفرط إنكاره حتى تعرض للقتل فأنقذه الله.

٢٠ - **«كتاب الصفات»**[٤]

لأبي القاسم، عبد العزيز بن علي بن أحمد بن شكر، البغدادي، الأَزَجي (ت ٤٤٤هـ) كان صدوقاً كثير الحديث.

---

(١) ذكره حالة في: معجم المؤلفين ٢/ ٤٧٨، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي ١/ ٣١٢، له نسخة خطية في المتحف البريطاني برقم ١٧٠ نقلت من نسخة بخط المؤلف، وعلمت أن أحد الزملاء في الجامعة يقوم بتحقيقه.

(٢) ذكر الأول منهما ابن تيمية في: الدرء ٦/ ٢٥٠، وفي تلبيس الجهمية ٢/ ٣٧، وفي مجموع الفتاوى ٣/ ٢١٩، ونقل عنه في ٥/ ٤٢ ما يدل على أن فيه أسانيد، وفي ٥/ ١٨٩، وفيه أنه ينقل فيه إجماع أهل السنة في مسائل العقيدة، وذكره ابن القيم ونقل عنه في: الصواعق ٤ / ١٢٨٤، وفي اجتماع الجيوش ص ١٤٢،، ولعل هذا الكتاب هو الذي ذكره ابن خير وسماه: الرسالة المختصرة في مذاهب أهل السنة كما في الفهرست ص ٢٥٩، وذكر له أيضاً: الدليل إلى معرفة الجليل ص ٢٨٨، وانظر: الديباج المذهب ١/ ١٧٩، وذكر كتاب (الوصول) الذهبي في السير ١٧ / ٥٦٩، وقال: «في مجلدين عامته جيد، وفي بعض تبويبه ما لا يوافق عليه أبداً مثل: باب الجنب.... فهذه زلة عالم».

(٣) ذكره الذهبي في السير ١٧/ ٥٦٩، ونقل عنه قدر ثلاثة أسطر، وانظر: الصلة لابن بشكوال ١/ ٤٤، وبغية الملتمس ١٦٢.

(٤) ذكره الذهبي في: السير ١٧ / ٥٦٩، فقال: «له مصنف في الصفات لم يهذبه «ولعله هو الذي أشار إليه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٧٣: وفي العبارة تصحيف وهي: «وقد ذكر ذلك القاضي أبو يعلى الأزجي فيما خرجه من أحاديث الصفات»، ولعل لفظة (عن) بين أبي يعلى والأزجي، حيث إن الأزجي شيخ القاضي أبي يعلى والله أعلم، وانظر: تاريخ بغداد ١٠ / ٤٦٨ شذرات الذهب ٣ / ٢٧١.

٢١- «قصيدة في قواعد السنة»[1]

لأبي القاسم سعد بن علي بن محمد بن علي الزنجاني (ت ٤٧١هـ) كان أحد الحفاظ المجودين من رؤوس أهل السنة وأئمة الأثر، وممن يعـادي الكـلام وأهلـه ويذم الأراء والأهواء.

٢٢- «قصيدة في الاعتقاد»[2]

لأبي الخطاب، أحمد بن علي بن عبدالله المقرئ الـصوفي، المـؤدي البغـدادي (ت ٤٧٦هـ) قرأ القرآن بالسبع وقرأ عليه خلق، وروى عنه الحديث جماعة مـن المـشهورين بتجويد القراءة وتحسينها قيل: كان على مذهب الشافعي ثم انتقل إلى مذهب أحمد.

٢٣- «التبصرة في أصول الدين»[3]

---

(١) ذكرها ابن القيم في اجتماع الجيوش ص ١٩٨ وذكر منها بيتين، وذكرهـا كـذلك الـذهبي في الـسير ١٨ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ونقل ٧ أبيات منها، وكذا في تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٧٨ لكن نقل ٩ أبيات أولها.

تدبـر كـــلام الله واتبـــع الأثـر — ودع عنــك رأيــاً لا يلائمـــه أثـر
ونهج الهدى فالزمه واقتد بالأولى — هم شهدوا التنزيـــل علك تنجبـر

(٢) ذكرها ابن رجب في: الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٣٩ - ٤٠ ت: أسامة بن حـسن، وسـاق منهـا ٤٠ بيتا وهي حسنة فيها معان قوية، وذكرها العليمـي في: المـنهج الأحمـد ٢/ ١٧٧ - ٧٩، وانظـر:معرفـة القراء الكبار١/ ٣٧، والمقصد الأرشد ١/ ٤٣، وغاية النهاية ١/ ٨٥.

(٣) ذكره ابن رجب في الذيل ١/ ٥٩، وحققه د. إبراهيم الدوسري وهو أطروحته في مرحلة الماجستير التي قدمها لقسم العقيدة في جامعة الإمام بالرياض، ولم تطبع بعد! وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١١ / ١٠٥.

ولأبي الفرج كتاب فيما يمتحن به السني من البدعي)، و «فيه مسائل وضعها الشيخ وجعلها محنة وهـي مسائل معروفة بعضها وضعها بعض الكذابين وجعل لها إسناداً إلى رسول الله ﷺ وجعلها من كلامـه، وهو مكذوب مفترى، وهذه المسائل وإن كان غالبها موافقاً لأصول السنة ففيها ما إذا خالفه الإنسان لم يحكم بأنه مبتدع!، وقد غلا بعضهم في هذا الكتاب حتى جعله ممـا أوحـاه الله إلى نبيـه ليلـة المعـراج!! وهذا كله باطل، وزادوا فيه على الشيخ أبي الفرج أشياء لم يقلها هو ولا عاقل» نقلـت هـذا عـن شـيخ

لأبي الفرج، عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي ثم المقدسي كان يعرف في زمانه بالشيخ الدمشقي (ت ٤٨٦هـ) كان إماماً عارفاً بالفقه والأصول شديداً في السنة زاهداً عابداً، وكان معظماً عند السلاطين في دمشق.

٢٤- «الانتصار بالأثر»(١)

٢٥- «القدر»(٢)

٢٦- «المنهاج لأهل السنة»(٣)

لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار، السمعاني التميمي المروزي الحنفي كان ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ) كان إماماً فاضلاً زاهداً ورعاً، ومن بيت علم وزهد، كان شديد التمسك بمذهب السلف سوطاً في أعين المخالفين، حجة لأهل السنة، صنف التصانيف الكثيرة.

الإسلام ابن تيمية بتصرف انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٢٨٠، ٤/ ١٤٥ - ١٤٦، وقلت: حقق هذا الكتاب أطروحة في قسم العقيدة بجامعة الإمام بالرياض!.

(١) نقل عنه ابن القيم وسماه الانتصار انظر: مختصر الصواعق ص ٤٠٥ - ٤٣٢، وبهذا سماه ابن خلكان في وفيات الأعيان ٣/ ٢١١، وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات ٤٨١ - ٤٩٠) ص: ٣٢٤، وفي السير ١٩/ ١١٧، وذكر أنه في الرد على المخالفين، وذكره باسم: الانتصار لأهل الحديث السيوطي في: صون المنطق ونقل عنه نقلا طويلا جداً ص ١٤٧ - ١٨٣ والزركلي في الأعلام ٧/ ٣٠٣، وكحالة في: معجم المؤلفين ٣/ ٩١٩، وحاجي في كشف الظنون ١/ ١٧٣، وقال: «هو مختصر على ثلاثة أبواب، الأول في الحث على السنة والجماعة، والثاني في فضل الحديث، والثالث في شجرة العلم»، ونقل عنه قوام السنة في: الحجة في بيان المحجة ١/ ٣١٤ - ٣٢٢، ٣٦١ - ٣٦٢، ٢/ ١١٦ - ١٢٢، ١٤١ - ١٤٦، ٢١٤ - ٢٢٢ ولم أره صرح باسمه! وقد طبع محمد الجيزاني كتاباً للسمعاني بهذا الاسم واعتمد في جمع مادته على ما في الصواعق المرسلة والحجة وصون المنطق.

(٢) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام والسير في الموضعين السابقين.

(٣) ذكره الزركلي في الأعلام ٧/ ٣٠٣.

٢٧- «الحجة على تارك المحجة»(١)

لأبي الفتح، نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي، الشافعي (ت ٤٩٠هـ) كـان مفيد الشام في زمانه يدرس المذهب الشافعي، ويروي الحديث، وكان فقيهاً زاهداً عاملاً.

٢٨- «الفصول في اعتقاد الأئمة الفحول»(٢)

٢٩- «قصيدة في السنة»(٣)

لأبي الحسن محمد بن عبدالملك بن محمد الكرجي، الشافعي (ت٥٣٢هـ) كـان من أئمـة الـشافعية في وقتـه، عـلى مـذهب الـسلف، شـديد التحـذير مـن البـدع والمحدثات، كان ثقة فاضلاً محدثاً خيراً أديباً شاعراً.

---

(١) ذكره النووي في الأربعين النووية عند حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هـواه تبعـاً لمـا جئـت بـه. «وذكره ابن تيمية في درء التعارض ٦/ ٢٥١، ونقل عنه وكذا ابن القيم في الصواعق ٤/ ١٢٨٥، وذكره الذهبي في السير ١٩/ ١٣٧، والزركلي في الأعلام ٨/ ٢٠، هذا وقد حقق كتاب باسـم: مختـصر كتـاب الحجة على تارك المحجة في رسالة دكتوراه مقدمة من: محمد إبـراهيم محمـد هـارون، فهـل هـو كتـاب الحجة نفسه؟! لم يتبين لي ذلك.

(٢) ذكره شيخ الإسلام في: مجموع الفتاوى ٤/ ١٧٥، ونقل عنه حتى ص ١٨٦، وذكره الذهبي في: تـاريخ الإسلام (وفيات ٥٣٢) ص: ٢٩٥، وابن العماد في: شذرات الذهب ٤/ ١٠٠، وسماه شـيخ الإسـلام ابن تيمية ب» الفصول في اعتقاد الأئمة الفحول إلزامـاً لـذوي البـدع والفـضول»، وقـال عنـه» عنـى بالأئمة: الشافعي ومالكا وأحمد والثوري والبخـاري وابـن عيينـة وابـن المبـارك والأوزاعـي والليـث وإسحاق بن راهوية نقل عنهم في أصول السنة ما يعرف به اعتقادهم وذكر فيه فصلين أحدهما: في بيان السنة وفضلها، والثاني: في هجران البدعة وأهلها.

(٣) ذكرها السمعاني في الأنساب ١١/ ٦٧، وقال إنها في نحو ٢٠٠ بيت شرح فيها عقيـدة الـسلف، وكـذا ذكرها الذهبي في تاريخ الإسلام في الموضع السابق وذكرها في كتاب العلو ٢/ ١٣٦١، ونقـل عنهـا ٥ أبيات، وسماها السبكي في طبقاته ٦/ ١٤١: «عروس القصائد في شموس العقائد».

هذا ما انتخبته مما جمعته، ولدي أضعاف أضعاف ما ذكرته، ولعـل فـيما سردتـه من المصنفات في هذا الفصل وما أشرت إليه في هوامشه ما يعطي القـارئ صـورة لشيء من تراث علمائنا الكرام من أهل السنة والجماعة.

دعوة لطلبة العلم والباحثين:

والمأمول من طلبة العلم في هذا العصر أن يَجِدُّوا في البحث عن الكتب التـي لم تظهر بعد فيطلبونها في مكتبات العالم العامة والخاصة، وأن يعتنوا بتحقيقها مـن غير تقصير ولا مبالغة وتطويل حتى تخرج للناس في أحسن صورة، وعلى الجامعـات والمعاهد المتخصصة والمؤسسات هنا وهناك أن يشجعوا على ذلك ويمدوا طلاب العلم بما يحتاجون في هذا السبيل فإن هذا بحق أقل واجب علينا تجاه أسـلافنا مـن العلماء العاملين، والله الموفق والمعين.

الخاتمـة

في ختام هذا البحث أذكر ما أفدته واستخلصته من نتائج، ثم أذكر بعض التوصيات التي أزعم أنها مهمة وجديرة بالعناية.

فمن نتائج هذا البحث:

١ - أن إفراد علم العقيدة بالتدوين كان لأسباب ودوافع أدت إلى ظهوره، وقد كان في مقدمتها - من وجهة نظري - أهمية هذا العلم ومنزلته العظيمة بين سائر العلوم، كما حاجة الناس إليه فوق كل حاجة.

٢ - كانت الحقبة الزمنية محلّ البحث حافلةً بالأحاديث السياسية؛ سواء ما يتصل بالخلافة العباسية في بغداد حاضرة العالم الإسلامي، أو الدول المنتشرة هنا وهناك، أو الطوائف المتناحرة في كثير من الأقطار... وقد أثر ذلك كثيراً في الحالة الدينية للشعوب الإُسلامية؛ فظهرت المذاهب المختلفة وكثرت الأحزاب وتفرقت الأمة.

٣- أن من العجب أن الحالة السياسية المضطربة كما الحالة الدينية السيئة لم تضعف الناحية العلمية، ولم تقف حجر عثرة في طريق الحركة الفكرية الشاملة؛ بل نمت وتطورت وازدهرت؛ وإن كانت تلك الحالة السياسية والدينية قد أثرتا على مناهج التعليم ومدارسه ومنتدياته؛ فابتعد كثير منها عن المنهج الحق الذي كان عليه سلف هذه الأمة رحمة الله عليهم.

٤ - أنه كان لظهور الفرق من متشيعة وصوفية ومتفلسفة ومتكلمة؛ كما البدع التي أفرزتها هذه الفرق وغيرها أثر بالغ على التدوين في علم العقيدة؛ لكن الآثار

السيئة هي التي منيت بها مصنفات المبتدعة، أما المتمسكون بالكتاب والسنة وهدي السلف فلم يزدهم ذلك إلا ثباتاً على الحق وصموداً في وجوه أهل الأهواء والضلال.

٥- تبين أن أهل السنة والجماعة قد اتفقوا على منهج واضح محددٍ في تلقي العقيدة ومن ثمّ تقريرها والرد على المخالفين، وأن لذلك المنهج ثوابت وقواعد مستمدة من الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم، وأن تقصير بعض المنتسبين لأهل السنة والحديث في الاتباع لا يؤثر في ذلك المنهج شيئاً، إنما يُلام المقصر على تقصيره، ويؤاخذ المخطئ على خطئه، ولا يجوز أبداً نسبة ذلك إلى مذهب السلف أهل السنة والجماعة.

٦- أن أهل السنة قد انتهجوا في تدوينهم لعلم العقيدة منهجاً متميزاً، فيه وضوح وصفاء، وبعد عن التعقيد والتكلف، وإنه مما يُفرح القلب أن الناظر في مصنفات أهل السنة يجدها في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة مع الاختلاف بينها في زمان التصنيف ومكانه، وما ذاك إلا لوحدة المنهج ووضوح الغاية.

٧- أن المؤلفين في علم العقيدة في تلك المرحلة التاريخية محلّ البحث قد سلكوا في تأليفهم طريقتين ترجع إليهما أنواع التصنيف الأخرى؛ وهما: طريقة إثبات الأسانيد، وطريقة حذفها، وأن الأولى قد تميزت عن صاحبتها بميزات وسبقتها بأمور لا كما يظن البعض من أن الأمر بعكس ذلك.

٨- أن منهج أهل السنة في تدوين العقيدة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنهجهم العام؛ في تلقي العقيدة وتقريرها وكذا في الرد على المخالفين، بل إنهم بنوا مدوناتهم في العقيدة على ذلك المنهج الأصيل.

٩- أن مصنفات أهل السنة في علم العقيدة في القرون الثلاثـة: الرابـع والخـامس والسادس، كانت كثيرة العدد وافرة الوجود، وإن المطلع في المصادر التـي تُعنـى بذكر المؤلفات ككتب التراجم والفهارس ونحوها ليعجب مـن ضـخامة مـا خلفه علماء أهل السنة من المؤلفات بما لا يمكن عده ولا إحصاؤه.

١٠-أن أهل السنة قد تفننوا في مؤلفاتهم ونوَّعوها؛ فمنها المطول ومنهـا المختـصر ومنها ما يختص بمسائل معينة ومنها ما يكون بعرض مجمل المسائل، وهكذا، كما تعددت أساليبهم حتى نظم بعضهم العقائد بالقـصائد، وهـذا – بحـق – يدل على رغبتهم في نشر العقيـدة الـسلفية، والمحاولـة الجـادة في إثـراء هـذا المجال – أعني مجال التدوين في علم العقيدة –بكل وسيلة ممكنة، كـما أن لهـم في ذلك وصايا ومجالس وإملاءات وأشياء أخرى كثيرة.

١١-أن التأليف عند أهل السنة في علم العقيدة لم يقتصر على عرض العقيدة الإسلامية الصحيحة؛ بل كثرت مؤلفاتهم في الرد على المخالفين ودعوتهم إلى الحق وجمع الكلمة على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه السلف.

هذا ما حضرني في هذه الساعة من ثمرات هذا البحث المبارك وأبرز نتائجه.

وهنا مقترحات باتت عالقةً في الذهن منذ أن شرعت بإعداد هذا الكتاب فهي باختصار:

١- العمل على إخراج كتب السلف بتحقيقها والعناية بها، والوقوف في وجه الدعاوى المضللة الفجَّة التي تترد على ألسنة بعض الجهلة كدعوة أحدهم إلى نبذ المؤلفات القديمة التي عفي عليها الزمن! وأن فائدتها محدودة في هذا الزمن.

٢- يجب أن تكون العناية بكتب السلف تتسم بالتوازن في التخريج والتحقيق والتعليق وما إلى ذلك.

وإن المرء ليخزن من واقع بعض العاملين في تحقيق الموروث السلفي كيف أنهم يهدرون كثيراً من الوقت والجهد في تخريج الأحاديث وعزو الأقوال وبيان فوارق النسخ ونحو هذا ويغفلون عن التعليق على بعض المسائل المهمة مما يزيد من القيمة العلمية للكتاب. وما أكثر التكرار في تحقيقات (المحققين)! وما أكثر ما ينقل بعضهم عن بعض! وكثير من الحشو في تلك الأعمال قد جرّه المنهج الغربي الحديث.

٣- إنه ينبغي من طلاب العلم لاسيما المتخصصين منهم في العقيدة أن يعملوا على تقريب كتب السلف للباحثين على اختلاف درجاتهم؛ بل ولعامة الناس أيضاً، وأن يحذروا من كل ما يسبب وجود الفجوة بين القارئ والكتاب.

٤- العمل على اختصار بعض الكتب المطولة التي تبلغ مع حواشي التحقيق مجلداتٍ عديدة! فإن الاختصار المبني على قواعد صحيحة ومنهج سليم يُسهل الانتفاع بتلك الكتب، وإني هنا أؤكد على حفظ أصلها والإبقاء عليه، فيكون للكتاب نسختان نسخة مطولة تبقي الكتاب على أصلة ونسخة مختصرة يَسهل تداولُها بين الناس.

٥- على المعتنين بالكتب العقدية للمتقدمين أن يتأكدوا من سلامة تلك الكتب في منهجها، ويعرضوا عن تلك المصنفات التي تضل الناس وتبعث فيهم الشكوك والشبهات، وعلى كل باحث أن يراقب الله في ذلك.

٦- أن يحتسب من قدم خدمة لكتاب من كتب علماء أهل السنة المتقدمين إما

بإرشاد الباحثين إليه أو بالعمل على تحقيقه وإظهاره للناس ونشره بينهم، ويعلمَ أن في هذا بعثاً لصدقة جارية تعود على صاحبها بالأجر العظيم، والباعث لها مشارك للأجر؛ إذ الدال على الخير كفاعله.

هذا ما أردت ذكره في هذه الخاتمة والله أسأل أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل ويعفو عما وقع مني في هذا البحث من التقصير أو الزلل.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم علي نبينا محمد وآله وصحبه.



فهرس المؤلفات التي تمت دراستها

مرتبةً على حروف المعجم مع الإشارة إلى موضع ذكرها في هذا الكتاب:

م	عنوان الكتاب	المؤلف	صفحة
	التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع	أبو الحسين الملطي (ت ٣٧٧هـ)	٣١٣
	التوحيد	أبو عبدالله بن منده (ت ٣٩٥هـ)	٢٥٧
	التوحيد لله عز وجل	عبدالغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ)	٣٠٤
	التوحيد وإثبات صفات الرب	ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)	٢٢٤
	الحجة في بيان المحجة	قوام السنة الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ)	١٩٩
	الحوادث والبدع	الطرطوشي (ت ٥٢هـ)	٣٤٤
	الرؤية	الدار قطني (ت ٣٨٥هـ)	٢٤٣
	الرد على الجهمية	أبو عبدالله بن مندة (ت ٣٩٥هـ)	٣٢٠
	الرد على من يقول القرآن مخلوق	أبو بكر النجاد (ت ٣٨٤هـ)	٣١١
	الرد على من يقو ل: (آلم) حرف لينفي الألف واللام والميم عن كلام الله	عبدالرحمن بن مندة (ت ٤٧٠هـ)	٣٣٢
	الرسالة إلى أهل الثغر	أبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)	١٠٦
	الرسالة إلى أهل زبيد في الرد علي من أنكر الحرف والصوت	أبو نصر السجزي (ت ٤٤٤هـ)	٣٢٦
	الرسالة القادرية	القادر بالله العباسي (ت ٤٢٢هـ)	١٦٢
	الرسالة الواضحة	عبدالوهاب ابن الحنبلي (ت ٥٣٦هـ)	٣٤٨
	الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة	أبو عمرو الداني (ت ٤٤٠هـ)	١٦٤
	السنة	أبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ)	٨٠
	السنن الواردة في الفتن	أبو عمرو الداني (ت ٤٤٠هـ)	٢٨٢
	الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة	ابن بطة (ت ٣٧٨هـ)	١٤١
	الشريعة	أبو بكر الآجري (ت ٣٦٠هـ)	١١٨
	الصفات	الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)	٢٤٠

فهرس المصنفات المخطوطة أو المفقودة

مرتبة على حروف المعجم مع الإشارة إلى موضع ذكرها في هذا الكتاب:

فهرس المصادر والمرجع [1]

تنبيه: نظراً إلى أن بعض المصنفات التي تمت دراستها في هذه الرسالة قد تكون مصدراً يجب ذكره هنا لذا فإني سأشير إليه هنا باختصار وأضع أمامه علامة (*) تدل على أنه تقدم ذكره في فهرس تلك المصنفات:

١- آراء المعتزلة دراسة وتقويماً، علي الضويحي، ن: الرشد، الرياض ١٤١٧هـ.

٢- أبجد العلوم (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)، صديق بن حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، ت عبدالجبار زكار، ن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

٣- أبو عمرو الداني، عبدالمهيمن طحان، ن مكتبة المنارة، مكة، ١٤٠٨هـ.

٤- أخبار أصبهان، أو (ذكر أخبار أصبهان) أحمد بن عبدالله أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، ليدن ١٩٣١م.

٥- أخبار الدولة السلجوقية، علي بن ناصر الحسيني (ت ٦٢٢هـ)، لاهور، ١٩٣٣.

٦- أخبار الراضي والمتقي، محمد بن أحمد الصولي (ت ٣٣٥هـ)، ت هيوارث، القاهرة ١٩٣٥هـ.

٧- أخبار القضاة، محمد بن خلف بن وكيع (ت ٣٠٦هـ)، ن: عالم الكتب، بيروت.

٨- أخبار بني عبيد، محمد بن علي بن حماد (؟)، ت: التهامي وعبدالحليم عويس، ن: الصحابة، القاهرة ١٤٠١هـ.

---

(١) استخدمت في هذا الفهرس رموزاً أوضحها فيما يلي:

(ت..) التاء التي بين قوسين تعني: تاريخ وفاة المؤلف.

ت: التاء ثم نقطتين يعني هذا الرمز: الإشارة إلى محقق الكتاب أو المعتني به.

ن: النون ثم نقطتين يعني هذا الرمز: الإشارة إلى دار النشر أو المطبعة.

ط: الطاء تعني: ترتيب الطبعة.

ملاحظة: عندما يتكرر ذكر المؤلف فإني أذكر اسمه كاملاً في أول مرة ثم أذكره مختصراً بعد ذلك.

٩- الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخير الواحد في الأحكام والعقائد، سليم الهلالي، ن: دار الصحابة، بيروت، ط٣، ١٤١٠هـ.

١٠- الأذكار، يحي بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ن ت: عبدالقادر الأرناؤوط، ن: دار النهضة الرياض، ط ٣، ١٤١٠هـ.

١١-أصول الدين، عبدالقاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ.

١٢-أصول السنة، ابن أبي زمنين (*) طبع باسم: رياض الجنة بتخريج أصول السنة، ت: عبدالله البخاري، ن: الغرباء، المدينة.

١٣-أصول مذهب الشيعة الإمامية ألاثني عشرية –عرض ونقد –، وناصر القفاري، ط٢، ١٤١٥هـ.

١٤-الأعلام العليه في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية عمر بن علي البزار (ت ٧٤٩)، ت: زهير الشاويش، ن :المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٥-الأعلام، خير الدين الزركلي، ن: دار العلم للملايين، بيروت، ط٩، ١٤١٠هـ.

١٦- إعلام الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، محمد بن عبدالله لسان الدين الخطيب (ت ٧٧٦هـ)، بيروت، ١٩٥٦م.

١٧- أعيان الشعية، محسن بن عبدالكريم العاملي (ت ١٣٧١هـ)، دمشق ١٩٣٥م.

١٨-الأنساب، عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ) ليدان ١٩١٢م، وبتحقيق عبدالرحمن المعلمي، بيروت.

١٩-أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى، قاسم عبده قاسم، ن:دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٩م.

٢٠-أيعيد التاريخ نفسه، محمد العبدة، ن: المنتدي الإسلامي بلندن ط٢، ١٤١٩هـ.

٢١-الإباضية، علي يحي معمر، ن: مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٢٢-الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية = الإبانة الكبرى (*) لابن بطة: ن الراية، الرياض.

٢٣-إتحاف الخلان بمعارف معجم البلدان، محمد العمري، ن: دار العصيمي، الرياض، ١٤١٥هـ.

٢٤- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، الزبيدي، ن: دار الفكر، بيروت.

٢٥-إحياء علوم الدين، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، ن:الدار المصرية اللبنانية.

٢٦-الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت ٤٧٨هـ)، ت: أسعد تميم، ن: الكتب الثقافية، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

٢٧-إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، ت: محمد البدري، ن: دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٨-الإسماعيلية تاريخ وعقائد، إحسان إلهي ظهير، ١٤٠٦هـ.

٢٩-إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبدالباقي اليماني (ت٧٤٣هـ)، ت: عبدالمجيد دياب، ن: مركز الملك فيصل للبحوث، ١٤٠٦هـ.

٣٠-إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، ت: عبدالرحمن الوكيل، ن: دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٣١-الإعلام والتبيين في خروج الفرنج الملاعيين على بلاد المسلمين أحمد بن علي الحريري (ت: القرن العاشر)، ت، مهدي رزق الله أحمد، ن:دار الدعوة، مصر، ١٤٠٤هـ.

٣٢-الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، ت: فرائز، بغداد، ١٩٦٣م، ون: مؤسسة الرسالة، بيروت

٣٣-إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ابن قيم الجوزية، ت: محمد الفقي، ن: دار المعرفة، بيروت.

٣٤-الإفصاح في فقه اللغة، عبدالفتاح الصعيدي، حسين يوسف موسى، ن:دار الفكر العربي، القاهرة.

٣٥-الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، علي بن هبة الله بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، ت:عبدالرحمن المعلمي، حيدر آباد ١٩٦٧م، ونشرة بيروت.

٣٦-إلجام العوام عن علم الكلام، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥)، ت: محمد البغدادي، ن: دار الكتاب العربي، بيروت، ط.١٤٠٦هـ.

٣٧-الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة، لحسن العلوي، ن: دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.

٣٨-إنباه الرواة على أنباء النجاة، علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، ت: محمد أبو الفضل، القاهرة ١٩٥٠م.

٣٩-الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، محمد بن الطيب أبو بكر الباقلاني (٤٠٣هـ) ن ت: محمد الكوثري، ن: الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٢هـ.

٤٠-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، ن: مكتبة المثنى، بغداد.

٤١-الإيمان، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، ت: الألباني، ن: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٤٢- اجتماع الجيوش الإسلامية، محمد بن أبي بكر بن القيم (ت ٧٥١هـ)، ت: عواد المعتق، ن: الفرزدق الرياض، ١٤٠٨هـ.

٤٣-الاختلاف في اللفظ والرد على الجمية، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، ت: عمر بن محمود أبو عمر، ن: الراية، الرياض، ١٤١٢هـ.

٤٤-الاستغناء في معرفة المشهور من حملة العلم بالكنى، ابن عبدالبر يوسف بن عمر

(ت ٤٦٣هـ)، ت: عبدالله مرحول، ن: دار ابن تيمية، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٤٥-الاستقامة، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام بالرياض، ١٤٠٣هـ.

٤٦-الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى، جعفر الناصري (ت ١٣١٥هـ)، الدار البيضاء ١٩٥٤م.

٤٧-اصطلاحات الصوفية، عبدالرزاق القاشاني، ت:محمد كمال جعفر، ن الهيئة المصرية، القاهرة، ١٩٨١م.

٤٨-الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد، أبو إسحاق الشاطبي الغرناطي (ت ٧٩٠هـ)، ت: سليم الهلالي، ن دار ابن عفان السعودية، الخبر، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٩- اعتقاد أهل السنة للإسماعيلي (*) ت: جمال عزون، ن، الريان، الإمارات، ١٤١٣هـ.

٥٠-اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، ت: علي النشار، ن: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ.

٥١-الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد، عبدالرحيم بن محمد، أبو الحسين البصري المعتزلي (ت ٣٠٠هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٤هـ.

٥٢- الباعث عل إنكار البدع والحوادث، عبدالرحمن بن إسماعيل أبو شامة الشافعي (ت ٦٦٥هـ)، ت: مشهور حسن، ط١، ١٠ ٤١٠هـ، ن: دار الراية، الرياض.

٥٣- البدء والتاريخ، أحمد بن سهل البلخي (ت ٣٥٥هـ)، باريس ١٨٩٩م.

٥٤-بدائع الزهور في وقائع الزهور، محمد بن أحمد إياس (ت ٩٣٠هـ)، القاهرة ١٣١١هـ.

٥٥-البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، ت: عبدالله التركي، ن: دار هجر الرياض، ١٤٠٩هـ.

٥٦-البدع والنهي عنها، محمد بن وضاح القرطبي (٢٧٨هـ)، ت: محمد أحمد دهمان، ن:دار البصائر، دمشق.

٥٧-برنامج الرعيني، علي بن محمد الرعيني الأندلسي (ت٦٦٦هـ)، ت: إبراهيم شبوح، ن: المكتبة الهاشمية دمشق، ١٣٨١هـ.

٥٨- برنامج المجاري، محمد المجاري الأندلسي (ت ٨٦٢هـ)، ت: محمد أبو الأجفان، ن: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م.

٥٩-برنامج الوادي آشي، محمد بن جابر الأندلسي (ت ٧٤٩هـ)، ت: محمد محفوظ، ن: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٦٠-البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، عباس بن منصور السكسكي (ت ٦٨٣هـ)، ت: بسام لعي، ن: مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٨م.

٦١-بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن أبي جراده، المعروف بابن العديم، ت: سهيل زكار، ن: دار الفكر، بيروت ١٩٨٨م.

٦٢-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة..، ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم، ت: موسى الدويش، ن: مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ١٤٠٨هـ.

٦٣- بغية الملتمس، أحمد بن يحي الضبي (ت ٥٩٩هـ)، مدريد ١٨٨٤م، ودار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧م.

٦٤-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ـ، ت: محمد المصري، ن: مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٤٠٧هـ.

٦٥-البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، محمد بن عذاري المراكش (ت ٦٩٥هـ)، ليدن ١٩٤٨م، وباريس ١٩٣٠م.

٦٦-بيان تلبيس الجهمية، أو (نقض تأسيس الجهمية)، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: محمد القاسم، مطبعة الحكومة، مكة، ١٣٩٢هـ.

٦٧-التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر بن عبدالله أبو زيد، ن:دار العاصمة الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.

٦٨- تأويل مختلف الحديث، عبدالله بن مسلم بن قتيبة، ت: محمد الأصفر، ن: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٦٩- تأويلات أهل السنة، أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، ت: إبراهيم عوضين، القاهرة، ١٣٩١هـ.

٧٠- تاج التراجم، قاسم بن قطلوبغا السودني (ت ٨٧٩هـ)، ت: محمد خير، ن: دار القلم، دمشق وبغداد، ١٩٦٢م.

٧١-تاج العروس في شرح القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ)، ط١، ن: المطبعة الخيرية، مصر.

٧٢-التاريخ والعبر وديوان المبتدأ والخبر، عبدالرحمن بن خلدون(ت ٨٠٨هـ)، ١٩٧٨م، بيروت.

٧٣-تاريخ إربل، المبارك بن أحمد اللخمي الإربلي المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ)، ت: سامي الصقار، ن: وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨٠م.

٧٤-تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، النشرة الألمانية وملحقاتها، والجزء المترجم ت: النجار وحجازي، ن:دار المعارف، مصر.

٧٥-تاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير الطبري(ت ٣١٠هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة.

٧٦-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ن: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢١٤١٥هـ.

٧٧-تاريخ الإسلام، حسن إبراهيم، ن:مكتبة النهضة، القاهرة، ١٤٠٢هـ.

٧٨- التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، على بن أحمد بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، ن: دار

الكتب الحديثة، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

٧٩-تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ت: محمود فهمي وأبو الفضل، جامعة الإمام بالرياض.

٨٠-تاريخ الحروب الصليبية، ستيفن رنسيمان، ترجمة:السيد الباز العريني، ن:دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٠م.

٨١-تاريخ الخلفاء عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت:محي الدين عبدالحميد، القاهرة ١٩٥٩م.

٨٢-تاريخ العلماء النحويين من البصرين والكوفيين وغيرهم المفضل بن محمد التنوخي المعري (ت ٤٤٢هـ)، ت:عبدالفتاح الحلو، ن: جامعة الإمام، الرياض ١٤٠١هـ.

٨٣-تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، عبدالله بن محمد القرضي (ت ٤٠٣هـ)، ن: مكتبة الخانجي القاهرة، ١٣٧٤.

٨٤-التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، ت: عبدالرحمن المعلمي، ن: دائرة المعارف العثمانية الهند، ١٣٨٠هـ.

٨٥-تاريخ بغداد أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، القاهرة، ١٩٣١م.

٨٦-تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ)، حيدر آباد، الهند.

٨٧-تاريخ دمشق، حمزة بن أسد بن القلانس (ت٥٥٥هـ)، ١٩٠٨م، بيروت.

٨٨-تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن عساكر (ت ٥٧١هـ)، علي قرص (سيدروم)، إعداد الخطيب للإنتاج والتسويق.

٨٩-تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، محمد بن عبدالله ابن زبر الربعي(ت٣٧٩هـ)، ت:عبدالله الحمد، ن:دار العاصمة الرياض، ١٤١٠هـ.

٩٠-التبصير في الدين، طاهر بن محمد الإسقراييني (ت ٤٧١هـ)، ت: كمال الحوت، ن: عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ.

٩١-التبصير في معالم الدين (*) لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، ت:علي الشبل، ن: دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ.

٩٢-تبين كذب المفتري، ابن عساكر، ت: الكوثري، ن دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٩٣- تجارب الأمم، أحمد بن محمد بن مسكويه (ت ٤٢١هـ)، ن: ٥ أمدروز، ١٣٣٢هـ، القاهرة.

٩٤-التحبير في المعجم الكبير، عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ)، ت: منيرة ناجي، بغداد، ١٩٧٥م.

٩٥-تحريم النظر في كتب الكلام، عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، ت:عبدالرحمن دمشقية ن: دار عالم الكتب، الرياض ط١، ١٤١٠هـ.

٩٦-التحف في مذاهب السلف، محمد بن علي الشوكاني، ت: سليم عبدالهادي، ن: مكتبة ابن الجوزي، الرياض ١٤٠٩هـ.

٩٧-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، ن: دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٨-التدمرية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: محمد السعوي، ١٤٠٥هـ.

٩٩-تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ن: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٠-ترتيب المدارك، عياض بن موسى اليحصي (ت ٥٤٤)، ت: أحمد بكير محمود، ن: مكتبة الحياة، بيروت.

١٠١-التسعينية، أحمد بن تيمية، ت:محمد العجلان، ن: مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ.

١٠٢-التعريفات، علي بن محمد الجرحاني (ت ٨١٦هـ)، ت: إبراهيم الأبياري، ن: دار

الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٠٣-تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، محمد بن جرير الطبري، ن:دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ.

١٠٤-تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير (ت ٧٤٤هـ)، ن: دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

١٠٥- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: محمد عوامة، ن: دار الرشيد، دمشق، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٠٦-التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، الزين العراقي (ت٨٠٦هـ)، ن دار الحديث بمصر، ١٤٠٨هـ.

١٠٧-التكملة لكتاب الصلة لابن بشكوال، محمد بن عبدالله القضاعي، ابن الأبار الأندلسي (ت ٦٥٩هـ)، ن:مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٥هـ.

١٠٨- التكملة لوفيات النقلة، عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، (ت٦٥٦هـ)

١٠٩-تلبيس إبليس (*) عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ن:دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١١٠-تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، ت: عماد الدين أحمد حيدر، ط١، ١٤٠٧هـ، ن: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١١١-التمهيد في أصول الدين، لأبي المعين النسفي (ت ٥٠٨هـ)، ت: عبدالحي قابيل، ن: دار الثقافة، مصر، ١٤٠٧هـ.

١١٢-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، ن: وزارة الأوقاف، المغرب.

١١٣-التنبيه والرد(*) للملطي (ت ٣٧٧هـ)، ت: يمان المياديني، ن: المؤتمن، الرياض، ١٤١٤هـ.

١١٤-التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبدالرحمن المعلمي (ت١٣٨٦هـ)، ن: مكتبة المعارف، الرياض، ت: الألباني، ط ١، ١٣٨٦هـ.

١١٥-تهافت الفلاسفة، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، ت: سليمان دنيا، ن: دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٧٢م.

١١٦-تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، ن: حيدر آباد، الهند ١٣٢٥هـ.

١١٧-تهذيب تاريخ ابن عساكر، عبدالقادر بن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، ن: مجمع دمشق ١٣٢٩ - ١٣٥١هـ.

١١٨-تهذيب سنن أبي داود، لابن القيم، ت: محمد الفقي، ن:دار المعرفة، بيروت.

١١٩-التوحيد(*)لابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، ت:عبدالعزيز الشهوان، ن: الرشد.

١٢٠-التوحيد (*) لابن مندة (ت ٣٩٥هـ)، ت: علي الفقيهي، ن: الجامعة الإسلامية بالمدينة.

١٢١-التوحيد، لأبي منصور الماتوريدي (ت ٣٣٣هـ)، ت: فتح الله خليف، ن: دار الجامعات المصرية.

١٢٢- توضيح المشتبه، محمد بن عبدالله بن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، ت: محمد نعيم، ن:الرسالة بيروت، ١٤١٤هـ.

١٢٣-تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبدالرحمن (ت١٣٧٦هـ)، ن: الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.

١٢٤-ثبت التغلبي، عبدالقادر التغلبي الدمشقي (ت ١١٣٥هـ)، تخريج تلميذه محمد (ت ١١٦٧هـ)، محمد العجمي، ن: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٩هـ.

١٢٥- جامع العلوم والحكم، عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، ت:شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت ط٣، ١٤١٢هـ.

١٢٦-جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عمر عبدالبر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، ت: أبي الأشبال الزهري، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

١٢٧-الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١)، ن: دار إحياء التراث العربي، بيروت ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٢٨- الجامع لشعب الإيمان (*) أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: عبدالعلي عبدالحميد حامد، ن: الدار السلفية، الهند، ١٤٠٣هـ.

١٢٩- الجبهة الإسلامية في عصر الحروب الصليبية، حامد غنيم، ن: مكتبة الشباب، مصر، ط١، ١٩٧١م.

١٣٠-جذوة المقتبس، محمد بن فتوح الحميدي (ت ٤٨٨هـ)، القاهرة، ١٩٥٢م.

١٣١-الجواب الصحيح لمن يدل دين المسيح، أحمد بن تيمية، ت: عبدالعزيز العكسر وآخرين، ن: العاصمة، الرياض ١٤١٤هـ.

١٣٢-الجواهر المضية في طبقات الحنفية عبدالقادر بن محمد القرشي (ت ٧٧٥هـ)، ت: عبدالفتاح الحلو، ن: دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ،

١٣٣- حادي الأرواح، لابن القيم، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

١٣٤- الحافظ الطبراني وجهوده في خدمة السنة النبوية، محمد أحمد رضوان، ن:دار الشريف، الرياض ١٤١٨هـ.

١٣٥- الحجة في بيان المحجة (*)، لقوام السنة الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ)، ت: محمد المدخلي، ن: الراية، الرياض ١٤١١هـ.

١٣٦-الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، ن:دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

١٣٧-حركة الحشاشين، محمد عثمان الخشت، ن: مكتبة ابن سينا: القاهرة، ١٤٠٨هـ.

١٣٨-الحركة الصليبية، سعيد عاشور، ن: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣: ١٩٧٨م.

١٣٩- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ت: محمد أبو الفضل، ن: دار إحياء الكتاب العربية، ١٩٦٧م.

١٤٠-حلية الأولياء، أحمد بن عبدالله أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، القاهرة، ١٩٣٨م.

١٤١- الحوادث والبدع(*) أبو بكر الطرطوشي (ت ٥٣٠هـ)، ت: عبدالمجيد التركي، ن:دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٠هـ.

١٤٢- خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على المذاهب والأديان، صديق بن حسن القنوجي، ن: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٤٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، القاهرة ١٣٩٩هـ.

١٤٤-الخصائص الكبرى - أو (كناية الطالبة اللبيب في خصائص الحبيب) السيوطي، ت: محمد خليل هراس، ن:دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

١٤٥- خطط الشام، محمد كرد علي، ن:دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ.

١٤٦- الخطط المقريزية، المسمى (الموعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٥٤هـ)، ط ، بولاق، ن:دار صادر، بيروت.

١٤٧- دائرة المعارف الإسلامية، مجموعة من المستشرقين، ترجمة: إبراهيم خورشيد وجماعة، ن: دار الفكر، بيروت.

١٤٨- الدارس في أخبار المدارس، عبدالقادر النعيمي الدمشقي (ت ٩٧٨هـ)، ن:دار الكتب العلمية، بيروت، ٤١٠هـ.

١٤٩- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي، ن: دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٥٠ درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ت:محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ.

١٥١- دراسات في الحديث النبوي، محمد الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٥٢- دراسات في تطور الحركة في صدر الإسلام، صالح العلي، ن: الرسالة، بيروت: ١٤٠٣هـ.

١٥٣-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، ت: محمد جاد الحق، مطبعة المدينة القاهرة ١٣٨٥هـ.

١٥٤- دفاع عن السنة، محمد أبو شهبة، ن مكتبة السنة مصر، ١٤٠٩هـ.

١٥٥-دمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن الحسن الباخرزي (ت٤٦٧هـ)، ت: محمد التونجي، حلب ١٣٤٩هـ.

١٥٦- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ)، ت: محمد الأحمدي أبو النور، ن: دار الترث، القاهرة، ودار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٧- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة علي بن بسام (ت ٥٤٢هـ)، ت: إحسان عباس، ن:دار الثقافة بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٥٨- ذم التأويل، ابن قدامة المقدسي، ن: دار الفتح الشارقة ١٤١٤هـ.

١٥٩-ذم الكلام وأهله (*) عبدالله بن محمد الهروي الأنصاري (ت ٤٨١هـ)، ت:عبدالله الأنصاري، ن: مكتبة الغرباء، المدينة ط١، ١٤١٩هـ.

١٦٠-ذيل الروضتين، عبدالرحمن بن إسماعيل أبو شامة الدمشقي، القاهرة ١٣٦٦هـ.

١٦١-ذيل تاريخ بغداد، محمد بن محمود ابن النجار (ت ٦٤٣هـ)، ن: دار الفكر، بيروت.

١٦٢-ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، عبدالعزيز بن أحمد الكتاني (ت٤٦٦هـ)، ت: عبدالله الحمد، ن: دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠هـ.

١٦٣-ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، هبة الله بن أحمد أحمد الأكفاني (ت ٥٢٤هـ)، ت:عبدالله الحمد ن: الدار العاصمة، الرياض، ١٤١٠هـ.

١٦٤-الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ط. دار المعرفة، بيروت.

١٦٥-الذيل والتكملة، المراكشي، ت:إحسان عباس، ن:دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م.

١٦٦-رحلة ابن بطوطة، محمد بن عبدالله اللواتي ابن بطوطة (ت ٧٠٣هـ)، ن: الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٦٧-رحلة ابن جبير، محمد بن أحمد بن جبير الأندلسي (ت٦١٤هـ)، ن: الكتاب اللبناني، بيروت.

١٦٨-الرد على البكري أو (تلخيص كتاب الاستغاثة) أحمد بن تيمية، ت: محمد علي عجال، ن: مكتبة الغرباء، المدينة، ١٤١٧هـ.

١٦٩-الرد على المخالف من أصول الإسلام، بكر أبو زيد، ن: دار الهجرة، الدمام، ط٢، ١٤١١هـ.

١٧٠-الرد على المنطقين أحمد بن تيمية، ن:دار المعرفة، بيروت.

١٧١-رسالة إلى أهل زبيد (*)، عبيد الله بن سعيد أبو نصر السجزي (ت٤٤٤هـ)، ت: محمد باكريم، ن:دار الراية، الرياض، ١٤١٤هـ.

١٧٢-الرسالة القشيرية في علم التصرف، عبدالكريم القشيري (ت ٤٦٥هـ)، ت: معروف رزيق، ن دار الخير، دمشق، ١٤١٣هـ.

١٧٣-الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرف، محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، ط. دار البشائر، بيروت، ط٥، ١٤١٤هـ.

١٧٤-رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري، عبدالملك بن عيسى بن درباس (ت ٦٥٩هـ)، ت: علي الفقيهي، ١٤٠٤هـ.

١٧٥-الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، محيي الدين بن عبدالظاهر، ت:

عبدالعزيز الخويطر، الرياض، ١٣٩٦هـ.

١٧٦-الروضتين في أخبار الدولتين، لأبي شامة، القاهرة، ١٢٧٨هـ، ومصورة : دار الجيل، بيروت.

١٧٧-ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، أحمد بن محمد الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، ت: عبدالفتاح الحلو، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٧٨-زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ن: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

١٧٩-زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، ت: شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠١هـ.

١٨٠-السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، ت: زيادة، القاهرة، ١٩٣٤م.

١٨١-السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، ن: مكتبة وهبة، القاهرة، ط. ١٣٨٣هـ.

١٨٢-السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، ن: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ.

١٨٣- السنة، أحمد بن محمد أبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ)، ت: عطية الزهراني، ن: دار الراية، الرياض ١٤١٠هـ.

١٨٤-السنة، محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ)، ت: سالم السلفي، ن: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٨٥-سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، ت: عزت الدعاس، ن: دار الكتب العلمية، بيروت

١٨٦- سنن ابن ماجة محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، ن: عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

١٨٧-سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧هـ)، ت: محمد فؤاد عبدالباقي وأحمد شاكر، ن:دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٨-سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، ت: فؤاد أحمد وخالد العلمي، ن: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٨٩-سنن النسائي (المجتبى من السنن)، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، ن:بيت الأفكار الدلوية، بيروت.

١٩٠-سير أعلام النبلاء، الذهبي، ت: جماعة من المحققين، ن:مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤١٢هـ.

١٩١-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، ن:دار الكتاب العربي، بيروت.

١٩٢-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، ن: المكتب التجاري، بيروت.

١٩٣-شرح أصول اعتقادها أهل السنة والجماعة، هبة الله ابن الحسن الطبري اللالكائي (ت ١٤١٨هـ)، ت: أحمد الغامدي، ن:دار طيبة، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ.

١٩٤-شرح الأصفهانية، أحمد بن تيمية، ت: إبراهيم سعيداي، ن: الرشد الرياض، ١٤١٥هـ.

١٩٥-شرح الأصول الخمسة، عبدالجبار الهمذاني المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، ت: عبدالكريم عثمان، ن: مكتبة وهبه، مصر، ط١، ١٣٨٤هـ.

١٩٦-شرح السنة (*)، الحسن بن علي البربهاري (ت ٣٢٩هـ)، ت:خالد الردادي، ن: مكتبة الغرباء، المدينة، ط١، ١٤١٤هـ.

١٩٧-شرح العقيدة الطحاوية، علي بن علي بن أبي العز الدمشقي (ت٧٩٢هـ)، ت:

عبدالله التركي وشعيب، ن: مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٣هـ.

١٩٨-شرح القصيدة النونية لابن القيم، محمد خليل هراس، ن: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦هـ.

١٩٩-شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد بن النجار، ت: محمد الزحيلي، ن: دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.

٢٠٠-شرح المواقف، الشريف علي الجرجاني، ت:محمد الحلابي، ن: السعادة، مصر، ط١، ١٣٢٥هـ.

٢٠١- شرح النونية لابن القيم، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، ن: المكتب الإسلامي، بيروت ط٣، ١٤٠٦هـ.

٢٠٢-شرح صحيح مسلم (المنهاج)، يحي بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، ن:بيت الأفكار الدولية، بيروت.

٢٠٣- شرح لمعة الاعتقاد، لابن قدامة، محمد بن صالح العثيمين، ن: الدار السلفية، مصر، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٠٤- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، ابن بطة، ت: رضي نعسان، ن:مكتبة الفيصلية، ١٤٠٤هـ.

٢٠٥-شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، ت: محمد سعيد، ن: دار إحياء السنة.

٢٠٦-الشريعة (*) محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠هـ)، ت: الوليد بن محمد ن: مؤسسة قرطبة، الرياض، ط، ١٤١٦هـ.

٢٠٧-شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ت: مصطفى الشلبي، ط١، ١٤١٢هـ، ن ك مكتبة السوادي: جدة

٢٠٨-شمائل الرسول ﷺ، ابن كثير، ت: مصطفى عبدالواحد، ن: دار القبلة، جدة،

ط٢، ١٤٠٩هـ.

٢٠٩- صبح الأعشي في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، القاهرة، ١٣٣هـ.

٢١٠- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٢٩٣هـ)، ت: أحمد عبدالغفور، ن: دار الكتاب العربي، بيروت

٢١١-صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، ن: المكتبة الإسلامية، تركيا، ١٩٧٩م، وطبعة بيت الأفكار الدولية، بيروت.

٢١٢-صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد، ن: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ، وطبعة بيت الأفكار الدولية، بيروت

٢١٣-صفة الصفوة، ابن الجوزي، ت:الفاخوري، ن: دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٢١٤-صلاح الدين، قدري قلعجي، ن: دار الكتب العربي، بيروت.

٢١٥-صلة الخلف بموصول السلف، محمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤هـ)، ت: محمد حجي، ن: دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٨هـ.

٢١٦-الصلة، خلف بن عبدالملك بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، ن: الدار المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.

٢١٧-صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، السيوطي، ن: مكتبة الباز، عن دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٨-صيانة صحيح مسلم عن الإخلاص والغلط....، ابن الصلاح، ت: موفق عبدالقادر، ن دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢١٩-طبقات الأصوليين (الفتح المبين في الأصوليين) عبدالله بن مصطفى المراغي، بيروت ١٩٧٤م.

٢٢٠-طبقات الحفاظ السيوطي، ن:دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٢١-طبقات الحنابلة، محمد بن محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ)، ت محمد الفقي، القاهرة.

٢٢٢-طبقات الشافعية الكبرى، عبد لوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، ت:عبدالفتاح الحلو، القاهرة، ١٩٦٤م.

٢٢٣- طبقات الشافعية، أبو بكر أحمد بن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ) ؟، ت: الحافظ عبدالعليم، ن: عالم الكتب، بيروت ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٢٤- طبقات الشافعية، عبدالرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢هـ)، ت: عبداله الجبوري، ن: دار العلوم، الرياض، ١٤٠١هـ.

٢٢٥-طبقات الصوفية (لواقح الأنوار في طبقات السادة الأخيار)، عبدالوهاب بن أحمد (ت ٩٧٣هـ) القاهرة، ١٣٥٥هـ.

٢٢٦-طبقات الصوفية، محمد بن الحسين السلمي (ت ٤١٢هـ)، ت: نور الدين شريبة، القاهرة.

٢٢٧-طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، ت: محيي الدين علي، ن: دار البشائر، بيروت، ١٤١٣هـ.

٢٢٨-طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي أبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، ت: إحسان عباس، ط٢، بيروت، ١٩٨١م.

٢٢٩-الطبقات الكبرى، محمد بن سعد (ت ٢٣٦هـ)، ن دار صادر، بيروت.

٢٣٠- طبقات المحدثين (أو المعين في طبقات المحدثين) الذهبي، ت: همام عبدالرحيم، ن: دار الفرقان، الأردن، ١٤٠٤هـ.

٢٣١-طبقات المحدثين بأصبهان، أبو الشيخ عبدالله بن محمد الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، ت: عبدالغفور البلوشي، ن: الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٣٢- طبقات المعتزلة، أحمد بن يحي بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ)، بيروت، ١٩٦١م.
٢٣٣-طبقات المفسرين، الداوودي، ت: علي محمد، ن مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٢م.
٢٣٤-طبقات المفسرين، السيوطي، ن:دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣٥- طبقات فقهاء اليمن، عمر بن علي بن سمرة الجعدي (ت:بعد٥٨٦هـ) ت: فؤاد سيد، ن: دار القلم، بيروت.
٢٣٦-طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، ت: عمر بن محمود أبو عمر، ن: دار ابن القيم، الدمام، ط٢، ١٤١٤هـ.
٢٣٧-العبر في خبر من غبر، الذهبي، ت: صلاح المنجد، وفؤاد السيد، الكويت، ١٩٦٠م.
٢٣٨-عقائد الثلاث والسبعين فرقة، أبو محمد اليمني، ن: مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ١٤١٤هـ.
٢٣٩- عقيدة الدروز، محمد الخطيب، ن: دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤٠٩هـ.
٢٤٠-عقيدة السلف أصحاب الحديث، إسماعيل بن عبدالرحمن أبو عثمان الصابوني (ت ٤٤٩هـ)، ت: ناصر الجديع، ن: دار العاصمة، الرياض، ١٤١٥هـ.
٢٤١- العلم (كتاب العلم)، زهير بن حرب النسائي أبو خيثمة (ت ٢٣٤هـ)، ت الألباني، (ضمن مجموعة من كنوز السنة)، ن:دار الأرقم، الكويت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٢٤٢- العلم الشامخ في تفصيل الحق على الآباء والمشايخ، صالح بن مهدي المقبلي اليمني، ن: مكتبة دار البيان، دمشق.
٢٤٣-العلو للعلي الغفار، الذهبي، ت: عبدالله البراك، ن: الوطن، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٢٤٤-العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ)، ت: عمار الطالبي (وهو الجزء الثاني من رسالته آراء أبي بكر بن العربي الكلامية) ن: الشركة الوطنية، الجزائر، ط٢، ١٩٨١م.

٢٤٥-عيون الأنباء في طبقات الأطباء، احمد بن القاسم بن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨هـ)، بيروت، ١٩٦٥م.

٢٤٦-عيون التواريخ ـ، محمد شاكر الكتبي(ت ٧٦٤هـ)، ت: فيصل سامر، ن: وزارة الثقافة بالعراق، ١٩٨٠م.

٢٤٧-غاية المرام في علم الكلام، السيف الآمدي(ت ٦٣١هـ)، ت: حسن محمود، ن: إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ.

٢٤٨-غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، ت: ج. برجستراس، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢٤٩-الغزو الصليبي والعالم الإسلامي، علي عبدالحليم محمود، ن:دار عكاظ، جدة.

٢٥٠-الفاطميون في مصر، حسن إبراهيم، ن: المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢هـ.

٢٥١-الفتاوي الكبرى، ابن تيمية، ت:محمد عبدالقادر عطا، ن:دار الريان، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٥٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حرج العسقلاني، ت: محج الدين الخطيب، ن: المكتبة السلفية، القاهرة، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢٥٣-فتح المغيث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، ن:المكتبة السلفية، المدينة، ١٣٨٨هـ.

٢٥٤-فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ت: عبدالرحمن محمد عثمان، ن: المكتبة السلفية، المدينة ١٣٨٨هـ.

٢٥٥-فرق الشيعة، الحسن النوبختي، ن: دار الأضواء، ط١، ١٩٨٤م.

٢٥٦- الفرق بين الفرق، عبدالقاهر البغدادي ت: محمد الخشت، ن: مكتبة ابن سينا، القاهرة.

٢٥٧-الفصل في الملل والأهواء والنحل، على بن أحمد بن حزم الأندلس (ت ٤٥٦هـ)، ومحمد نصر، ن: شركة عكاظ، الدمام، ت: عبدالرحمن عميرة ط١، ١٤٠٢هـ.

٢٥٨-فضائح الباطنية، أبو حامد الغزالي، ت: عبدالرحمن بدوي، ن: الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

٢٥٩-فضل علم السلف على علم الخلف، ابن رجب، ت: محمد العجمي، ن: دار الصميعي، الرياض، ط٣، ١٤١٢هـ.

٢٦٠-الفقيه والمتفقه، الخيطب البغدادي، ت، عادل العزازي، ن: دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٦١-فهرس ابن عطية عبدالحق بن عطية المحاربي الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، ت: محمد أبو الأجفان، محمد الزاهي، ن: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٢٦٢- فهرس اللبلي، أحمد بن يوسف الفهري (ت ٦٩١هـ)، ت: ياسين يوسف، ن: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٢٦٣- فهرست ابن خير (ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة..) محمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، ن: مركز الموسوعات العلمية، بيروت، ١٣٨٢هـ.

٢٦٤-الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، محمد بن إسحاق ابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، ت: رضا تجدد، طهران.

٢٦٥-الفهرست، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ن:الحيدرية، النجف، ط٢، ١٣٨٠هـ.

٢٦٦-الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، ت: عبدالرحمن المعلمي،

ن، المكتب الإسلامي، بيروت ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢٦٧-فوات الوفيات والذيل عليه، لابن شاكر الكتبي، ت: إحسان عباس، ن: دار صادر، بيروت.

٢٦٨-فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي، محمد المناوي (ت ١٠٣١هـ)، ت: أحمد عبدالسلام، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٥هـ.

٢٦٩- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، ن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٢٧٠- قصائد مختارة في العقيدة، عبدالله البصري ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٧١-القضاء والقدر في الإسلام، فاروق الدسوقي، ن: دار الدعوة، مصر.

٢٧٢-القضاء والقدر، عبدالرحمن المحمود، ن: دار النشر الدولي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٧٣-قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر، صالح بن محمد الفلاني (ت ١٢١٨هـ)، ت: عامر حسن صبري: ن: دار الشروق، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٧٤-قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، محمد بن عبدالله القيسي الأندلسي ابن خاقان (ت ٥٢٩هـ)، ت: حسين يوسف، ن: مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٩هـ.

٢٧٥-القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن صالح العثيمين، ن: الكوثر، الرياض، ١٤٠٦هـ.

٢٧٦-قواعد المنهج السلفي، مصطفى حلمي، ن: دار الدعوة، مصر، ط ١، ١٤١١هـ.

٢٧٧-القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية، حكمت بشير ياسين، ن: مكتبة المؤيد، الرياض، ١٤١٢هـ.

٢٧٨-الكامل في التاريخ، ابن الأثير، القاهرة، ١٢٩٠ هـ، وبيروت، دار صادر.

٢٧٩-كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة، محمد بن مالك الحمادي، ط٢،

١٣٧٥هـ.

٢٨٠-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، ن: مكتبة المثني، بغداد مع (أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون) عبداللطيف بن محمد زاده، ت: محمد التونجي، ن: مكتبة الخانجي، مصر.

٢٨١-الكشف عن حقيقة الصوفية، محمد عبدالرؤوف القاسم، ن: دار الصحابة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٨٢-الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ن: المكتبة العلمية، المدينة.

٢٨٣- الكواكب الدرية في السيرة النووية (تاريخ السلطان نور الدين محمود)، لابن قاضي شهبة، ت: صلاح الدين المنجد، ن:دار الكتاب الجديد، ط١، ١٩٧١م.

٢٨٤-اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي، ن: دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٨٥-لب اللباب في تحرير الأنساب، السيوطي، ت: محمد أحمد وأشرف أحمد، ن:دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

٢٨٦-اللباب في تهذيب الأنساب، علي بن محمد بن الأثير عز الدين (ت٦٣٠هـ)، القاهرة، ١٣٥٦هـ، وبيروت، دار صادر.

٢٨٧-لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.

٢٨٨-لسان الميزان، ابن حجر، حيدر آباد، الهند ١٣٢٩هـ.

٢٨٩-اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، ت: حمود غرابة، ن:مجمع البحوث، مصر، ١٩٧٥م.

٢٩٠-لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية، محمد بن أحمد السفاريني (ت ١١٨٨هـ)، ت: عبدالله البصيري، ن: الرشد،

الرياض، ١٤١٥هـ.

٢٩١-لوامع الأنوار البهية.. شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، السفاريني، ن: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٩٢-ليس في كلام الغرب، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، ت:أحمد عبدالغفور عطار، مكة، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٢٩٣-مآثر الإناقة في معالم الخلافة، القلقشندي، ت عبدالستار فراج، بيروت.

٢٩٤-الماتريدية، أحمد بن عوض الحربي، ن: دار العاصمة، الرياض، ١٤١٣هـ.

٢٩٥- الماتريدية، الشمس السلفي، ن: مكتبة الصديق، الطائف، ط٢، ١٤١٩هـ.

٢٩٦-متشابة القرآن، عبدالجبار الهمداني، ت: عدنان زرزور، ن: دار الترث، القاهرة.

٢٩٧-المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، أحمد رمضان، ١٣٩٧هـ.

٢٩٨- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، ابن حجر، ت: يوسف المرعشلي، ن:دار المعرفة، بيروت ١٤١٥هـ.

٢٩٩-مجموع الفتاوي، ابن تيمية جمع عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد، ط١، ١٣٨١ هـ، الرياض.

٣٠٠- محاضرات تاريخ الأمة الإسلامية (الدولة العباسية) محمد الخضري بلك، ن: الاستقامة، القاهرة، ١٣٦٤هـ، ط٥.

٣٠١-المحدث الفاضل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبدالرحمن الرامهمزي (ت ٣٦٠هـ)، ت: محمد عجاج الخطيب، ن:دار الفكر، بيروت

٣٠٢-محصل أفكار المتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، الرازي، ن: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٣٠٣-مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ت: مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٩م.

٣٠٤-المختار في أصول السنة (*) أبو علي ابن البنا، ت: عبدالرزاق العباد البدر، ن: مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

٣٠٥-مختصر الصواعق، لابن القيم، اختصره، محمد الموصلي، ن: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٣٠٦-مختصر تاريخ دولة آل سلجوق، الفتح بن علي البنداري (ت ٦٤٣هـ)، ن:دار الآفاق، بيروت.

٣٠٧-المختصر في أخبار البشر، إسماعيل بن علي أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ)، استانبول، ١٢٨٦هـ.

٣٠٨-مدارج السالكين شرح منازل السائرين، ابن القيم، ن:دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٩-مدخل إلى دراسة العقيدة الإسلامية، عثمان ضميرية، ن: مكتبة السوادي: جدة، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٣١٠- مذاهب الإسلاميين، عبدالرحمن بدوي، ن: دار العلم للملايين بيروت، ١٩٧١م.

٣١١-مرآة الجنان وعبر اليقظان، عبدالله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، حيدر آباد الهند، ١٣٣٧ - ١٣٣٩هـ.

٣١٢- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، يوسف بن قزأوغلي، سبط بن الجوزي (ت ٦٥٤هـ)، حيدر آباد الهند، ١٩٥١م.

٣١٣-مروج الذهب ومعادن الجوهر، علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ)، باريس، ١٨٦١-١٩٣٠م.

٣١٤-مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، ناصر القفاري، ن: دار طيبة، الرياض، ١٤١٢هـ، ط١.

٣١٥-المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، ن: دار المعرفة بيروت.
٣١٦-المستصفى من علم الأصول، الغزالي أبو حامد، ت: محمد مصطفى أبو العلا، ن:مكتبة الجندي، القاهر ة.
٣١٧- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، أحمد بن أيبك الدمياطي (ت ٧٤٩هـ)، ت: برنستن، حيدر آباد الهند، ١٩٧٩م.
٣١٨-المسودة في أصول الفقه، ثلاثة من آل تيمية، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
٣١٩-مصادر التلقي عند الصوفية، صادق سليم، ن دار الرشد الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.
٣٢٠-المصنف، عبدالرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ن: المجلس العلمي والمكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ.
٣٢١- معارج القبول بشرح سلم الوصول، حافظ بن أحمد حكمي (ت١٣٧٧هـ)، ت:عمر بن محمود أبو عمر، ن: دار ابن القيم الدمام، ط١، ١٤١٠هـ.
٣٢٢-المعارف ابن قتيبة، ت: ثروت عكاشة، القاهرة، ١٩٦٩م.
٣٢٣- معالم أصول الدين، الرازي، ن: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٣٢٤- المعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد المعتق، ن دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٣٢٥- المعتزلة، أحمد صبحي، ن:دار النهضة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٣٢٦-معجم الأدباء، أو (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ) ن:دار المستشرق، بيروت، والقاهرة ١٩٢٣- ١٩٣٠م، وطبعة دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ.
٣٢٧-معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، ت: فريد الجندي، ن:دار الكتب

العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٢٨-معجم السفر، أبو طاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ)، ت: بهيجة الحسني، ن: وزارة الثقافة، العراق.

٣٢٩-المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، محمد عيسى صالحية، ن: معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٩٩٢م.

٣٣٠-معجم الشيوخ، عمر بن فهد الهاشمي (ت ٨٨٥هـ)، ت: محمد الزاهي، ن:دار اليمامة، السعودية.

٣٣١-معجم الكتب، جمال الدين ابن المبرد (ت ٩٠٩هـ)، ت: يسري عبدالغني، ن، الساعي، الرياض.

٣٣٢-معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ن:مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٣٣-معجم المخطوطات المطبوعة، صلاح الدين المنجد (١٩٧١-١٩٧٥م)، ن:دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٣٤-المعجم المفهرس، أو (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة)، ابن حجر، ت: محمد شكور محمود حاجي، ن: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ.

٣٣٥-معجم مصنفات الحنابلة (وفيات ٢٤١ - ٦٠٠هـ)، عبدالله الطريقي، ١٤٢٢هـ.

٣٣٦-معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ)، ت: عبدالسلام هارون، ن:مكتبة الخانجي بمصر، ط٣، ١٤٠٢هـ.

٣٣٨-معرفة القراء الكبار، الذهبي، ت: بشار عواد، ن: مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٣٩-المعرفة والتاريخ، خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)، ت: أكرم ضياء العمري، دمشق ١٩٧٧م.

٣٤٠-المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبدالسيد المطريزي(ت ٦١٠هـ)، ت: فاخوري ومختار، حلب ١٩٧٩م.

٣٤١-المغرب في حلي المغرب، علي بن موسى بن سعيد الأندلسي (ت ٦٨٥هـ)، ت: شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٥٥م.

٣٤٢-المغني في أبواب التوحيد والعدل، عبدالجبار الهمداني، (ج٢، ٨)، ن المؤسسة المصرية، القاهرة.

٣٤٣-مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى ويعرف بطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ)، ن دار الكتب الحديثة.

٣٤٤- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، محمد بن سالم بن واصل، ت:جمال الدين الشيال، ن: وزارة الثقافة، القاهرة.

٣٤٥-مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصبهاني (ت ٤٢٥هـ)، ت: صفوان عدنان، ن: دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١هـ.

٣٤٦-مفهوم أهل السنة والجماعة، ناصر العقل، ن: دار العاصمة، الرياض، ط ٢، ١٤١٩هـ.

٣٤٧-مقالات الإسلاميين، علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، ن:المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ.

٣٤٨-المقدمة في علوم الحديث، ابن الصلاح، ن: الدار المعرفة: بيروت، ١٣٩٨هـ.

٣٤٩-المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت ٨٨٤هـ)، ت عبدالرحمن العثيمين، ن:دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٥٠-الملل والنحل محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، ت: أحمد فهمي، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٥١- منادمة الأطلال ومسامرة الخيال (الآثار الدمشقية والمعاهد العلمية)، عبدالقادر

بدران، ن: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٣٥٢-مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، القاهرة، ١٣٤٨هـ.

٣٥٣-المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، حيدر آباد، الهند، ١٣٥٧هـ-١٣٥٩هـ.

٣٥٤-المنخول من تعليقات الأصول، أبو حامد الغزالي، ت: محمد حسن هيتو، دمشق، ١٣٩٠هـ.

٣٥٥-منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ـ ت: محمد رشاد سالم، ن: جامعة الإمام بالرياض، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٥٦-المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، عبدالرحمن العليمي (ت ٩٢٨هـ)، ت: محمد محيي الدين، ن: عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٣٥٧- المنية والأمل في شرح الملل والنحل، ابن المرتضي، ت محمد جواد، ن:دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ.

٣٥٨- الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، ت:عبدالله دراز، ن:دار المعرفة، بيروت.

٣٥٩-المواقف في علم الكلام، الإيجي، ن: عالم الكتب، بيروت.

٣٦٠-الموضوعات، ابن الجوزي، ت: عبدالرحمن محمد عثمان، ن: دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٣٦١-الموطأ، مالك بن أنس، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، ن: عيسى الحلبي، القاهرة.

٣٦٢-مواقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبدالرحمن المحمود، ن: الرشد: الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٦٣-ميزان الاعتدال، الذهبي، ت: علي البجاوي، القاهرة، ١٩٦٣هـ.

٣٦٤-النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، عمر بن الحسن بن دحية الكلبي، (ت ٦٣٣هـ)، ت: عباس العزاوي، بغداد، ١٩٤٦م.

٣٦٥-النبوات، أحمد بن تيمية، ن: السلفية، القاهرة، ١٣٦٨هـ.

٣٦٦-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة يوسف الأتابكي ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، القاهرة ١٩٢٩- ١٩٥٦م.

٣٦٧-نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، ابن حجر، ن: مكتبة جدة، السعودية، ١٤٠٦هـ.

٣٦٨-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن علي المقري (ت٨٤٥هـ)، ت: إحسان عباس بيروت، ١٩٦٨م.

٣٦٩-النقص علي المريسي، عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ)، ت: منصور السماري، ن: أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ.

٣٧٠-النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، ت: ربيع بن هادي، طبع الجامعة الإسلامية، المدينة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٧١-نهاية الإقدام في علم الكلام، عبدالكريم الشهرستاني، ت: افردجيوم، ن:مكتبة الثقافة الدينية.

٣٧٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، ت: طاهر أحمد، ن: دار الفكر، بيروت.

٣٧٣-النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، يوسف بن رافع ابن شداد (ت٦٣٢هـ)، القاهرة، ١٣١٧هـ.

٣٧٤-هدي الساري مقدمة شرح البخاري، ابن حجر، المكتبة السلفية، القاهرة، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٣٧٥-هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، ن: مكتبة المثني، بغدا.

٣٧٦- الوافي بالوفيات، خليل بن أبيك الصفدي (ت ٦٧٤هـ)، نشرة أصدرتها: جمعية

المستشرقية الألمانية، بيروت، ١٩٦٢ - ١٩٨٣م.

٣٧٧- وثاق الحروب الصليبية محمد ماهر، ن: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٧٨-الوجازة في الإجازة، محمد العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، ت:بدر الزمان محمد، ن: المجمع العلمي، كراتشي، ١٤٠٨هـ.

٣٧٩-وسطية أهل السنة بين الفرق، محمد باكريم محمد باعبدالله، دار الراية، الرياض، ١٤١٥هـ.

٣٨٠-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١هـ)، ت: إحسان عباس، ن: دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ.

٣٨١-وفيات المصريين من سنة ٣٧٥هـ، إبراهيم بن سعيد الحبال (ت ٤٨٢هـ)، ت: محمود الحداد، ن: العاصمة، الرياض، ١٤٠٨هـ.

٣٨٢-الوفيات، محمد بن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ)، ت: صالح مهدي، ن: مؤسسة الرسالة: بيروت، ١٤٠٢هـ.

٣٨٣-يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبدالملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، دمشق، ١٣٠٣.

٣٨٤-اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، المناوي، ت: ربيع السعودي، ن: الرشد - الرياض، ١٤١١هـ.



فهرس الموضوعات